حكومة إقليم كوردستان - العراق
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة السليمانية
كلية الادارة و الاقتصاد
قسم الاقتصاد

المقومات الاقتصادية لبناء الدولة

تحليل تجارب مختارة مع التركيز على اقليم كوردستان - العراق

اطروحة مقدمة الى

مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة السليمانية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

من قبل

احمد اسماعيل قادر

بإشراف

الاستاذ المساعد . د . خالد حيدر عبد علي

1441هـ 2719 ك 2020 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ .

سورة الحجرات – الآية ﴿13﴾

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن هذه الأطروحة الموسومة بـ:

(المقومات الاقتصادية لبناء الدولة - تحليل تجارب مختارة مع التركيز على اقليم كوردستان العراق) ، قد تمت مراجعتها اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية ونحوية وبذلك أصبحت مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الأمر بصحة الأسلوب وسلامة التعبير ولأجله وقعت.

التوقيع :

الاسم : د . زانا شاباز كريم

التاريخ : 20 / 11 /2019

إقرار المشرف

أقر بان الأطروحة الموسومة بـ :

(**المقومات الاقتصادية لبناء الدولة – تحليل تجارب مختارة مع التركيز على اقليم كوردستان- العراق**) المقدمة من قبل طالب الدكتوراه (احمد اسماعيل قادر) قد اعدت وانجزت تحت إشرافي في قسم الاقتصاد بكلية الادارة والاقتصاد/ جامعة السليمانية، كجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة علوم في الاقتصاد ولأجله وقعت.

التوقيع :

المشرف : أ. م. د. خالد حيدر عبد علي

التاريخ : / / 2019

إقرار وحدة الدراسات العليا :

بناء على التوصيات المقدمة من قبل الاستاذ المساعد المشرف والمقوم اللغوي ارشح هذه الأطروحة للمناقشة .

التوقيع :

أ. م. د. كارزان مهدي غفور

مسؤول وحدة الدراسات العليا

كلية الادارة و الاقتصاد / جامعة السليمانية

التاريخ : / / 2019

توصية أعضاء لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة والتقويم أننا قد اطلعنا على هذه الأطروحة الموسومة بـ:

(المقومات الاقتصادية لبناء الدولة – تحليل تجارب مختارة مع التركيز على اقليم كوردستان العراق) وقد ناقشنا الطـالب (احمد اسماعيل قادر) في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، وأنها جديرة لنيل درجة دكتوراه فلسفة علوم في الاقتصاد .

التوقيع : د. كامران احمد حمه
اللقب العلمي : استاذ مساعد
عضو اللجنة

التوقيع : د. محمد سلمان محمد
اللقب العلمي : استاذ مساعد
عضو اللجنة

التوقيع : د. ئوميد رفيق فتاح
اللقب العلمي : استاذ مساعد
عضو اللجنة

التوقيع :د. مظفر حسني علي
اللقب العلمي : استاذ مساعد
عضو اللجنة

التوقيع : د. سعود غالي صبر
اللقب العلمي : استاذ
رئيس اللجنة

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة و الاقتصاد/ جامعة السليمانية على قرار اللجنة بتاريخ (5 / 1 / 2020) .

التوقيع :

أ.م. د. كاوه محمد جمال

عميد كلية الادارة و الاقتصاد / جامعة السليمانية

التاريخ : / / 2020

الاهداء

الى ارواح ضحايا الانفال .... وفي مقدمتهم والدي اسكنه الله فسيح جناته

والتي تحملت عنا مصاعب الحياة ، من تحت اقدامها الجنة ..... امي

الى زوجتي و ولدي ئاران

اخوتي واخواتي الاحباء

شكر وتقدير

في البداية اشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقني في اتمام هذه الدراسة ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم) وعلى اله وصحبه وسلم .

بعد الانتهاء من كتابة الاطروحة من الواجب ان اتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى الاستاذ المساعد الدكتور خالد حيدر عبد علي لتفضله بالاشراف على الاطروحة وابداء الملاحظات العلمية القيمة حولها وما بذله من جهد.

واقدم الشكر والتقدير الى السادة رئيس واعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة الاطروحة وما ابدوه من ملاحظات وآراء قيمة تخدم الاطروحة جزاهم الله الاجر والثواب .

كما اتوجه بشكري وتقديري الى رئاسة قسم الاقتصاد لاتاحتها لي فرصة دراسة الدكتوراه وشكري وامتناني الى رئيس القسم الاستاذ المساعد الدكتور (كامران احمد حمه) ، كما اقدم الشكر الى كافة اساتذة قسم الاقتصاد لما علموني اثناء مدة الدراسة الاولية والعليا، فضلا عن شكري وتقديري لعمادة الكلية و وحدة الدراسات العليا لتهيئة الفرصة، واتقدم بالشكر والتقدير الى الاستاذ الدكتور (اسعد حمدي محمد ماهر) وكذلك للاستاذ المساعد الدكتور (يونس علي احمد) لجهده الذي بذله مع الباحث اثناء مدة الدراسة وللدكتور (نياز نجم الدين نوري) لابداء ملاحظاته القيمة حول الاطروحة وتشجيعه الدائم للباحث، وخالص شكري للاستاذ المساعد الدكتور (فؤاد علي جلال) لمساعدته من الناحية اللغوية، واشكر زميلي (جميل علي) وزميلتي(شڤان جمال حمه سعيد) لدعمهما وتعاونهما مع الباحث فضلا عن شكري وتقديري لموظفي مكتبة جامعة التنمية البشرية وموظفي مكتبة كلية الادارة والاقتصاد بجامعة السليمانية .

كما اشكر زوجتي التي تحملت معي اعباء الدراسة، وامتناني لكل من ساعدني ولو بكلمة ولم يتسن لي ان اذكره .

الباحث

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المحتويات	أ
قائمة الجداول	ب-ث
قائمة الاشكال	ث
الملخص	ج-ح
المقدمة	1-7
الفصل الاول : الاطار النظري للدولة	8-85
المبحث الاول : الدولة - مفاهيم اساسية	10-21
المبحث الثاني : اركان نشوء الدولة واساليبه	22-32
المبحث الثالث : انواع الدول	33-85
الفصل الثاني المقومات الاقتصادية لبناء الدولة	86-141
المبحث الاول : المقومات الاقتصادية الطبيعية والبشرية	88-110
المبحث الثاني : المقومات الاقتصادية الكلية	111-127
المبحث الثالث : المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية	128-141
الفصل الثالث :تحليل تجارب مختارة للمقومات الاقتصادية لبناء الدولة وتقييمها	142-255
المبحث الاول : تحليل المقومات الاقتصادية لبناء الدولة وتقييمها في الامارات العربية المتحدة	144-171
المبحث الثاني : تحليل المقومات الاقتصادية لبناء الدولة وتقييمها في العراق	172-202
المبحث الثالث : تحليل المقومات الاقتصادية لبناء الدولة وتقييمها في اقليم كوردستان - العراق ورؤية مستقبلية	203-255
الاستنتاجات والمقترحات	256-266
اولا : الاستنتاجات	257-263
ثانيا : المقترحات	263-266
المصادر والمراجع	267-290
اولا : المصادر العربية	268-284
ثانيا : المصادر الانكليزية	285-289
ثالثا : المصادر الكوردية	289-290
الملاحق	291-304
پوخته	305-306
Abstract	A-B

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1-1	اكبر (10)دول من حيث عدد السكان ومن حيث المساحة	59
2-1	اصغر (10)دول من حيث عدد السكان ومن حيث المساحة	60
3-1	ترتيب (10)دول من حيث عدم الاستقرار والفشل كذلك الاستقرار والنجاح لعام 2018	64
4-1	ترتيب الدول من حيث النزاهة(اكثر نزاهة واقل نزاهة) لعام 2017	65
5-1	عشر اغنى دول العالم وفقا لتكافؤ القوة الشرائية(PPP) للفرد الواحد لعام 2017	83
6-1	عشر افقر دول العالم وفقا لتكافؤ القوة الشرائية(PPP) للفرد الواحد لعام 2017	84
1-2	اكبر عشر دول من حيث احتياطي النفط المؤكد لعام 2017	95
2-2	اكبر عشر دول من حيث احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد لعام 2017	96
3-2	عدد سكان العالم والكثافة السكانية بحسب القارات لعام 2018	100
4-2	الدول العشر الاكثر كثافة على مستوى العالم لعام 2018	101
5-2	الفئات العمرية لبعض مناطق الدول المتقدمة لعام 2018	104
6-2	الفئات العمرية لبعض مناطق الدول النامية لعام 2018	105
7-2	مستويات دليل التنمية البشرية وقيمته لعام 2017	108
8-2	أفضل عشر دول و أسوؤها وفق دليل التنمية البشرية لعام 2017	108
9-2	اكبر دول من حيث الغذاء الرئيس	112
10-2	نسبة انتشار النقص التغذوي في العالم وعلى مستوى الاقاليم للمدة (2005-2017)	115
11-2	اكبر عشر دول منتجة للنفط لعام 2017 \ الف برميل يوميا	117
12-2	اكبر عشر دول منتجة للغاز الطبيعي لعام 2017 \ مليار $م^3$	118
13-2	احسن واسوأ عشر دول من حيث البيئة الاستثمارية وفق مؤشر سهولة اداء الاعمال لعام2017	121
14-2	مستوى الحكم الرشيد في دول مختارة لعام 2017	131
15-2	عشر دول اكثر استقرارا وعشر دول اقل استقرارا لعام 2017	134
1-3	معلومات سكانية وبشرية لدولة الامارات ولمجتمع العالم للمدة (2013-2017)	151
2-3	المستوى التعليمي لدولة الامارات العربية المتحدة والعالم للمدة (2013-2017)	153
3-3	دليل التنمية البشرية لدولة الامارات العربية المتحدة والمتوسط العالمي للمدة (2013-2017)	154
4-3	الانتاج الغذائي والاكتفاء الذاتي في الامارات العربية المتحدة للمدة (2009-2016)	155
5-3	اعداد وانتشار النقص التغذوي في الامارات العربية المتحدة وعلى مستوى العالم للمدة (2004-2017)	156
6-3	الناتج المحلي الاجمالي والاهمية النسبية لبعض القطاعات في الامارات للمدة (2013-2017)	157

7-3	حجم الانتاج والصادرات للنفط الخام والمنتجات النفطية في الامارات للمدة (2013-2017)	158
8-3	تقييم وترتيب المناخ الاستثماري في الامارات للمدة (2013-2017)	160
9-3	السوق من حيث الكفاءة والتنمية والحجم في الامارات للمدة (2013-2017)	161
10-3	مؤشرات نقدية مختارة للاقتصاد الاماراتي للمدة(2013-2017)	162
11-3	مؤشرات الحكم الرشيد في الامارات للمدة (2013-2017)	163
12-3	مؤشرات عن الامن البشري في الامارات والمتوسط العالمي	164
13-3	مؤشرات عن العلاقات والاستقرار الداخلي والخارجي في الامارات للمدة (2013-2107)	165
	تقييم المقومات الاقتصادية المتعددة لبناء الدولة في الامارات العربية المتحدة للمدة (2013-2017)	167
14-3	نتائج تقدير المعلمات المقدرة والاختبارات لمصداقية و ملاءمة النماذج المقدرة	169
15-3	الارتباط بين متغيرات - مقومات نموذج بناء الدولة في الامارات العربية المتحدة	170
16-3	النسبة المئوية للاقاليم المناخية من مساحة العراق للمدة (1961-1971)و(2001-2013)	179
17-3	معلومات سكانية والبشرية لدولة العراق وللمجتمع العالم للمدة (2013-2017)	181
18-3	المستوى التعليمي لدولة العراق والعالم للمدة (2013-2017)	182
19-3	دليل التنمية البشرية لدولة العراق والمتوسط العالمي للمدة (2013-2017)	183
20-3	الانتاج الغذائي والاكتفاء الذاتي في العراق للمدة (2009-2016)	184
21-3	عدد وانتشار النقص التغذوي في العراق وعلى مستوى العالم للمدة (2004-2017)	185
22-3	الناتج المحلي الاجمالي والاهمية النسبية لبعض القطاعات في العراق للمدة (2013-2017)	186
23-3	حجم الانتاج والصادرات لنفط الخام والمنتجات النفطية في العراق للمدة (2013-2017)	187
24-3	تقييم وترتيب البيئة الاستثمارية للعراق للمدة (2013-2017)	189
25-3	الناتج المحلي الاجمالي في العراق ومتوسط نصيب الفرد منه ونسبة الصادرات والواردات والنفقات العامة اليه للمدة (2013-2017)	190
26-3	مؤشرات نقدية مختارة للاقتصاد العراقي للمدة(2013-2017)	192
27-3	مؤشرات الحكم الرشيد في العراق للمدة (2013-2017)	193
28-3	مؤشرات عن الاستقرار الداخلي في العراق للمدة (2013-2017)	195
29-3	مؤشرات عن الامن البشري في العراق وعلى مستوى العالم	195
30-3	مؤشرات عن العلاقات والاستقرار الداخلي والخارجي في العراق للمدة (2013-2107)	196
	تقييم المقومات الاقتصادية المتعددة لبناء الدولة في العراق للمدة (2013-2017)	198
31-3	نتائج تقدير معلمات المقدرة واختبارات لمصداقية و ملاءمة النماذج المقدرة	200
32-3	الارتباط بين متغيرات و مقومات نموذج بناء الدولة في العراق	202
33-3	اهم السهول في اقليم كوردستان بحسب المساحة والمنطقة	211

3-34	معدل تساقط الامطار السنوي (ملم) لبعض المدن باقليم كوردستان العراق	212
3-35	الثروة المائية في اقليم كوردستان العراق	215
3-36	مساحة الاراضي الزراعية بحسب وسيلة الري والمحافظات في اقليم كوردستان (بالدونم)	215
3-37	معلومات سكانية وبشرية لاقليم كوردستان وللمجتمع العالم للمدة (2013-2017)	217
3-38	المستوى التعليمي في العراق واقليم كوردستان للسنتين 2011 و 2018	219
3-39	التوزيع النسبي للشباب في العراق واقليم كوردستان بحسب آخر شهادة حصلوا عليها للعام 2013	219
3-40	دليل التنمية البشرية لاقليم كوردستان والعراق والمتوسط العالمي لعام 2013	220
3-41	حجم الانتاج الزراعي ونسبة الاكتفاء الذاتي في اقليم كوردستان للمدة (2013-2016)بالاطنان	222
3-42	نسبة الفقر في اقليم كوردستان والعراق لسنتي 2014 و 2018	223
3-43	الناتج المحلي الاجمالي والاهمية النسبية لبعض القطاعات في اقليم كوردستان للمدة (2012-2016)	225
3-44	حجم الانتاج والصادرات للنفط الخام والمنتجات النفطية في اقليم كوردستان للمدة (2012-2018)	227
3-45	المشاريع الصناعية في إقليم كوردستان بحسب الحجم والايدي العاملة للسنتين 2013 و 2018	229
3-46	بيانات عن النقل الجوي في اقليم كوردستان للسنتين 2017 و 2018	231
3-47	مؤشرات مقارنة - اقليم كوردستان مع العراق لعام 2014	232
3-48	حجم الاستثمار في اقليم كوردستان للمدة (2006-2018)	233
3-49	حجم الاستثمار في اقليم كوردستان بحسب الجنسية للمدة (2006-2018)	234
3-50	الناتج المحلي الاجمالي في اقليم كوردستان ومتوسط نصيب الفرد منها ونسبة الواردات والنفقات العامة اليه للمدة (2012-2016)	235
3-51	قيمة الواردات الى اقليم كوردستان وباقي العراق للسنتين 2016 و 2017	236
3-52	قيمة الواردات الى اقليم كوردستان بحسب الدول – الاقاليم للسنتين 2016 و 2017	237
3-53	مؤشرات الحكم الرشيد في اقليم كوردستان للمتوسط المدة (2012-2018)	242
3-54	مؤشرات مقارنة - اقليم كوردستان مع العراق للسنة 2014	246
	تقييم المقومات الاقتصادية المتعددة لبناء الدولة في اقليم كوردستان العراق للمدة (2012-2018)	247

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
3-1	الامارات العربية المتحدة من حيث الموقع والشكل والتضاريس	148
3-2	العراق من حيث الموقع والشكل والمناخ	178
3-3	اقليم كوردستان العراق الادارية(الحكومة) من حيث الشكل والموقع بالنسبة للعراق والدول الجوار	210

الملخص

تنشأ الدولة من الناحية القانونية إذا تحققت لجماعة ما العناصر الجغرافية والاجتماعية والسياسية (اركان الدولة) وهي: (الإقليم ، والشعب ، والحكومة المستقلة)، بجانب الاعتراف الدولي وذلك تمهيدا لدخولها في الجماعة الدولية، الا ان العناصر المذكورة غير كافية لبناء الدولة ، بل تحتاج الى مقومات اقتصادية عديدة وهي: طبيعية ، بشرية ، اقتصادية كلية ، ادارية وسياسية ، وبدورها من مقومات فرعية عدة، والتي وفقا لها يحدد مستوى بناء الدولة ضمن خمسة مستويات وفي ضوئها تصنف او تحدد الدول بين المتقدمة او المتخلفة وبين القوية او الضعيفة وبين الناجحة او الفاشلة ، فالمقومات المذكورة تحدد جدوى بقاء الاقاليم والشعوب غير المستقلة ضمن الدولة التي تكون فيها او جدوى انفصالها بانشاء كيان مستقل ، وذلك بعد دراسة علمية دقيقة للمتغيرات والمقومات الاقتصادية تلك ، وان النتائج الايجابية للمقومات المذكورة لها دور كبير في تحقيق الامن والسلام ثم في بناء دولة ناجحة ، وبعكسها خلق او تكوين دولة فاشلة او ضعيفة تتسبب في خلق المشكلات الدولية العديدة .

يكتسب البحث اهميته من حيوية الموضوع الذي يركز على الدولة وتحديد الاطار الواقعي لبنائها لكي تكون قوية او ناجحة، وينطلق البحث من فرضيات عدة اهمها، يحتاج بناء الدولة إلى مقومات اقتصادية متعددة ، و ضمن البلدان (موضوع البحث) هناك مستوى قوي للمقومات المذكورة لدولة الامارات العربية في مقابل مستوى ضعيف في العراق ، اما بالنسبة لإقليم كوردستان العراق فان المقومات تلك كانت بمستوى افضل من العراق ، و بغية التحقق من فرضيات البحث تم صياغة المقومات الاقتصادية لبناء الدولة ومن ثم تحديد مستوى المقومات المذكورة في التجارب المختارة كهدف له ، وذلك من خلال استخدام مناهج علمية عدة وهو الوصفي للجانب النظري والمنهج الكمي بالجانب العملي المتمثل بالتحليل القياسي وبشكل مختصر وكذلك منهج الاوزان الترجيحية لقياس وتحديد مستوى المقومات باعطاء الاوزان والنقاط الترجيحية من بين (0.5-5)درجات وضمن خمسة مستويات (ضعيف جدا ، ضعيف ، متوسط ، قوي ، قوي جدا) للمقومات المذكورة.

واخيرا توصل البحث الى استنتاجات عدة تثبت فرضياته ومن اهمها ، ان الدولة تحتاج بجانب الاركان القانونية الى المقومات الاقتصادية لبناء الدولة ومن اهمها المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية والمتمثلة بالحكم الرشيد بالدرجة الاساس ، وتم التوصل أيضا الى ان وجود المقومات الاقتصادية لبناء الدولة في الامارات العربية المتحدة قويا وقد بلغ (3.67)درجة، بينما كان في العراق ضعيفا ، اذ بلغ (2.06) درجة وذلك قد نجم عن ضعف مستوى الحكم الرشيد ، اذ هو اضعف مستوى فيه ، اما بخصوص اقليم كوردستان العراق ، فرغم وجود المقومات الاقتصادية بمستوى متوسط وبلغ (2.69)درجة والذي تفوق على العراق في جميع المقومات باستثناء الموارد المالية ، الا انه يواجه تحديات داخلية واكثر من ذلك خارجية اقليمية و دولية عدة تجعل من الانفصال امرا في غاية الصعوبة ، وفي ضوء الاستنتاجات تم تقديم اقتراحات عدة

اهمها ، اضافة مؤشر المقومات الاقتصادية لبناء الدولة على المستوى الدولي وباعتماد مؤسسة او مؤسسات دولية ، فضلا عن ضرورة العمل على تقوية وجود المقومات الاقتصادية لبناء الدولة في العراق وفي مقدمتها مستوى الحكم الرشيد والاستقرار السياسي والالتزام بالدستور بما يضمن حقوق مكونات المجتمع بشكل عام و منها المجتمع الكوردي بشكل خاص، وعلى الاقاليم والشعوب غير المستقلة اجراء دراسة المقومات الاقتصادية لبناء الدولة بشكل علمي ودقيق قبل قرار الانفصال او الاستقلال ، ويفضل لإقليم كوردستان في ظروف كهذا بالبقاء كإقليم فيدرالي ضمن الدولة العراقية مادامت الظروف الاقليمية والدولية غير مؤاتية للانفصال ، ومن جانب آخر بذل قصارى جهده لرفع مستوى مقومات بناء الدولة ما يعني ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، اذ تعد الرفاهية المذكورة اهم الغايات التي تسعى اليها الدولة .

الكلمات المفتاحية ، المقومات الاقتصادية ، بناء الدولة ، مستوى المقومات ، الدولة الناجحة ، الدولة الفاشلة الانفصال .

المقدمة

تسارعت ظاهرة تأسيس الدول منذ الحرب العالمية الاولى لحين نهاية القرن المنصرم بثلاث موجات ، آخرها من تفكك الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية وتكوين دول كثيرة ، اذ تحتاج الدولة من الناحية القانونية الى الاركان - العناصر الجغرافية والاجتماعية والسياسية وهي (الإقليم ، الشعب ، والحكومة المستقلة). بجانب الاعتراف الدولي وذلك لدخولها في الجماعة الدولية ، الا ان الاركان المذكورة غير كافية لبناء الدولة في هذا العصر بل يحتاج الى مقومات اقتصادية متعددة وهي الطبيعية ، البشرية ، الكلية ، الادارية والسياسية ، وبدورها من مقومات فرعية عدة ، فبدون مستوى مقبول من المقومات المذكورة فان قيام اي دولة جديدة تعد بمثابة اضافة دولة فاشلة الى قائمة الدول الفاشلة الموجودة التي اصبحت مشكلة من المشكلات الدولية . فبناء دولة ناجحة او قوية كما يقول (فوكوياما) يعد احد اهم القضايا بالنسبة للعالم أجمع لأن بناء دولة ضعيفة او فاشلة تخلق العديد من المشاكل الدولية المتسلسلة من الفقر والمرض والمخدرات الى الارهاب ...الخ ، وخوفا من هذا تباطأ تأسيس او نشوء الدولة ، اذ تأسست اربع دول فقط من بداية القرن الواحد والعشرين ولحد الآن آخرها جنوب السودان[1] ليبلغ عدد الدول المعترف بها (193) دولة فضلا عن كل من فلسطين والفاتيكان كعضوين مراقبين .

وقد يختلف مستوى المقومات المذكورة باختلاف الدول ووفقا لها تحدد الدول بين المتقدمة او المتخلفة وبين الدول القوية او الضعيفة وبين الناجحة او الفاشلة ، هذا بالنسبة للدول المستقلة ، واما بالنسبة للاقاليم والشعوب غير المستقلة فمستوى المقومات المذكورة تحدد جدوى بقائها ضمن الدولة المركزية او انفصالها بإنشاء كيان مستقل ، وذلك وفق دراسة علمية شاملة عن المقومات الاقتصادية المطلوبة لبناء الدولة ، وان النتائج الايجابية لدراسة المتغيرات والمقومات المذكورة لها دور كبير في بناء الدولة في نواحٍ كثيرة منها الامن والسلام وصولا الى التنمية المستديمة .

عليه تم اختيار هذا الموضوع لصياغة الاطار النظري للمقومات الاقتصادية لبناء الدولة و من ثم قياس مستوى المقومات الاقتصادية المتعددة لدول العالم وبتحليل تجارب مختارة اهمها دولة الامارات العربية المتحدة والعراق واقليم كوردستان ، اذ اصبحت قضية انفصال اقليم كوردستان العراق احدى اهم القضايا السياسية في العراق وفي المنطقة ايضا ، وذلك منذ منتصف القرن المنصرم ولحد الآن، و احدث ما جرى في هذا الصدد هو الاستفتاء الشعبي (في الإقليم) للانفصال في عام 2017 والمستمد او النابع بالدرجة الاساس من الاضطهاد الذي عانى منه الشعب الكوردي في العراق منذ زهاء ستة عقود فضلا عن اثارة الشعور القومي تجاه الموضوع، من قبل الحركة الكوردية واحزابها دون اجراء دراسة علمية لمدى وجود المقومات الاقتصادية لبناء الدولة من جانب ومدى جدوى الانفصال من جانب آخر، ويرى الباحث ان بحثه يعد اول

([1]) وهي : تيمور الشرقية ، الجبل الاسود ، كوسوفو وجنوب السودان بالتوالي ، في حين ولدت (165)دولة منذ قيام الحرب العالمية الاولى لحد عام 2000م ، علما ان كوسوفو ليس عضوا في الجماعة الدولية (الامم المتحدة) .

المحاولات في سبيل ذلك ، ليس على مستوى الاقليم والعراق فقط ، بل على مستوى اوسع من ذلك ، اذ لم ير ولم يحصل الباحث على اي مصدر او دراسة تتناول المقومات الاقتصادية لبناء الدولة بهذا الشمول ، باستثناء بعض التقارير والكتب او البحوث التي تبحث باختصار شديد في بعض من المقومات ، علما ان اكثرها قانونية او سياسية او جغرافية مجردة او تتناول بعض المقومات الاقتصادية البحتة دون التعمق فيها او السعي الى تناولها وبدون الدخول الى التفاصيل والشمول .

مشكلة البحث : رغم الاهمية الكبيرة للمقومات الاقتصادية في بناء الدولة ، الا ان كثيراً من دول العالم يعاني من تدني مستوى المقومات المذكورة ومنها العراق ، اذ يعاني من الضعف مما اثر سلبا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيه، وقد أدى ذلك الى تآكل كل الجهود والمساعي المبذولة من اجل التنمية والاستقرار وبالتالي تسبب في ضعف بناء الدولة، وفي جانب آخر رغم الاهمية الكبيرة لوجود الكيان السياسي الخاص للشعوب والمتمثلة بالدولة، الا ان الشعب الكوردستاني لا يملكه ، وفي الوقت نفسه يعاني من الصراعات والعنف المتكرر ضمن الدولة العراقية (مع من يمتلك سلطة القرار) وعدم دعم كل من المجتمع الدولي و الحكومة العراقية ودول الجوار ايضا الانفصال رغم وجود المقومات الاقتصادية لبناء دولة لها و بمستوى اعلى من العراق ، فضلا عن وجود التحديات والمعوقات الداخلية التي تواجه بناء دولة مستقلة .

اهمية البحث : تتمثل الأهمية في جانبين :

الأول – العام للدول المستقلة : من خلال تحديد وصياغة المقومات الاقتصادية المتعددة في عملية بناء الدولة وتحديد مستواها على وفق المصفوفة التقييمية ، و بيان دور المقومات الاقتصادية في تقوية الدولة، اذ ان بناء الدول القوية والناجحة يحتاج الى مقومات اقتصادية عديدة وبدونها تأتي دولة فاشلة الى الوجود وستكون مشكلة مضافة الى المشكلات الدولية ولها انعكاسات سلبية وتأثيرات مختلفة على صعيد العلاقات الدولية .

الثاني- الخاص: للأقاليم والشعوب التي تسعى الى الانفصال – الاستقلال وبناء الدولة بضمنها اقليم كوردستان العراق، وتتمثل تلك الأهمية في تحديد المتغيرات والمقومات المطلوبة لبناء الدولة وصياغة المصفوفة التقييمية لقياس مستوى البناء، وتكون بمثابة دراسة جدوى من اجل اتخاذ القرار العقلاني بعيدا عن العواطف والمشاعر القومية المجردة، سواء بالبقاء ضمن الدولة المعنية او بالانفصال وانشاء دولة مستقلة اذا امكن ذلك .

فرضيات البحث : ينطلق البحث من الفرضيات الاتية:

1- يحتاج بناء الدولة الى مقومات اقتصادية متعددة (طبيعية ، بشرية ، اقتصادية كلية ، ادارية وسياسية)، والتي لها علاقة قوية بمستوى الدولة من حيث التنمية والرفاه والاستقرار .
2- توجد علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة (المقومات الاقتصادية) والمتغير التابع (بناء الدولة).

3- يتباين مستوى المقومات الاقتصادية لبناء الدولة، فيما يخص التجارب المختارة ، للامارات مستوى قوي مقابل مستوى ضعيف للعراق .

4- يمتلك اقليم كوردستان العراق المقومات الاقتصادية لبناء الدولة بمستوى متوسط واعلى من العراق .

5- يعد الانفصال عن العراق من مصلحة اقليم كوردستان بشرط الاعتراف الدولي والاقليمي وهذا غير ممكن في المدى القريب على الاقل ، وبعكسه فالبقاء ضمن الدولة العراقية يعد خيارا مقبولا، اذ يواجه اقليم كوردستان في الظرف والتوقيت الحاليين، تحديات ومعوقات داخلية وخارجية عديدة وتجعل من الانفصال امرا غير ممكن .

اهداف البحث : يهدف البحث الى :

1- التعرف على المقومات الاقتصادية لبناء الدولة .

2- تقييم وقياس مستوى بناء الدولة وفق المقومات المذكورة من خلال المنهج العلمي .

3- دراسة المقومات الاقتصادية لبناء الدولة في تجارب مختارة اهمها دولة الامارات العربية المتحدة والعراق وتحديد مستواها .

4- دراسة المقومات الاقتصادية لبناء الدولة في إقليم كوردستان العراق وتحديد مستواها ومن ثم بيان جدوى الانفصال او البقاء ضمن دولة العراق .

منهجية البحث : تم الاعتماد على المنهج – الاسلوب الوصفي لدراسة الاطار المفاهيمي، اذ تمت تغطيتها بالاعتماد على ماهو متوفر من المصادر المتنوعة من الكتب والدوريات والبحوث والدراسات الجامعية ، والمنهج الاستقرائي والتحليل الوصفي للجانب العملي وذلك اعتماداً على البيانات الدولية من المنظمات الدولية منها ، البنك الدولي ، منظمة الشفافية العالمية ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، صندوق السلام العالمي ، معهد الاقتصاد والسلام فضلا عن بيانات المؤسسات الحكومية من الدول والاقاليم المختارة ، كذلك صياغة منهج الاوزان الترجيحية في مصفوفة تقييمية لقياس وتحديد مستوى المقومات الاقتصادية لبناء الدولة المتمثلة في أربعة مقومات رئيسة وهي (الطبيعية ، البشرية ، الاقتصادية الكلية ، الادارية والسياسية) التي تنقسم بدورها الى مقومات فرعية عدة تبلغ (16) مقوما او متغيرا واعطاء الاوزان والنقاط الترجيحية من (0.5- 5) درجات وضمن خمسة مستويات وهي (ضعيف جدا ، ضعيف ، متوسط ، قوي ، قوي جدا) ، فضلا عن التحليل الكمي من خلال التحليل القياسي بشكل موجز باجراء اهم الاختبارات الاحصائية و القياسية وذلك للتأكد من صحة وقوة العلاقة بين المقومات الاقتصادية كمتغيرات مستقلة وبناء الدولة كمتغير تابع والتحقق من صلاحية النماذج القياسية وملاءمتها .

نطاق البحث : مكانيا وبشكل مفصل، الامارات العربية المتحدة ، العراق ، اقليم كوردستان العراق ، وزمانيا للمدة (2013-2017) ، وبشكل مختصر جدا جنوب السودان، فلسطين، اقليم كتالونيا .

هيكلية البحث : بغية التوصل الى هدف البحث والتحقق من فرضياته تم تقسيمه الى ثلاثة فصول بدورها ثلاثة مباحث لكل فصل، اذ تناول الفصل الاول الاطار النظري للدولة وتضمن ثلاثة مباحث، تناول الأول الدولة – مفاهيم اساسية وخصص المبحث الثاني للتعرف على اركان الدولة واساليب نشوئها، في حين عالج المبحث الثالث انواع الدول ، وكرس الفصل الثاني لدراسة المقومات الاقتصادية لبناء الدولة وتم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول للمقومات الاقتصادية الطبيعية والبشرية، في حين تناول المبحث الثاني المقومات الاقتصادية الكلية، وبيَن المبحث الثالث المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية ، اما الفصل الثالث فقد كرس لتحليل تجارب مختارة وتقييمها وتضمن ثلاثة مباحث، خصص المبحث الاول لتحليل المقومات الاقتصادية لبناء الدولة وتقييمها في الامارات العربية المتحدة، وتناول المبحث الثاني لتحليل المقومات الاقتصادية لبناء الدولة وتقييمها في العراق، اما المبحث الثالث فقد اهتم بتحليل المقومات الاقتصادية لبناء الدولة وتقييمها في اقليم كوردستان ورؤية مستقبلية . واخيرا تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات و في ضوئها تقديم المقترحات التي تخص الموضوع.

المشكلات والصعوبات التي واجهت الباحث و كتابة البحث : واجه الباحث صعوبات عدة اثناء مدة البحث، بداية تتعلق بموضوع البحث، وهي الدولة، اذ لها ابعاد علمية مختلفة تتعلق باختصاصات مختلفة منها، سياسية، اقتصادية، قانونية، فكرية، اجتماعية، وادارية، فضلا عن البعد الدولي، وقد حاول الباحث تناول جميع الابعاد المذكورة بشي من العمق عموما و البعض منها باختصار نسبي، و لم يكن ذلك سهلا بسبب عدم وجود مصادر متخصصة تسعفه بهذا المجال بشكل عام، وما زاد من الامر صعوبة هو عدم حصول الباحث على اي مصدر يتناول موضوع الدولة بهذا المحتوى والشمول بشكل خاص، فضلا عن قيامه ببحث المقومات الاقتصادية المتعددة والمختلفة (من طبيعية الى بشرية واقتصادية وادارية وسياسية) نفسها التي وبدورها احتوت مقومات فرعية عدة بلغت (16) مقوما مختلفا ولكل منها فروع اخرى ولثلاث تجارب بشكل مفصل، بضمنها اقليم كوردستان العراق ، وقد اخذ الاقليم الكثير من وقت وجهد الباحث نظرا لافتقاره للبيانات والمعلومات فيما يتعلق بالمؤشرات الدولية (معظمها بسبب طبيعة الاقاليم التي لاتشملها المؤشرات الدولية) ما اضطر الباحث احيانا الى الاعتماد على الدراسات والبيانات المحلية لسد الفجوة، فضلا عن ان الباحث لم يكتف بالبحث النظري والتحليل الوصفي، بل اعتمد على البيانات والمؤشرات الدولية للمقومات الرئيسة والفرعية، كذلك الاعتماد على معظم المناهج والتحاليل العلمية المستخدمة في العلوم الاقتصادية منها (الوصفي – الاوزان الترجيحية - الكمي القياسي)، هذا ناهيك عن الظروف الذي عاشها الباحثون منهم الباحث خاصة في السنتين (2016-2017) التي عدت الاسوأ بعد عام 1996،

اذ مر الاقليم (مكان الباحث) بأزمة سياسية وامنية ومالية واقتصادية خانقة ما اثر سلبا في النواحي النفسية والاجتماعية والمالية لسكان الاقليم و من ضمنهم الباحث نفسه، و كان لذلك الأثر البالغ في مدة كتابة البحث .

الدراسات السابقة : هناك دراسات عدة تناولت بناء الدولة أو مقومات الدولة ، إلا ان جميعها ركزت على المقومات السياسية والقانونية او الجغرافية المجردة ، والاقتصادية بدرجة اقل ، ونستعرض هنا الدراسات الاجنبية والعربية والكوردية التي تم الحصول عليها في هذا المجال وفق الاتي :

اولا -الدراسات الاجنبية الانكليزية: من الدراسات الأجنبية في هذا المجال:

1- دراسة (Martha c. & Smaker.2011) عندما بحثا بناء الدولة واعتمدا الاسلوب الوصفي التحليلي وركزا على عوامل سياسية عدة لبناء الدولة وهي (توحيد الشعب ، الامن ، الاعتراف الدولي والدعم الخارجي ، وتشجيع الاعمال والاستثمار) دون اشارة واضحة إلى العامل البشري والمقومات الاقتصادية الاخرى كفاعل للدولة وكغاية من الدولة في الوقت نفسه ، بل اقتصرت الدراسة على المقومات السياسية البحتة وبيئة الاستثمار فقط.

2- دراسة (Bornschier .2007) ، اذ تطرقت الى مقومات الدولة في الاتحاد الاوروبي بهدف بيان نوع الدولة ومقومات بنائها ، وركزت الدراسة على المقومات السياسية والاقتصادية بشكل محدود ، اذ حددت المتغيرات الاتية للدولة (بناء مؤسسات سياسية ، الديمقراطية ، تكنولوجيا المعلومات ، الرأسمال المادي والاجتماعي ، والحرية الاقتصادية) ، ومن اشكاليات هذه الدراسة ، انها درست واقع الحال للدول الاوربية اكثر من ان تحدد مقومات بناء الدولة القوية او الناجحة ، كما إنها افتقرت إلى البيانات الرقمية وافتقرت الى دور المورد البشري والتنمية البشرية في إرساء بناء الدولة أيضا .

ثانيا- الدراسات العربية : من الدراسات العربية التي تناولت موضوع البحث :

3- دراسة (رجب ، 2015) التي استهدفت تحديد أبرز المقومات الاقتصادية وبيان دلالة كل مقوم ومدى كفايته عندما تناولت المقومات الاقتصادية للدولة الفلسطينية المستقبلية وذلك بالتركيز على ثلاثة عناصر او متغيرات فقط وهي ، العنصر البشري ، عنصر الأرض ، الإدارة السياسية مستمدة من الأركان القانونية الثلاث للدولة وهي، الإقليم والشعب والحكومة بغطاء اقتصادي ، دون الولوج الى نوعية رأس المال البشري ومستوى التنمية البشرية والموارد الطبيعية والحكم الرشيد التي تعد الاساس لبناء وإنشاء الدولة ، فضلا عن غياب المقومات الاقتصادية الكلية ، وخلصت الدراسة الى ان

الفلسطينيين يملكون الى حد كبير القدرات والمقومات لإنشاء دولة مستقبلية وذلك بعد مواجهة التحديات المستقبلية وحينما يحصلون على حقهم في السيطرة على مواردهم وتجاوز بعض السلبيات .

4- دراسة (الحديثي والحسيني ، 2013) اعتمدت على التحليل الوصفي عندما بحثا المقومات الاقتصادية لبناء قوة الدولة ، إذ أكدا على عدد من المقومات الاقتصادية وهي (القطاع الزراعي ، القطاع الصناعي ، النقل والمواصلات والتجارة) دون الإشارة الى المقومات الطبيعية والبشرية والإدارية والسياسية في بناء الدولة ، وتوصلت الدراسة إلى ان تطور وتنوع القطاعات الاقتصادية يؤدي إلى تطور الاقتصاد وتقوية الدولة وذلك عندما تعتمد الدولة الخطة الاقتصادية والاستراتيجية المدروسة .

ثالثا -الدراسات العراقية: من الدراسات العراقية في هذا المجال هي :

5- دراسة (شكر ، 2014) الذي اعتمد على المنهج السلوكي والمنهج الوظيفي لبناء الدولة في العراق بالتركيز على عنصرين أو متغيرين فقط وهما ، الثقافة والتعليم، فأكدت الدراسة على بناء الثقافة المتنوعة المشتركة وعلى أهمية التربية والقطاع التعليمي لبناء الدولة الحديثة ، وذلك بانتهاج المناهج التربوية والتعليمية الحديثة الصانعة للكفاءات ، هدفها تحقيق المصلحة العامة بدلا من الأنانية ، و اتسمت هذه الدراسة بالنظرية والوصفية الى حد كبير، وافتقرت الى البيانات فضلا عن افتقارها الى بيان دور المقومات الاقتصادية في بناء الدولة.

6- واخيرا من الدراسات العراقية الكوردية دراسة (سعيد ، 2016) التي بحثت عملية تكوين الدولة القومية وفق المبادئ الاقتصادية مع اشارة الى اقليم كوردستان[1]، واعتمدت على المنهج الوصفي وافترض الباحث بانه لا تولد او تؤسس الدولة بالرغبة المجردة وبدون استعداد حقيقي، اذ اكد على دور الاقتصاد في بناء الدولة الناجحة وبالتركيز على عدد من المتغيرات اهمها ، الوظائف الاساسية للدولة اي توفير السلعة العامة المتمثلة بـ (الدفاع الخارجي ، الامن الداخلي ، القضاء والعدل ، والخدمات العامة)، وركز على ان الاركان الاقتصادية لقيام الدولة في اقليم كوردستان العراق لم تكتمل ، خاصة فيما يتعلق بوظائف الدولة ، الموارد المالية ، الاختلافات الداخلية ، والحكم الرشيد. واستنتجت الدراسة انه في حالة قيام الدولة في هكذا ظروف ستولد فاشلة ، على الرغم من رؤية عقلانية للدولة ولتقريرها، الا ان الدراسة لم توصف ولم تحدد المقومات الاقتصادية للدولة بشكل دقيق ودون ذكر وعرض اي ارقام وبيانات بل كانت دراسة نظرية ووصفية .

([1]) الدراسة كانت باللغة الكوردية بعنوان (پرۆسەی دروستبوونی دەوڵەتی نەتەوەیی لە دیدی پەنسیپە ئابوورییەکانەوە لە گەڵ ئامارێیەك بە هەرێمی کوردستان)

عليه نخلص الى ان الدراسات السابقة (الواردة هنا) ركزت على المقومات القانونية او السياسية او الجغرافية المجردة و الاقتصادية بدرجة اقل ، وغاب دور المقومات الاقتصادية المتعددة في بناء الدولة وتقويتها فضلا عن غياب التحليل الكمي(Quantitative) ، كذلك انها لم تقدم اي مؤشر لقياس مستوى المقومات لبناء الدولة ولم تقدم اي منهج علمي للاقاليم والشعوب التي تنوي الانفصال لتتمكن من اتخاذ قرارها بهذا الصدد(البقاء ضمن الدولة او الانفصال).

ويعتقد الباحث بان هذه الاطروحة جاءت مكملة للنواقص المذكورة والمتمثلة بصياغة الاطارين النظري والعملي للمقومات الاقتصادية لبناء الدولة ليشمل الجوانب الطبيعية والبشرية والاقتصادية والإدارية والسياسية بضمنها المقومات الفرعية ، وباعتماد المناهج العلمية عدة منها، التحليل الوصفي والتحليل الكمي بشكل يمكن قياس مستوى المقومات المذكورة وكذلك تقدم الاطروحة دليلا او ارشاداً علمياً للأقاليم والشعوب التي تنوي الانفصال وبضمنها اقليم كوردستان العراق .

الفصل الاول

الاطار النظري للدولة

الفصل الاول

الاطار النظري للدولة

يذهب الكثير الى ان الدولة ، كمصطلح ، جديدة نسبيا واول من استخدمها هو المكيافيللي في كتابه (الامير) وترجع في الادبيات الغربية الى نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر بعد تفكك الامبراطوية الرومانية وظهور دول او دويلات اي بعد عصر النهضة ، الا انها قديمة كفكرة ترجع الى آلآف السنين قبل الميلاد وسبق الشرق في ذلك الغرب ، اذ ظهرت في الحضارات البابلية والآشورية والسومرية في وادي الرافدين وكذلك الفراعنة في مصر وممالیك اليمن واماكن اخرى ، اما في الغرب ترجع الى المدن اليونانية القديمة ، وفي الحضارة الاسلامية الى دولة المدينة في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) وكذلك حضارات الخلفاء الراشدين والحضارتان الاموية والعباسية وما بعدها الى ان وصلت الى الدولة العثمانية ومن اهم المفكرين الاسلاميين واوائلهم في هذا المجال ابن خلدون والمودودي .

هناك جوانب عدة تتعلق بنظرية الدولة وان الدخول فيها يحتاج الى دراسة خاصة لانها تشمل معظم العلوم الانسانية منها الفلسفية و الفكرية والقانونية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتاريخية والدينية ، وان كل هذه الجوانب لايمكن الاحاطة بها في هذا البحث، لذا نحاول التركيز في الجوانب الاساسية للدولة التي لها علاقة بالبحث خاصة من النواحي القانونية والسياسية والاقتصادية وذلك ضمن ثلاثة مباحث ، في مقدمتها المفاهيم الاساسية للدولة منها، مفهوم وتعريف الدولة وتفسيرات نشأتها في المبحث الاول واركانها واساليب نشوئها والاعتراف بها في المبحث الثاني ، ومن ثم في المبحث الثالث ندرس انواع الدول كالاتي :

المبحث الاول : الدولة – مفاهيم اساسية .

المبحث الثاني : اركان نشوء الدولة واساليبه .

المبحث الثالث : انواع الدول .

المبحث الاول

الدولة – مفاهيم اساسية

هناك مفاهيم عديدة لها علاقة بموضوع الدولة وفي هذا المبحث ندرس اهم هذه المفاهيم الاساسية ومنها على وجه التحديد مفهوم الدولة ، اذ ان دراسة اي موضوع تحتم على الدارس فهمه وتعريفه قبل كل شيء ، لذا نبحث مفهوم وتعريف الدولة اولا ثم النظريات المفسرة لنشأة الدولة بحسب المدارس والافكار المختلفة ثانيا كالاتي :

اولا – مفهوم الدولة .

ثانيا – النظريات المفسرة لنشأة الدولة .

اولا – مفهوم الدولة :

لاتتضمن المعاجم العربية ذكر الدولة من الناحية اللغوية بمعناها القانوني والسياسي والاداري الحديث ، بل كلمة الدولة وردت بمعنى التعاقب والتغلب والتبدل ، فيقول ابن منظور الدَّوْلَةُ والدُّوْلَةُ : العقبة في المال والحرب سواء فيها دَول ودُول ، الدَّوْلَةُ بالفتح في الحرب ان تدال احدى الفئتين على الاخرى ، ويقال كانت لنا عليهم الدَّوْلَة ، وبالضم في المال ، يقال صار الفيء دُولة بينهم يتداولونه مرة لهذا ومرة لهذا (ابن منظور ، 2004 ، 327-328) ، وعند محمد بن يعقوب كلمة الدولة بمعنى انقلاب الزمان ، والعقبة في المال ويضم او الضم فيه ، وبالفتح ، العقبة في الحرب او هما السواء (بن سراج ، 2009 ، 540) ، وتعني الاستيلاء والغلبة والشيء المتداول فيكون مرة لهذا ومرة لذاك (مصطفى واخرون ، 314) ، لذا كلمة الدولة في اللغة العربية مشتقة من كلمة (دال) اي دار وانقلب من حال الى حال ، اي الرجل في مشيته اسرع تارة وخفق تارة اخرى ، اما كلمة دولة (State) الانكليزية مشتقة من كلمة لاتينية (Status) تعني الحالة المستقرة اي عكس معناها في اللغة العربية (المسافر ، 2002 ، 259) .

ويعد (مكيافيللي) في الغرب من الاوائل ممن استخدموا كلمة الدولة وذلك في كتابه (الامير) بمعناها الحديث ، اذ يقول ان كل هيئة لها سلطة على الشعوب هي دول، وهي اما جمهوريات واما امارات ، ان كلمة الدولة في الماضي تدل على الهيئة او الجماعة باعتبارها حالة مستقرة، الا انها في العصر الحديث لاتدل على جميع المجتمعات ايا كان نوعها او درجة تنظيمها، بل تنصرف الى ذلك النوع من التنظيم الذي يتفق مع المفهوم والمعنى الحديث للدولة ، والدولة تعد كلمة حديثة نسبيا في اوروبا ، اذ استخدمت للدلالة على الاطار المنظم للسلطة السياسية ، وفي جميع انواع المجتمعات كانت هناك

السلطة ، الا ان الدولة الحديثة ظهرت حينما ظهرت فكرة فصل السلطة عمن يمارسها (عبد الفتاح ، 2007، 6-7)، وبالتحديد بعد معاهدة وستفاليا عام 1648 [1]، اذ تركزت السلطة بيد الدولة وذلك عن طريق نظام اداري معاصر وهذه كانت بمثابة ممهد لانتهاء سلطة الامبراطور والبابا(كريم ، 2018 ، 12)، والثورة الفرنسية في عام 1789 كانت بداية المفهوم الحديث للدولة ، حيث ادت الى القضاء على المفهوم السابق المخطىء للدولة الذي كان يربط بين الشخص الحاكم والدولة وكأنهما الشيء نفسه كما يتبين من العبارة المشهورة "انا الدولة" للويس الرابع عشر (عبد الوهاب، 2005، 23).

تعد الدولة حدثا تاريخيا وقانونيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا في آن واحد، لذا فان مفهوم الدولة يختلف باختلاف الزاوية التي ينظر اليها ويختلف باختلاف الافكار كذلك ، اذ يختلف مفهوم الدولة في الفكر الفرنسي عنه في الفكر الانكليزي والالماني ويختلف باختلاف الازمنة والعصور، والمفاهيم القديمة تختلف عن الحديثة كما هناك اختلاف بين مفكري الشرق والغرب بل يختلف احيانا داخل مفكري المدرسة نفسها، وهكذا كما هو الحال في معظم المواضيع الانسانية والاجتماعية ، اذ هناك مفاهيم وتعريفات عدة والشيء نفسه ينطبق على موضوع الدولة ، الا ان هذا لايمنعنا من عدم امكانية القيام بمفهوم وتعريف الدولة ، بل تزدخر الكتب والدراسات القانونية والسياسية بتعريف الدولة وان كان هناك اختلاف في الاراء والكلمات الا ان هناك خواص وعناصر ومفاهيم مشتركة وتتجمع في الاتي :

من وجهة نظر قانونية عبارة عن: مجموعة من الافراد يمارسون نشاطهم على اقليم جغرافي محدد ويخضعون لتنظيم معين (محمود، 2007، 10)، وعرفها البعض الاخر بانها ظاهرة سياسية وقانونية تعني جماعة من الناس يقطنون رقعة جغرافية معينة بصفة دائمة ومستقرة ويخضعون لنظام معين او هي مجموعة كبيرة من الناس يقطنون اقليما معينا على وجه الدوام ويتمتع بالشخصية المعنوية والنظام والاستقلال السياسي (المفرجي واخرون ، 2007 ، 9). كما تعرف الدولة بانها جماعة من الافراد تقطن على وجه الدوام والاستقرار اقليما جغرافيا معينا وتخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية تستقل في اساسها عن اشخاص يمارسونها (الشمري ، 2016 ، 30)، او جماعة كبيرة من الناس تقطن ارضا معينة باستقرار وتخضع لحكومة تتولى المحافظة على كيان تلك الجماعة وتدير امورها ومصالحها العامة (قدور ، 1997 ، 20).

ومن وجهة نظر تاريخ الفكر الاقتصادي انها منظمة تقوم باحتكار العنف في منطقة جغرافية معينة او مجموعة من المؤسسات التي تعمل من اجل السيطرة على مصادر القوة ضمن ارض معينة (North , 1979, 249) وتبدو وجهة النظر هذه متطرفة، اما من وجهة نظر سياسية منفتحة فالدولة عبارة عن مجموعة من المؤسسات الضرورية لتحقيق اهداف

([1])- التي عقدت في مدينة مونستر بين الدول الكاثوليكية والبروتستانتية بعد ثلاثين عام من الحرب بينهم ، وهذه المعاهدة ادت الى تغير مفهوم السلطة والدولة نحو رؤية حديثة وقانونية .

وغايات اساسية منها الحرية والعدالة والمساواة وحياة كريمة وكذلك بناء نظام لردع التهديدات الخارجية والداخلية وذلك لتوفير الامن الداخلي ومواجهة الاعتداء الخارجي (اونيل ، 2012 ،40-42) او مجتمع مقسم على حكام ورعايا ضمن اقليم طبيعي مخصص لها ولها سلطة على جميع المؤسسات الاخرى (كريم ، 2018 ، 8) او يمكن تعريفها على انها اداة للتعبير عن حالة يعيشها شعب معين عن طريق المؤسسات وتعد الدولة اعلى قمة الوعي المعرفي والاخلاقي والاجتماعي السائد ، لها بنية فوقية لبنية تحتية تمثل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والمستوى المعرفي السائد(كواش ، 2018 ، 172)، وفي علم الاجتماع السياسي عرفها ماكس فير بانها : مشروع سياسي مؤسساتي تطالب قيادته بنجاح في الادارة وتطبيقها للانظمة باحتكار الاكراه المادي او البدني المشروع (برو ، 2014 ، 77) .

الا ان الدولة لها مفهوم اخر عند الماركسية التي تقوم على مبدأ الصراع الطبقي والتفسير المادي والاقتصادي لجميع جوانب التاريخ الانساني ويرون ان الدولة آلة لصيانة طبقة على طبقة اخرى وانها آلة لظلم طبقة من قبل طبقة اخرى اي الطبقة الرأسمالية تقوم باستغلال الطبقة العاملة الكادحة ، وتقرر الماركسية ان الدولة عنف مظلم (رعد ،2012 ، 23) لذا يطالبون بازالة الدولة ووضع كوميون Community اي مجالس الشعب وسوفيتات محلها ، الا ان حالة الدولة الحديثة في معظم الدول الغربية وكثير من الدول الشرقية غير تلك التي سماها الماركسية ، اذ وصلت الى مستويات عالية من النواحي السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية .

وفيما يخص الدولة من وجهة نظر الاسلام فيرى ان للدولة شخصية مستقلة عن شخصية السلطان او الحكام ، هم امناء على السلطات التي يمارسونها اثناء ولايتهم نيابة عن الامة (الباز ، 2006، 17) ، اذ يعرف ابن خلدون الدولة بانها مجتمع انساني او جماعة انسانية يحكمها وازع قانوني وادارة حازمة معتمدة في ذلك الحكم لا على مايعن لها او مايسول لها هواها ، بل حكمها بشرع مفروض (قدور ، 1997 ، 17) .

ويعرف الفقه العراقي الدولة بانها "منظمة اجتماعية سياسية قانونية ضمن اطار اقليمي محدد ، اي انها مجموعة من الافراد تعيش حياة دائمة ومستقرة على اقليم معين في ظل تنظيم سياسي معين يسمح لبعض الافراد بحكم الاخرين" (عبيد، 2013، 4)، وحاول البعض اضافة الطابع والعنصر الاقتصادي للدولة وذلك بجعل العناصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هدفا تسعى الدولة الى تحقيقها لجماعة من الناس (الحسيني ، 2016 ، 12).

فهناك من ينكر الشخصية المعنوية للدولة[1] ويتبين ذلك من تعاريفهم ، منها الفقيه (دوجي) الذي يرى بان الدولة هي كل تنظيم للجماعة السياسية القديمة والحديثة ، المتخلفة والمتحضرة ، اي كل مجتمع سياسي ايا كانت صورته يسمى دولة وتأتي هذه الدولة الى الوجود متى ماظهر التمييز بين الحكام والمحكومين ومايترتب عليها من وجود السلطة للحكام على المحكومين (دوجي ، 1981 ، 68-69) ، وهناك من صنف الشعب الى طائفتين منهم الفقيه العراقي (منذر الشاوي) فعرفها " الدولة ليست ، في الحقيقة ، الا التمييز بين الحكام والمحكومين ، وبوجود هذا التمييز تظهر الدولة" (الشاوي ، 2015 ، 10) وهو بتعريفه هذا كان متأثرا بافكار العميد (ديكي) والفقيه (دوجي) .

من خلال كل ماسبق رغم الاختلافات وجهات النظر حول تعريف الدولة، الا ان هناك اتفاقا على الاركان او العناصر اللازمة للدولة وهي الشعب (السكان) والرقعة الجغرافية (الاقليم) والسلطة السياسية المتمثلة في الحكومة ومن خلالها تنشأ الدولة التي لها الشخصية المعنوية والسيادة الداخلية والخارجية ، كما ان الدولة المعاصرة في دراسات علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي وعلم الاقتصاد لها ابعاد اكثر من الاركان المذكورة مثل القومية اي وحدة الثقافة والانتماء بين السكان والموقع كذلك توفر وتنوع وتوزيع الموارد في الاقليم بشكل يضمن تحقيق حد كاف من الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي (عاشور ، 65).

وفيما يخص مكانة الاقتصاد في الدولة فان علم الاقتصاد يبحث عن جوانب ومصادر القوة لاقتصاد الدولة وذلك عن طريق اضفاء غطاء اقتصادي لمقومات واركان الدولة المتمثلة في السكان النشطين اقتصاديا واقليم متوفر ومزدخر بالموارد الاقتصادية والطبيعية المتنوعة وسلطة مؤسساتية ذات حكومة وادارة رشيدة وكفوءة ، عليه يعرف الباحث الدولة بانها : مجموعة من السكان يقيمون في اقليم معين بشكل دائم ومستقر ويخضعون لنظام سياسي معين يتمثل في الحكومة التي تعمل لتحقيق اهداف قانونية واجتماعية وسياسية واقتصادية معينة التي تخدم الصالح العام . لذا فان الدولة ليست غاية بحد ذاتها بل وسيلة لتحقيق الاهداف والوظائف المحددة التي تختلف باختلاف النظام الاقتصادي والسياسي فمنها وظائف اساسية او تقليدية(الدفاع الخارجي وحفظ الامن الداخلي واقامة العدل او ضبط النظام بالاضافة الى بعض الاشغال العامة) واخرى غير اساسية (سنركز فيها في موضوع انواع الدول) ، الا ان تحقيق تلك الغايات في هذا العصر مرهون بوجود وقوة الدولة ، فتلك القوة هي التي تهتم بها علم الاقتصاد .

اما بناء الدولة بالنسبة لدولة مستقلة ، فانه يعني تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي (فوكوياما ، 2004 ، 11) او تقوية القدرة المؤسساتية للدولة القادرة على تحقيق العدالة

([1]) الا ان انكار الشخصية المعنوية للدولة قد واجهت انتقادات كثيرة لدى معظم مفكري وعلماء الاجتماع والقانون والسياسة ، حيث ان الشخصية المعنوية للدولة اصبحت خصيصة من خصائص الدولة الحديثة او دولة القانون، والسلطة ركن من اركان الدولة ، فالحاكم مسؤل امام القانون كما هو الحال بالنسبة للمحكومين ، اي في دولة القانون تنفصل السلطة عن اشخاص من يمارسونها .

والتطور والتقدم وتحظى بالشرعية (حاج ، 2014 ، 22) اي مأسسة السلطة والدولة للقيام بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية بكفاءة وفاعلية ، اما بناء الدولة بالنسبة للاقاليم والشعوب غير المستقلة فيعني انشاء الدولة والاستقلال .

ثانيا – النظريات المفسرة لنشأة الدولة :

هناك نظريات عدة تحاول ان تفسر نشأة الدولة تختلف باختلاف المذاهب والافكار وكذلك باختلاف المكان والزمان ويمكن حصرها في ثلاث نظريات رئيسة هي ، النظريات الدينية (الثيوقراطية) والنظريات العقدية واخيرا النظريات الاجتماعية كالاتي :

1- **النظريات الدينية (الثيوقراطية)** : هذه النظرية ترجع اصل الدولة الى الله باعتبار ان مصدر السلطة هو الله وحده ، لذا فالدولة ظاهرة مقدسة مفروضة من الله لتحقيق الغاية من الاجتماع الانساني والسلطة فيها من حقوق الله التي اودعها للحكام ، فالحاكم يعد منصبا من الله ويستوجب على المحكومين تقديم الطاعة والولاء مهما تعسف او استبد ، والحاكم غير مسؤول عما يفعله امام البشر فهو مسؤل امام الله فقط (عبيد ، 2013 ، 9) ، وحينما انقسم البشر بين الحكام والمحكومين بفعل تطور الجماعات البشرية وان الانسان في ذلك الوقت لم يجد من واقع خبراته الا تفسيرا نحو ان الحكام والمحكومين ليسوا من طبيعة بشرية واحدة ، وان القوة التي تحرك الطبيعة المحيطة بالانسان وتخضعها لارادتها هي قوة الهية مطلقة الارادة والحرية ، فلذا ينبغي على هذه القوة ان تحرك وتوجه الانسان وتخضعهم لارادته لحكم البشر من خلال الافراد الذين يصطفيهم الله لحكم الاخرين (الظاهر ، 2016 ، 109) وهناك ثلاث نظريات فرعية داخل هذه النظرية :

أ- نظرية الاله ، حيث بموجب هذه النظرية ان الحاكم من طبيعة الهية او بالاحرى الاله فوق الارض او ابن الاله في بعض المعتقدات، الا ان ظهور المسيحية ادى الى ابطال هذه النظرية ، اذ بفعلها تم الفصل بين الاله و الحاكم .

ب- نظرية الحق الالهي المباشر ، بموجبه يختار الله ويصطفي الحاكم من قبله مباشرة لممارسة السلطة باسمه على الارض ، وقد سادت هذه النظرية حتى العصور الوسطى بعد توسع النزاعات بين الكنيسة والملوك وظهور المذهب البروتستانتي .

ت- نظرية الحق الالهي غير المباشر ، نتيجة تطور النظرية السابقة ظهرت هذه النظرية التي بموجبها لايتم اختيار الحكام من قبل الله مباشرة بل بشكل غير مباشر من قبل البشر او من قبل الشعب ، ويقوم الخالق بتوجيه ودفع الافراد لاختيار الحاكم الذي يريدونه ويتم ترتيب الامور من قبل الخالق بشكل يقود الى

اختيار الشعب فردا او عائلة معينة للحكم على اساس ان الانسان مسير وليس مخير في امر اختيار الحاكم (الحسيني ، 2016 ، 23)، ومن انصار هذه النظرية القديس (توما الاكويني).

وبقيت هذه النظرية[1] لحد نهاية القرن الثامن عشر في اوروبا اي لحد الثورة الفرنسية وفي اليابان حتى عام 1947 (الباز ، 2006 ، 51) ، وقد واجهت هذه النظرية انتقادات شديدة لما تبرره للحكام من الظلم والاستبداد ونهب الثروات والطغيان.

2- **النظريات التعاقدية** : تنشأ الدولة حسب هذه النظرية وفق العقد الاجتماعي باعتبار سلطة الدولة مصدرها الشعب ، وبذلك تكون الدولة وسلطتها مشروعة اذا بنيت وفق الارادة الحرة للجماعة المتفقة ، على الرغم من قدم جذور هذه النظرية ، اذ ترجع الى فلاسفة اليونان وبعض رجال الدين في اوروبا، وفي الفكر الاسلامي الى قيام (دولة المدينة)على اساس البيعة، الا انها ظهرت وتطورت بشكل بارز في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وابرز من يدافع عن هذه النظرية ثلاثة مفكرين (توماس هوبز ، جان لوك ، جان جاك روسو) ، على الرغم من اختلاف هؤلاء على بعض المسائل منها، حالة الفطرة السابقة على العقد واطراف العقد والنتائج المترتبة على عملية التعاقد (المفرجي واخرون ، 2007 ، 15) الا انهم متفقون على نظرية العقد لنشأة الدولة ومصدر سلطتها وهو الشعب والافراد فهم يرغبون بالانتقال من الحياة القديمة والبدائية الى حياة منظمة سياسيا تراعي وتحافظ حقوقهم وفق العقد المذكور (عبيد ، 2013 ، 10) ، وفيما يأتي نوجز اراء هؤلاء المفكرين حول النظرية كالاتي :

أ- توماس هوبز (1588-1679) : يعتقد هوبز ان الحياة القديمة كانت مليئة بالفوضى وعدم الامان وكان الانسان انانيا ويحاول تحقيق مصالحه الشخصية على حساب الاخرين لذا كان القوي يظلم الضعيف ، وادرك الافراد انهم لايتمكنون من الاستمرار في هذه الفوضى واختاروا الحياة المدنية وذلك وفق التعاقد بينهم بان يختاروا واحدا منهم ويجعلونه سلطانا او رئيسا ويتنازلون له عن كافة حقوقهم من اجل تحقيق المصلحة الجماعية بدلا من المصلحة الفردية ، ووفق هذا العقد يلزم الطرف الجماعة وبالمقابل الملك لايلتزم بشيء لانه حسب رأي هوبز فان الملك ليس طرفا في العقد بل ان الجماعة هم من اختاروه من قبلهم (يوسف ، 2014 ، 69) لذا فان هوبز يؤيد الملكية المطلقة وليس للجماعة حق المساءلة او الخروج عن الملك مهما اخطأ او لم يقوم بأداء واجباته كما هو مطلوب .

([1]) وتمسك ملوك انكلترا وفرنسا بهذه النظرية وكان شعارهم (ملك فرنسا لايستمد ملكه الا من الله وسيفه) وكان لويس الرابع عشر ينادي بانه استمد سلطته وقوته من الله وانه مسؤول اما الله وحده وغير مسؤول امام الشعب او اي احد .

ب- جان لوك (1632-1704) : على خلاف هوبز فان لوك يرى ان الحياة القديمة تسودها الحرية و السعادة في ظل القانون الطبيعي وحفاظا على هذا فان المجتمع اراد الانتقال الى حياة اكثر انتظاما وذلك باقامة الحياة السياسية المنتظمة اي بوجود طرفين الحكام والمحكومين ويكون كلا الطرفين جزءاً من العقد ، لذا يحاسب من خالف او اعتدى على الاخر ، وان الافراد بدخولهم لهذا العقد لم يتنازلوا عن كافة الحقوق بل تنازلوا عن جزء من الحقوق واحتفظوا بباقي حقوقهم منها الملكية الخاصة ، ومادام الافراد هم من اختاروا الحاكم لذا يستوجب عليهم الخضوع والطاعة للحاكم او الملك(مهنا، 2011 ، 30-31) ، وبالمقابل مادام الحاكم جزءاً من العقد فانه يستوجب عليه ان يعمل من اجل حماية الحقوق واقامة العدل والتنظيم وبخلافه يحق للافراد تجريده من السلطة او الخروج عليه واقالته او حتى الثورة عليه، ويتبين من هذا ان ملكية الحاكم ليست مطلقة انما مقيدة ، لذا يرى الكثير بان لوك من ابرز المفكرين الذين دافعوا عن الثورة الديمقراطية الانكليزية حتى ادت الى انتهاء اسرة ستيوارت المالكة (مصطفوي ،2015 ، 43).

ت- جان جاك روسو (1712-1778): تطورت النظرية العقدية على يد السياسي الفرنسي روسو وذلك عبر كتابه (العقد الاجتماعي) الذي اصدره عام 1762، ويرى هذا المفكر السياسي ان الحياة الاولى كانت سعيدة مليئة بالحرية والمساواة ، وان الذي دفع الفرد الى حياة الجماعة هو النمو السكاني(الباز، 2006 ، 55-56) كذلك تطور المجتمع والمستجدات منها تطور الصناعة وتعدد المصالح الفردية وتضاربها مع الاخرين ما يعوق دون تحقيق العدالة ، لذا اختار الافراد حياة الجماعة من اجل توسيع الافكار وحماية الحريات وكسب حقوق جديدة ، ويتحقق ذلك من خلال العقد بين اطراف الجماعة من جانب وكل فرد من الافراد من جانب اخر ، وهكذا عن طريق العقد تنشأ السلطة والدولة (مهنا ، 2011 ، 32) ، ان الحاكم حسب رأي روسو ليس الا ممارسا للسلطة وانه ليس طرفا من العقد انما الافراد بانفسهم اختاروا الحاكم مقابل واجبات والتزامات عدة، وفي حالة عدم قيام الحاكم بما عليه من واجبات والتزامات فان الارادة العامة اي الشعب لها الحق في عزله ومحاكمته وعقوبته (الخطيب ، 2013 ،69)، يتبين من هذا ان روسو من مؤيدي الملكية المقيدة .

ومن آراء هؤلاء الثلاثة يتبين انهم اتفقوا في بعض المواضيع واختلفوا في البعض الاخر ، حيث كلهم اتفقوا على ان نشأة الدولة وسلطتها تكون عن طريق العقد ، وفي مسألة الحياة القديمة يرى هوبز انها كانت مليئة بالفوضى وانعدام الامان والعدالة ايضا، الا ان لوك و روسو يريان انها كانت سعيدة والحرية كانت موجودة ، واما في مسألة نوع العقد والسلطة فيرى هوبز انها عقد من طرف واحد اي عقدت من قبل المحكومين بينهم من دون

اشراك الحاكم لذا فان سلطة الحاكم مطلقة ولايحاسب على ادائه وواجباته مهما اخطأ وتعسف ، ولكن لوك يرى ان العقد يعقد بين جانبين الحكام والمحكومين و سلطة الحاكم تكون مقيدة وتحاسب باقالته ان لم يقم بواجباته والتزاماته ، اما روسو يتفق مع هوبز في مسألة العقد بانها احادية الجانب بين المحكومين انفسم ومن قبلهم من دون اشراك الحاكم الا انه يختلف مع هوبز في مسألة الملكية والسلطة ، حيث يرى انها ملكية مقيدة وبهذا يتفق مع لوك ويحاسب الحاكم في حالة عدم القيام بواجباته والتزاماته وادائه بشكل مطلوب وذلك باقالته وابعد من ذلك بل بعقوبته نظرا لاخلاله بشروط العقد .

عليه ان هذه النظرية لها الفضل في تحقيق وتثبيت بعض المبادىء الديمقراطية خاصة على يد روسو، منها، الملكية والحكومة المقيدة والحرية السياسية والارادة العامة وارادة الشعب وسيادة القانون، وبالمقابل واجهت هذه النظرية انتقادات عدة في الوقت نفسه ، منها ، تعد هذه النظرية خيالية لاسند لها في الواقع العملي، اذ لاوجود للعقد من الناحية العملية والمادية بل شيء من الافتراض والخيال ، ومن الناحية التاريخية لايوجد دليل على ان جموع الافراد وانشاء الدولة اتى عن طريق هكذا عقد ، وانها متناقضة احيانا لأن النظرية تجعل من العقد اساسا لوجود الجماعة التي لم تكن موجودة قبل ابرام العقد ، اذن كيف يبرم العقد من دون وجود الجماعة ، خاصة ان العقد يحتاج الى حماية السلطة العامة وفي الوقت نفسه العقد ينشىء هذه السلطة ، فإلى من يتم اللجوء اذا خرجت السلطة عن العقد (مهنا ، 2011 ، 33)، ورغم كل ذلك فان نظرية العقد الاجتماعي قدمت الكثير لمبادىء الحرية والديمقراطية خاصة كتاب روسو (العقد الاجتماعي) الذي عد انجيلا للثورة الفرنسية (عبيد، 2013، 11).

وفيما يتعلق بتفسيرات الدين الاسلامي نحو نظرية التعاقد ، فهناك من يرى أن البيعة التي هي اساس السلطة في الشريعة الاسلامية نوع من العقد ولكن من نوع خاص وفق مبدأ عدم اكتساب الحاكم اي ميزة على الاخرين وانه لم يزد ولم يرفع الا المسؤولية وذلك في قول الخليفة ابي بكر (ايها الناس اني قد وليت عليكم ولست بخيركم ....) ورفض ان يسمى خليفة الله بل سمى نفسه خليفة رسول الله وذلك لعدم اكتساب نوع من التقديس والتمايز فهو ليس فوق الاخرين ولا ظل الله في الارض او ماشابه (القرداغي ، 2017 ، 14).

3- النظريات الاجتماعية :

يعتقد بعض المفكرين ان النظريات الاجتماعية ترجع في تفسيرها لنشأة الدولة الى الحقائق العلمية وانها قابلة للخضوع العلمي بصرف النظر عن الصواب او الخطأ ، هذه النظريات على عكس النظريات العقدية التي استندت الى اساس افتراضي غير قابل للتحقيق العلمي .

وتتفرع النظريات الاجتماعية الى نظريات عديدة ، منها ماترجع اصل الدولة الى الاسرة (نظرية التطور الاسري) ومنها الى صراع الطبقات (النظرية الماركسية) والى عوامل تاريخية متعددة (نظرية التطور التاريخي) واخيرا الى القوة المادية (نظرية القوة) كالاتي :

أ- نظرية التطور الاسري : ان اصل الدولة وفق هذه النظرية يعود الى الاسرة التي هي صورة مصغرة للدولة لما بينهما من تشابه ، فالروح العامة التي تربط بين افراد الاسرة هي الروح نفسها التي تربط وتجمع بين افراد الدولة وان سلطة الاب للاسرة تشبه سلطة الحاكم في الدولة ، والمتبنيون لهذه النظرية يرون ان الدولة نظام طبيعي يتطور حسب عملية التطور ، والاسرة هي مصدر الاساس للدولة (الظاهر ، 2016 ، 114)، وان الاسرة نمت واصبحت عائلة ثم تجمعت واستقرت العائلات في ارض معينة حتى اصبحت القبيلة ثم ازداد عدد افراد القبيلة واعداد القبائل فتكونت العشيرة والعشائر فتكون القرية والقرى ومن مجموع القرى تكونت المدينة ومن مجموع المدينة ظهرت المدن وهكذا تكونت ونشأت الدولة (الخطيب، 2013، 61) .

على الرغم من صحة تفسير نشأة الدولة في بعض الاوجه وفق هذه النظرية كالتدرج المنطقي الا انها واجهت انتقادات عدة منها ، ان علماء الاجتماع يقولون ان الاسرة لم تكن الخلية الاجتماعية الاولى ، ان غريزة الاجتماع والحماية ضد اخطار الطبيعة دعت الافراد الى التجمع وظهرت الرابطة الاسرية والعائلية فيما بعد ، كما ان تشبيه رب الاسرة بحاكم الدولة غير صحيح ، اذ ان الدولة شخص معنوي دائم لاترتبط بشخص الحاكم ولاتزول بزاوله ، على عكس الاسرة التي تزول بزوال رب الاسرة او بوفاة الاسرة او حينما يكبر ابناؤها ويتزوجون ليكونوا اسراً جديدة (الشمري ، 2016 ، 25).

ب- النظرية الماركسية : عند ماركس المجتمع يسبق الدولة التي تظهر نتيجة انقسام المجتمع الى طبقات متصارعة (بيطار ، 2014 ، 731)، ان ظهور الدولة لدى ماركس ارتبط باكتشاف الانسان للالة الزراعية البدائية اي ادوات الانتاج بعد هذا بدأ الصراع بين الافراد والجماعات بشأن ملكية ادوات الانتاج والسيطرة كانت للاقوى(يوسف ، 2014 ، 68) ، فالتاريخ البشري هو صراع دائم بين الطبقات : الطبقة المسيطرة و المستغلة، و الطبقة القوية أو الضعيفة فالدولة عند ماركس من البنى الفوقية في المجتمع، أي هي نتاج للبنية التحتية أساسها طرق الإنتاج والتي تحدد العلاقات بين الطبقات الاجتماعية، و هذه العلاقات وضعت فيما بعد في أطر البنية الفوقية (الدولة، القانون، الأخلاق، الدين، الإيديولوجية)، والدولة وفقا لهذا المفهوم هي أداة بيد الطبقات المستغلة (المستثمرة) للمحافظة على سيطرتها(محادين ، 2014)، عليه ان الذي يسيطر على السلطة السياسية هو الذي يسيطر على الاقتصاد وهم الرأسماليون حسب اعتقادهم (رعد ، 2012 ،

24) ان هذه النظرية بقدر ماترفض الدولة لاتبحث عن تفسيرات نشأة الدولة ما ادى الى ان تواجه انتقادات كبيرة[1] .

ت- نظرية التطور التاريخي : ان نشأة الدولة وفق هذه النظرية لايمكن تفسيرها باي من النظريات السابقة بل يرى اصحاب هذه النظرية ان الدولة تأتي الى الوجود نتيجة عدة عوامل تاريخية وسياسية واجتماعية ودينية وعقائدية واقتصادية كذلك عوامل مادية وغير مادية(عبيد ، 2013 ، 16) أن الدولة لم تنشأ نتيجة القوة أو التطور العائلي أو العامل الديني، ذلك أن الظواهر الاجتماعية والسياسية ومن بينها الدولة لا يمكن ردها إلى عامل واحد فقط بل الى عوامل عدة، وهي نتاج التطور التاريخي وتأثيرات عديدة ادت الى ظهور دول عدة تحت أشكال مختلفة تعبر عن الظروف التي نشأت فيها(http://www.startimes.com/?t=14012110)، ويؤيد هذه النظرية اغلبية الفقهاء والمفكرين في العصر الحديث ، ومن اهم مؤيدي هذه النظرية العميد (ديجي) الذي يرى ان الدولة حدث تاريخي او اجتماعي ولدته عوامل عديدة تختلف اهميتها من دولة لاخرى والناتجة عن فرض جماعة من الافراد سيطرتهم على الاخرين بواسطة القوة اي القسر والاكراه (الباز ، 2006 ، 58)، ويبدو ان هذه النظرية اقرب الى الواقع في تفسير نشأة الدولة بسبب اجتماع العوامل العديدة المذكورة .

([1])- فالدولة هي أداة للاضطهاد لذلك من أجل إعادة حرية الإنسان و كرامته لابد من اختفاء هذه الدولة وذلك من خلال محاربة العوامل التي أدت إلى ظهور الدولة، أي عن طريق تغيير طرق الإنتاج من خلال إلغاء الملكية الفردية كأداة أو وسيلة للإنتاج ، ففي الوقت الذي تصبح فيه ملكية أدوات الإنتاج ملكية جماعية تختفي الطبقات المستغلة والدولة لم تعد أداة للاضطهاد، و بالتالي لاداعي لوجود الدولة، عليه لا بد من زوال الدولة ، وانه لا يعلن زوال الدولة بشكل كامل و لكن فقط زوالها بوظيفتها السياسية و التغيير الجذري في طبيعتها ، فالدولة بمفهومها التقليدي هي أداة لحكم الناس، وهو يريد من خلال نظريته جعلها حكومة لإدارة الأشياء والنظرية الماركسية لمفهوم الدولة التي اعتمدت على العامل الاقتصادي كأساس لها، تبقى نظرية افتراضية قاصرة ، فالدولة لا تقوم على العامل الاقتصادي على الرغم من أهميته، المتمثل في الصراع بين الطبقات المستغلة و الطبقات المستغلة، بدون أي حسبان للعوامل الاخرى كالثقافية و الدينية و الاجتماعية ، ومرحلة زوال الدولة المرتبطة بزوال الصراع بين هذه الطبقات عن طريق تحقيق المساواة الكاملة في ظل مجتمع الشيوعية، هي فكرة طوباوية ساذجة، و تاريخ تطبيق هذه النظرية في الكثير من الدول يؤكد هذا، فالاتحاد السوفيتي التي يعد بمثابة المهد التطبيقي للنظرية الماركسية مر بالصراعات الإيديولوجية حول مفهوم الدولة إلى أن وصل إلى البيريسترويكا أو إعادة البناء الغوربتشوفية، وهي التي أجبرت دولة الاتحاد السوفيتي الى الزوال والتقسيم نحو تكوين دول عدة ونحو كيان اقتصاد السوق او الرأسمالي كذلك الحال بالنسبة لأغلب الدول التي كانت تدور في تيارها، ينظر: عبد الله كامل محادين ،النظرية الماركسية في نشأة الدولة، منتديات شبكة قانوني الاردن ، 2014 على الموقع:

-http://www.lawjo.net/vb/showthread.php?37561 ، هذا بالرغم من الانجازات الكثيرة التي حققها الكثير من الدول لمواطنيها من الاهداف والرفاه في اوروبا الغربية وجنوب شرق اسيا .

ث- نظرية القوة : تعد الدولة وفق هذه النظرية نتاج قوة وعن طريق الحرب تولد الدولة ، ومن اهم المفكرين الاوروبيين الذين دافعوا عن هذه النظرية (تريشتيكه ، نيتشه ، وينكس ، اوبنهيمر)(مصطفوي ، 2015 ، 49)، ترى هذه النظرية ان الدولة تنشأ على اساس القوة والتغلب منذ البداية[1] وان ارادت ان تتوسع في المراحل التالية نحو الامبراطوية فيتم ذلك عن طريق الغزو اي القوة ، فهناك وقائع كثيرة تشهد ان العديد من الدول نشأت عن طريق القوة ، الا انه من النادر ان تستمر وتدوم عن طريق القوة الحربية والعسكرية فقط بل تحتاج الى ارادة الاخرين ورضا وقبول العام ، والا تواجه الاحتجاج الدولي وكذلك الاحتجاج الداخلي(الظاهر ، 2016 ، 135) وقد يؤدي ذلك الى هز السلطة وتغييرها .

كما ان اقامة دولة قوية على الصعيدين الداخلي والخارجي تحتاج الى القوة وذلك لمواجة الاعتداء الخارجي والدفاع عن اراضيها وكذلك لمواجهة الجريمة المنظمة وحركات التمرد الداخلي ، وبدون التدخل السريع والقوي للدولة من الممكن ان تقوض قوانين وسياسات الدولة وتهدد الامن الداخلي ، لذا من اجل ضمان سيطرة الدولة ينبغي عليها ان تكون مسلحة وقوية (اونيل ، 2012 ، 41) ، وهناك من يذهب اكثر من ذلك ، اذ الدولة لكي تمارس سلطتها تحتاج للقوة ، وتكون السلطة عند من لديها القوة، ليست العسكرية فحسب بل القوة الاقتصادية ايضا ، ففي اغلب الاحيان القابض على القوة الاقتصادية يمارس السلطة سواء بشكل مباشر ام بشكل غير مباشر[2] (الشاوي ، 2007 ، 60-61) . كما ان هناك من يرى ان السياسة كلها قوة ، وان هدف كل السياسات هو القوة وهذا لايعني ان الميزة الوحيدة للسياسة هي القوة فقط ، ومعنى القوة هنا ليس المعنى المادي العسكري التقليدي بل المعنى المعاصر التي تعني القوة الناعمة او اللينة (دشر ، 400) والتي تحدث عنها وابتدعها (جوزيف ناي) Joseph Nye[3] ببداية التسعينيات وهو استاذ في العلوم السياسية بجامعة هارفارد (عبد الله ، 2018 ، 103) او كما يقول الفقيه (جورج بوردو)، الدولة شيء مصطنع وتخلق المناخ لتكامل شخصية الانسان ويرى انها شيء غير طبيعي لذا يستوجب ان يبنيها الذكاء الانساني (كريم ، 2013، 141) .

([1])- المفكر الالماني تريتشكة (1834-1869) يرى ان (جميع الدول المعروفة لنا قد نشأت عن طريق الحروب وحماية المواطنين بالاسلحة لاتزال الواجب الاول والجوهري للدولة ، ومن ثم فان الحرب ستبقى حتى نهاية التأريخ طالما يوجد عدد متعدد من الدول) .

([2])- وظهر مايسمى حتى في بعض الدول الغربية الحكومة الظاهرية والحكومة الخفية (الحقيقية) ، الحكومة الظاهرية تتكون من وزراء ، رئيس الوزراء ، النواب ، مديري الدوائر ..... والحكومة الخفية فهي الرأسماليون اصحاب البنوك والصناعات والشركات العملاقة ..... فهم يديرون الحكومة وبأيديهم سلطة الدولة بشكل تخدم مصالحهم وهذا مايذهب اليه الماركسيون في نقدهم للنظام الرأسمالي وللدولة .

([3]) – كذلك هو مساعد وزير الخارجية الامريكية في ادارة كلنتون وله كتاب بعنوان (القوة الناعمة) الفه عام 2005 وترجمه الدكتور محمد توفيق البجيرمي عام 2007 .

اذا كانت نظرية القوة هي احدى النظريات الواقعية التي فسرت نشأة الدولة في القديم وحتى بداية العصر الحديث ، واذا كان الكثير يرفض هذه النظرية في العصر الحالي ، الا ان الباحث يرى ان هذه النظرية لاتزال مقبولة في تفسير نشأة الدولة بل في بقائها وتقدمها، اذ تقدم اي دولة له ارتباط قوي وعلاقة مباشرة بقوتها المادية الصلبة والناعمة خاصة الاقتصادية منها، الا ان الشيء الوحيد الذي تغير هو معنى القوة من نطاق الضيق (المادي العسكري) الى نطاق اوسع ليشمل القوى السياسية والفكرية والاجتماعية والتكنولوجية والمعلوماتية واهم من ذلك القوة الاقتصادية، ويرى الباحث ان وجود قوة كهذه خاصة الاقتصادية هي التي تشجع الامة او الولاية او الاقليم بالانفصال عن دولة ما وانشاء دولة خاصة بها، والعكس صحيح، اي في معظم الاحيان ان الذي يحدد مصير الامة سواء بالبقاء ام الانفصال والاستقلال هو القوة ، فقرار خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي عام 2016 بعدما صوتوا بنسبة (52٪) للخروج في استفتاء اجرتها تكمن في وجود القوة ، والحال كذلك بالنسبة لاستفتاء اقليم كتالونيا للانفصال عن اسبانيا عام 2017 وكذلك استفتاء اقليم كوردستان للانفصال عن العراق في العام نفسه بنسبة (93٪) ، بل هي (القوة) التي دعت الى ذلك ، وكأن الشعب يقوم بدراسة الجدوى لبناء وانشاء الدولة من خلال دراسة القوة ، خاصة القوة الاقتصادية ، ومن خلال اجراء دراسة كهذه توصي نتائج بعض الدراسات بالانفصال والخروج عن الدولة القائمة وانشاء دولة خاصة بها نظرا لوجود مقومات القوة ، واخرى توصي بالبقاء لعدم وجود جدوى الانفصال اي عدم وجود القوة المطلوبة ، والا تأتي دولة اخرى الى ركب الدول الضعيفة او الفاشلة وستكون مصدر ثقل على كاهل الشعب والمجتمع على المستوى المحلي والاقليمي واحيانا الدولي .

المبحث الثاني

اركان نشوء الدولة واساليبه

للدولة اركان قانونية عديدة من دونها لايمكن تكوين الدولة كذلك اساليب عديدة لنشوئها او تكوينها فضلا عن ان الدولة تحتاج الى الاعتراف الدولي وذلك لقبولها كاحد اعضاء المجتمع الدولي ، وهذا مانبحثه في هذا المبحث وفق الاتي:

اولا - اركان الدولة .

ثانيا- اساليب نشوء الدولة .

ثالثا - الاعتراف بالدولة .

اولا – اركان الدولة :

هناك ثلاثة اركان قانونية للدولة وهي الشعب او السكان ، الاقليم ، السطلة السياسية (الحكومة) ، ان وجدت في اي مكان فتتكون الدولة ، وسنبحث الاركان المذكورة بشيء من الايضاح فيما يأتي :

1- **الشعب او السكان Population:** مجموعة من الافراد يستقرون في اقليم دولة معينة لديهم الرغبة للعيش المشترك وهم من مواطني الدولة ومن رعاياها اي يحملون جنسيتها من دون النظر الى اختلاف العرق والجنس واللغة والدين والافكار (كرم ، 2009 ، 25) ، بالرغم من اهمية تجانس العرق واللغة والدين عند البعض والذي تشكل منه الامة والدولة فيما يخص التطور التاريخي (Beloni , 2007 , 33) ومن مجموع الافراد تتكون الدولة ويعد ركنا اساسيا لقيام الدولة ، اذ لايعقل وجود لدولة من دون وجود الشعب ولايوجد شرط لحد ادنى او حد اعلى للشعب كشرط لقيام الدولة (يوسف ، 2014 ، 71)، فهناك دولة لا يتجاوز عدد افرادها الف نسمة مثل الفاتيكان وهناك دول لايتجاوز عدد افرادها عدة آلآلف مثل توفاولو و ناورو قرابة 11300 نسمة لكل من دولتين و سان مارينو قرابة 33500 نسمة بحسب احصائيات عام 2018 ، وهناك دول لاتتجاوز مئات الالف اي اقل من مليون مثل ايسلندا ومالديف ومالطا او اكثر من مليون مثل تيمور الشرقية وغينيا الاستوائية او عدة ملايين مثل العراق وايران وتركيا وسوريا وهناك دول من تصل نسمتها الى مئات الملايين مثل البرازيل والولايات المتحدة الامريكية ، الى مليار نسمة او اكثر مثل الصين والهند .

وتهتم الانظمة السياسية بنوعين من الشعب هما الشعب الاجتماعي والشعب السياسي ، فالشعب الاجتماعي يشمل كل الافراد الذين ينتمون لدولة اي الذين يحملون جنسيتها ، لذا الشعب الاجتماعي يمثل

مواطني الدولة ورعاياها بما يشمل الرجال والنساء بمختلف الفئات العمرية وبمختلف الحالات الصحية والعقلية والاخلاقية والقانونية (الحسيني ، 2016 ، 14-15) ، اما الشعب السياسي يشمل فقط اولئك الذين لهم الحقوق السياسية كالمشاركة السياسية ويتمثل بالناخبين والمرشحين وما يميز الشعب السياسي عن الشعب الاجتماعي هو السن (فئات عمرية محددة) والاهلية (كامل الاهلية) والجنائية (ليس لديه جرائم مخلة بالشرف)(الخطيب ، 2013 ، 19)، لذا الشعب السياسي اضيق من الشعب الاجتماعي بل جزء من الشعب الاجتماعي .

وقد يستخدم مصطلح السكان مع الشعب ، على الرغم من تقاربهما الا ان هناك فرقا بينها ، اذ عرفنا الشعب بمفهومه الاجتماعي والسياسي ، الا ان هناك فئة اخرى تعيش في دولة ما دون ان تحتسب كجزء من الشعب وهي الاجانب وهم افراد يقيمون في اقليم الدولة ولاينتمون اليها ليسوا من رعاياها ولا مواطنيها لانهم لايحملون جنسيتها ، بل هم من رعايا الدول الاخرى وتكون اقامتهم لمدة زمنية محددة وتشمل اللاجئين والدبلوماسيين ورجال الاعمال والسائحين والطلبة ..وبمجموع الشعب(الاجتماعي والسياسي) والاجانب يتكون مجموع السكان للدولة .

ومايخص حق الشعب فان له حق تقرير المصير الذي يعد من الحقوق والمبادىء الاساسية الثابتة للشعوب المناضلة من اجل استقلالها وممارسة سيادتها على اقليمها ، وهذا المبدأ اقره ميثاق الامم المتحدة في الفقرة (2)المادة الاولى وكذلك نص المادة (55)منه (العبيدي ، 2009 ،122) ويمكن تعريف حق تقرير المصير بانه من حق الشعوب التي يعيش على اقليم معين ان تقرر وضعها القانوني والسياسي على ذلك الاقليم وتشكيل دولة خاصة بها او انضمامها لدولة اخرى (Akehurts , 1982, 248) ، الا ان هذا الحق في الوقت الحالي من الناحية الواقعية والعملية والممارسة قد يواجه تحديات سياسية واقليمية واحيانا دولية وذلك لما له من آثار سياسية واجتماعية وتاريخية واقتصادية من وجهة نظر معارضي الخروج سواء كانت الدولة نفسها التي تريد الخروج منها ام من قبل جزء من الشعب ام دول اقليمية واحيانا على المستوى الدولي .

على الرغم من عدم اهمية عدد الافراد والاجناس والاعراق والاديان والافكار الذي يتكون منه الشعب من الناحية القانونية، الا ان لذلك اهمية كبيرة من الناحيتين السياسية والاقتصادية ، فعدد ونوعية الافراد وتوزيعهم العمري والجغرافي لها اهمية وآثار كبيرة من الناحية الاقتصادية ذلك ماسيتم بحثه لاحقا في موضوع المقومات الاقتصادية لبناء الدولة .

2- **الاقليم Territory**: هو العنصر الاساس الثاني في انشاء الدولة ، وهو المكان الذي يعيش ويستقر فيه الشعب اي الحيز المكاني الذي من خلاله تمارس وتباشر الدولة سلطانها السياسية والقانونية ، ويجب ان يكون الاقليم ثابتا ومستقرا واضح المعالم (عبو ، 2015 ، 186) ، فلا يمكن وجود الدول من دون وجود الاقليم يستقر عليها التجمعات البشرية ، فالاقليم ضرورة حتمية لوجود الدولة وسلطانها وسيادتها وكذلك ضرورة حتمية لوجود الافراد

واستقرارهم في اقليم معين ولتكوين الشعب ، فبوجود الاقليم تظهر روح التضامن والتماسك الاجتماعي فتتولد الامة والامم والشعب بعدما تترسخ الميول القومية والاحساس بالعيش المشترك والحث للدفاع عن اقليمها اي كيانها(رعد ، 2012، 31-32) ، لذا فان الاقليم شرط ضروري لانشاء الدولة وكذلك شرطا لفرض سيادة الدولة لانه المجال الذي تفرض فيه سيادتها (AGNEW, 2013,2) .

ويتضمن الاقليم ثلاثة انواع من الاقاليم ، الاقليم البري والاقليم البحري والاقليم الجوي ، فالاقليم البري يضم (اليابسة، الجبال، الانهار، الممرات المائية ، البحيرات ، الصحاري ، ماتحت الارض ومافوقها من ثرورات طبيعية) (عبو، 2015 ، 188) ويتم تحديد معالم ونطاق الاقليم[1] البري بنظام الحدود ، ويمكن تعريف الحدود بانها : خط يحيط بالدولة ويفصل اقليمها عن اقاليم الدول المجاورة ، وبه تبدأ سيادة الدولة داخل نطاقه وتنتهي سيادتها خارجه (خدر ، 2013 ، 5) وهذا الخط او الحدود قد يكون طبيعية مثل الجبال وتلال والانهار والبحيرات او صناعية مثل الاسلاك والاسوار والابراج او قد يكون خطا وهميا .

أما الاقليم البحري فيقصد به الجزء او المسافة من البحار المتلاصقة لحدود الدولة ويحدد بطرق مختلفة ولم يتفق عليها القانون الدولي، قد يحدد بمسافة تبلغها قذيفة المدفع من الشاطىء او بثلاثة اميال وعند البعض بستة اميال او اثني عشر ميلا والاخر بخمسين ميلا (الخطيب ، 2013 ، 24) والسائد هو اثنا عشر ميلا بحريا ، واخيرا الاقليم الجوي اي الفضاء الجوي فوق الاقليمين الارضي والبحري وتنتهي حدود الفضاء الجوي للدولة عند انتهاء حدود الاقليمين الارضي والبحري من دون تحديد ارتفاع للاقليم الجوي (الظاهر ، 2016 ، 57) .

فمساحة الاقليم ونوعيته من حيث اليابس والبحار والموارد الطبيعية ليست لها اهمية من الناحية القانونية ، الا ان لها اهمية خاصة وكبيرة من الناحية السياسية والجيو سياسية والجيو اقتصادية بل تعد من اهم مقومات قوة الدولة، ويعد الاقليم بمثابة مستودع القوة (Elden, 2010,799) ، ونظرا لاهمية الاقليم في المكانة الاقتصادية للدولة فعلماء الاقتصاد والجغرافيا وبالاخص الاقتصاد الاقليمي قد اهتموا كثيرا بهذا الجانب ، ففريدمان Friedmanحدد الاقاليم وفق اربعة انواع[2]: اقاليم ذات القطب اي اقاليم جاذبة و اقاليم انتقالية ذات نشاط اقتصادي واقاليم الثروات النائية واخيرا اقاليم التدهور الاقتصادي (شوكت ، 2004 ، 24-25) :

([1]) قد يكون اقليم دولة غير مجزأ وهو حال معظم الدول او يكون مجزأ ومتقطعا مثل اندونيسيا او تفصل بين اجزائه حواجز كالبحار او الدول الاخرى فالهند كانت تفصل بين باكستان الغربية وباكستان الشرقية (بنغلادش حاليا) والبحر المتوسط كان يفصل بين مصر وسوريا اثناء الجمهورية العربية المتحدة .

([2]) وضع البروفيسور (ريتشاردسون) Richardson تصنيفا اخر للاقاليم يعتمد على طبيعة نشاط الاقليم وعلاقته بالتخطيط وصنفها وفق ثلاثة اقاليم : الاقاليم الادارية والاقاليم التخطيطية واقاليم المشكلات ، اما البروفيسور (جلاسون) حدد تصنيفا اخر وفق مستوى الدخل على اربعة مستويات او مناطق وهي : المناطق الغنية ، المناطق الفقيرة القابلة للتنمية ، المناطق ذات الامكانية للتخلف ، المناطق الفقيرة ، وحدد

أ- اقاليم ذات القطب : تشمل مناطق ذات نشاط اقتصادي كبير قابلة على جذب الفعاليات الاقتصادية والسكان والايدي العاملة من المناطق المجاورة .

ب- الاقاليم الانتقالية ذات النشاط الاقتصادي : تتميز بموقع ملائم للتنمية ولها شبكات الطرق الرئيسة بين اقطاب النمو مع احتوائها على موارد اقتصادية غنية لذا تنمو على شكل محاور باتجاهات مختلفة وتمتد الى مراكز اقطاب النمو .

ت- اقاليم الثروات النائية : وهي مناطق بكر غير مستغلة الا انها صالحة للاستثمار والاستيطان لانها تحتوي على ثروات وموارد طبيعية واقتصادية غير مستغلة .

ث- اقاليم التدهور الاقتصادي : وهي مناطق ريفية ذات انشطة اقتصادية وزراعية متخلفة وهي بطيئة في التطور الاجتماعي والاقتصادي وفيها ركود الاقتصادي ومعدلات بطالة عالية وسكان هذه المنطقة يميلون للخروج منها .

عليه فان الاقليم الى جانب كونه ثاني ركن من اركان الدولة من الناحية القانونية وفي الوقت نفسه له اهمية كبيرة من الناحية العسكرية والسياسية والاقتصادية وقد كان سببا لكثير من المعارك والحروب الدولية والاستعمارات .

3- **السلطة السياسية او الحكومة** : لاتأتي الدولة الى الوجود ولاتكتمل كيانها فقط بوجود الشعب المستقر على الاقليم ، بل تحتاج لقيامها الى الركن الثالث الا هو السلطة السياسية او الهيئة الحاكمة او الحكومة من الشعب وتحكم الشعب من خلال سلطتها وتقوم بالاشراف عليه وتعمل من اجل تحقيق مصالح وادارة الشعب والاقليم ، بل حمايته وتنظيم ثرواته وتطويره (عبد الله ، 1992، 31) ، فالدولة بالدرجة الاساس تتمثل في السلطة العامة التي تقوم بالوظائف الاساسية (كحد ادنى) للصالح العام (كرم ، 2009 ، 29) ، لذا يمكن تعريف السلطة السياسية بانها "هيئة عليا ، يخضع افراد الشعب كافة لما تصدره من اوامر ونواه وما تضعه من قواعد عامة" (الحسيني ، 2016 ، 18)، وينبغي ان تكون السلطة وحدة سياسية مستقلة وغير مندمجة او تابعة لهيئة سياسية اخرى[1] والا لايمكن تسميتها بالدولة رغم وجود الشعب والاقليم ونوع من هيئة سياسية لانها مندمجة مع هيئة سياسية اكبر منها الذي يشكل الدولة تحمل في طياتها ولايات او دويلات (يوسف ، 2014 ، 24)، وتتميز السلطة السياسية

جلاسون هذه التصنيفات لممارسة سياسات حكومية مختلفة في كل منطقة . ينظر : علي احسان شوكت، اقتصاديات الاقاليم، ط1 ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004، ص26-28.

([1])- فالولايات في الدولة الفيدرالية لايمكن تسميتها بالدولة مثل الولايات او الدويلات في الولايات المتحدة الامريكية او الجمهوريات الداخلة في الاتحاد السوفيتي السابق او حكومة اقليم كوردستان في العراق لأن كلها داخلة في هيئة سياسية اكبر منها وهي الدولة الاتحادية .

لدولة مميزات عدة لتمييزها عن السلطات الاخرى : ميزة العمومية وميزة الاصالة والاستقلال وميزة احتكارها للقوة العسكرية واخيرا ميزة سن القوانين والتشريع (عبيد ، 2013 ، 7).

تطورت فكرة السلطة السياسية بتطور الافكار القانونية والسياسية فبعد ان كانت السلطة تتجسد في شخص الحاكم ، الا انها استقلت وانفصلت عمن يمارسها ويستمد قوتها من الشعب ، فهناك من يرى ان سلطة الدولة مرهونة برضا الشعب وبالشرعية القانونية(Persson , 2012,103) ، الا ان هناك من يرى ان عدم رضا الشعب لايؤثر في وجود الدولة مثل السلطات الناتجة عن الحروب والانقلابات العسكرية وانما يؤثر في ثقة الشعب بالدولة وعلى ادائها (عبيد، 2013، 7) وان القوة المادية وحدها من دون الاقناع والرضا لاتكفي بالضرورة لخضوع ولاطاعة السلطة العامة وان اقناع الشعب وارضاءه لايعنيان ان لاتضطر الدولة الى القوة ، بل ان القوة والاكراه المادي ضرورة لازمة لممارسة سلطة الدولة من اجل فرض السيادة والاستقرار الامني وتحقيق العدالة (الشمري، 2016 ، 36-37) .

على الرغم من مناداة القانون الدولي بشأن السلطة السياسية والحكومة بان تكون حكومة رشيدة وقانونية وان تحترم حقوق الانسان (عبو ، 2015 ، 250) الا ان عدم وجودها بشكل مذكور لاينفي وجود الدولة لأن شكلية الحكومة ملكية كانت ام جمهورية سواء ديمقراطية ام دكتاتورية ، مجلسية ام رئاسية ام كانت برلمانية هي من شأن الاختصاص الداخلي للدولة ولها الحرية في شكلية الحكم والدستور التي تراها مناسبة لها وما يهمها القانون بالنسبة للدولة هو بقاء وجودها واستمرارها (العبيدي ، 2009 ، 137-138) .

عليه ان السلطة السياسية او الحكومة هي الركن الثالث من اركان الدولة التي تقوم بادارة الشعب المستقر على الاقليم والاشراف عليه لتحقيق غايات عامة محددة ، ولاتوجد الدولة من دون السلطة السياسية ، الا ان نوع السلطة او الحكومة لايهتم بها كثيرا القانون الدولي ، اما نوع السلطة والحكومة فله اهمية كبيرة من الناحية السياسية وبالاخص الاقتصادية ، وذلك لان الدولة عن طريق السلطة السياسية تقوم بادارة وتوزيع الموارد الاقتصادية بين المجالات المختلفة حسب (الزمان ، المكان، القطاعات) فدولة قوية واقتصاد قوي ومتطور لاتأتي الى الوجود الا من خلال سلطة وحكومة قوية رشيدة .

من خلال ماسبق يمكن القول بان الدولة من الناحية القانونية تأتي الى الوجود من خلال الاركان او العناصر الثلاثة المذكورة ، وتبين ان ركني الشعب والاقليم ليس لهما اهمية من الناحية القانونية من حيث العدد والنوع وكذلك السلطة السياسية من حيث نوع السلطة او الحكم ، وبخلاف ذلك من الناحية الاقتصادية ، اذ ان نوع وعدد الشعب او السكان وتوزيعه العمري والجغرافي وكذلك نوع الاقليم (بما تحته وما فوقه) ومساحته له بالغ

الاهمية من الناحية الاقتصادية، والشيء نفسه بالنسبة لنوع السلطة والحكومة ، فهل للسلطة والحكومة بنيان شرعي ومؤسساتي وهل هي آمنة ؟ فهذه الاركان قد تؤثر في الاداء والمستوى الاقتصادي لأي دولة وقوتها وتطورها وهذا ماسيتم لاحقا التركيز فيه في المقومات الاقتصادية لبناء الدولة .

ثانيا- اساليب نشوء الدولة : يعد نشوء الدولة حدثا تاريخيا وسياسيا واقتصاديا يأتي الى الوجود وفق القانون الدولي باكتمال عناصرها الثلاثة وهي الشعب والاقليم والسلطة (الحكومة) ، وقد تنشأ الدولة اما من عناصر جديدة واما من عناصر قديمة كالاتي :

1- نشوء الدولة من عناصر جديدة : هناك حالات قليلة لنشوء الدولة من عناصر جديدة ويكون هذا باستقرار مجموعة من السكان باقليم غير مسكون او بقبائل بدائية غير تابعة لدولة اخرى مثل نشوء جمهورية ليبيريا في افريقيا الغربية عام 1822 بعدد من الزنوج المحررين بمساعدة جمعية امريكية انسانية، ونشوء جمهورية الترنسفال بجنوب افريقيا عام 1837 بواسطة المستوطنين الهولنديين (العطية ، 2012 ، 234) او باستيلاء المهاجرين بالسيطرة على اقليم او منطقة معينة واقامة دولة فيها باخضاع السكان الاصليين لسلطتهم وقد تكون هذه الهجرة اما عفوية او منظمة ومدروسة، فبعض الشركات الاوروبية الكبرى كانت تقوم باحتلال الدول منها اقاليم دول امريكا اللاتينية من قبل اسبانيا والبرتغال وهولندا وبريطانيا عن طريق الشركة البريطانية للهند الشرقية والشركة الفرنسية للهند الشرقية وشركة خليج هودسن ، والى الآن لايزال الاستعمار الاستيطاني مستمرا بفلسطين (الفتلاوي و حوامدة ، 2007 ، 162) واقامة دولة لاسرائيل داخل اراضيها وان كان هناك جدل تاريخي وفكري وديني في ذلك ، باستثناء هذا الاخير فان نشوء الدولة من عناصر جديدة اصبح ضرب من التاريخ ولايتوقع نشوء دول جديدة بهذه الطريقة في ظل الظروف والمعطيات الحالية .

2- نشوء الدولة من عناصر قديمة : الدول الجديدة تنشأ من عناصر قديمة ، اذ يرجع نشوء اغلب الدول الحديثة والدول التي من الممكن ان تنشأ في المستقبل بعناصر قديمة من خلال ثلاثة اساليب وهي الانفصال والتفكك والاتحاد[1] .

أ- الانفصال او الخروج : يقصد به خروج سكان جزء من اقليم دولة ما او احد اقاليمها على هذه الدولة بهدف الاستقلال عنها وانشاء دولة جديدة ، فان نجحوا في ذلك وتخلصوا من سيادة الدولة الاصلية وتمكنوا من بناء دولة جديدة بكافة عناصر الدولة القانونية تعجز الدولة الاولى عن اخضاعها (محمود ، 2007 ، 49) ، والانفصال قد يكون باسلوب عسكري وبالقوة وذلك بانفصال مستعمرة او مقاطعة او اقليم عن الدولة التابعة لها ، وهناك دول كثيرة نشأت وفق هذا الاسلوب منها الولايات المتحدة الامريكية بانفصالها عن بريطانيا عام

([1])- وهناك من يضيف اساليب اخرى لنشوء الدول مثل نشوء الدولة اثر عمل قانوني اومعاهدة دولية او قرار من المنظمة الدولية او الاستفتاء الشعبي ، الا ان كل هذه الطرق لاتخرج عن اسلوب الانفصال او التفكك او الاتحاد .

1776 والبرازيل عن البرتغال عام 1822 وجمهوريات امريكا الوسطى والجنوبية منها المكسيك والبيرو عن اسبانيا بين اعوام 1810-1825 واليونان عن الامبراطورية العثمانية عام 1827 وبنغلادش عن باكستان عام 1971، او قد يكون الانفصال باسلوب سلمي مثل انفصال النرويج عن السويد عام 1905 وكانتا في اتحاد حقيقي وسنغافورة عن اتحاد ماليزيا عام 1965 والجبل الاسود(مونتينغرو) انفصل عن جمهورية يوغسلافيا الاتحادية عام 2006 (العطية ، 2012 ، 243) .

ب- التفكك : وذلك بتفكك الدولة الكبيرة الى دول عدة اثر حرب او السلم ، اذ نشأت نتيجة الحرب الدول البلطيقية (استونيا ، لاتفيا ، ليتوانيا) بعد تفكك روسيا القيصرية في ثورة اكتوبر عام 1917 ونتيجة تفكك امبراطورية النمسا والمجر بعد الحرب العالمية الاولى في عام 1918 نشأت دولة النمسا والمجر و تشيكوسلوفاكيا وتفككت جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية نتيجة الحرب الاهلية الى خمس دول(سلوفينيا ، بوسنة وهرسك ، مقدونيا ، كرواتيا ، جمهورية يوغسلافيا اي صربيا والجبل الاسود اي مونتينيغرو) في عام 1991، كما تتفكك الدول بطريقة سلمية وتنشأ اثرها عدة دول جديدة كما حدث في تفكك الاتحاد السوفيتي الى خمس عشرة دولة عام 1991 ونشأت كل من دولة تشيك ودولة سلوفاكيا اثر تفكك تشيكوسلوفاكيا عام 1993م (العطية ، 2012 ، 234).

ت- الاتحاد : يكون باتحاد عدد من الدول في دولة واحدة سواء دولة بسيطة موحدة ام دولة مركبة اتحادية مثل اتحاد الولايات الامريكية عام 1787 والاتحاد البرازيلي والاتحاد الايطالي والجمهورية العربية المتحدة اثر اتحاد سوريا ومصر في دولة واحدة عام 1958 (مهنا ، 2011 ، 36) ، وتوحيد اليمن اثر اتحاد اليمن الشمالي واليمن الجنوبي في عام 1990 واتحاد المانيا الشرقية والمانيا الغربية بعد سقوط جدار برلين عام 1990 .

وبعد اعلان الاتحاد تولد دولة جديدة اي شخصية قانونية جديدة وتفقد الدول المكونة للاتحاد شخصياتها القانونية الدولية ، وان هذا الاسلوب لنشأة الدول لايمكن ان تحدث الا بطريقة سلمية ، وذلك بسبب كون الاتحاد يستدعي اتفاقا وارادة حرة بين الدول الداخلة في الاتحاد (محمود ، 2007 ، 52).

ثالثا – الاعتراف بالدولة

على الرغم من ان الدولة تنشأ من خلال عناصرها الثلاثة (الشعب ، الاقليم ، السلطة السياسية) الا ان هذا الانشاء يحتاج الى اجراء اخر وهو الاعتراف الدولي بهذا الكيان لكي يمكنه من الدخول في العلاقات الدولية بشكل واسع وحر، ولكي تحسب هذه الدولة كشخص جديد من اشخاص القانون الدولي ، والاعتراف فعل ارادي تقوم به دولة او مجموعة من الدول تعترف بوجود كيان جديد مكتمل العناصر ، ويقبل كعضو في الجماعة الدولية وشخصا من اشخاص القانون الدولي وله الالتزامات وله الحقوق (عبو ، 2015 ، 270) ، ولهذا هناك نظريتان بخصوص الاعتراف ، اولا نظرية الاعتراف

المنشيء[1]، وفقا له لاتصبح الدولة شخصا من اشخاص القانون الدولي ولاتستطيع ان تدخل في علاقات دولية ولاتتمتع بالحقوق التي يقرها القانون الدولي الا بعد الاعتراف الدولي (يادگار ، 2009 ، 192) ، ثانيا نظرية الاعتراف الاقراري او الكاشف ، بموجبه الاعتراف لاينشيء دولة بل يثبت ويكشف وجود الدولة ، وان للاعتراف اثرا رجعيا يرجع الى تاريخ قيام الدولة فعلا وليس الى تاريخ الاعتراف (الفتلاوي وحوامدة ، 2007 ، 192) ، فالدولة لها الوجود وتقوم بنشاطاتها منذ نشوئها وان عدم الاعتراف من قبل بعض الدول لايمنعها من ممارسة نشاطاتها وحقوقها واقامة علاقاتها حتى مع التي لم تعترف بها (Glahn , 1970 ,91)، يعد الاعتراف حقا من حقوق الدول تمارسه حسب رغبتها وليس مفروضا عليها قانونيا ، عندما تستكمل الدولة شروط قيامها وانشائها فانها تتمتع بالاهلية ويمكنها الدخول في علاقات مع الدول الاخرى (بيطار ، 2008 ، 504) اذا الاعتراف ليس عملا منشيءً بل مجرد اجراء كاشف وهذا مايؤكده معظم الفقهاء، وفيما يخص الدولة[2]فهناك اشكال عدة للاعتراف :

1- الاعتراف الصريح والاعتراف الضمني .
2- الاعتراف القانوني والاعتراف الواقعي .
3- الاعتراف الفردي والاعتراف الجماعي .
4- الاعتراف المقيد والاعتراف غير المقيد .

1- الاعتراف الصريح والاعتراف الضمني : الاعتراف الصريح هو الاعلان المباشر بارادة الدولة تجاه الدولة الجديدة بشكل رسمي وباشكال مختلفة كقرار رسمي او مذكرة او تصريح ومن خلال معاهدات ثنائية دولية[3]، اما الاعتراف الضمني[4] لايكون بشكل رسمي وانما عن طريق الدخول في علاقات مع الدولة

([1]) وان هذه النظرية قد انتقدت كثيرا بانها غير واقعية ، انها اشترطت بالاعتراف كعنصر اخر من عناصر الدولة علما ان الدولة حدث تاريخي سياسي والاعتراف اجراء مستقل عن تكوين وبناء الدولة ، وكذلك جعل من الاعتراف قرار منشيءً للدولة والاصح ان الاعتراف قرار كاشف وليس بضرورة ان يكون الاعتراف جماعيا بل احيانا يكون فرديا او من خلال مجموعة من الدول .

([2]) وهناك الاعتراف لغير الدولة مثل الاعتراف بالحكومة والاعتراف بالثوار والمحاربين والمنظمات التحريرية . ينظر : عبد الله علي عبو، القانون الدولي العام ، مكتبة يادگار لنشر الكتب القانونية ، سليمانية ، 2015، ص273-275.

([3]) من امثلة هذا النوع من الاعتراف : اعتراف الولايات المتحدة بالسعودية عام 1931 واعتراف مصر بالهند وباكستان عام 1947 واعتراف فرنسا بالاتحاد السوفيتي عام 1924 . ينظر : سهيل حسين الفتلاوي و غالب عواد حوامدة ، القانون الدولي العام ، ط1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 ، ص195.

([4]) من امثلة هذا النوع من الاعتراف :اعتراف تركيا باسرائيل عندما تبادلت معها علاقات دبلوماسية والقيام بمناورات عسكرية مشتركة عام 1999 واعتراف اليابان بكل من فيتنام وكمبوديا ولاوس عندما قام عام 1991 بتوقيع معاهدة صلح مع كل منها وكذلك توقيع ايطاليا على بروتوكول مع المانيا الديمقراطية عام 1973 تعد من نوع الاعتراف الضمني . ينظر : عصام العطية ، القانون الدولي ، المكتبة القانونية ، بغداد ، 2012 ، ص240.

الجديدة مثل العلاقات القانونية والسياسية كابرام معاهدات ثنائية او تبادل تمثيل دبلوماسي ومناورات عسكرية مشتركة (عبو ، 2015 ، 273) ، ولايعد التمثيل القنصلي والتعامل التجاري اعترافا ضمنيا وذلك لان العلاقات القنصلية ليست علاقات سياسية بل يعبر عن مصالح المواطنين بين الدولتين ، وكذلك الحال بالنسبة للتعامل التجاري فهو يعبر عن مصالح التجارية وهناك تعاملات تجارية بين الدول والشركات التجارية فهذا لايعني اعترافا ضمنيا (الفتلاوي وحوامدة ، 2007 ، 196).

2- الاعتراف الواقعي والاعتراف القانوني : الاعتراف الواقعي هو الاعتراف بدولة من حيث وجودها على الواقع من دون ان تتوفر فيها الشرعية القانونية[1] لوجود خلل في عناصرها الثلاثة ، في هذه الحالة الواقع يفرض نفسه رغم وجود الخلل في عناصرها وقد يتحول الاعتراف الواقعي الى الاعتراف القانوني بعد توفر عناصرها القانونية (الفتلاوي وحوامدة، 2007 ، 197) ، اما الاعتراف القانوني هو الاعتراف النهائي بالدولة الجديدة بعد التأكد من توفر عناصر الدولة وعدم وجود خلل فيها مما يعني ان لها الحق في ممارسة كافة الاثار الناتجة من الاعتراف كعضو جديد من اعضاء الجماعة الدولية (عبو ، 2015، 272) ، علما ان الاعتراف الواقعي اعتراف وقتي قابل للالغاء والاستبدال ، ففي البداية يكون الاعتراف واقعيا لحين التأكد من توفر وسلامة عناصر الدولة بعدها يكون بشكل قانوني .

3- الاعتراف الفردي والاعتراف الجماعي : الاعتراف الفردي هو الذي يكون من قبل دولة واحدة وعادة يكون الاعتراف بشكل فردي[2] ، اما الاعتراف الجماعي فيكون من قبل الجماعة اي مجموعة من الدول اما بشكل معاهدات جماعية او مؤتمرات دولية (العطية ، 2012 ، 242) .

4- الاعتراف المقيد والاعتراف غير المقيد : يقصد بالاعتراف المقيد تقيد الدولة المعترفة بها بعدد من القيود[3] كالقيام بامر ما او الالتزام بعمل او الامتناع عنه ، مثل احترام حقوق الانسان ومعاملة الاقليات الاثنية

([1])- مثل اعتراف بعض الدول بدولة اسرائيل رغم وجود الخلل في عنصر الشعب الذي يتكون من المهاجرين بعد طرد معظم سكان الاصليين ، بعض الدول اعترفت باسرائيل كواقع واخرى رفضت الاعتراف بها ، واعتراف بعض الدول بجنوب افريقيا اعترافا واقعيا عندما كان البيض على السلطة وبعدها تحول الى الاعتراف القانوني عندما استولى السكان الاصليون على السلطة ، في عام 1948 اعترفت كندا بشكل واقعي باسرائيل وفي عام 1949 اعترفت بها بشكل قانوني . ينظر : سهيل حسين الفتلاوي و غالب عواد حوامدة ، القانون الدولي العام ، ط1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 ، ص197 .

([2]) كالاعتراف باريتيريا ، البوسنة والهرسك ،بالاو ، استونيا ، ليتوانيا ، لاتفيا ، جورجيا ، كوسوفو ، والامثلة عن الاعتراف الجماعي الاعتراف بالعراق عام 1932 ومصر عام 1937 عند قبولهما في عصبة الامم وكذلك الاعتراف بدول البلقان (رومانيا ، صربيا ، مونتينيغرو) حسب معاهدة برلين في تموز عام 1878 والاعتراف بتونس في نيسان 1956 من قبل جامعة الدول العربية . ينظر : عصام العطية ، القانون الدولي ، المكتبة القانونية ، بغداد ، 2012 ، ص242.

([3]) اعترفت الولايات المتحدة الامريكية عام 1933 بالاتحاد السوفيتي بشرط ان لايقوم باي عمل او نشاط تخل بالامن الداخلي الامريكي وتسوية بعض الاعباء المالية المتراكمة من قبل الاتحاد السوفيتي ومن الاعترافات المقيدة اعتراف المانيا بكل من بلغاريا ومونتينيغرو(الجبل

والدينية معاملة قانونية مدنية حسنة وتقيد بتسوية المنازعات المالية والاقتصادية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى (يادگار ، 2009 ، 199) ، علما ان الاعتراف في الغالب لايقيد بشرط من قبل الدولة المعترفة بل من قبل مبادىء القانون الدولي ، اذ الاخلال بحقوق الانسان وانتهاكات انسانية وعسكرية وسياسية والتدخل في شؤون دول اخرى من عمل منظمة الامم المتحدة من خلال محكمة العدل الدولية وليس من عمل الدول المعترفة .

وهناك من يضيف الى الاعتراف من حيث الارادة الاعتراف الارادي والاعتراف المفروض ، الا ان الاصل في الاعتراف ان يكون ارادیا بشكل حر كما سبق ذكره ، الاعتراف يعد حقا من حقوق الدول تمارسه حسب رغبتها وليس مفرضا عليها قانونيا ، الا انه قبل الحرب العالمية الثانية وفي عهد عصبة الامم كان قبول اي دولة جديدة في عضويتها (بالاغلبية) بمثابة الاعتراف الجماعي ، وكان واجبا على كل الدول ان تحترم هذا القبول ، الا ان الامر يختلف في هذا العصر اي في عهد الامم المتحدة، فقبول اي دولة جديدة كعضو لايعد بمثابة الاعتراف الجماعي ولاتلتزم الدول المعترضة بقرار الاغلبية مادامت غير مشتركة في الاعتراف وفي هذه الحالة يفرض الواقع نفسه مادامت هذه الدولة الجديدة قبلت كعضو في الجماعة الدولية المتمثلة بالامم المتحدة

قد يثير ظهور دولة جديدة مشكلات والتباسات سياسية واقتصادية خاصة في هذا العصر ، اذ يكون اما نتيجة انفصال اقليم عن دولة ما او نتيجة انفصال دولة عن دولة اخرى بينهما اتحاد قائم ، لذا في معظم الاحيان قد لايكون الاعتراف عملا سلميا وودیا(بيطار 2008 ، 497) ، عليه لاتتسرع الدول في اعلان الاعتراف قبل تسوية المشكلات السياسية والقانونية والاقتصادية او لايتم الاعتراف بدولة جديدة من قبل دولة ما او من قبل مجموعة من الدول نتيجة تعارضها مع مصالحها السياسية والاقتصادية بشكل مباشر او غير مباشر ، لذا لايأتي الاعتراف حتى من قبل المجتمع الدولي رغم استكمال العناصر القانونية لبناء الدولة لشعب معين وفي اقليم معين ورغم ارادتها بالاستقلال او الانفصال وانشاء كيان خاص بها[1]، عليه يرى الباحث ان الاعتراف لبعض الحالات(الشعوب) في الوقت الحاضر من الناحية الواقعية والعملية اصبح ركنا من اركان نشوء الدولة .

الاسود) وصربيا ورومانيا بشرط عدم المساس بالمعتقدات والحرية الدينية . ينظر : سهيل حسين الفتلاوي و غالب عواد حوامدة ، القانون الدولي العام ، ط1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 ، ص199 .

([1]) رغم قيام الشعب الكوردستاني في اقليم كوردستان العراق باستفتاء شعبي للانفصال في(25-9-2017) وكانت النتيجة ان نسبة (93٪) من المشاركين صوتوا للانفصال ، الا ان المجتمع الدولي ولا اي دولة لم يؤيد ذلك وبقي كاقليم فيدرالي داخل العراق والحال كذلك بالنسبة لاستفتاء اقليم كتالونيا باسبانيا في (1-10-2017) .

وفي الاخير مثلما تتولد الدول وتأتي الى الوجود فانها في الوقت نفسها من الممكن ان تنتهي وتتلاشى، قد تنهار احد اركانها الاساسية ، الا ان اختفاء الدولة او انتهاءها يكون بسبب فقدان استقلالها وغزوها من قبل دول اخرى مثل ضم النمسا لالمانيا عام 1938 وتقسيم بولندا بين روسيا والمانيا وضم الكويت للعراق عام 1990م ، الا انه في هذا العصر لايتوقع ان يحدث هذا النوع من الاختفاء اي بطريقة استعمارية وذلك لتعارضه مع مبادىء القانون الدولي، قد يؤدي الى تدخل المجتمع الدولي عبر توصيات مجلس الامن الدولي (مثلما حدث في غزو العراق للكويت)، او اضمحلال وانتهاء الدولة بسبب دخولها في اتحاد مع دولة اخرى او نتيجة التفكك وامثلة كثيرة اعطيت على هكذا نوع .

المبحث الثالث

انواع الدول

يمكن النظر الى الدولة من زوايا او نواح عديدة ، اذ يختلف نوع الدول باختلاف الزوايا والمنظور ، في معظم الكتب والدراسات والمصادر حول الدولة تجد انواع الدول ، الا ان كلها تقسيمات قانونية وسياسية ، وفي مصادر اخرى انواع الدول من حيث الحجم واحيانا في الدراسات الحديثة من حيث النجاح ، الا ان الباحث يرى ان تقسيمات او تصنيفات اقتصادية لانواع الدول امر ضرورى ويستوجب ادخالها في هذا المجال ، لذا ومن اجل ذلك ولكي نعطي اطارا شاملا وواضحا لانواع الدول يمكن تقسيمها وفقا للآتي :

اولا – الدول من حيث التكوين .

ثانيا – الدول من حيث السيادة .

ثالثا – الدول من حيث طبيعة العلاقة بين السلطات (نظام الحكم) .

رابعا - الدول من حيث الحجم .

خامسا - الدول من حيث النجاح .

سادسا - الدول من حيث النظام الاقتصادي .

سابعا – الدول من حيث درجة التطور الاقتصادي .

ثامنا – الدول من حيث الدخل والمستوى المعيشي .

اولا – الدول من حيث التكوين : يعد تصنيف الدول من حيث التكوين والسيادة ونظام الحكم من التقسيمات القانونية والسياسية ، فمن حيث التكوين تنقسم الدول على الدول البسيطة الموحدة والدول المركبة المتحدة :

1- الدولة البسيطة الموحدة :

هي الدولة التي تتميز بالبساطة في تكوينها وانظمتها السياسية ، فالسيادة فيها لاتتجزأ وتمارس السلطة السياسية سيادتها على ارض وشعب واحد وذلك من قبل حكومة واحدة تتولى ادارة شؤونها الداخلية والخارجية معا

، وان وحدة السلطة السياسية تعد معيارا للتعريف بالدولة البسيطة او الموحدة والتي لاتتجزأ السلطة فيها الى اجزاء داخلية ويبدو كل جزء كأنه دولة (الباز ، 2006، 121).

الا ان هذا لايعني وجود الادارة المركزية الشديدة ، بل يمكن ان يتبع بجانب الادارة المركزية كذلك الادارة اللامركزية وحتى تعدد التشريعات ، عندما تأخذ الدولة نظام المركزية الادارية فهذا يعني خضوع كافة الهيئات المحلية والاقليمية لسلطة ادارية ومركزية واحدة، وان جميع القرارات تصدرها السلطة المركزية، حيث لاسلطة لغير الدولة المركزية على الصعيد المحلي ، الا ان هذا التمركز المطلق صعبة التطبيق لذلك يحل نظام عدم التمركز محل المركزية وذلك باعطاء موظفي السلطة المركزية في المحافظات والاقاليم سلطة خاصة لاصدار بعض القرارات رغم خضوعهم للسلطة المركزية ، كما بامكان الدولة الموحدة الاخذ بنظام اللامركزية الادارية وذلك بمنح الهيئات المحلية والاقليمية بعض السلطات لاصدار القرارات دون الرجوع الى السلطة المركزية وانما تحت اشرافها ورقابتها(رعد ،2012، 53-54) . فضلا عن ان تعدد التشريعات في الدولة البسيطة الموحدة (اي اصدار بعض التشريعات تسري في اقليم معين دون سائر الاقاليم) لايخل بوحدة الدولة السياسية مادام مصدر التشريع واحدا ومادامت السلطة واحدة .

استنادا الى ذلك من الممكن تحديد السمات او الخصائص التي تتسم بها الدول البسيطة الموحدة بحيث تميزها عن غيرها من الدول وتتمثل في الاتي :

أ- وحدة السلطة السياسية : من ابرز ماتتسم به الدول الموحدة هي وحدة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وكذلك بتمثيل خارجي واحد .

ب- وحدة الشعب : اي ان جميع الافراد يخضعون لسلطة وانظمة واحدة كوحدة متجانسة على حدة سواء فيما تتخذها الدولة من قرارات (مهنا ، 2011، 48-49).

ت- وحدة الاقليم : يشكل الاقليم في الدولة البسيطة وحدة واحدة تخضع في جميع اجزائها للسلطات الحكومية فسلطة الجهاز الحكومي الواحد تغطي رقعة الدولة كلها .

ث- وحدة الدستور : فهناك دستور واحد في الدولة وتتميز الدولة بالبساطة ولذلك سميت بالدولة البسيطة الموحدة خلافا للاشكال الاخرى للدول ذوات التركيب الدستوري المعقد والتي تتضمن سلطات متعددة مركبة (الباز ، 2006، 123-124).

عليه ان ماتتسم به الدولة البسيطة الموحدة هي وجود سلطة تشريعية واحدة وسلطة قضائية واحدة وكذلك وجود سلطة تنفيذية واحدة (سواء بممارسة المركزية الادارية او اللامركزية الادارية).

فهناك امثلة كثيرة على هذا النوع من الدول منها ، فرنسا وايطاليا واليابان ومصر ولبنان والاردن بل معظم البلدان العربية .

2- الدولة المركبة :

تأخذ الدول اشكالا مركبة حينما تقوم على اساس اتحاد عدد من الدول اتحادا يخضع جميعها لسلطة مشتركة ، وتختلف درجة الاتحاد حسب مدى ودرجة توزيع السلطة بين الاتحادات والدول المكونة لها ، وقد تكون درجة الاتحاد قوية او ضعيفة وترتب من الضعيف الى القوى كما يلي : الاتحاد الشخصي فالاتحاد الاستقلالي (الكونفدرالي) ثم الاتحاد الفعلي او الحقيقي واخيرا الاتحاد المركزي الفدرالي (بدوي ، 1989، 58).

يأخذ الدول شكلا اخر يخالف الدولة البسيطة ويخالف احادية السلطات الثلاث بل تأخذ الدولة شكلا اكثر تعقيدا وتركيبا متمثلة في الدولة المركبة او المتحدة ، ان الاتحاد الفدرالي وحده يجعل من الدول الداخلة فيه دولة واحدة تسمى دولة اتحادية ، اما الاتحادات الاخرى لا تكون دولا اتحادية بل تشكيل الاتحادات بين الدول لأن الدول الداخلة في الاتحادات الثلاثة الاولى بكامل شخصيتها في الشأن الداخلي وكذلك تحتفظ بشخصيتها الدولية الخارجية في حالتي الاتحاد الشخصي والاتحاد الاستقلالي (الكونفيدرالي) اما في حالة الاتحاد الفعلي تفقد فيها الدول شخصيتها الدولية (كرم ،2009 ،63)، ان الاتحادات القديمة كانت قد تأخذ شكل الاتحاد الشخصي والاتحاد الفعلي او الحقيقي، اما الاتحادت الجديدة فهي الاتحاد الاستقلالي الكونفدرالي والاتحاد الفدرالي، ونتناول دراسة هذه الاشكال حسب التسلسل المذكور كالاتي :

1- الاتحاد الشخصي .
2- الاتحاد الفعلي او الحقيقي .
3- الاتحاد الاستقلالي او التعاهدي (الكونفدرالي) .
4- الاتحاد المركزي الفدرالي .
5- الاتحادات الخاصة

1- الاتحاد الشخصي :

يقوم على اتحاد دولتين او اكثر تحت سلطة حاكم او ملك واحد مع احتفاظ كل الدول الداخلة في الاتحاد باستقلالها الداخلي والخارجي ، ولكل منها سيادتها الخارجية وتحتفظ بشخصيتها الدولية فضلا عن سيادتها الداخلية ودستورها الخاص بها ولكل منها هيئاتها وسلطتها المستقلة من تشريعية وتنفيذية وقضائية ، ولهذا يعد

من اضعف صور الاتحاد ، عليه لاتتولد من هذا الاتحاد دولة جديدة بل تبقى الدول المكونة محتفظة بكامل شخصيتها وسيادتها في المجالي الداخلي والخارجي ، والمظهر الوحيد والمميز لهذا الاتحاد هو وحدة رئيس الدولة ما يجعل منه اتحادا وقتيا وعرضيا ، اذ يزول الاتحاد بمجرد تغيير شخص رئيس الدولة (المفرجي، 1990، 91) كما ان هذا الاتحاد لايؤدي الى مؤسسات مشتركة بين دولتين ولا الى توحيد التشريعات الداخلية والخارجية ولا يربط بينها سوى وحدة الملك او رئيس الدولة (الغزال ،1989 ، 69) ، ويترتب على هذا النوع من الاتحاد مايأتي :

أ- تحتفظ كل دولة بشخصيتها الدولية وانفرادها برسم سياستها الخارجية وتمثيلها الدبلوماسي ومعاهداتها الخاصة هذا من وجهة نظر القانون المجرد ، ولكن في الواقع العملي ان وحدة رئيس الدولة تؤدي الى توحيد السياسة وتوحيد الاشخاص الممثلين الدبلوماسيين للدولة الداخلة في الاتحاد من دون ان يعد هؤلاء الدبلوماسيون مبعوثين للاتحاد بل مبعوثين لكل دولة على حدة .

ب- يمارس رئيس الدولة سلطاته لا بصفة رئيس الاتحاد ، بل يمارسها حينا بصفة رئيس احدى الدول الداخلة في الاتحاد وحينا آخر بصفة رئيسا للدولة الاخرى فهو شخصية لها دور مزدوج .

ت- يعد رعايا كل دولة من الدول الداخلة في الاتحاد اجانب بالنسبة للدول الاخرى(كرم ، 2009، 64-65).

ث- لاتعد الحرب بين دول الاتحاد الشخصي حربا اهلية بل تعد حربا دولية لذا فان اي علاقة تقوم بين هذه الدول يحكمها القانون الدولي العام .

ج- تصرفات كل دولة من دول الاتحاد تلزمها وحدها ولا ينتج عنها اي اثر في ذمة الدولة الاخرى اي لايتكون شخص دولي جديد من الاتحاد الشخصي .

ح- لايشترط في هذا الاتحاد تشابه نظام الحكم للدول المكونة له ، قد يكون بعضها ملكيا دستوريا ويكون الاخر ملكيا مطلقا (شيحا ، 1982، 50) .

وهناك امثلة تطبيقية عدة على هذا الاتحاد كلها كانت في السابق منها :

أ- اتحاد انكلترا وهانوفر ، قام هذا الاتحاد على اثر ايلولة عرش انكلترا عام 1714 الى الملك جورج الاول ملك هانوفر وانتهى هذا الاتحاد بتولي الملكة فكتوريا عرش انكلترا عام 1838 نظرا لان قانون توارث العرش في هانوفر لم يبح للنساء تولي العرش الا في حالة انعدام الذكور في جميع فروع الاسرة المالكة .

ب- اتحاد هولندا ولكسمبورغ وقد اقامه مؤتمر فينا عام 1815 لغرض تقوية هولندا ضد فرنسا وانتهى هذا الاتحاد للسبب نفسه الذي انتهى به اتحاد انكلترا وهانوفر ، وذلك عندما تولت امرأة عرش هولندا عام

1895 كان دستور لكسمبورغ في ذلك الوقت لايبيح للنساء حق تولي وراثة العرش (المفرجي، 1990، 93).

ت- اتحاد بلجيكا والكونغو الحرة ، قد نشأ هذا الاتحاد على اثر قانون صدر من البرلمان البلجيكي عام 1885 اعطى الاستقلال للكونغو وجعلها في اتحاد شخصي مع بلجيكا على ان يكون ملك بلجيكا ملكا لها وبعدها في عام 1908 بقرار البرلمان البلجيكي جعل من الكونغو مستعمرة بلجيكية .

ث- الاتحاد الهاشمي ، الذي قام بين المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العراقية في بداية عام 1958 وانتهى بعد عدة اشهر وذلك بعد قيام ثورة 14تموز 1958 .

ج- اتحاد ايطاليا وذلك عندما اتحدا في عام 1939 بناء على قرار الجمعية التشريعية بعرض تاج البانيا على ملك ايطاليا بعد احتلالها للاقليم وانتهى عام 1943 بعد هزيمة ايطاليا في الحرب العالمية الثانية (بدوى ، 1989، 61) .

ح- وقد يصف البعض ان الاتحاد الموجود بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا وكندا واستراليا ونيوزلندا كنموذج للاتحاد الشخصي في الوقت الحالي ، حيث تتولى رئاسة الدولة في هذا الاتحاد ملكة المملكة المتحدة (محمود، 2007، 33) .

لذا فان هذا الاتحاد يتحقق بطرق عدة منها ، نتيجة اجماع حق وراثة عرش دولتين في يد اسرة ملكية مثلما حدث في اتحاد انكلترا وهانوفر او نتيجة زواج بين عرشين وكذلك نتيجة اتفاقية مثلما حدث بين ايطاليا والبانيا او عن طريق الانتخابات .

2- الاتحاد الحقيقي او الفعلي :

يتكون الاتحاد الحقيقي او الفعلي من انضمام دولتين او اكثر في اتحاد دائم تحت رئيس او ملك واحد فتفقد شخصيتها الدولية وتتكون شخصية دولية جديدة مع احتفاظ كل دولة بسيادتها الداخلية كما تحتفظ كل منها بدستورها وتشريعاتها وادارتها الداخلية ونظامها السياسي الخاص ، وبالمقابل فان الاتحاد يتولى القيام بالشؤون الخارجية وادارة شؤونها الدولية والتمثيل الدبلوماسي والدفاع وقيادة العمليات العسكرية (صديق ، 2009 ، 213) وبذلك يعد اقوى من الاتحاد الشخصي الذي يقتصر اتحاده على وحدة شخص رئيس او ملك .

وهناك نتائج عدة تترتب على الاتحاد الحقيقي او الفعلي تتمثل اهمها فيما يأتي :

أ- ينشأ نتيجة هذا الاتحاد شخص دولي جديد هو دولة الاتحاد التي تمارس الشؤون الخارجية للاتحاد باسم الاتحاد ولحسابه او باسم ولحساب الدول الاعضاء .

ب- المعاهدات التي يبرمها الاتحاد تقيد الدول الاعضاء فيها ويتحملون معا المسؤولية الناتجة عن الاعمال التي ينفذها الاتحاد .

ت- وبالنسبة للحروب التي يشنها الاتحاد او تشن عليه فتشترك فيها كل الدول الاعضاء ، كما ان الحروب التي تقع بين دول الاتحاد الحقيقي تعد حروبا اهلية بعكس الاتحاد الشخصي الذي تعد الحروب فيه دولية (مهنا ، 2011 ، 52) ، وهناك امثلة تاريخية عدة على هذا النوع من الاتحاد ومنها :

أ- اتحاد النمسا والمجر 1867 - 1918 ، وتم هذا الاتحاد بموجب اتفاقية مبرمة عام 1867 بين دولتين ادت الى تكوين امبراطورية النمسا والمجر وانتهى هذا الاتحاد سنة 1918 اثر هزيمة النمسا والمجر في الحرب العالمية الاولى .

ب- اتحاد السويد والنرويج 1815-1905 ، تم تشكيل هذا الاتحاد بموجب معاهدة ابرمت عام 1815 على ان يكون ملك السويد ملكا للنرويج مع احتفاظ كل منهما بحكومة خاصة وبرلمان خاص ، وباشر الملك مظاهر السيادة الخارجية وبقي هذا الاتحاد حتى عام 1905، حيث تم الانفصال بين الدولتين بمقتضى معاهدة "استوكهلم" في عام 1905 (شيحا ، 1982، 59) .

ت- اتحاد هولندا واندونيسيا ، وذلك اثر الاتفاق الذي تم مابين الدولتين على اقامة اتحاد فعلي بينهما سنة 1947 على ان يكون ملك هولندا رئيسا للاتحاد ، الا ان التوترات السياسية بين الدولتين كذلك البعد الجغرافي لم تسمح بظهور هذا الاتحاد ومات في عهده (مهنا ، 2011 ، 54) .

يعد القرب الجغرافي بين دول الاتحاد من العوامل الهامة التي تعمل على تقوية الاتحاد وبقائه ، وبعكسه في حالة البعد الجغرافي ، اذ تؤدي الى اضعافه وتفككه كما يساعد البعد الجغرافي والمسافات على تنشيط العوامل العرقية والعنصرية وعدم امكانية الاتحاد على اخماد الاضطرابات في الاطراف البعيدة ما يعمل ذلك على تفتيت الاتحاد ، كما ان التباين الثقافي وعادات الشعوب ومعتقداتها تعجل في انهيار الاتحاد كما حدث في الاتحاد الحقيقي بين هولندا واندونيسيا ، وعجل البعد الجغرافي ايضا في القضاء على الاتحاد بين الدنمارك وآيسلندا (قدور ، 1997،57-58) ، الا ان القرب الجغرافي وعدم التباين الثقافي اديا الى ادامة وبقاء اتحاد النمسا والمجر قرابة خمسين عاما والى قرابة قرن واحد بالنسبة لاتحاد السويد والنرويج .

3- الاتحاد الاستقلالي او التعاهدي "الكونفدرالي":

يتكون هذا الاتحاد اثر اتفاق الدول في معاهدة دولية على الدخول في اتحاد مع احتفاظ كل الدول على اسقلالها الخارجي وكذلك الداخلي ، الا ان كل الدول احيانا تتنازل عن جزء معين من حريتها في التصرف للهيئات المشتركة ، ولهذا الغرض تتكون هيئة مشتركة قد تكون مؤتمرا او مجلسا او جمعية وبمثلية الدول الاعضاء وتقوم بمهام استشاري بهدف تحديد السياسات المشتركة لدول الاتحاد عن طريق بيان او قرارات وذلك بعد موافقة الدول الاعضاء عليها قبل تنفيذها ، ولاتعد هذه الهيئة او الجمعية دولة مركزية للدول الاعضاء او شخصية دولية جديدة كما ليس لها سلطة على رعايا الدول المكونة للاتحاد(عبد الله، 1990 ، 95).

ان الصفة الاساسية للاتحاد التعاهدي "الكونفدرالية" انها تعاقدية اي ان الدول الداخلة فيها تعاهدت بالطرق الاختيارية والدبلوماسية ووافقت على الدخول في معاهدة اتحادية ذو طابع مؤتمر دولي وتترك لدول الاعضاء شخصيتها الدولية فلها الحق في التفاوض مع غيرها من الدول والعضوية في المنظمات العالمية وابرام اتفاقات ثنائية على ان لايتعارض مع مهام ومصالح الاتحاد ، كما ان هذا النوع من الاتحاد يسمح للدول بحق الانفصال عندما ترى مصلحتها في ذلك (رعد ، 2012 ، 55-57) ، وتترتب على قيام الاتحاد الاستقلالي التعاهدي نتائج عديدة اهمها :

أ- تحتفظ كل دولة في الاتحاد بشخصيتها الدولية ولها الحق في مباشرة شؤونها الخارجية ، فهي تملك حق التمثيل الدبلوماسي وابرام المعاهدات الدولية والدخول في المنظمات الدولية ، الا انها تتقيد في علاقاتها الخارجية بالسياسة العامة المرسومة للاتحاد .

ب- ليس للهيئات او الجمعيات المشتركة للاتحاد شخصية دولية وليس لها ايضا سلطة مباشرة على رعايا الدول الاعضاء .

ت- تمتلك الدولة العضو في الاتحاد حق اللجوء للحرب مع احترام المبادىء العامة للقانون الدولي ، وان الحرب التي تقوم بين الدول الاعضاء حرب دولية وليست حربا اهلية (العطية ،2012، 211).لذا تتحمل كل دولة عضو في الاتحاد وحدها تبعية المسؤولية الدولية عن الاعمال غير المشروعة التي تصدرها او تقوم بها رعاياها .

ويقام هذا النوع من الاتحاد لعدة اهداف واغراض معلنة ، اهمها ، لتحقيق مصالح اقتصادية وسياسية مشتركة ولمواجهة خطر مشترك تتعرض له الدول الاعضاء مثل الاتحاد بين الولايات الامريكية في القرن الثامن عشر وذلك بحشد الجهود للتخلص من الاستعمار البريطاني ، وهناك عناصر جيوبوليتيكية تعمل على توثيق وتقوية

الاتحاد وتخلق فيه تضامنا حقيقيا بين الدول كالقرب الجغرافي والسياسي والتكامل الاقتصادي واللغة المشتركة والتقاليد المشتركة ، ويساعد هذا النوع من الاتحاد في حماية الامن والسلم وقد ساعد قيام الاتحاد الاستقلالي في اوروبا على توطيد مبدأ التحكيم والتحكم في المنازعات التي تنشأ بين الدول الاعضاء(قدور، 1997، 239).

ولايخلو التاريخ من هذا النوع من الاتحاد بل هناك امثلة تطبيقية عدة له من اهمها :

أ- الاتحاد الامريكي 1776-1787 : تأسس هذا الاتحاد بين ثلاث عشرة ولاية في امريكا الشمالية عام 1776 كلها كانت مستعمرات بريطانية انذاك، وقد كونت هذا الاتحاد لتوطيد وتوحيد جهودها السياسية والعسكرية لمواجهة بريطانيا في النزاع المسلح الذي نشب بينهما بسبب مطالبة هذه المستعمرات بالاستقلال ، وبعد الاستقلال تغير هذا الاتحاد في مؤتمر فيلادلفيا عام 1787 نحو الاتحاد الفدرالي وصدر الدستور الاتحادي للولايات المتحدة في سبتمبر 1787 فاصبحت دولة اتحادية فدرالية (ابو هيف ، 1985 ، 139).

ب- الاتحاد السويسري 1815-1848 : ترجع بداية ولادة هذا الاتحاد الى بداية القرن الثالث عشر وذلك باتحاد ثلاثة اقاليم او مقاطعات الى ان وصلت الى ثلاث عشرة مقاطعة في معاهدة وستفاليا سنة 1648، وبعد الثورة الفرنسية وقيام الجمهورية حسب دستور 1798م اعيد تشكيل سويسرا كدولة بسيطة ثم تحويل سويسرا الى دولة مركزية بعد صدور دستور عام 1848 (صديق ،2009، 240).

ت- الاتحاد الالماني 1815-1866: نشأ هذا الاتحاد في فينا عام 1815 بين الولايات الثماني والثلاثين وذلك لحماية المصالح المشتركة ولتوثيق الروابط بينها والدفاع عن سلامتها ضد كل عدوان خارجي، وقد تفككت اواصر هذا الاتحاد عام 1866 في معاهدة براغ بعد نشوب الحرب بين النمسا وبروسيا وانتصار الاخير وحل محله الاتحاد التعاهدي الكونفدرالي لالمانيا الشمالية عام 1867 (كرم، 2009، 70-71).

ث- اتحاد الدول العربية : هناك تجارب عربية عدة[1] في هذا المجال كاتحاد الولايات العربية المتحدة الذي تأسس عام 1958 بين الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) وبين المملكة المتوكلية اليمينة وكان مفتوحا للدول التي تريد الانضمام اليه ، الا ان هذا الاتحاد افل في عام 1961 نتيجة اعلان الجمهورية العربية المتحدة انسحابها منه لرغبتها في اعادة سياستها على اسس جديدة(العطية، 2012، 212) .

([1]) يعد اتحاد الجمهوريات العربية الذي انشىء عام 1971 بين مصر وليبيا وسوريا اتحادا تعاهديا كونفدراليا وان كان من الناحية الاسمية قد عرف بالفدرالية، الا انه من الناحية الفعلية كان تعاهديا كونفدراليا، اذ قد احتفظت الدول الاعضاء بكل شؤونها وسيادتها الداخلية والخارجية ومؤسساتها، وكذلك الاتحاد العربي الافريقي بين الجمهورية الليبية والمغرب الذي انشىء عام 1984 كاحد اشكال الاتحاد التعاهدي الكونفدرالي، وكذلك اتحاد المغرب العربي الذي كان يضم (ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا) الذي تأسس من معاهدة دولية وكانت انظمة الحكم للدول الاعضاء فيه مختلفة (ملكي ، جمهوري) . ينظر غازي كرم ، النظم السياسية والقانون الدستوري – دراسة مقارنة للنظام الدستوري في دولة الامارات العربية المتحدة ، ط1 ، اثراء للنشر والتوزيع ، الاردن ،2009 ، ص71-72.

وجامعة الدول العربية التي تأسست في 22 اذار 1945 فيعدها بعض الفقهاء القانونيين نوعا من الاتحاد الاستقلالي التعاهدى "الكونفدرالي" (صديق ،2009 ، 241) ، يعد مجلس التعاون الخليجي الذي يضم (السعودية ، الكويت ، الامارات العربية المتحدة ، البحرين ، قطر وعمان) نوعا من الاتحاد التعاهدي الاستقلالي[1] .

فالاتحاد التعاهدي الاستقلالي الكونفدرالي يعد مرحلة انتقالية وتجريبية بين الدول الموحدة والدولة الفدرالية ، اما ان تفشل التجربة وينتهي هذا الاتحاد بانفصال الدول الاعضاء والعودة الى حالتها السابقة او تنجح التجربة الكونفدرالية وتشتد الروابط بين الدول الاعضاء وتؤدي بنهاية المطاف الى اقامة دولة اتحادية فدرالية (رعد ، 2012 ، 57) مثلما حدث للولايات المتحدة الامريكية عام 1787 .

4- الاتحاد الفيدرالي :

الاتحاد الفيدرالي او المركزي له بوادر تاريخية قديمة[2] الا ان في العصر الحديث تعد تجربة الولايات المتحدة اولى وانجح تجربة فيدرالية اسست سنة 1787 ولحد الان ، ولكون الاتحاد الفيدرالي اهم انواع الاتحادات لذا نتناوله بشيء من التفصيل ، وستتم دراسة الاتحاد الفيدرالي من حيث : التعريف وكيفية النشوء ، المظاهر، مستويات السلطة ، توزيع الاختصاصات ، انتهاء الاتحاد الفيدرالي ، الدول الفيدرالية ، وبعدها التمييز بين الفدرالية والكونفدرالية وكذلك بين الفيدرالية واللامركزية الادارية واخيرا الفيدرالية في العراق كالاتي :

([1]) قد اعلن رؤساء دول المجلس التعاون الخليجي عام 1981 في ابو ظبي انشاء هذا المجلس بين هذه الدول ذات الثروات الطبيعية الهائلة خاصة النفط ، شعرت هذه الدول بنوع من الخوف والقلق من امنها وثرواتها بعد اعلان الحرب بين جارتيها ايران والعراق ، عليه شكلوا هذا المجلس . ينظر داود الباز ، بناء الدولة (المفهوم – الاركان ، الشكل) في الشريعة الاسلامية والنظم الوضعية ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، 2006 . ص132 .

([2])- ترجع الى المدن اليونانية القديمة مثل اتحاد بويوتيان واتحاد ايتوليان واتحاد اثينا ينظر:

Ursula K. Hicks , Federalism –Failure and Success, A Comparative Study ,The Macmillan Press Ltd , London First Published, 1978,p15-16

كما ظهرت الجمهوريات اليونانية القديمة المتحدة تحت اسم مجلس الامفكتيونك (Amphictyonic) ولهذا المجلس سلطة عامة وكاملة لاعلان الحرب وحل الخلافات بين الاعضاء المتحدة واجراء كل مالصالح المصلحة العامة ، ويعد اتحاد الاخيين (Achaean) تنظيما اخر لجمهوريات اليونان القديمة الذي ظهر بشكل ابرز كفيدرالية في القرنين الثالث والثاني ق.م ينظر :

Alexander Hamilton and James Madison and John Jay ,The Federalist ,edited by project Gutenberg ,No 18,1998, p52-54.on

https://www.goodreads.com/ebooks/download/110331.The_Federalist_Papers

أ- التعريف : لايوجد تعريف محدد للاتحاد الفيدرالي او النظام الفيدرالي يتفق عليه جميع الفقهاء، بل ينقسم الفقهاء الى اتجاهين والفارق يدور حول المركز القانوني للوحدات الاعضاء في الاتحاد ، ينتقص الاتجاه الاول من السيادة الداخلية للاعضاء الداخلة في الاتحاد ، اما الاتجاه الثاني فيزيد من دور الاعضاء للاتحاد بانها وحدات سياسية ويعطيها وصف الدول (احمد ، 2014 ، 21-22)، وعلى العموم يتكون الاتحاد الفيدرالي من عدد من الدول او الولايات اتحدت وانشأت دولة واحدة وتظهر الشخصية الجديدة الوحيدة للدولة الاتحادية على المستوى الخارجي ، وجميع الدويلات تخضع للحكومة الفيدرالية من خلال الدستور الاتحادي التي تحدد السلطات العامة بين الدويلات والحكومة الفيدرالية المركزية والتي تميزها عن باقي الدول والاتحادات الاخرى (الخطيب ، 2013،88-89)، ويعرفه القاضي الدكتور (محمد عمر مولود) "تنظيم سياسي ودستورى داخلي مركب تخضع بموجبه عدة دول اعضاء او ولايات الى حكومة اتحادية اعلى منها وينطوي هذا التنظيم على وجهين احدهما خارجي حيث يظهر الاتحاد كدولة واحدة في ميدان السيادة الخارجية ووجه داخلي يتسم بتعدد الكيانات الدستورية التي تتشارك حكومة الاتحاد في ممارسة السيادة الداخلية "(مولود ، 2009،31).

ب- كيفية نشوء الاتحاد الفيدرالي : ينشأ الاتحاد الفيدرالي باحدى هاتين الطريقتين :

- الاتحاد بالتجمع : اي باتحاد عدة دول مستقلة تكون فيما بينها دولة واحدة، وهذه الطريقة هي التي نشأت اغلب الدول الفيدرالية مثل الولايات المتحدة الامريكية وسويسرا والمانيا .
- الاتحاد بالتحول او التفكك : وذلك بتفكك دولة بسيطة موحدة الى عدة اقاليم او دويلات وترتبط مع بعضها في ظل دولة اتحادية فيدرالية مثل الاتحاد السوفيتي السابق والمكسيك والبرازيل والارجنتين (علي ، 2009 ، 21) وفنزويلا وكولومبيا والهند وماليزيا ويوغسلافيا ونيجيريا وبلجيكا ، والعراق حسب الدستور العراقي لعام 2005 .

ت- مظاهر الاتحاد الفيدرالي : من الناحية الداخلية تتمتع الدويلات بجزء اكبر من السيادة الداخلية ، اذ ان كل ولاية او دويلة تدير شؤونها الداخلية من خلال السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية فضلا عن سلطات الحكومة الفيدرالية على ان لاتتعارض مع الاخيرة اي ان الولايات او الدويلات لها اللامركزية السياسية بجانب اللامركزية الادارية، وهناك شعب واحد وكذلك رئيس واحد للدولة الاتحادية وجنسية واحدة وهي جنسية الدولة الاتحادية ، اما فيما يتعلق بالناحية الخارجية فان الشخصية الدولية تكون للدولة الاتحادية فقط، ولها حق اعلان الحرب وعقد الصلح وابرام معاهدات دولية ستراتيجية والاشراف على القوات المسلحة للاتحاد، ولها وحدها حق التمثيل السياسي والدبلوماسية والانضمام للمنظمات الدولية (الخطيب ، 2013 ،

90-91) ، الا ان درجة توزيع السلطات تعتمد على الدستور الاتحادي ، اذ هناك دساتير فيدرالية تعطي صلاحيات واسعة للولايات لابرام العلاقات الخارجية بدرجات معينة (الجواري ، 2009، 54-59)[1] .

ث- مستويات السلطة : يشير معظم المؤلفات في مجال الدولة الفيدرالية الى ازدواجية او ثنائية السلطات ويعزى هذا الى وجود اكثر من مستوى للسلطة في هذه الدول ، اذ في المستوى الاول تتمثل في السلطات العامة للدولة الاتحادية والتي هي السلطة التنفيذية الاتحادية والسلطة التشريعية الاتحادية والسلطة القضائية الاتحادية ، اما المستوى الثاني فتتمثل في السلطات العامة للولايات، ولكل ولاية سلطاتها العامة الخاصة بها وهي التنفيذية والتشريعة والقضائية ، وهناك نوعان من الدساتير في الدولة الاتحادية هما : الدستور الاتحادي والذي يشمل جميع اقاليم الدولة ، ودساتير الولايات ، اذ لكل ولاية دستور خاص بها يسري فقط على اقليمها (الحسيني ، 2016، 35-36) .

وتقوم الفيدرالية على مبدأين : الاول ، هو الاستقلال اي تحتفظ الولايات بدرجة كبيرة من السيادة الداخلية والاستقلالية والتنظيم الذاتي من خلال السلطات العامة للولايات على ان لايتعارض مع الدستور الاتحادي ، والمبدا الثاني، المشاركة او المساهمة في السلطات العامة للدولة الاتحادية وكذلك المشاركة في اتخاذ القرارات التي تلزم الاتحاد كله في التعديل الدستور الاتحادي اذا لزم الامر ذلك (رعد ،2011 ، 28-31).

ج- توزيع الاختصاصات بين الولايات والدولة الاتحادية : هناك ثلاث طرق لتوزيع الاختصاصات ويحددها الدستور الاتحادي :

([1])- كما هو الحال بالنسبة للارجنتين حسب المادة (124) من دستور عام 1994 اذ اعطت حق اقامة علاقات خارجية في مجالات التجارة والموارد الطبيعية والمشاريع الكهربائية والبنية التحتية والانظمة البيئية وقضايا الامن ، والحال كذلك بالنسبة لبلجيكا حسب دستور عام 1993، اذ اعطت مجالا اوسع لرسم العلاقات الخارجية للاقاليم والولايات ، والنمسا كذلك حسب دستور 1989، اذ بموجب الدستور الفيدرالي من حق الاقليم ان يبرم معاهدات مع الدول المجاورة للاقليم على ان تكون بعلم الجمهورية النمساوية الفيدرالية ، واعطى الدستور الكندي لعام 1982 مجالا واسعا للعلاقات الخارجية للمقاطعات، اذ لمقاطعة كيوبك علاقات دولية واسعة تمثلت في 25 مكتبا في 25 دولة وتلك المكاتب تديرها وزارة العلاقات الدولية كما وقعت المقاطعة مئات الاتفاقيات مع دول اجنبية ، ويمتاز النظام الفيدرالي في الولايات المتحدة الامريكية بالتفريق بين الشوؤن الخارجية والسياسة الخارجية ، اذ الشوؤن الخارجية من مهام الولايات، واسست الولايات مئات المكاتب في الدول الاجنبية ، اما السياسات الخارجية فمن مهام الحكومة الفيدرالية حصرا . ينظر : فتحي الجواري ، العلاقات الخارجية في الدول ذات الانظمة الفدرالية ، مجلة التشريع والقضاء ، العدد (4) ، بغداد ، 2010 ، ص54-59 .

الطريقة الاولى : حصر اختصاصات كل من الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات ، اذا يحدد الدستور الاتحادي وفق هذه الطريقة اختصاصات كل من الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات على سبيل الحصر ، وينص الدستور على كافة الموضوعات التي هي من شأن دولة الاتحاد والموضوعات التي هي شأن حكومات الولايات ، وقد انتقدت هذه الطريقة لأن الدستور لايمكن ان يحيط بكل المستجدات والمسائل التي يمكن ان تحدث في المستقبل ما يؤدي الى مشكلة التنازع بين السلطات للمسائل المستجدة (الورتي، 2008، 66-67).

الطريقة الثانية : تحديد اختصاص الولايات على سبيل الحصر ، اذا يحدد الدستور الاتحادي وفق هذه الطريقة اختصاص الولايات على سبيل الحصر تاركا ماعداها للحكومة الفيدرالية وهذا يعني ان كل المسائل والاختصاصات تكون مبدئيا من اختصاص ا الحكومة الفيدرالية الا ما استثني منها في الدستور بالنص الوارد ليكون من اختصاص الولايات، ويمثل هذا تضييق لاختصاصات الولايات وتوسيع اختصاصات الحكومة الاتحادية (عثمان ، 1989 ، 17-108).

الطريقة الثالثة: تحديد اختصاصات دولة الاتحاد على سبيل الحصر ، هذه الطريقة عكس الطريقة الثانية ، اذ ان الدستور الاتحادي يحدد اختصاصات الحكومة والسلطات الاتحادية على سبيل الحصر وتكون باقي الاختصاصات لحكومات الولايات ، وينجم عن ذلك ان اختصاصات الولايات هي الاصل ، وهذا مايتفق مع الظروف التاريخية لفكرة الدولة الفيدرالية وهي شائعة في اغلب الدساتير الفيدرالية[1] لتجاوبها مع تطلعات شعوب الولايات والاستقلالية الداخلية المقررة لها التي هي مبدأ اساسي للنظام الفيدرالي (الورتي ، 2008 ، 68-69) .

ح- التمييز بين الاتحاد الفيدرالي والاتحاد الكونفيدرالي واللامركزية الادارية : يختلف الاتحاد الفيدرالي عن الاتحاد الكونفيدرالي من حيث :

1- العلم : هناك علم واحد للدولة الاتحادية الفيدرالية الى جانب علم خاص لكل اقليم او ولاية ، اما في حالة الكونفيدرالية لكل دولة علم خاص بها .
2- العملة : هناك عملة موحدة في الدولة الفيدرالية اما في حالة الكونفيدرالية فلكل دولة الاعضاء عملة خاصة بها (الشمري ، 2001) .
3- السيادة : اذ تفتقد الدويلات السيادة الخارجية في حالة الفيدرالية بعكس الكونفيدرالية التي تحتفظ كل دولة بسيادتها الخارجية (Burgess,2013 , 4-5).

([1]) وقد اتبعت هذه الطريقة كل من ، الولايات المتحدة الامريكية ، والمانيا وسويسرا و استراليا والمكسيك والارجنتين والاتحاد السوفيتي السابق والامارات العربية المتحدة والدستور العراقي الدائم ، اذ حددت الاختصاصات المشتركة بين الحكومة الفيدرالية وسلطات الاقاليم وحددت اختصاصات الدولة الاتحادية على سبيل الحصر وباقي الاختصاصات تكون للاقاليم .

4- الشخصية الدولية : في حالة الفيدرالية تكون الشخصية الدولية لدولة الاتحاد بينما في الكونفيدرالية فكل الاعضاء لها الشخصية الدولية المستقلة (Watts , 2013 , 5-6).

5- النشأة : اذ تنشأ الفيدرالية من خلال قانون داخلي هو الدستور الاتحادي بينما الكونفيدرالية تنشأ عن طريق اتفاق او معاهدة دولية .

6- الانفصال : في معظم الدستور االفيدرالي الانفصال مرفوض اما في الاتحاد الكونفيدرالي فهو حق مقرر لكل الدول الاعضاء (يوسف ، 2014 ، 206-207).

7- الجنسية : في الفيدرالية هناك جنسية واحدة بينما في الكونفيدرالية لكل الدول الاعضاء الجنسية الخاصة بها

8- الحرب : فالحرب بين دويلات الفيدرالية تعد حربا اهلية بينما في حالة الكونفيدرالية تعد حربا دولية (الخطيب ، 2013، 99-100).

وتتميز الفيدرالية عن اللامركزية الادارية ، اذ تقتصر اللامركزية الادارية على توزيع الوظيفة الادارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات اللامركزية الادارية ، اما في الفيدرالية فيكون التوزيع شاملا تشتمل الوظائف العامة التنفيذية والتشريعية والقضائية بين الهيئات الفيدرالية والولايات ، يمكن قيام اللامركزية الادارية في الدولة البسيطة والدولة المركبة حتى يمكن ان تقوم داخل الولايات ، اما اللامركزية السياسية فلا يمكن ان تقوم الا في حالة الاتحاد الفيدرالي ، وهناك دستور واحد يشمل كل اقليم ذي نظام اللامركزية الادارية ، بينما في الاتحاد الفيدرالي لكل ولاية دستور خاص بها فضلا عن الدستور الاتحادي ، لا يتمتع الاقليم ذات اللامركزية الادارية باي جزء من السيادة الداخلية والخارجية ، اما في الاتحاد الفيدرالي فالولايات تتمتع بجزء كبير من السيادة الداخلية فضلا عن بعض مظاهر السيادة الخارجية حسب الدستور الاتحادي (عبد الله ، 2009 ، 54) ، لذا فان الفرق بين اللامركزية الادارية والدولة الفيدرالية هو الفرق في الجوهر والطبيعة وليس في الدرجة كما يعتقد البعض ، اذ هناك اعتقاد بان الفرق والاختلاف بين الاثنين هو الاختلاف في الدرجة وليس في الطبيعة (الشاوي ، 2010 ، 19).

ج- انتهاء او تفكك الاتحاد الفيدرالي : قد ينتهي الاتحاد الفيدرالي باسلوبين :

الاسلوب الاول : بتحوله من دولة فيدرالية الى دولة بسيطة موحدة نتيجة زيادة تعزيز الروابط والوحدة بين الولايات ، وهذا من النادر ان يحدث .

الاسلوب الثاني : بانفصال الولايات الى دولة مستقلة نتيجة انهيار الروابط وتعارض كبير بين مصالح الشعوب واشتداد الصراع ما يؤدي الى تفكك الاتحاد الفيدرالي كما حدث في الاتحاد اليوغسلافي عام 1991 ، اذ تحول

الى خمس دول مستقلة وكذلك نتيجة انهيار الروابط تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 الى خمس عشرة دولة مستقلة (الحسيني ، 2016 ، 37).

ح- **الدول الفيدرالية :**

هناك (25) دولة فيدرالية من بين (193) دولة ذات السيادة والمعترف بها من قبل الامم المتحدة فضلا عن الكيان الفلسطيني والفاتيكان كعضوان مراقبان (https://www.worldometers.info) ، الا ان دول العالم الكبرى من حيث عدد السكان ومن حيث المساحة تتبع الانظمة الفيدرالية من بينها : الهند ، الولايات المتحدة الامريكية ، البرازيل ، روسيا الاتحادية[1]، ومن حيث السكان تضم مايقارب (40٪) من مجموع سكان العالم (forumfed,2018) .

خ- **الفيدرالية في العراق :**

بالرغم من ان الفيدرالية في العراق حديثة النشأة الى ان بواردها تسبقها بعدد من العقود وللاحاطة بجوانب الفيدرالية في العراق سنقوم بدراستها من بوادرها الى الدستور الفيدرالي لعام 2005 واهم جوانبها وخصوصياتها الى الآن كالاتي :

1- بوادر الفيدرالية : عرضت فكرة الفيدرالية مرات عدة من قبل الحركة والقيادات الكوردية ، اذ اتفقت مع احزاب المعارضة العراقية في اربيل (مصيف صلاح الدين) عام 1992[2] ببناء النظام الفيدرالي في العراق واخرها بمؤتمر لندن عام 2002 وذلك بهدف ضمان حقوق وحريات الكورد وباقي المكونات والديانات والمذاهب العراقية (الحمداني ، 2009 ،28) .
2- المشروع الفيدرالي : يعد العراق بلدا متعدد القوميات والاديان والمذاهب ، بين العرب والكورد والتركمان والكلدان والاشور قوميا ، المسلمين والمسيحيين والصابئة واليزيديين دينيا ، السنة والشيعة مذهبيا ، وهذا التنوع كان محكوما بالقسوة والاكراه والبشاعة خاصة خلال مدة حكم حزب البعث العربي الاشتراكي (1963-2003) والدخول في الحروب الداخلية والخارجية واهدرت ثروات مادية وبشرية كثيرة الى ان ادت الى زوال نظام البعث في 9 نيسان 2003، وادخلت العراق مرحلة جديدة ، الا ان الصراعات الداخلية لم تنتهه بل

([1]) بالاضافة الى كل من : (كندا ، المكسيك ، الارجنتين ، فنزويلا ، استراليا ، ماليزيا ، باكستان ، العراق ، الامارات العربية المتحدة ، جنوب افريقا ، اثيوبيا ، نايجيريا ، نيبال ، السودان ، المانيا ، سويسرا ، اسبانيا ، بلجيكا ، بوسنة وهرسك ، النمسا) .

([2]) تبنت حكومة اقليم كوردستان العراق انذاك الفيدرالية من جانب واحد في (4-10-1992) وبعدها عاملت الحكومة العراقية مع الامر الواقع خاصة بعد قرار مجلس الامن الدولي المرقم (688).

اشتعلت اكثر نتيجة التنوع الديني والقومي والمذهبي والثقافي (امين ، 2014 ، 89) ، وان احداث 2003 ادت الى اعادة التفكير في بناء دولة للعراقيين وتحويلها من دولة بسيطة احادية السلطة الى دولة اتحادية فيدرالية ثنائية السلطات وتجسد هذا التغير في قانون الادارة للمرحلة الانتقالية لعام 2004 ، ثم في دستور العراق لعام 2005 (عبيد ، 2013 ،47) ، وقد كان القانون المذكور دستورا مؤقتا وحجر الاساس للنظام الفيدرالي خلال المرحلة الانتقالية[1] (علي ، 2009 ، 38) ، وقامت الجمعية الوطنية المنتخبة بكتابة مسودة الدستور بموجب قانون ادارة الدولة وتم الاستفتاء عليها في 15-10-2005 وحصلت على القبول بالاكثرية ، وان الدستور العراقي اعترف باقليم كوردستان وحكومته كجزء من العراق بصيغة اقليم فيدرالي ، كما ان الدستور حرص على النظام الفيدرالي وفق المادة الاولى من الدستور (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة ، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي ، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق).

وهناك اسباب ومبررات عدة دعت الى اقامة النظام الفيدرالي في العراق منها : المبررات الاجتماعية المتمثلة في التعددية القومية والدينية والطائفية باعطائها الاستقلال الذاتي والمشاركة في الحياة السياسية ، المبررات الاقتصادية للاعتماد المتبادل بين الاقاليم ، المبررات الجغرافية ، المبررات العسكرية والدفاعية ، الا ان نجاح الفيدرالية يحتاج الى بيئة و شروط عديدة مناسبة منها ، الشرط الحضاري الذي تحتاج الى التطور الحضاري والثقافي ، النظام الديمقراطي يفصل بين السلطات ويسود فيه القانون ويحافظ على حقوق الانسان والحريات العامة والخاصة والتعددية الحزبية والصحافة الحرة ، واحيانا الاستقلال المالي للاقاليم (مولود ، 2009 ، 498-512) .

يتكون النظام الاتحادي في العراق من عاصمة واقاليم ومحافظات لامركزية وادارات محلية (المادة 116 من دستور جمهورية العراق) ، كما اقر الدستور العراقي باقليم كوردستان وسلطاته القائمة ويقر بالاقاليم الجديدة التي تتكون وفقا لاحكامه (المادة 117 من دستور جهورية العراق) ، وحدد الدستور ايضا الاطار لتكوين الاقاليم الاتحادية الجديدة، اذ يحق لكل محافظة او اكثر تكوين اقليم باحدى هاتين الطريقتين :

أ- الطلب من ثلث الاعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الاقليم .

([1]) بدأت من 9-4-2003 وبعدها تشكلت سلطة الائتلاف المؤقت في 21-4-2003 بادارة الجنرال الامريكي (غارنر) وبعد عدة اسابيع من قبل السفير (بول بريمر) وحكم العراق حتى 28-6-2004 كما شكل مجلس الحكم في العراق من (25)عضوا . للتعرف على مدة الحكم الانتقالي في العراق ينظر : زانا روؤف حمه كريم ، النظام القانوني لفترة الحكم الانتقالي – دراسة تحليلية حول السياسة القانونية للانتقال السياسي ، ط1، منشورات جامعة التنمية البشرية ، السليمانية ، 2017 ص149-182 .

ب- الطلب من عشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الاقليم (المادة 119 من دستور جمهورية العراق) .

يقوم الاقليم بوضع دستور له، يحدد هيكلا لسلطات الاقليم وصلاحياته ، وآليات ممارسة تلك الصلاحيات، على ان لايتعارض مع الدستور (المادة 120 من دستور جمهورية العراق)، ولسلطات الاقاليم الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقا لاحكام الدستور ، باستثناء ماورد فيه من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية (الفقرة الاولى من المادة 121 من دستور جمهورية العراق) .

وفيما يخص توزيع الاختصاصات ، فان الدستور العراقي حدد الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية في تسع فقرات (المادة 110 من دستور جمهورية العراق) مع تحديد بعض المسائل والشؤون كاختصاصات مشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم في سبع فقرات (المادة 114 من دستور جمهورية العراق)[1] وبقية المسائل والشؤون والمستجدات تكون ضمن اختصاصات حكومات الاقاليم وفيما يتعلق بالاختصاصات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقليم تكون الاولوية فيها لقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم في حالة الخلاف بينها وبين القوانين الاتحادية (المادة 115 من دستور جمهورية العراق) وهذا يعني اولوية قوانين الاقاليم على القانون الاتحادي وبهذا يتميز الدستور العراقي بانه قد اعطى سلطات واختصاصات واسعة للاقاليم ، اذ حددت الاختصاصات الاتحادية والاختصاصات المشتركة وبقية المسائل والشؤون تكون ضمن اختصاصات الاقاليم .

وتعاني الفيدرالية في العراق من اشكاليات عدة منها :

أ- تتكون السلطة التشريعية في الدول الفدرالية من مجلسين ، مجلس النواب ومجلس الاتحاد ، الا ان مجلس الاتحاد معطل حاليا في العراق ويعد هذا خللا جوهريا في النظام الفيدرالي العراقي ، ان وجود هذا المجلس يساهم في مشاركة الاقاليم في السلطات الفيدرالية .

ب- لم يتم لحد الان تثبيت حدود اقليم كوردستان كما حددت آليات ذلك المادتان (140 ،143) من الدستور العراقي ، وهذا ادى الى ظهور مشكلات عدة بين الحكومة الفيدرالية وحكومة اقليم كوردستان بسبب عدم تنفيذ المادتين المذكورتين واهمالهما بل يدعي البعض باسقاطها وهذا يشكل خللا اساسيا في الهيكل الفيدرالي العراقي (عمر ، 2009 ،306-307) .

([1]) كما ان ادارة النفط والغاز في الحقول الحالية وكذلك رسم السياسات الاستراتيجية لتطوير ثروة النفط والغاز بشكل يحقق اعلى منفعة للشعب العراقي ضمن الاختصاصات المشتركة (المادة 112 من دستور جمهورية العراق).

ت- اقتصار الفيدرالية في العراق على فيدرالية واحدة ، وهي فيدرالية اقليم كوردستان وباقي المناطق والمحافظات لها اللامركزية الادارية ، وتعد هذه حالة شاذة في سنن الفيدرالية لأن الدول الفيدرالية عادة تتكون من اقاليم عدة (الحمداني ، 2009 ، 45) ، ويشكل هذه خطرا على مستقبل الفيدرالية في العراق ولحد الان تتأرجح الدولة العراقية بين الدولة الفيدرالية والدولة البسيطة (أمين ، 2014 ،89).

ث- عدم الالتزام بالمبادىء الدستورية والقانونية لحل المشكلات والنزاعات الداخلية (طيب ، 2015 ، 121) كذلك عدم كفاءة وفعالية المحكمة الاتحادية في هذا الشأن اي في الخروقات الدستورية[1] وتعد المحكمة المذكورة الركيزة الاساسية لفصل وحسم المشكلات والنزاعات في مسألة الاختصاصات بين حكومة الاقاليم والحكومة الاتحادية في الدولة الفيدرالية .

ج- ان الدستور العراقي ساوى بين الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم بممارسة الاختصاصات التي لم يحصرها الدستور وهذا فريد من نوعه لأن الاقاليم تعمل حسب نظام الفيدرالية ، اما المحافظات فتعمل حسب نظام اللامركزية الادارية وهناك فرق كبير بين النظامين (مهدي ، 2009 ، 29).

ح- ان الدستور يميل او ينحاز كثيرا الى اللامركزية ، اذ حصر الاختصاصات الفيدرالية ثم المشتركة واعطى بقية الاختصاصات للاقاليم ، وقد ينتقد الكثيرون الصلاحيات الواسعة للاقاليم في بلد مثل العراق يتصف بالولاء الطائفي وتعتمد على ايرادات النفط بنسبة تتجاوز 90٪ لأن ذلك يؤدي الى تهميش الحكومة الفيدرالية واضعافها والى عدم العدالة الاقتصادية بين الاقاليم الغنية والفقيرة (كاميرون ، 2006 ، 8).

خ- ومن اهم الاشكاليات في فيدرالية العراق عدم الوعي السياسي والثقافي والديمقراطي للشعب العراقي ، اذ الاكثرية لاتعرف النظام الفيدرالي واهميته ما يعطي مجالا للتشوه من قبل الاعلام والسياسيين المضادين للفيدرالية هذا من ناحية (الشمري والبديري ، 2009 ، 140)، ومن ناحية اخرى تنجح الفيدرالية في بلد نضج سياسيا وديمقراطيا وثقافيا يحترم القانون ويحترم وتقبل فيه المكونات الاجتماعية المختلفة بعضها .

من خلال ماسبق يتضح ان الفيدرالية في العراق لم تتجاوز مرحلة التكوين او التأسيس بعد مضي 14 عاما على اقرارها من خلال الدستور ، اذ هناك قواعد دستورية تعطي صلاحيات واسعة للاقاليم ، الا ان الفيدرالية في العراق تعاني من مشكلات عدة اهمها وجود اقليم واحد لحد الآن فضلا عن الخروقات الدستورية والناجمة من عدم قيام المحكمة الاتحادية بدورها لحسم الخلافات ، ولتجاوز هذه الاشكالات يستدعي انشاء مجلس

([1]) اذ لم يكن لها دور في قضية بيع النفط والغاز من قبل حكومة اقليم كوردستان واهم من ذلك في قضية قطع الموازنة العامة لاقليم كوردستان من قبل الحكومة الاتحادية لمدة (3)سنوات .

الاتحاد والسماح بانشاء اقاليم اخرى (للمحافظات الراغبة) وقيام المحكمة الاتحادية بدورها والتزام بمبادىء الدستور والقوانين وهذا من خلال العمل على نضج الوعي السياسي والثقافي والديمقراطي .

5- الاتحادات الخاصة : هناك اتحادات خاصة تقع بين الاتحاد الكونفدرالي والاتحاد الفدرالي المركزي وذلك لصفاتها وطبيعتها الخاصة واهم هذه الاتحادات هو الاتحاد الاوروبي والاتحاد السوفيتي :

أ- الاتحاد الاوروبي[1] :

يرى البعض ان فكرة توحيد القارة الاوروبية قديمة ، اذ ترجع من خلال الناحية الحربية الى الامبراطورية الرومانية والى نابليون في القرن التاسع عشر والى هتلر في اربعينيات القرن العشرين ، الا انها ترجع من خلال السلم الى المفكر الفرنسي (فيكتور هوغو) عام 1851، وبقيت كفكرة لم تطبق ، وان اوروبا قد شهدت انقسامات وحروب كثيرة ومدمرة، اذ وقعت حربا العالمية الاولى والثانية في القرن الماضي اللتان دمرتا القارة الاوروبية ، ولذلك من اجل اعادة اعمارها ومن اجل منع اي احتمال لوقوع حرب شاملة اخرى ، بدأت فكرة الفيدرالية الاتحادية الاوروبية عام 1946 في باريس الى ان شكل المجلس الاوروبي عام 1949 كمنظمة اوروبية حكومية للتعاون البرلماني والحكومي (المقداد ، 2016،132)، ثم الجماعة الاوروبية للفحم والصلب عام 1951 من قبل ست دول وهي (المانيا الغربية ، فرنسا ، ايطاليا ، هولندا ، بلجيكا ، لوكسبورغ) وبعدها تطورت وحدة كمركية وتحولت الى السوق الاوروبية المشتركة عام 1957 واستمرت بالتطور والتوسع الى اتحاد اقتصادي لما دخلت معاهدة ماسترخيت حيز التنفيذ عام 1993 وبلورة قمتها عام 2001 باصدار العملة الاوروبية الموحدة المتمثلة في اليورو وبهذا وصلت الاتحاد الاوروبي الى مرحلة الاندماج الاقتصادي(عبد الحميد ، 2010 ،157-160) .

ويتكون الاتحاد الاوروبي[1] من خمس مؤسسات عامة وهي (المجلس الاوروبي ، مجلس الاتحاد الاوروبي ، المفوضية الاوروبية ، البرلمان الاوروبي، محكمة العدل الاوروبية) فضلا عن البنك المركزي الاوروبي[2] ومجلس المحاسبة

---

(1) ينظر محمد المقداد ، دراسات اقليمية في النظم السياسية والعلاقات الدولية والاستراتيجية، ط1،عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، 2016، ص132-142. 2- عبد المطلب عبدالحميد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وافاقة المستقبلية بعد الازمة العاملمية ،ط1 ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010 ، ص154-163 .

3- http://political-encyclopedia.org/2017

4- عبدالعزيز صدوق ، سيدي علي باكنا، محمد أوفيست ، بناء الاتحاد الاروبي..النشأة..التاريخ..المؤسسات على الموقع الالكتروني http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=13154

5- Tuathail ,Gearoid , The Geopolitics Reader ,Routledge , London .

، وتعد هذه المؤسسات نواة الاتحاد وتمارس دورا مهما في تقوية وتطور الاتحاد ، وكان عدد دول الاتحاد 12 عضوا عام 1993 والان 27 عضوا بعد دخول كرواتيا عام 2013 والاستفتاء لخروج المملكة المتحدة عام 2016 (http://political-encyclopedia.org/2017) .

ويعد الاتحاد الاوروبي اهم التكتلات الاقتصادية الناجحة الذي تأسس من اجل تحقيق مصالح اقتصادية وسياسية مشتركة (عبد الحميد ، 2010 ،162-163) ، ومن اهم مبادئ الاتحاد الاوروبي نقل صلاحيات الدول القومية الى المؤسسات الدولية الاوروبية ، الا ان هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدة ، لذا لا يمكن عد هذا الاتحاد على انه اتحاد فدرالي ، اذ إنه ينفرد بنظام سياسي خاص من نوعه في العالم ، فهذا الاتحاد له نظام سياسي وقانوني يختلف عن كل اشكال النظم السياسية والقانونية المعروفة ، فالاتحاد الاوروبي ليس بدولة ، وان كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات والخصائص التي لاتوجد إلا في الدول الفدرالية والكونفدرالية، (http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=13154).

ويرى الباحث ان الاتحاد الاوروبي مزيج من الاتحاد الكونفدرالي والفدرالي ، اذ تخطى الكونفدرالية نظرا لوجود مؤسسات تنفيذية وتشريعية وقضائية على مستوى الاتحاد ، ولم يصل بعد الى الاتحاد الفيدرالي نظرا لعدم ولادة شخصية دولية جديدة هي دولة الاتحاد الاوروبي بل يخطو نحو ذلك وقطع مسافات بعيدة وامامه عوامل ايجابية واخرى سلبية[3] في سبيل ذلك .

([1]) هناك الفرق بين الاتحاد الاوروبي ومنطقة اليورو ومنطقة شنغن ، اذ يتكون الاتحاد الاوروبي من 27 دولة هي : بلجيكا ، نمسا ، كرواتيا ، بلغاريا، تشيك ، قبرص اليونانية ، دانمارك ، استونيا ، فرنسا ، فنلندا ، يونان ، المانيا ، ايرلندا ، هنغاريا ،لاتفيا ، ايطاليا، لوكسمبورغ، لتوانيا ، هولندا ، مالطا ، برتغال ، بولندا ، سلوفاكيا ، رومانيا ، اسبانيا ، سلوفينيا ، سويد . ومنطقة شنغن تتكون من (22)دولة ، اما منطقة اليورو تتكون من (19)دولة ، اما الدول الداخلة في منطقتي شنغن واليورو معا هي (17)دولة .

([2]) الذي تأسس كمؤسسة مستقلة بهدف تثبيت الاسعار وضبط الاجور والتضخم ولتحقيق النمو الاقتصادي ومواجهة الازمات المالية والنقدية وكذلك في منطقة اليورو ونجحت نسبيا في تحقيق اهدافها وفشلت في مواجهة ازمة الديون السيادية ، ينظر :

Stefano Micossi , The Monetary Policy Of The European Central Bank (2002-2015)CEPS SPECIAL REPORT, No 109 ,May 2015 , p35-39 . *https://www.ceps.eu*

([3]) الايجابية متمثلة في الاعداد الكبيرة للسكان والناتج المحلي الاجمالي يقدر بقرابة 15 تريليون دولار ، اذ يأتي بعد الولايات المتحدة و32٪ من المبادلات التجارية فضلا عن العوامل الجغرافية والتاريخية والسياسية والقانونية والثقافية ، واما السلبية فتتمثل في الكثافة السكانية 133.7نسمة \كم^2 والتركيبة العرقية كذلك تحديات اقتصادية عديدة منها ، ازمة الديون والبطالة والتضخم والطاقة بشكل ابرز ، فضلا عن اشكالية الانسجام السياسي ومشكلة تنوع الثقافات والخلافات والحروب التاريخية بين دول الاتحاد كذلك تفسير قواعد الدستورية للاتحاد .

ب- الاتحاد السوفيتي(1922-1991)[1] :

بعد الثورة البلشفية عام 1917 وبعد حروب اهلية دامت اربع سنوات من 1918-1921 تم تأسيس الاتحاد السوفيتي الاشتراكي اخر ايام عام 1922 وبعدها صدور الدستور في عام 1924 بزعامة الحزب الشيوعي الوحيد بقيادة احد زعمائه انذاك وهو (ستالين)، وبتأسيس هذا الاتحاد كان الاتحاد السوفيتي اكبر دولة في العالم من حيث المساحة[2] وثاني اكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة الامريكية (Fischer,1994,p221-225)، تكون الاتحاد السوفيتي من (15)جمهورية[3] القائم على اساس الاتحاد الاختياري بين هذه الجمهوريات، وكل جمهورية لها دستور وبرلمان وهيئات خاصة، وتملك كل منها حق الانفصال وحق التمثيل الدبلوماسي حسب دستور السنوات (1924، 1936 ، 1977)، فضلا عن (20) جمهورية ذات حكم ذاتي كذلك (8) مقاطعات و(10)دوائر ذات حكم ذاتي ، ويدار الاتحاد من خلال هيئات ومؤسسات عامة عديدة (مجلس السوفيت الاعلى – السلطة التشريعية، هيئة رئاسة السوفيت الاعلى ، مجلس وزراء الدولة الاتحادية ، السلطة الاتحادية)(العطية، 2012، 221-224).

([1]) ينظر:

1- احمد اسماعيل قادر ، تحليل تجارب دولية مختارة في الخصخصة مع التركيز على تحليل وتقييم عمليات خصخصة القطاع الصناعي في اقليم كوردستان العراق للمدة (1997-2008) ، رسالة ماجستير في الاقتصاد(غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد بجامعة السليمانية ،2009 ، ص 38-44 .

2- احسان حميد المفرجي و د كطران زغير نعمة و د رعد ناجي الجدة ، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق ، شركة العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، بدون سنة النشر ، 125-137

3- فوزي او صديق ، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستورى ، الجزء الاول – النظرية العامة للدولة ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2009، 247-250

4- عصام العطية ، القانون الدولي العام ، ط2 ، المكتبة القانونية ، بغداد ، 2012 ، ص119-124 .

5- http://mawdoo3.com

6- *Fischer Stanley , Russia And The Soviet Union Then and Now,1994, p221-234,* www.nber.org/chapters/c6021.pdf

7- *The World Bank ,Transition , The First Ten Years , Analysis and Lessons for Eastern Europe and the Former Soviet Union, ,Washington , 2002,p4-115 . siteresources.worldbank.org/ECAEXT/Resources/complete.pdf*

([2]) اذ بلغت مساحة الاراضي السوفيتية (22.4)مليون كم^2 وكان عدد سكان الاتحاد السوفيتي في بداية نشأته قرابة (160)مليون نسمة وازدادت عدد السكان الى قرابة (293)مليون نسمة في وقت انهيار الاتحاد .

([3]) وهي جمهورية (_____) السوفيتية الاشتراكية (الروسية الاتحادية ، الاوكرانية ، الاوزبكية ، الكازاخية ، بيلاروس ، الاذرية ، الجورجية ، الطاجاكية ، المولدوفية ، القيرغيزية ، اللتوانية ، التركمانية ، الارمينية ، اللاتفية ، الاستونية) .

وفيما يتعلق بحقوق الجمهوريات المتحدة والجمهوريات والمقاطعات والدوائر ذات الحكم الذاتي حسب الدستور الاتحادي (المفرجي، 1990، 132-133) فهي :

أ- اعطي كل جمهورية متحدة وجمهورية ذات الحكم الذاتي حرية ادارة وتنظيم الحكم بدساتير محلية على ان لا تتعارض مع الدستور الاتحادي .

ب- اعطي كل جمهورية متحدة الحق باقامة العلاقات الدبلوماسية مع الدول الاجنبية .

ت- ومن حق كل جمهورية متحدة حرية الانفصال والخروج عن الدولة الاتحادية .

انتهى هذا الاتحاد بانتهاء المنظومة الاشتراكية الشرقية وانهيارها عام 1991 اثناء حكم (ميخائيل غورباتشوف) في اخر عام لحكم له رغم محاولته الاصلاحية من الناحيتين السياسية والاقتصادية المعروفة بـ (البيروسترويكا) اعادة البناء وهيكلة الاقتصاد ، الا ان محاولته لم تنجح بل انتهت الحرب الباردة ومعها انهار الاتحاد السوفيتي (قادر ، 2009 ، 40)، وتجدر الاشارة الى انه بعد عشرة اعوام من انتهاء وتفكك هذا الاتحاد قد اظهرت اثاره ايجابيا بشكل عام من الناحية الاقتصادية على الجمهوريات المستقلة (The World Bank ,2002, 4-22) مثلما اثرت ايجابيا في بداية تأسيس الاتحاد في الجمهوريات المتحدة في الاتحاد السوفيتي.

ويرى البعض ان نظام الاتحاد السوفيتي لايمكن ادراجه ضمن الاتحادات الفيدرالية المعروفة من الناحية العملية رغم توصيفه بالاتحاد الفيدرالي حسب الدستور السوفيتي، فقد تركز معظم الاختصاصات بيد السلطة الاتحادية باستثناء الاختصاصات الفرعية وغير الهامة (العطية ، 2012، 222-223) ، بل ركزت كل السلطة بيد الحزب الواحد الحاكم ، لذا يرون ان هذا الاتحاد من نوع خاص بل اقرب الى الدولة البسيطة الموحدة ذات النظام اللامركزي (صديق، 2009، 249) .

ت- التكتلات الاقتصادية :

هناك تكتلات اقتصادية دولية عدة على مستوى القارات وعلى مستوى العالم اهمها : الاتحاد الاوروبي والذي سبق شرحه ، منطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية (NAFTA)[1] ، تكتل رابطة دول امريكا اللاتينية ،

([1]) منطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية (NAFTA) تأسست في عام 1992 بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك . تكتل رابطة دول امريكا اللاتينية تأسست عام 1961 بين البرازيل والارجنتين والمكسيك وشيلي وبيرو واورغواي وبارغواي وكولومبيا والاكوادور وفنزويلا وبوليفيا . رابطة جنوب شرق اسيا(ASEAN)تاسس في عام 1967 تضم ست دول اسيوية وهي : تايلاند ، سنغافورة ، ماليزيا ، بروناي ، اندونيسيا ، فليبين . جماعة التعاون الاقتصادي لاسيا الباسيفيكية (APEC) تأسس هذا التكتل عام 1991 كرد فعل لتأسيس الاتحاد الاوروبي ويضم هذا التكتل كلا من : اليابان والصين واستراليا والولايات المتحدة وكندا والمكسيك ونيوزلندا وكوريا الجنوبية ودول رابطة الاسيان. والاتحاد

رابطة جنوب شرق اسيا(ASEAN، جماعة التعاون الاقتصادي لاسيا الباسيفيكية (APEC)، والاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا ، مجلس التعاون الخليجي ، مجموعة الثمانية G8، مجموعة العشرين G20 ، مجموعة دول بريكس BRICS.

فاحدث تكتل اقتصادي هو مجموعة دول بريكس BRICS رمزا للحرف الاول للدول الداخلة في التكتل والتي هي ، البرازيل ، روسيا الاتحادية ، الهند ، الصين ، جنوب افريقيا ، كلها اقتصادات صاعدة او ناشئة ، عقدت اول قمة عام 2008 في اليابان على هامش قمة ثم عقدت القمة الثانية في روسيا الاتحادية عام 2009، وانضمت الى التكتل دولة جنوب افريقيا، وهناك عدة اسباب وراء انشاء هذا التكتل منها ، الشعور المناهض لسيطرة كل من الولايات المتحدة الامريكية ودول اوروبا الغربية في قيادة المنظمات الاقتصادية العالمية (الكفري ، 2014 ، 163-173) كذلك لتقليل الاعتماد على الدولار الامريكي في التبادلات الدولية وتحقيق المصالح السياسية والاقتصادية للدول الصاعدة في الساحة الدولية فيما يخص مسألة الاصوات في مجلس الامن (عبدالكريم ، 2014، 16) يتصاعد تدريجيا الدور الدولي لدول مجموعة البريكس فهي أسرع دول العالم نموا حاليا ويعول على النمو في اقتصادات هذه الدول الآملة في رفع مستويات النشاط الاقتصادي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008 ، بعد ان كانت مهمة الولايات المتحدة في الدرجة الاولى (السقا ،2012)

وحسب التقرير السنوي الصادر في عام 2017 لدول البريكس فانها العظمى من حيث المساحة والسكان ، اذ من حيث المساحة بلغت (39.749)مليون كم^2 وعدد السكانها بلغ (3.057)مليار نسمة وبلغ الناتج المحلي

الاقتصادي لدول وسط افريقيا : تأسس في عام 1983 ونفذت عام 1985 مابين عشر دول افريقية . مجلس التعاون الخليجي الذي تم شرحه سابقا . مجموعة الثمانية G8 هي الدول الصناعية الثمانية الكبرى على مستوى العالم تأسست عام 1975 وانضمت اليها روسيا الاتحادية عام 1997م ليشكل G8 وتضم : الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، المانيا ، روسيا الاتحادية ، ايطاليا ، المملكة المتحدة ، فرنسا وكندا ،وذلك من اجل مناقشة قضايا مشتركة ذات ابعاد عالمية، وليس لهذا التجمع هيكل تنظيمي . مجموعة العشرين G20 هي منتدى غير رسمي تاسس عام 1999 للمناقشة البناءة والمفتوحة بين الاقتصادات البارزة والصاعدة للقضايا المتعلقة باستقرار الاقتصاد العالمي تضم G8 زائد 5 اي الخمسة الكبار في عالم الاطراف وهي ، الصين والهند والبرازيل والمكسيك وجنوب افريقيا فضلا عن السعودية وتركيا والارجنتين واستراليا وكوريا الجنوبية واندونيسيا والاتحاد الاوروبي، ينظر :

1- محمد حمد القطاطشة ، النظام الاقتصادي السياسي الدولي ، ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ،2013 ،ص137-154 .

2- عبد المطلب عبدالحميد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وافاقة المستقبلية بعد الازمة العاملمية ،ط1 ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة ،2010 ،ص163-183 .

3-مصطفى العبد الله الكفري ، التكتلات والمنظمات الاقتصادية ، جامعة دمشق ، دمشق ، 2014 ، ص41-53 .

الاجمالي قرابة (18.5)تريلون دولار (BRICS ,2017. 11-20)، وبفارق قليل مع كلا من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي .

كل هذه التكتلات (باستثناء الاتحاد الاوروبي ومجلس التعاون الخليجي) لايمكن تصنيفها ضمن التقسيمات القانونية لانواع الدول ، بل انها تكتل اقتصادي بالدرجة الاولى والبعض الاخر منها سياسي بالدرجة ثانية ، لذا لايمكن ادراجها ضمن اي نوع من انواع الاتحادات .

ثانيا – الدول من حيث السيادة تنقسم على الدول تامة السيادة والدول ناقصة السيادة :

1- الدول تامة السيادة هي التي تمارس كلا من شؤنها الداخلية والخارجية بمحض ارادتها دون ان تخضع لهيمنة دولة اخرى باستثناء مايحدده القانون الدولي العام ، وهي التي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية الكاملة ، ولها الحق في الانضمام الى المنظمات الدولية والدخول في الاتفاقيات الدولية وحق تبادل التمثيل الدبلوماسي مع اي جهة اخرى ، وبالرغم من ان السيادة يجب ان تكون مطلقة للدولة (الفتلاوي وحوامدة ، 2007، 215) ، الا ان السيادة وفق هذه المبادىء قد تغيرت في عصرنا هذا نتيجة لظهور التكتلات الاقتصادية والسياسية في نهاية القرن العشرين ولغاية الأن .

2- الدول ناقصة السيادة[1] : هي التي تخضع في ممارسة شؤنها الداخلية والخارجية او في بعضها لسلطان دولة اخرى ، والقانون الدولي يعرف عدة انواع من الدول ناقصة السيادة كالحماية والتبعية والدول المشمولة باشراف منظمة دولية (الانتداب في عصبة الامم والوصاية في الامم المتحدة) ويضاف الى ذلك الدول المحايدة (العطية ، 2012 ، 225) ، وتكون الدولة ضمن دول ناقصة السيادة في حالة :

أ- الحماية : هي الدولة التي توضع تحت حماية دولة اخرى لحمايتها من اي اعتداء خارجي قد تتعرض له وتلتزم الدول الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية ، والحماية نوعان : الحماية الدولية[2] نتيجة معاهدة دولية تضع الدولة الضعيفة تحت حماية دولة قوية ، والنوع الاخر هي الحماية الاستعمارية ، كما قد تكون هذه الحماية اختيارية او قد تكون اجبارية (الفتلاوي و حوامدة ،2007 ، 218-219) .

([1])كما يضاف البعض الدول منعدمة السيادة ، وتشمل تلك الاقاليم التي لايتوفر فيها الركن الثالث للدولة اي لاتوجد فيها حكومة مثل الاقاليم الخاضعة للاستعمار مباشرة والتي تقوم بادارة الدولة المستعمرة مثل حالة العراق والاردن وفلسطين وسوريا ولبنان اثناء الحرب العالمية الاولى من عام 1914 الى ان وضعت تحت الانتداب عام 1921 .

([2]) مثل حماية فرنسا لامارة موناكو وحماية ايطاليا لجمهورية سان مارينو .

ب- التبعية : نظام قانوني تنشأ بموجبه رابطة بين دولتين متبوعة وتابعة بحيث تباشر الدولة المتبوعة عن الدولة التابعة بعضا او كل اختصاصاتها الدولية ، علما بانه لايوجد في الوقت الحاضر[1] هذا النوع من الدول (العطية، 2012، 225).

ت- الدول المشمولة بالاشراف الدولي : وهناك نوعان من الاشراف الدولي ، الاول نظام الانتداب الذي ظهر بعد الحرب العالمية الاولى من قبل فرنسا وبريطانيا لتوزيع الدول[2] التي كانت تحت امرة الامبراطورية العثمانية ، والثاني نظام الوصاية ، بعدما واجه ميثاق الامم المتحدة مشكلة المستعمرات والاقاليم بعد الحرب العالمية الثانية التي كانت تحت الانتداب او التي انفصلت عن دول المحور نتيجة الحرب ووجدت الوصاية من اجل ذلك(مهنا ، 2011، 47-48) وفق ذلك قسمت الدول والاقاليم على ثلاث فئات[3] .

ث- الدول المحايدة : ينشأ هذا الحياد بسبب احتدام الحروب بين الدول ومايتطلب ذلك من اهتمام بالقضايا الانسانية واجراء المفاوضات بين الدول المتحاربة ، ومن اجل حماية السلم الدولي بايجاد دولة عازلة تفصل بين دولتين قويتين ، وقد يكون الحياد اختياريا ومؤقتا ينتهي بانتهاء الحرب ، او يكون الحياد مفروضا ودائما ، حينئذ لاتملك حق اعلان الحرب او الدخول في الحلف العسكري الاقليمي او الدولي ، مثلما فرض الحياد على سويسرا عام 1815 لكسمبورغ عام 1868 والنمسا عام 1955 ولاوس عام 1962 (Glahn,1970,71) لذا تمتلك الدول المحايدة في هذه الحالة جزءا من سيادتها .

ثالثا – الدول من حيث طبيعة العلاقة بين السلطات (نظام الحكم) :

تنقسم الدول من حيث نظام الحكم على دول ذات نظام ملكي ودول ذات نظام جمهوري، ومن حيث ممارسة السلطة الى الدول الديمقراطية والدول الديكتاتورية ، اما من حيث مبدأ الفصل بين السلطات اي طبيعة العلاقة بين السلطات

([1]) من الامثلة التاريخية على ذلك كانت صربيا ورومانيا وبلغاريا تابعة للامبراطورية العثمانية وكذلك مصر بموجب اتفاقية لندن واستمرت حتى عام 1914 .

([2]) حيث كانت هناك ثلاثة انواع او درجات من الانتداب ، حسب الدرجة (A) وضعت كل من العراق وفلسطين وشرق الاردن تحت الانتداب البريطاني ، وكل من سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي .

([3]) بالنسبة للاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، فرض ميثاق الامم المتحدة على الدول المستعمرة ان تعمل من اجل تقدم شعوب المستعمرات في كافة النواحي وتنمية الحكم الذاتي وتحت اشراف ورقابة المنظمة الدولية ، كما وضع ميثاق الامم المتحدة نظاما جديدا وهونظام الوصاية بالنسبة للاقاليم التي كانت تحت الانتداب، واخيرا الاقاليم التي تضعها تحت نظام الوصاية باختيارها دول مسؤلة عن ادارتها . ومن امثلة الدول التي خضعت لنظام الوصاية ليبيا التي نالت الاستقلال عام 1952م من ايطاليا وكذلك الصومال التي استقلت من ايطاليا عام 1960. ينظر : محمد نصر مهنا ، الدولة والنظم السياسية المقارنة ، ط1 ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، 2011 ، ص48.

(التشريعية والتنفيذية والقضائية) تنقسم الدول على ثلاثة انواع : الدولة ذات النظام الرئاسي والدولة ذات نظام حكومة الجمعية (النظام المجلسي) والدولة ذات النظام البرلماني :

1- الدولة ذات النظام الرئاسي :

يقوم هذا النظام على اساس الفصل شبه التام بين السلطات ، فكل سلطة مستقلة في ممارسة اختصاصاتها المحددة في الدستور من دون التدخل من السلطات الاخرى وتميل كفة ميزان السلطة عادة لصالح السلطة التنفيذية والتي تتمثل في رئيس الدولة المنتخب من الشعب وفي الوقت نفسه هو رئيس الحكومة ، واهم مميزات هذا النظام هي : فردية السلطة التنفيذية وتوازن السلطات واستقلالها وشدة الفصل بينها (عبد الفتاح ، 2009 ، 39). والامثلة على هذا النوع من الدول هي الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية وتركيا .

2- الدولة ذات نظام حكومة الجمعية (النظام المجلسي):

يقوم هذا النظام على عدم المساواة وعدم التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، بل في معظم الاحيان يجمع البرلمان في يده السلطتين ، والجوهر الذي يستند اليه ان البرلمان يمثل الشعب وهو ارفع من الحكومة اي السلطة التنفيذية وان الشعب هو مصدر السلطات وان سيادة الشعب وحدة لاتتجزأ ولا يمكن التنازل عنها ، وان جميع السلطات يجب ان تكون في يد البرلمان ، الا انه عمليا لايمكن للبرلمان القيام بجميع الوظائف التنفيذية لذا يعطيها للهيئات المختارة من اعضائه وتمثل بالحكومة او الوزارات ، والوزراء في هذه الحالة مجرد وكلاء البرلمان يخضعون له تماما وله حق عزلهم واقالتهم وكذلك حق الغاء وتعديل للقرارات الصادرة من الوزراء ، ان هذا النظام قد اصبح في ذمة التأريخ ، الا ان سويسرا اقرب حالة عملية تطبق هذا النظام (المجذوب ، 2002 ، 108-109) .

3- الدولة ذات النظام البرلماني :

النظام البرلماني يقوم على اساس التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فهو نظام وسطي يقع بين النظام الرئاسي ونظام حكومة الجمعية ، وبهذا يعمل هذا النظام على التساوي والتوازن بين السلطتين من دون تبعية او سيطرة احدهما على الاخر، بل هناك تعاون متبادل بينهما (مهنا ، 2011، 194)، وعليه يعد هذا النظام الحالة النموذجية لمبدأ الفصل بين السلطات والذي تمناه مونتسكيو (وجود فصل بين السلطات مع وجود توازن وتعاون ورقابة متبادلة بينها) ، ومن اجل التوازن بين السلطتين لهذا النظام حق سحب الثقة من الوزارة ، وبالمقابل للوزارة حق حل المجلس النيابي ، فهذا النظام هو سائد في معظم البلدان سواء في

الانظمة الملكية او الانظمة الجمهورية وانجح تجربة لهذا النظام هو بريطانيا (المجذوب ، 2002 ، 114)، على الرغم من اختلاف خصائص وعناصر النظام البرلماني من دستور لاخر الا انه بشكل عام تتمثل خصائص هذا النظام بالاتي : ثنائية السلطة التنفيذية ، عدم مسؤولية رئيس الدولة ، الوزراء مسؤولة سياسيا امام البرلمان ، التعاون والتوازن والرقابة المتبادلة بين السلطتين (بوابة البحوث القانونية ، 2016)، علما ان العراق احتضنت هذا النظام منذ اقرار الدستور في عام 2005 .

رابعا - الدول من حيث الحجم ، تنقسم على الدول الكبيرة و الدول الصغيرة: تغيرت المعايير والمؤشرات التي تنقسم الدول بحسب الحجم فهناك من يقسم حسب عدد السكان وآخرون حسب المساحة (الجغرافيون) المجردة دون النظر للعوامل الاخرى وهناك من يقسمها من حيث القوة السياسية والامنية والعسكرية (السياسيون والعسكريون) ومن حيث القوة الاقتصادية (الاقتصاديون) ، ويرى الباحث ان تصنيف الدول بين الكبيرة والصغيرة وبالاعتماد على عامل واحد مجرد دون الاخر فيه تحيز كبير قد يؤدي الى نتائج مضللة ومتضاربة ، لذا يقوم الباحث بتقسيم الدول بين الكبيرة والصغيرة من حيث اربع زوايا ومؤشرات ، وهي : عدد السكان ، المساحة ، القوة السياسية والعسكرية ، القوة الاقتصادية، كالآتي :

1- عدد السكان : يعد الصين اكبر دولة من حيث عدد السكان اذ بلغ تعدادها (1415045928) نسمة حسب احصائيات عام 2018 وبعدها الهند ثم الولايات المتحدة الامريكية كما هو موضح في الجدول (1-1) ، اما اصغر دولة فهي الفاتيكان[1] اذ بلغ تعدادها (801) نسمة حسب الاحصائيات المذكورة وبعدها توفالو ثم ناورو وهكذا .

2- المساحة : تعد روسيا الاتحادية اكبر دولة من حيث المساحة ، اذ بلغت مساحتها (17075200)كم^2 وبعدها كندا ثم الولايات المتحدة الامريكية، وتأتي الجزائر في المركز العاشر وتعد اكبر دولة عربية وافريقية من حيث المساحة ، اما اصغر دولة فهي الفاتيكان ايضا اذ تبلغ مساحتها (0.44)كم^2 وبعدها موناكو بـ(2) كم^2 ومن ثم ناورو

---

[1]- تعرف رسميا باسم دولة مدينة الفاتيكان وهي اصغر دولة في العالم، كما انها دولة داخل مدينة حيث تقع بالكامل في روما قلب العاصمة الإيطالية ، وتحيط روما بالفاتيكان من جميع الجهات ويفصلها عنها أسوار خاصة، وتبلغ مساحتها حوالي 0.44 كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها قرابة 800 شخص فقط وبالتالي تعد اصغر دولة في العالم من حيث عدد السكان والمساحة أيضاً ، كما انها الدولة الوحيدة في العالم التي لا يوجد بها اطفال ، حيث كل سكانها من الرهبان والراهبات الذين حرموا انفسهم من الزواج، ومن الجدير بالذكر ان الجيش الإيطالي هو الذي يتولى مهمة الدفاع عن أمن الفاتيكان ، حيث انه لا توجد للفاتيكان قوات بحرية او جوية او برية، بينما القوى المسؤولة عن الأمن الداخلي للفاتيكان هي الحرس السويسري الذي يبلغ تعداده حوالي 100 شخص ، علما ان البعض لايعد فاتيكان دولة نظرا لطبيعتها الخاصة .

ويأتي مالطا بالمركز العاشر (316)كم^2 ، والجدولان (1-1)و (1-2) يبينان اكبر واصغر (10)دول من حيث السكان ومن حيث المساحة .

الجدول (1-1)

اكبر (10) دول من حيث عدد السكان ومن حيث المساحة

ت	الدولة	عدد السكان (نسمة) لسنة 2018	ت	الدولة	المساحة (كم^2)
1	الصين	1415045928	1	روسيا الاتحادية	17075200
2	الهند	1354051854	2	كندا	9984670
3	الولايات المتحدة الامريكية	326766748	3	الولايات المتحدة الامريكية	9629091
4	اندونيسيا	266794980	4	الصين	9596960
5	البرازيل	210867954	5	البرازيل	8514876
6	باكستان	200813818	6	استراليا	7686850
7	نيجيريا	195875237	7	الهند	3287590
8	بنغلادش	166368149	8	الارجنتين	2766890
9	روسيا الاتحادية	143964709	9	كازاخستان	2717300
10	المكسيك	130759074	10	الجزائر	2381741

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على :

1- www.worldmeters.info
2- www.mawdoo3.com
3- https://www.arageek.com/ibda3world/smallest-countries

من خلال الجدولين (1-1) و (1-2) يتبين أن الصين اكبر دولة من حيث عدد السكان ، اما من حيث المساحة فهي رابع اكبر دولة ، وروسيا الاتحادية اكبر دولة من حيث المساحة وتاسع دولة من حيث عدد السكان والمعروفة بقلة الكثافة السكانية ، وهناك تناسب بين دول عدة من حيث السكان ومن حيث المساحة ، فمثلا الولايات المتحدة الامريكة فهي ثالث اكبر دولة من حيث السكان ومن حيث المساحة وكذلك البرازيل فهي خامس اكبر دولة وفق السكان والمساحة ، ونفس التناسب بالنسبة للعديد من الدول الصغيرة ، اذ الفاتيكان اصغر دولة من حيث السكان ومن حيث المساحة ودولة ناورو ثالث اصغر دولة وفق المفهومين المذكورين وسان مارينو و ليختنشتاين خامس و سادس اصغر دولة بالتوالي وفق السكان والمساحة ايضا .

الجدول (1-2)

اصغر (10) دول من حيث عدد السكان ومن حيث المساحة

ت	الدولة	عدد السكان (نسمة) لعام 2018	ت	الدولة	المساحة (كم^2)
1	الفاتيكان	801	1	الفاتيكان	0.44
2	توفالو	11287	2	موناكو	2
3	ناورو	11312	3	ناورو	21
4	بالاو	21964	4	توفالو	26
5	سان مارينو	33557	5	سان مارينو	61
6	ليختنشتاين	38155	6	ليختنشتاين	160
7	موناكو	38897	7	جزر مارشال	181
8	جزر مارشال	53167	8	سانت كيتس ونيفيس	261
9	سانت كيتس ونيفيس	55850	9	جزر المالديف	298
10	دومينيكا	74308	10	مالطا	316

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على :

1- www.worldmeters.info
2- www.mawdoo3.com
3- https://www.arageek.com/ibda3world/smallest-countries

بالرغم من التصنيف الشائع للدول بين الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الا ان هناك من يصنف الدول وفق معيار السكان والمساحة الى خمسة او عشرة او سبعة تصنيفات وهي : دول عظمى او عملاقة ، دول كبرى ، دول كبيرة ، دول متوسطة ، دول صغيرة ، دول صغيرة جدا ، دول قزمية .

3- القوة السياسية والعسكرية : وفق هذا التصنيف تتميز الدول الكبيرة عن الصغيرة بحجم قدراتها التأثيرية في الساحة الدولية والاقليمية ، فالدول الكبيرة لها قدرات تأثيرية كبيرة على الآخرين وفي الصعيد الدولي وهي تدير الشأن الدولي وتسيطر على المنظمات والمحافل الدولية ، كل ذلك من اجل اخضاع الآخرين تحت سيطرتها ومن اجل تحقيق مصالحها ، اما الدول الصغيرة فهي ضعيفة التأثير او معدوميتها في النسق الدولي، فالدولة الصغيرة لاتستطيع التصدي لأي تهديد امني كبير من دون الاعتماد على الاخرين والمساعدة الخارجية لأنها مستهلكة للامن وتطلبه من منتجي الامن (الحصري ، 2017 ، 30-32) ، وهناك دول متوسطة بين الكبيرة والصغيرة ، وهناك

من يصنف الدول من حيث القوة الى خمسة تصنيفات : قوى عظمى ، قوى كبرى ، متوسطة القوة ، دول صغيرة ، دول مجهرية (حجاج ، 2005 ، 270).

هناك عوامل عدة تساعد نسبيا في تحديد حجم الدول من الناحية السياسية والعسكرية ، بالاضافة الى العامل التاريخي هناك عامل الارض و السكان والمقومات الاقتصادية والقوة الاستخباراتية والدبلوماسية(الحصري ، 2017 ، 20-23)، وبحكم العوامل المذكورة تعد روسيا الاتحادية دولة كبيرة ويعدها البعض ثاني اكبر قوة سياسية بعد الولايات المتحدة الامريكية ، الا ان دولة مثل اسرائيل رغم صغر مساحتها وسكانها وقلة الموارد الطبيعية فيها ، الا انها دولة كبيرة على الصعيد الدولي بشكل عام وعلى المستوى الاقليمي بشكل خاص ، وهذا يعزى الى القوة الانتاجية الاقتصادية والتكنولوجية والاستخباراتية والدبلوماسية ، وكذلك بالنسبة لدولة قطر تعد من الدول الكبيرة على المستوى الاقليمي والشرق الاوسط رغم انها من اصغر الدول من حيث عدد السكان ومساحة الارض، وهذه القوة اتت من كثرة الموارد الطبيعية خاصة النفط والغاز، والاهم من ذلك الحكم الرشيد الذي مكنها من حسن استغلال الموارد وجعلها في خدمة الاقتصاد والبلد ، عليه قد تعطي المقومات الاقتصادية قوة سياسية كبيرة للدولة، بل قد تعد من اهم دعائمها وجعلها في سلم الدول الكبيرة ولها وزن سياسي على الصعيد الدولي .

4- القوة والحجم الاقتصادي : تلعب العوامل الاقتصادية دورا مهما في تصنيف الدول بين الكبيرة والصغيرة لأن هذه العوامل تعطي فرصا او تفرض قيودا على قرارات الدولة، تمثل الاداء الفاعل وتشكل مراكز متدنية او اقليمية او عالمية ، لذا فان حجم هذه الدول يرسمه هذا المعيار الذي يتناسب طرديا مع قدرتها الاقتصادية ، وعلى هذا الاساس صنفت معظم دول العالم الثالث على اسس انها دول صغيرة لضعف مواردها المادية وضعف انتاجها وافتقارها للتكنولوجيا، ولهذا تضطر هذه الدول الى الاعتماد الخارجي اي على الدول الكبيرة لحماية امنها ولمواجهة احتياجياتها في ميادين التشغيل والخدمات العامة والمرافق العامة (الحضرمي ، 2013 ، 64-65) ، بعكس الدول الكبيرة التي تتميز بكثرة مواردها المادية وكبر انتاجها وامتلاكها للتكنولوجيا المتطورة المستديمة ، وقد يسمي الكثير الدول الكبيرة بالمتقدمة والصغيرة بالمتخلفة وفق هذا المعيار والتصنيف ، الا ان هذا الاخير يعد تصنيفا حسب التنمية الاقتصادية فيتم تصنف الى الدول المتقدمة والدول الناشئة (نامية) والدول المتخلفة ونركز في هذا الجانب ضمن التصنيفات الاقتصادية للدول .

خامسا - الدول من حيث النجاح :

تنقسم على الناجحة والفاشلة ، تزايد الاهتمام في الاونة الاخيرة بهذا النوع من التقسيم بين الناجحة والفاشلة والذي يعتمد ويحدد وفق مستوى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الانسان كذلك مستوى الشفافية والفساد اي الحكم الرشيد عكس التقسيمات او التصنيفات الكلاسيكية المعروفة والتي حددها القانون الدولي العام والقانون الدستوري من حيث التكوين ومن حيث السيادة ومن حيث نظام الحكم (طيب ، 2015 ، 112) التي تم شرحها سابقا ، وقد يستخدم احيانا مصطلح الدول القوية والدول الضعيفة مقابل الدول الناجحة والدول الفاشلة واحيانا اخرى مستقرة وغير مستقرة او هشة ، واستخدام اي من المصطلحات المذكورة يعتمد على وجهات نظر المنظمات او المعاهد والمراكز التي تعمل في هذا المجال ، فتعرف الدولة الناجحة بانها تلك الدولة القادرة على انجاز مهماتها الاساسية مثل الدفاع عن اراضيها وسن والقوانين وتنفيذها والادارة الجيدة للموارد والاقتصاد بعكس الدولة الفاشلة او الضعيفة التي لاتقوم بانجاز وظائفها الاساسية الا على نطاق ضيق (اونيل ، 2012، 477-488) ، كما تعرف الدول الناجحة بانها قادرة على القيام بوظائفها الرئيسة (الامنية والسياسية والاقتصادية) بشكل مستقل وكفاءة عالية عكس الدول الفاشلة التي لايمكنها القيام بوظائفها الرئيسة بشكل جيد بل باداء وكفاءة متدنية، ولايمكنها حصر الطاقات الاجتماعية والموارد الاقتصادية في سبيل البنى التحتية القوية ، وهي متأثرة بالمؤثرات الخارجية العولمة بشكل خاص وتطلب المساعدة من الدول القوية او الناجحة مما يجعلها تفقد جزءا كبيرا من سيادتها الوطنية لصالح الدول الاستعمارية القديمة ، وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الدولة تكون هشة عندما يفتقر بنيان الدولة سياسيا للقدرة على توفير الوظائف الاساسية اللازمة كالحد من الفقر والقيام بالتنمية لحماية الامن وحقوق الانسان لسكان الدولة (OECD ,2008,14) .

ازدادت ظاهرة الدولة الفاشلة بعد الحرب الباردة (Robinson , 2007,2-8) وتحت المسميات الجديدة (العولمة ، المشروطية الدولية ، الامن والسلام الدوليين)، فالدول الفاشلة مادامت لاتستطيع ضمان الامن والاستقرار لمواطنيها في حدود اقاليمها فانها تخلق تحديات عديدة بالنسبة للنظام الدولي منها الانسانية والامنية والبيئية والاقتصادية والسياسية (Brooks ,2005,1162) ، مثلما يبين (فرانسيس فوكوياما)، لماذا نبني الدولة القوية ؟ فبناء الدولة القوية احدى اهم القضايا بالنسبة للعالم اجمع لأن بناء الدولة الضعيفة او الفاشلة تخلق العديد من المشكلات الدولية المتسلسلة من الفقر الى المرض والمخدرات والى الارهاب (فوكوياما ، 2007 ، 35) ، الا ان التخلص من الدولة الفاشلة والتحول نحو الدولة القوية او الناجحة يحتاج قبل كل شيء الى الادارة القوية والجيدة مثلما يفترض (باول مارتن) رئيس الوزراء الاسبق لكندا "ان كل المساعدات والاعانات التي تقدم في العالم لتغيير الدولة الضعيفة نحو القوية لها تأثيرات عابرة بدون مؤسسات عامة وسيادة القانون فالتنمية تعتمد على الحكم الرشيد" (Cunliffe ,2007, 50) ، ويعتقد الكثير ان المؤسسات الدولية

وادارتها عاجزة عن تغيير حالة الدول الفاشلة بل تزداد الحالة نحو الاسوء (Brain , 2007, 173) لأن الدول الفاشلة من جانب تحتاج الى المعونات الانمائية ، ومن جانب اخر تعاني من قدرات محدودة ومتدنية لتحويل المعونات الى مخرجات ايجابية انمائية (غيليفراي واخرون ، 2016 ، 28)، لذا الدول الفاشلة قبل تحجيم مدى الوظائف وخصخصة الشركات العامة تحتاج الى تقوية المؤسسات والا النتائج لأن تكون مرجوة، وهذا ما اكده (ملتون فريدمان) عام 2001 "لقد تبين لي ان حجم القانون ربما اكثر محورية من الخصخصة"[1](فوكوياما ، 2007 ، 65)، وهناك من يرجع ضعف او الاصح فشل الدولة بالاساس الى تقلص وتدني الكفاءة وكذلك تآكل وفقدان الشرعية (كامروا ، 2016 ، 6)، وان الدول الفاشلة ليست بالمستوى نفسه ، فهناك باحثون يميزون بين ثلاثة انواع من الدول غير الناجحة او ثلاثة مستويات لضعف الدولة اولا، الدول الضعيفة التي تعجز القيام بوظائف الرفاهية والشرعية، ثانيا الدول المتجهة للفشل واخيرا واسوءها الدول الفاشلة التي لايمكنها القيام بالوظائف الاساسية للدولة (محمود ،2017 ، 279-280).

واهم المؤسسات والمنظمات التي تعمل في هذا المجال مجلة السياسة الخارجية و معهد ليغاتم البريطاني Legatum Institute كذلك منظمة صندوق السلام العالمي The Fund For Peace ومنظمة الشفافية الدولية Transparency International كذلك معهد الاقتصاد والسلام وفق مؤشر السلام العالمي والمنظمات الثلاث الاخيرة من اهم المنظمات العاملة في هذا المجال ، فالاولى تعتمد على المؤشرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتماسكية لتصنيف الدول بين الناجحة والفاشلة والثانية تعتمد على مستوى النزاهة ودرجة الفساد لتصنيف الدول ، والثالثة من خلال مؤشر السلام العالمي التي تركز في الامن والاستقرار المحلي والخارجي وذلك من خلال ثلاثة معايير رئيسة وهي: مستوى الامن والامان في المجتمع ومستوى الصراع المحلي والعالمي ودرجة التزويد بالقوى العسكرية والمعايير المذكورة بدورها تتكون من (24) مؤشرا فرعيا .

فوفق صندوق السلام العالمي الذي يعتمد على (12)مؤشر فرعي من اصل اربع مؤشرات رئيسة (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتماسكية) لتصنيف الدول من حيث الاستقرار (الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتماسكي) والمعروفة بـ FRAGILE STATES INDEXES (http://fundforpeace.org/fsi/indicators/) مؤشرات الدول الهشة تشمل 178 دولة ، رتبت الدول حسب احصاءات عام 2018 كالاتي :

([1])- هذا ادراك جديد لأولوية القوة على مدى الوظائف لتعليق ملتون فريدمان (عميد اقتصاديي السوق الحرة المتشددين) في عام 2001م لاحظ انه في بداية الثمانينيات كان لديه ثلاث كلمات يقولها للدول التي تقوم بعملية التحول عن النظام الاشتراكي "خصخص ، خصخص ، خصخص". يقول فريدمان لكني اخطأت واضاف وقال جملته " لقد تبين لي .... "

الجدول (1-3)

ترتيب (10) دول من حيث عدم الاستقرار والفشل كذلك الاستقرار والنجاح لعام 2018

ت	الدول من حيث عدم الاستقرار والفشل	الدول من حيث الاستقرار والنجاح
1	جنوب السودان	فنلندا
2	صومال	نرويج
3	اليمن	سويسرا
4	سوريا	دانمارك
5	جمهورية افريقيا الوسطى	السويد
6	جمهورية كونغو الديمقراطية	استراليا
7	السودان	ايرلندا
8	تشاد	ايسلندا
9	افغانستان	كندا
10	زيمبابوي	نيوزلندا

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على : منظمة صندوق السلام العالمي على الموقع :
https://public.tableau.com/profile/fund.for.peace#!/vizhome/fsi-2018-rankings/DashboardRankings820

من الجدول (1-3) يظهر ان جنوب السودان يأتي بالمرتبة الاولى من حيث انعدام الاستقرار اي الفشل وبعده يأتي كل من صومال واليمن ، وزيمبابوي في المركز العاشر ، علما ان العراق كان في الترتيب الحادي عشر وفق التصنيف المذكور ، اما بالنسبة للدول الاكثر استقرارا ونجاحا فتأتي فنلندا بالمرتبة الاولى وبعده النرويج ثم سويسرا وكندا ونيوزلندا في المرتبة التاسعة والعاشرة على التوالي .

اما منظمة الشفافية العالمية فهي تعتمد على الدرجات في تصنيف الدول من حيث النزاهة والفساد من (0 الى 100)درجة فكلما ازدادت الدرجة كانت الدولة اكثر نزاهة وبالعكس كلما اقتربت من الصفر فهذا يعني ان الدولة اكثر فسادا ، وحسب مؤشرات ودراسات المنظمة المذكورة لعام 2017 التي شملت 180 دولة اتت نيوزلندا في المرتبة الاولى بدرجة 89 وبعدها الدانيمارك ثم فنلندا ، اما الدول الاقل نزاهة فهي الصومال بالترتيب الاخير الـ 180 وبدرجة 9 اي ان الصومال تحتل المرتبة الاولى من حيث عدم النزاهة والفساد وبعدها جنوب السودان ثم سوريا وكان العراق في المركز 169 وبدرجة 18 وبهذا يحتل العراق المرتبة (12) من حيث الفساد وانعدام النزاهة ، وعلى مستوى الدول العربية كانت الامارات العربية المتحدة في المركز الاول وعالميا في المركز 21 وبدرجة 71 ودولة قطر في المركز الثاني وعالميا في المركز 29 بدرجة 63،

ومعدل النزاهة لجميع الدول كان 43.07 وهذا المعدل يعد متدنيا فهو اقل من 50 مما يعكس الحالة والظروف الاقتصادية والسياسية والامنية والاجتماعية للعالم اجمع ، فترتيب الدول لعام 2017 كان وفق الجدول الاتي :

الجدول(1-4) ترتيب الدول من حيث النزاهة (اكثر نزاهة واقل نزاهة) لعام 2017

الدول	الترتيب	الدرجة	الدول	الترتيب	الدرجة
نيوزلندا	1	89	الصومال	180	9
دانمارك	2	88	جنوب السودان	179	12
فنلندا	3	85	سوريا	178	14
نرويج	3	85	افغناستان	177	15
سويسرا	3	85	اليمن	175	16
سنغافورة	6	84	السودان	175	16
السويد	6	84	ليبيا	171	17
كندا	8	82	غينيا بيساو	171	17
لوكسبورغ	8	82	كوريا الشمالية	169	17
هولندا	8	82	فنزويلا	169	18
المملكة المتحدة	8	82	العراق	169	18

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على : منظمة الشفافية العالمية على الموقع :

https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017#table

فمن الجدول (1-4)يتبين ان ترتيب الاوائل للدول الاكثر نزاهة يقع في قارة اوروبا بمجوع (8) دول من اصل (11)دولة ، اما ترتيب الاوائل للدول الاقل نزاهة والاكثر فسادا فيقع في قارة افريقا بمجموع (7) دول من اصل (11) دولة، ومن خلال مقارنة بين الجدولين (1-3)و (1-4) يتبين ان هناك تقاربا كبيرا بين التصنيفين لمنظمتي صندوق السلام والشفافية العالميان ، حيث تأتي فنلندا والنرويج ودانيمارك وسويسرا والسويد في مرتبة العشر الاوائل من حيث الاستقرار والنجاح وكذلك من حيث النزاهة، والشيء نفسه بالنسبة لترتيب الدول من حيث عدم الاستقراو والفشل وكذلك عدم النزاهة، فتأتي جنوب السودان والصومال وسوريا واليمن وافغانستان في المراتب العشر الاوائل ، كما ان العراق يأتي في الترتيب نفسه تقريبا (الحادي العشر) من حيث الفشل (عدم الاستقرار) والثاني عشر من حيث الفساد (عدم النزاهة) ، وهذا التقارب بين النتائج يدل على تقارب وجهات النظر (المؤشرات) للمنظمتين وكذلك دقة الدراسات ، كما ان النتائج وترتيب الدول يوافقان الواقع الاقتصادي والسياسي و الاجتماعي الذي تعيشه الدول المذكورة .

سادسا - الدول من حيث النظام الاقتصادي :

ليس من السهل وضع تعريف محدد للنظام الاقتصادي وذلك لارتباطه بمختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية والدينية والثقافية من الناحيتين النظرية والتطبيقية ولاختلافه حسب المعتقدات والايدولوجيات داخل المذهب او النظام نفسه، وعلى العموم يمكن تعريف النظام الاقتصادي بانه (مجموعة من القواعد والقوانين والمبادىء التي تتحكم بعمليات الاقتصاد القومي ومن خلالها يتم استخدام الموارد الاقتصادية لاشباع الحاجات الانسانية) ، ويهدف النظام الى تحديد انواع وكميات السلع والخدمات التي تنتج وكيفية انتاجها وتوزيعها ، وتختلف الاجابة على (ماذا ننتج ، كم ننتج ، كيف ننتج ، لمن ننتج) حسب النظم الاقتصادية المختلفة (الحسناوي ،1991، 38-39). ووفق الاجابات على الاسئلة المذكورة وكذلك حسب الملكية والالية التي يعمل بها النظام والهدف يتم تسمية وتعريف النظام الاقتصادي والذي يمكن تقسيمه على النظام (الرأسمالي ، الاشتراكي ، المختلط ، والاسلامي)، وتهدف الانظمة الاقتصادية المذكورة الى النمو الاقتصادي والكفاءة والاستقرار الاقتصادي والعدالة والتنمية الاقتصادية فضلا عن المحافظة على الوجود الوطني والقومي (خلف ، 2008 ، 12-16) ، عليه يمكن تصنيف الدول حسب النظام الاقتصادي الى : الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية والدول المختلطة والدول الاسلامية :

1- **الدول الرأسمالية** : تشمل تلك الدول التي تسير نشاطاتها الاقتصادية وفق النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يتبعه معظم الدول حاليا ، علما ان النظام الرأسمالي اتى بعد مرور النظام البدائي والعبودي والاقطاعي ، والنظام الرأسمالي مر باربع مراحل اساسية لحد الان (التجارية ، الطبيعية ، الصناعية ، والمالية الاحتكارية) وفي القرن الحادي والعشرين دخلت الرأسمالية المعلوماتية (هلال وتايلر ، 2009 ، 64) .

يتسم النظام الرأسمالي بالعديد من السمات التي تميزه عن غيره من الانظمة الاقتصادية وهي :

أ- الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

ب- الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .

ت- اقصى ربح ممكن هو الهدف الاساس لهذا النظام .

ث- والالية المتبعة في هذا النظام هي آلية السوق التي هي سوق المنافسة التامة او الكاملة .

ويتحقق العديد من النتائج الاساسية من سمات هذا النظام الاقتصادي وهي :

أ- الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية من خلال الية السوق وان حدث عدم التوازن او الاستخدام يتم اعادة التوازن والاستخدام الكامل بفعل الية او وديناميكية السوق .

ب- ضمان التخصيص والاستخدام الكفء او الامثل للموارد لأن الموارد بفعل آلية السوق تتجه نحو تلك المجالات التي تحقق اقصى ربح ممكن .

ت- تحقيق التوافق والتطابق بين المصلحة الخاصة (الفردية) والمصلحة العامة (الجماعية) ، اذ وفق هذا النظام يعمل كل فرد لتحقيق مصلحته والمجتمع يتكون من مجموع الافراد فبتحقيق مصلحة الافراد تتحقق مصلحة المجتمع (خلف ، 2008 ، 120-122).

ظهر بوادر هذا النظام في القرن الخامس عشر من المرحلة التجارية ، الا انه اكتمل عند الكلاسيكيين التقليديين في القرن الثامن عشر وهو مستمر لحد الان ، الا ان هذا النظام كغيره من الانظمة والايدولوجيات واجه الكثير من الانتقادات من الناحية النظرية والفكرية من قبل المفكرين والفلاسفة من هم من مناصري ومفكري النظام امثال (ليونارد سيسموندي وجون ستيوات ميل) ومنهم من المعارضين خارج النظام امثال فريدريك ليست و كارل ماركس (السبهاني ، 2000، 85) ، ومن الناحية التطبيقية ايضا واجه الكثير من الانتقادات والصعوبات والازمات ، بحيث اصبحت الازمات المالية والدورات الاقتصادية سمة من سمات النظام والدول الرأسمالية ، اخرها الازمة المالية عام 2008 .

وبخصوص دور الدولة في هذا النظام فانه يقلل من شأن الدولة في الحياة الاقتصادية ويعتقد ان تدخل الدولة يضر بآلية السوق وبالحرية الاقتصادية وان تدخل الدولة سيزيد النفقات العامة الممولة من ضرائب المنتجين فيؤدي الى خفض مستوى الارباح واضعاف التراكم الرأسمالي ، ويرى ادم سمث ان مجمل نشاطات او نفقات الدولة هي استهلاكية ويعرف الدولة بانها مبذرة للاموال ولديها ادارة سيئة، ويرى ان الدولة تحمل قدرا كبيرا من الدمار ويحدد دورها كسكرتارية رجال الاعمال اي تسهيل عمل الوحدات الانتاجية ورفع الصعوبات والحواجز، وان الدولة لديها ثلاث وظائف رئيسة وهي ، الامن الداخلي ، والدفاع الخارجي ضد اعتداء اجنبي ، تطبيق القوانين التي شرعتها الدولة اي العدالة فضلا عن بعض الاشغال العامة (المعموري ، 2012، 321-322) ، و تتميز الرأسمالية الكلاسيكية بالغياب النسبي للرقابة الحكومية على النشاط الاقتصادي، في حين يبقى الحافز الشخصي او الفردي هو الدافع الاساسيللقيام بأي نشاط اقتصادي ، وتتم الرقابة من خلال آلية الأسعار التي هي الآلية السائدة لذلك الاقتصاد والوسيلة التي تنسق بين نشاطات الأفراد (علي ، 2009-11)

ماسبق عرضه هو النظام الراسمالي او اللبرالية الجديدة بصيغته النظرية النقية ، الا ان الواقع يختلف بعض الشيء وواجه انتقادات واعتراضات عديدة ، من اهم اعتراضات التطبيقية على هذا النظام :

1- عدم تحقيق حالة التوازن عند الاستخدام الكامل كما اوردها جون ماينارد كينز في ثلاثينيات القرن الماضي ، اذ اثبت ان تحقيق التوازن عند الاستخدام الكامل هو الحالة الوحيدة بين العديد من الحالات ، وقد يحدث التوازن من دون الاستخدام الكامل (الكساد) وكذلك فوق الاستخدام الكامل (التضخم) .
2- ابتعاد السوق في الدول الرأسمالية عن سمات سوق المنافسة التامة ، اذ من الناحية العملية لاوجود للسوق المذكور بل الاحتكار والمنافسة الاحتكارية هي التي تعمل .
3- قصور آلية السوق في تحقيق الاستخدام الكامل وفي تصحيح عدم التوازن والاختلال ، اذ الازمات والدورات المالية والاقتصادية العديدة التي حصلت في الدول الرأسمالية وبالاخص ازمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي والتي ادت الى عدم الاستخدام الكامل للموارد وضعف الانتفاع منها وانتشار البطالة .
4- عدم تطابق وتزامن المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة ، بل هناك حالات قليلة يتم فيها التطابق بين المصلحتين .
5- لاتضمن آلية السوق توجه الموارد نحو المجالات ذات النفع العام والتي تحقق مصلحة المجتمع ككل ويطلق عليها الحاجات العامة و المنافع العامة (خلف ، 2008 ، 103-113) .
6- وهناك انتقاد لدى الماركسيين بان الدولة تكون اداة محتكرة بيد الرأسماليين الكبار اي ان المحتكرين يستخدمون الدولة بشكل يخدم مصالحهم وحدهم (Jessop , 1982 , 32-33).

وبسبب الاعتراضات والانتقادات المذكورة على النظام فضلا عن عدة عوامل اخرى ادت الى زيادة دور الدولة وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من بين تلك العوامل :

أ- الحروب بين الدول الرأسمالية خاصة بين الدول الاوروبية بعد الحرب العالمية الاولى والثانية كانت تحتاج الى نفقات هائلة ما تطلب التدخل الكبير من قبل الدولة فضلا عن المساعدات الخارجية.
ب- حالة الصراع والحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي اوجبت على الدولة التدخل في بعض الخدمات العامة والاجتماعية .
ت- تزايد درجات الوعي والافكار الاشتراكية والتحررية خاصة مايتعلق بالجانب الاجتماعي والتي ادت الى نشوء حركات سياسية بمفاهيم اشتراكية تتمثل باحزاب او نقابات او جمعيات تعمل من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية في الدول الرأسمالية .

ث- قصور وعدم صحة كثير من المبادىء الكلاسيكة لهذا النظام بشكل تام ادى الى زيادة دور الدولة وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، وظهور فرع جديد ومهم في علوم الاقتصاد وهو الاقتصاد الكلي من خلال عمل كينز في مؤلفه الشهير (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود) والذي اوصى بضرورة تدخل الدولة لمعالجة الاختلال الاقتصادي (الظاهر ، 2015 ، 21) .

وهكذا حدثت اصلاحات كبيرة في النظام الاقتصادي الرأسمالي من خلالها ولدت دولة الرفاه داخل النظام الرأسمالي في كثير من البلدان الاوروبية خاصة في الدول الاسكندنافية، ودولة الرفاه هي دولة تستخدم فيها السلطة المنظمة بنية وقصدا عبر الادارة والسياسة في تخفيف تفاعل قوى السوق في ثلاثة اتجاهات : اولا ، ضمان حد ادنى للدخل للافراد والاسر بغض النظر عن القيمة السوقية لعملهم او ملكيتهم، وثانيا، تمكين الافراد والاسر من تلبية انواع معينة من الطوارىء الاجتماعية (كالمرض والشيخوخة والبطالة)، وثالثا ، ضمان كل مواطن دون تمييز الحصول على نطاق معين متفق عليه من الخدمات الاجتماعية (دالي ، 2015 ،118) .

يقول الاقتصادي الاجتماعي (بيجو) يقول في كتابه الشهير (اقتصاديات الرفاهية) يعد تدخل الدولة من اجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية الاجتماعية امر ضروري في ثلاث حالات ، كفاءة النظام ، عدالة النظام ، استقرار النظام (عبد الفتاح، 2006 ، 181)، وهناك ثلاثة انماط لرفاهية الدولة (النمط الليبرالي ، النمط المحافظ ، النمط الشامل)فكلها بنسب مختلفة تهدف نحو تقليل التفاوت بين فئات المجتمع ومحاربة الفقر وتحقيق درجة معينة من العدالة الاجتماعية ، هذا ويعد البعض ان النمط الشامل اي النمط الاسكندنافي هو الافضل، وبعدها ظهرت حركات فكرية مدعومة من قبل اوساط شعبية تطالب بـ (دخل اساسي غير مشروط للجميع) الى جانب بقاء برامج الضمان الاجتماعي الاساسي (حسن ، 2006 ،235-253).

هذا وقد عاد الكلاسيك مرة اخرى في نهاية سبعينيات القرن الماضي بقيادة الاقتصادي (ملتون فريدمان) تحت مسميات جديدة (الكلاسيكية المحدثة الجديدة او الليبرالية الجديدة[1] او النقوديون) يطالبون بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الا في اضيق الحدود بعدما اوصى الاقتصادي كينز في مؤلفه بتدخلات كبيرة وفورية للدولة، وبعدها ترحيب كبير من قبل معظم الدول الرأسمالية انذاك لتوصيات واراء كينز ، والذين يساندون النمط الليبرالي فيما يخص الرفاهية وعودة النظام الرأسمالي الى مساره الصحيح كما سماها الكلاسيك في القرن الثامن عشر ، عليه بدأت عمليات الخصخصة داخل النظام وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة في بداية الثمانينيات

([1])- لانرى حتى اكثر الدول الليبرالية الجديدة ملتزمة تماما من الناحية العملية بمبادىء الليبرالية الجديدة في كل الظروف والاوقات ، ينظر: ديفد هارفي ، الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي) ترجمة – مجاب الامام ، ط1 ، العبيكان للنشر ، الرياض ، 2008 ، ص118-130 .

وهكذا وكما هو معروف ، ان الرأسمالية تجدد نفسها، الا ان الواقع وما تقوم به الدول الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية من تدخلات كبيرة في الحياة الاقتصادية قد يخيب الآمال الكلاسيكية المحدثة، غير ان تدخلات الدولة تكون لدعم الاقتصاد الوطني بقيادة القطاع الخاص وتصحيح الاختلالات والازمات وتمويل بعض الخدمات العامة وان التدخلات لاتمس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والتي هي اهم سمة بارزة للنظام الرأسمالي ولاتمس المصلحة الخاصة ، بل الرأسمالية الحالية (من الناحية العملية) تحاول التنسيق والتوفيق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة .

2- **الدول الاشتراكية** : وهي تلك الدول التي تسير نشاطاتها الاقتصادية وفق النظام الاقتصادي الاشتراكي وتشمل جمهوريات او دولا داخل الاتحاد السوفيتي سابقا كذلك دولا اخرى خارج الاتحاد في شرق اوروبا وخارج اوروبا مثل كوبا والصين الشعبية وكوريا الشمالية، وفي دول عربية مثل مصر وسوريا والعراق الى حد ما اي جميع تلك الدول التي كانت مع الكتلة الشرقية الاشتراكية .

اتى هذا النظام للرد وللتصدي والقصور الذي ظهر في النظام الرأسمالي وما افرزه من مساوىء وعيوب واستغلال الطبقة العاملة خاصة في بداية نشوئه ، وخلال الثورة الصناعية وبعدها وكذلك نتيجة قصور النظام الرأسمالي عن معالجة الاختلالات والازمات الاقتصادية ، جاء النظام الاقتصادي الاشتراكي لتصحيح مالم يعالجه ويحققه النظام الرأسمالي من معالجة الاختلالات والازمات وتحقيق الاستخدام الكامل والكفوء للموارد وتحقيق العدالة الاجتماعية والمصلحة العامة (داودي ،2010 ، 87-88) .

هناك سمات اساسية عدة يتميز بها النظام الاقتصادي الاشتراكي وهي :

أ- الملكية العامة لوسائل الانتاج وهذا جوهر الاشتراكية .

ب- تدخل كبير للدولة يشمل مجمل الحياة الاقتصادية .

ت- تحقيق العدالة الاجتماعية والمصلحة العامة عبر الملكية العامة والتدخل الحكومي والتخطيط الاقتصادي .

ث- الآلية التي تعمل بها هي الية التخطيط الاقتصادي المركزي واحيانا التخطيط اللامركزي .

ان المدارس والنظريات والمناهج في النظام الاشتراكي ليست بنوع واحد انما هي متنوعة من حيث النظرية والتطبيق ، فهناك الاشتراكية الماركسية والاشتراكية الاصلاحية والاشتراكية التعاونية (خيالية) وكذلك الفوضوية ، الا ان اشهرها من الناحية النظرية وكذلك الواقع العملي هي الاشتراكية الماركسية (المركزية واللامركزية) او مايسمى بالاشتراكية العلمية والتي تنسب الى كارل ماركس وفردريك انجلز ، اذ طبقت من الناحية العملية في

الدول الاشتراكية السابقة ، منها النموذج المركزي في الاتحاد السوفيتي بعد عام 1917م لحد الستينيات وبعدها التوجه نحو الاشتراكية اللامركزية وكذلك النموذج اللامركزي في الاتحاد اليوغسلافي (خلف ، 2008 ، 136-189) وبعض البلدان الشرقية فضلا عن تجربة فيتنام وكوبا وكوريا الشمالية ، وفي جميع المدارس الاشتركية هناك دور كبير للدولة فهي المالكة لوسائل الانتاج والمخطط ايضا، فهي تحدد ماذا ينتج وكم ينتج وكيف ينتج ولمن ينتج ، وتحدد الاسعار، تاركة للقطاع الخاص او الافراد بعض الاعمال الهامشية ، لذا تتسم هذه الدول بكبر هيكلها وحجمها الاداري والتوظيفي .

ورغم التطورات والانجازات العلمية والاقتصادية في الدول الاشتراكية لمدة كبيرة خاصة في الاتحاد السوفيتي السابق ومنافستها الشديدة مع خصمها الدول الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية، الا ان نتيجة المساوىء والعيوب والاختلالات والمشكلات الاقتصادية المتراكمة داخل الدول الاشتراكية ادت الى انهيار وتحول النظام الاشتراكي الى نظام السوق او النظام الرأسمالي في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات ، ومن اهم عيوب و مشكلات هذا النظام او الدول ذات النظام الاشتراكي (خلف ، 2008 ، 205-210) :

أ- ضعف ممارسة الفرد لحريته نتيجة تحديد والتخطيط النشاطات الاقتصادية من قبل الدولة ، وهذا ادى الى قتل روح الابتكارات والابداعات والتي هي البارزة في النظام الرأسمالي، وان الملكية العامة في هذا النظام بدلا من الملكية الخاصة قضت على دفع الفرد لبذل جهود ونشاطات اكبر مادام جهدها وارباح المشروعات التي تعمل بها تعود للخزانة العامة للدولة .

ب- لم يتحقق الاستخدام الكامل والكفوء للموارد الاقتصادية كما دعا الى ذلك مناصرو ومنظرو النظام .

ت- انتشار الروتينات الادارية وكذلك الفساد المالي والاداري نتيجة شمولية الاشتراكية وكذلك نتيجة البيروقراطية وسيطرة الحزب الواحد في كثير من الدول الاشتراكية بالتالي عدم تحقيق العدالة الاجتماعية و التوافق والتطابق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة .

كل العوامل المذكورة ادت في النهاية الى تدهور المؤشرات الاقتصادية منها ، ارتفاع العجز في الموازنة العامة وكذلك الدين العام فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم[1] وقلة او عدم كفاءة الخدمات والسلع العامة ، الى

([1]) اذ في دولة مثل روسيا وصل عجز الموازنة الى (92) مليار روبل و كنسبة (9.9٪) من الناتج القومي عام 1989 بعدما كانت (12) مليار روبل و(1.9٪) كنسبة من الناتج القومي عام 1980 ، وصل الدين الحكومي الى (404) مليار روبل و بنسبة (43.4٪) من الناتج القومي عام 1989 في حين كان (76) مليار روبل وبنسبة (12.2٪) من الناتج القومي عام 1980 اي بزيادة نسبية بلغت (430٪) ، ارتفاع المستوى العام للاسعار (معدلات التضخم) ، اذ وصل معدل التضخم للمنتجات الغذائية

ان ادت الى تحول الفكر والفلسفة والآلية الاشتراكية الى آلية السوق والنظام الرأسمالي بسرعة كبيرة في كثير من الدول الاشتراكية ومنها في روسيا التي كانت رائدة الاشتراكية ولم يتجاوز التحول عبر عمليات الخصخصة (5) سنوات (قادر ، 2009 ، 39-40) .

وهكذا انهار النظام والقطب الاشتراكي في بداية التسعينيات بعد كسر جدار برلين ومعه انتهاء الحرب الباردة (1945-1991) بين الكتلة الشرقية الاشتراكية والكتلة الغربية الرأسمالية ، واصبح العالم ذا قطب واحد وهو القطب الغربي الرأسمالي ولم يعد هناك دولة اشتراكية بل تحولت جميعها الى دول رأسمالية او قريبة منها ، على الرغم من مناداة بعض الدول بانها تطبق نوعا من الاشتراكية اللامركزية مثل دولة الصين وكوبا وكوريا الشمالية، الا ان هذا يعد نوعا من الاشتراكية الديمقراطية او السوق الاجتماعي او الاشتراكي ويسمى كنظام بالنظام الاقتصادي المختلط ، كما ان هناك مناداة من قبل بعض الاحزاب اليسارية او الاشتراكية داخل دول اوروبية بتطبيق بعض جوانب الاشتراكية كما سميناها بدولة الرفاه في موضوع الدول الرأسمالية .

3- **الدول المختلطة :** وهي تلك الدول التي تعتمد في تسيير نشاطاتها الاقتصادية وادارتها على التوافق والتطابق بين نظامين او اكثر وعادة بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي اي تلك الدول التي تناسق بدرجة مختلفة بين بعض سمات النظام الرأسمالي وبعض سمات النظام الاشتراكي وهي حالة معظم الدول حاليا من الناحية الواقعية او التطبيقية .

وللدول التي لها نظام اقتصادي مختلط العديد من السمات التي تميزها عن الانظمة الاقتصادية الاخرى من اهمها (خلف ، 2008 ، 220-224) :

أ- وجود الملكية العامة لقدر كبير من وسائل الانتاج وفي الوقت نفسه وجود الملكية الخاصة لقدر كبير من وسائل الانتاج ونسبة الملكية تختلف من دولة لاخرى حسب ظروف كل دولة .

(4.9٪) و(118.7٪) عامي 1990 و1991 على التوالي بعدما كان (0.1٪) و(0.6٪) عامي 1985 و1986 على التوالي وللمنتجات غير الغذائية وصل الى (6.5٪) و(107٪) بعدما كان (0.9٪) و(0.9٪) في المدة الزمنية نفسها ، وكان المعدل العام هو (100.8٪) عام 1991 ويعزى السبب الاكبر في ذلك الى تحرير الاسعار الا انه كان محددا مركزيا (مكبوتا) في السابق . ينظر : احمد اسماعيل قادر، تحليل تجارب دولية مختارة في الخصخصة مع التركيز على تحليل وتقييم عمليات خصخصة القطاع الصناعي في اقليم كوردستان العراق للمدة (1997-2008) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) في الاقتصاد مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد بجامعة السليمانية ،2009، ص39 .

ب- التخطيط والتوجيه الحكومي للنشاطات الاقتصادية بجانب الاعتماد بنسبة معينة على آلية السوق ضمن الاطار القانوني لكليهما وذلك لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي.

ت- تحقيق العدالة الاجتماعية لفئات المجتمع وتحقيق كل من المصلحة العامة والمصلحة الخاصة .

ث- تقوم الدولة بتوفير مرافق البنية التحتية والمرافق الاجتماعية واحيانا تلبية السلع الاستهلاكية الضرورية .

تعد الدولة في الوقت الحالي وحدة اقتصادية تمارس عملية الانتاج في بعض القطاعات الاقتصادية وكذلك تمارس عملية التوزيع بجانب نشاطاتها التقليدية فضلا عن وجود وحدات اقتصادية واسعة تدار من قبل الافراد والقطاع الخاص ، اذ ان الدولة لم تعد وحدة سياسية فقط بل اصبحت وحدة اقتصادية ايضا من خلال سيطرتها على جزء من النشاط الانتاجي والتوزيعي وذلك لتحقيق اسباب عديدة منها ، اسباب تنموية وتصحيح آثار السوق التوزيعية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل واعادة توزيعه (حمه ، 2013 ، 48-49).

اتجه الدول الرأسمالية في بعض الحالات ومنها ازمة الثلاثينيات وكذلك الازمة المالية لعام 2008م الى اتباع العديد من الاجراءات والممارسات المتعلقة بالنظام الاشتراكي وآلياته من خلال تدخلات كبيرة للدولة في النشاطات الاقتصادية، وذلك لتصحيح المسار وحل الازمة وهذا مالايتماشى مع سمات النظام الرأسمالي بصفته النقية ، وكذلك الحال بالنسبة لجميع الدول الاشتراكية ، اذ اتجهت الى اتباع العديد من الاجراءات والسمات المتعلقة بالنظام الرأسمالي كالاعتماد على السوق والاسعار والربحية والحوافز المالية وتقليل درجة المركزية واعطاء دور للقطاع الخاص في ممارسة النشاط الاقتصادي ، وان كان هذا الدور يختلف من دولة لاخرى بحسب الظروف والاوضاع الخاصة ، وهذا ما لايتماشى مع سمات النظام الاشتراكي بصفته النقية ، كما هو الحال في جميع الدول النامية[1] التي لم تستوعب النظام الرأسمالي ولا الاشتراكي بالشكل الكلي بل الاخذ بالنظام الخاص وهو النظام الاقتصادي المختلط (خلف ، 2008 ، 211-214) ، لذا فان انماط الدول وعلاقتها بطبيعة بنيتها الاجتماعية والاقتصادية وممارستها تختلف من مجتمع الى اخر بل داخل الدولة نفسها من مدة زمنية الى اخرى (مجيد، 2005، 94)، الا ان

([1]) من المعلوم بعد الحرب العالمية الثانية واثناء مدة الحرب الباردة توزعت دول العالم بين قطبين او كتلتين، الكتلة الاشتراكية الشرقية وكتلة الرأسمالية الغربية ، وان كثيرا من الدول لم تقطب الى اي من القطبتين او الكتلتين وسميت بدول عدم الانحياز (الدول النامية) او العالم الثالث الذي اعطي دورا واسعا ومهما للقطاع الخاص وفي الوقت نفسها دور واسع ومهم للدولة عن طريق القطاع العام ، الا ان هذا الدور تغير حسب ظروف كل دولة وحسب الظروف الدولية ، اذ بعد ازمة الثلاثينيات اعطت دورا كبيرا للدولة بل القيام بتأميم المشروعات الكبيرة على حساب انحسار دور القطاع الخاص ، الا انه في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات انقلبت الحالة والموازين لصالح الملكية الخاصة والقطاع الخاص على حساب تقليص دور الدولة والقطاع العام عبر عمليات الاصلاح الاقتصادي ومنها عمليات الخصخصة ، ولحد الان الدول النامية لم تحسم بين النظامين المذكورين بل لها نظام خاص بها وهو النظام الاقتصادي المختلط .

الدولة يجب ان تكون حذرة في توسع نطاقاتها مثلما يتصور (فرانسيس فوكوياما) كلما كان النطاق اوسع ادى ذلك الى تقليل قوة الدولة (Garzarelli & Thomassen , 2008 , 1) .

هناك مشكلات وصعوبات عديدة التي تواجه هذا النظام منها ، الصعوبة في التنسيق بين دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص لممارسة النشاطات الاقتصادية كذلك صعوبة الاعتماد على آليتي التخطيط الحكومي وآلية السوق لتحقيق الغايات والاهداف الاقتصادية للدولة ، بالرغم من المشكلات والصعوبات المذكورة الا ان هناك الكثير من الاقتصاديين ومنهم الباحث يساندون تبيني هذا النظام في الاقتصاد .

من خلال دراسة الدول الثلاث حسب الانظمة الاقتصادية يتبين ان الدول لم تشهد نظاما اقتصاديا رأسماليا نقيا ولا اشتراكيا نقيا كما وصفتها النظرية ، وحاليا من الناحية التطبيقية يمكن تسمية جميع دول العالم (باستثناء الولايات المتحدة الامريكية) بالدول المختلطة المنحازة الى الرأسمالية او السوق الاشتراكي (الاجتماعي)، الا انه من الناحية الواقعية وماتطبقه وما تدعيه دول العالم يغلب فيها حاليا طابع وسمات الرأسمالية اكبر بكثير من سمات الاشتراكية ، وفي الدول التي تتدخل الدولة كثيرا من اجل العدالة والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية بالدولة الرفاه داخل النظام الرأسمالي والنظام المختلط المنحاز الى الرأسمالية مثلما في الدول الاسكندنافية .

4- **الدول الاسلامية** : وهي تلك الدول التي تسير نشاطاتها وفعاليتها الاقتصادية وفق النظام الاقتصادي الاسلامي اي وفق الضوابط الشرعية التي حددها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والاجتهاد والقياس من قبل العلماء المسلمين .

ان مايميز النظام الاقتصادي الاسلامي هو استماده من القانون السماوي واصالته واستقلاليته واستباقه للنظم الاقتصادية الوضعية المعاصرة ، اذ ان قواعد ومبادىء هذا النظام مستمدة من الشريعة الاسلامية النابعة من مصادر عدة:

أ- القرآن الكريم من خلال آياته القطعية تتكون القواعد الاساسية لهذا النظام ومنها ، تحريم الربا والاكتناز والالتزام بالعقود، ضرورة تدوال الاموال وعدم تعطيلها فضلا عن الاحكام الاخرى وبعض الاحكام تطرق اليها القرآن الكريم بالتفصيل وبعضها بدون التفصيل.

ب- السنة النبوية الشريفة والتي اكدت على احكام القرآن الكريم والدخول في تفاصيلها كذلك بيان احكام لم تذكر في نصوص القرآن الكريم خاصة مايتعلق بالتطبيقات التي تمت خلال حياة الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) .

ت- الاجتهاد والقياس بخصوص التطورات والمستجدات الحديثة والقياس للحالات المماثلة او القريبة الواردة في المصدرين السابقين .

ان المبادىء والقواعد التي تحكم وتنظم وتحدد عمل النشاطات الاقتصادية بشكل يقود الى تحقيق المقاصد الاساسية للشريعة الاسلامية ، حفظ (الدين والمال والنفس والعقل والعرض اي النسل)وكذلك بشكل يحقق المنفعة الخاصة والعامة (اليوسف ، 2006 ،555-559).

وهناك سمات اساسية عديدة لهذا النظام تميزه عن الانظمة الاقتصادية الاخرى :

أ- تنوع الملكية في الاسلام ، قبل كل شيء الملك لله وحده والانسان مستخلف عليه في الارض استنادا الى قوله تعالى (قل اللهم مالك الملك) وكذلك (ولله ملك السموات والارض وما بينهما)، والاسلام اقر الملكية الخاصة لمعظم الاشياء لانها تنسجم مع فطرة الانسان الذي خلقه الله ، الا ان هذه الملكية ليست مطلقة بل مقيدة باحكام وضوابط حددها الشرع بشكل لايمس مصلحة المجتمع وليس على حسابه وفق القاعدة الشرعية (لاضرر ولاضرار) ، والاسلام اقر الملكية المشتركة او الجماعية ، ان الناس شركاء في الثلاث (الماء والكلأ والنار) لانها ضروريات الجماعة ، وكذلك اجاز الاسلام ملكية الدولة في بعض الامور التي لها علاقة بمصلحة المجتمع.
ب- ان الهدف من النشاطات الاقتصادية هو تحقيق المصلحة الخاصة للفرد ومصلحة المجتمع لكن ضمن الحدود التي حددها الشرع الاسلامي بشكل يضمن التطابق بين المصلحتين (داودي ، 2010، 236-243).
ت- الآلية التي يعمل بها هذا النظام في ممارسة النشاطات الاقتصادية تعتمد في الاصل على الحرية الاقتصادية اي آلية السوق، الا ان هذه الحرية ليست مطلقة بل مقيدة باحكام وضوابط شرعية وبشكل يخدم مصلحة الفرد والمجتمع، والاسلام يشجع سوق المنافسة ويكون لدى الجميع المعرفة بسعر السوق والمعرفة بالعرض والطلب وقد نهى الاسلام عن الاحتكار ، وفي تلك الحالات التي يعجز فيها السوق عن القيام بدوره وكذلك في حالات التجاوز والاستغلال والاختلال فتتدخل الدولة لمعالجة المشكلات من خلال مراقبتها في نظام الحسبة ومن خلال قيامها ببعض الانشطة الاقتصادية .
ث- ان الاسلام حريص على تحقيق العدالة في كل مجالات الحياة وخاصة فيما يتعلق بالناحية الاقتصادية والتوزيع العادل للثروة امتثالا لقوله تعالى (كي لايكون دولة بين الاغنياء منكم) واعادة توزيع الدخل بما يخدم طبقة الفقراء من خلال فرض الزكاة واعادة توزيعه على الفقراء لتخفيف الفجوة لقوله (وفي اموالهم حق للسائل والمحروم) فضلا عن الصدقات والارث والوقف ومساعدة وتلبية حاجات الاخرين بما يضمن التكافل الاجتماعي في المجتمع (خلف ، 2008 ،421-422).

وهناك خواص عديدة يختص بها النظام الاقتصادي الاسلامي من دون غيره من الانظمة الوضعية :

1- مصدر القواعد و الاحكام ، حيث تنبع من المصدر الالهي السماوي المتمثل بالقرآن الكريم، والسنة النبوية وفي ضوئهما مصدر الاجتهاد والقياس .

2- الاستمرارية والثبات : القواعد والاحكام والاسس القطعية التي بني عليها النظام لاتتغير وانما ثابتة ومستمرة في كل مكان وزمان الا في حالات قليلة اضطرارية ، والاحكام غير القطعية تتغير بتغير المكان والزمان حسب مقاصد الشريعة .

3- العقيدة : النابعة من الايمان والاتقان بالله الذي يحث ويحفز على الخير والمعروف والاحسان والرحمة والعطف والعدل والابتعاد عن الشرور والمنكرات والظلم والاستغلال والفساد .

4- الحاجات : تنقسم الحاجات وفق الاقتصاد الاسلامي الى ثلاثة انواع: الضروريات ، الحاجيات، التحسينات اي الكماليات (المعموري ، 2012 ، 197)، في حين في الاقتصاد الوضعي تنقسم على الضروريات والكماليات فقط .

5- المشكلة الاقتصادية : لايؤمن الاقتصاد الاسلامي بندرة الموارد بل يرى ان الموارد تكفي لحاجات الانسانية ، وتكمن المشكلة في انحرافات سلوك الانسان (مشكلة سلوكية) وفي كيفية استخدامها ومجالات استخدامها اي الاسراف والتبذير و التفريط في استخدام الموارد من قبل طبقات او فئات في المجتمع ، وكذلك عدم العدالة في التوزيع واعادة التوزيع اي مشكلة مؤسسية (السبهاني ، 2000، 251-253).

ومن خلال ماسبق يضمن النظام الاقتصادي الاسلامي العديد من الاهداف والنتائج الايجابية والاساسية منها ضمان الاستخدام الكامل والكفوء للموارد بما يساعد على التنمية الاقتصادية وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية :

أ- العمل على الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية من خلال ماتتضمنه احكام الشريعة من ضرورة انفاق وتوظيف الاموال النقدية وغير النقدية وعدم تعطيلها واكتنازها[1]. وبخصوص العمل، الحث على العمل والسعي لكسب الرزق الحلال ، والحرص الشديد على الانتفاع من الموارد الطبيعية خاصة الارض من خلال احياء الارض الموات امتثالا لقول الرسول الكريم (من احيا الارض الميتة فهي له) او من خلال اقطاع الارض

([1]) لقوله تعالى (وأنفقوا مما رزقهم الله) وقوله (كي لايكون دولة بين الاغنياء منكم) وقوله (والذين يكنزون الذهب والفضة ولاينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم) .

لمن يستطيع الانتفاع منها وكذلك من خلال نزع حيازتها من ممن لايستطيع او لايقوم بزراعتها لثلاث سنوات وذلك لضرورة اهميتها في حياة الانسان بما توفره من منتجات العيش .

ب- ضمان التخصيص الكفوء للموارد والتأكيد على توجيه الموارد بشكل يلبي احتياجيات المجتمع والفرد في حدود ماهو مشروع ونافع وكذلك حسب الاولويات .

ت- تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد من خلال تأكيد عدم الاسراف والافراط والتبذير في استخدام الموارد ومن جانب اخر عدم التقتير في الاستهلاك لانه سلوك غير رشيد، ومصادرة الاموال التي لايحسن استخدامها بل الحث على استخدام المواد بشكل يخدم مصلحة الفرد والمجتمع (خلف ، 2008 ، 426-427).

ث- تحقيق الاستقرار والديمومة والمرونة في القيام بالعمل والنشاطات وفق احكام وضوابط الشريعة الاسلامية التي تعد احكاما ومبادىء ثابتة لاتتغير بتغير المكان والزمان تتعلق بما هو حلال وبما هو حرام وماهو نافع وضار، وبشكل يضمن عدم التعرض وعدم الاختلاف في التطبيقات ، وهناك مساحة كبيرة من التطبيقات التي تتم في اطار النظام الاقتصادي الاسلامي والتي تتغير بتغيير المكان والزمان وبها المرونة بشكل تراعي ظروف المنطقة والاقليم والدولة وفق التطورات والمستجدات وبدون ان تتعارض مع القواعد والاحكام الاساسية الثابتة ومقاصد الشريعة (سعيد ، 2016، 1376) .

ج- يعمل هذا النظام من خلال ادواته الطوعية والالزامية من اجل تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتقليل الفوارق الطبقية من حيث توزيع الدخل والثروات والمنتجات ، الا ان هذا لايعني عدم التفاوت في الدخل لقوله (فضل بعضكم على بعض في الرزق) ، وذلك ليحفز الفرد على القيام بالعمل وتوظيف قدراته لتحسين حاله وحالة المجتمع وبشكل يتيح لكل فرد قادر على العمل امكانية الحصول عليه لكسب الدخل ، ومن لايتيح له او غير قادر على العمل فان الدولة ومن خلال ولي الامر يجب ان يضمن له حد الكفاية والعيش الكريم للفرد وللاسرة ويتجاوز الحد الادنى للعيش حسب ظروف وامكانات المجتمع والدولة، وهكذا الاقتصاد الاسلامي يسبق الاقتصاد الوضعي في مجال العدالة والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية (اليوسف ، 2006 ،545-567).

اي ان الدولة ملتزمة بتوفير وضمان الحاجات الاساسية ويسمى هذا في الاسلام بـ "رفع الضرر" ومن جهة اخرى تقوم بمراقبة السوق والمشروعات الخاصة بشكل يتفق ويخدم مصلحة العامة (مصطفى ، 2013 ، 191)، وكل هذا من خلال الدور المتوازن للدولة، بين اعطاء مجال واسع لنشاطات القطاع الخاص لقيامه بابتكارات وابداعات بشكل يخدم الكفاءة والفاعلية في الانتاج الى جانب اعطاء المجال للقطاع العام فيما يتعلق بالسلع العامة ومنها ، الصحة والتعليم وضمان ضروريات الحياة (مأكل ، ملبس ، مأوى) لكل من لايقدر على تأمينها

، كذلك الدور الرقابي والتنظيمي للدولة لمنع الاستغلال والاحتكار ولعدم الوقوع في الانحرافات والاختلالات وتصحيحها ان وجدت وتصحيح كل مايعيق العدالة الاجتماعية ، وهكذا يحاول هذا النظام منع المشكلة قبل حدوثها عكس النظام الرأسمالي الذي يضع الحلول بعد وقوع المشكلات والازمات (سعيد ، 2016 ، 1377)، والدولة الاسلامية ليس لها حجم وشكل ووضع تاريخي معين بل تتجدد بمرور الوقت وظهور الحاجات واختلاف اوجه النشاط الواقعي الى آخر الملابسات المتغيرة ، بشرط ان تكون هذه التجديدات ضمن اطار المنهج الاسلامي ولاتخرج عن ثوابته (الطواني ، 2017 ، 159).

لقد دخل هذا النظام مجال التطبيق اثناء دولة المدينة في زمن الرسول (صلى الله عليه وسلم) وبعده خلال مدة الخلفاء الراشدين كذلك خلال العصر الاموي والعباسي، ان لم يكن بشكل مطلق فبشكل نسبي حسب التاريخ الاسلامي وحضاراته، وفي الزمن الحالي تدعي دول اسلامية عدة انه يطبق النظام الاقتصادي الاسلامي لمزاولة النشاطات الاقتصادية فيها مثل ، الجمهورية الاسلامية الايرانية والمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي ، الا ان الواقع التطبيقي مختلف ، وان النظام المذكور في الزمن الحالي اصبح نظري ومن الماضي الى حد ما على الرغم من عدد الدول الاسلامية وعدد المسلمين ، ونتيجة للعولمة وتداخل الاقتصادات فان النظام الاقتصادي لمعظم الدول متشابه نسبيا، ولان الدول الرأسمالية تقود الاقتصاد العالمي فهي تفرض احكامها وقواعدها المالية والاقتصادية ومنها فرض قاعدة سعر الفائدة على جميع الدول، الاسلامية وغير الاسلامية وادخال الدول الاسلامية الى نظامها المالي الذي يتعامل بسعر الفائدة، ومن المعروف ان سعر الفائدة في الشريعة الاسلامية يمثل الربا لدى معظم الفقهاء رغم وجود عدة مصادر تمويلية بديلة في النظام الاقتصادي الاسلامي والتي تتعامل بها المصارف الاسلامية في جميع الدول الاسلامية وحتى غير الاسلامية على مستوى الفرد والشركات بجانب المصارف التقليدية التجارية .

وحاليا على الرغم من عدم تطبيق النظام الاقتصادي الاسلامي بشكل كامل في اي دولة ، الا انه في المقابل وبسبب تداخل الاقتصادات والافكار الاقتصادية استطاعت بعض الافكار الاقتصادية الاسلامية منها المصارف الاسلامية وادواتها التمويلية من فرض نفسها في مجال التطبيق في كثير من الدول الرأسمالية ، ومن جانب اخر فان كثيرا من المسلمين متمسكون بضوابط وقواعد الشريعة لهذا النظام اثناء القيام بالنشاطات الاقتصادية والنابعة من عقيدتهم وايمانهم بها ، والحث على العمل وعلى توظيف الموارد لكسب الرزق وفي مجال الحلال وفعل المعروف والخير والاحسان والمودة ومساعدة الاخرين من خلال الزكاة والصدقات والعون المادي والمعنوي، بشكل

يساهم في رفاه وتحسين ظروف الاخرين ، ويلعب الاسلام دورا كبيرا في تخفيف كاهل الحكومة في الدول الاسلامية[1]، اذ ان التزام المسلمين بتعليمات وضوابط الشريعة كان له اثر كبير في مساعدة الاشخاص الذين يعانون من ظروف سيئة ومستويات معيشية منخفضة ، خاصة ان كثيرا من الدول الاسلامية هي دول غير كفوءة وغير ناجحة على الرغم من كثرة مواردها الطبيعية .

من خلال كل ماسبق حول انواع الدولة بحسب الانظمة الاقتصادية يتبين ان نوع الدولة يتغير حسب التغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحسب الضرورات ، ان لم يكن بشكل كامل فبشكل نسبي، ففي العقود الاربع الاخيرة من دولة اشتراكية الى دولة رأسمالية او الى رأسمالية اجتماعية ومن رأسمالية اصولية الى رأسمالية اقل اصولية بل رأسمالية اجتماعية ودولة الرفاه او دولة مختلطة ، ويمكن ادراج الدول الاسلامية في تصنيف الدول المختلطة باستثناءات قليلة ، فهذا الاخير (الدولة المختلطة)من الدول يفضلها الباحث بشكل يكون القطاع الخاص رائدا فيها والدولة او الحكومة مراقبة وموجهة وتبحث عن رفاه المجتمع .

سابعا – الدول من حيث درجة التطور الاقتصادي :

تنقسم الدول من حيث التطور الاقتصادي على دول متقدمة ودول متخلفة ودول نامية او ناشئة ، ويتم تصنيفها وفق معايير عديدة مختلفة ، تختلف باختلاف المؤسسات والمنظمات والدراسات ، الا انها جميعا تدور حول اربعة معايير اومؤشرات هي : اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية ، ثقافية ، كما ان اغلبية الدراسات والمنظمات تنقسم الدول بين متقدمة او متخلفة ، الا ان الباحث مع اولئك الذين يضيفون تقسيما وتصنيفا اخر بين المتقدمة والمتخلفة الا وهي النامية ، لذا فسوف يتم تقسيم الدول من حيث التطور والتنمية الاقتصادية على الاتي :

1- الدول المتقدمة Developed states: وهي تلك الدول التي وصلت الى مستويات عالية وراقية في النواحي الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والسياسية والثقافية والمعروفة بدول او عالم الشمال ، وتشكل اقل من ثلث دول العالم الا انها تسيطر على قرابة ثلثي الدخل العالمي والناتجة عن التطورات الاقتصادية المتمثلة بـ : الناتج المحلي الاجمالي العالي، متوسط دخل الفرد العالي ، تنوع مكونات الناتج المحلي الاجمالي، الانتاج الصناعي الكبير ، الانتاجية العالية لعناصر الانتاج ، الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية ، تنوع الصادرات واتساع السوق المحلي والدخول في الاسواق الخارجية ، التطورات الاجتماعية والثقافية الكبيرة المتمثلة في التطور الهائل في

([1]) لولا يكن المكارم والسلوك الحسن المذكورة لدى المسلمين لتخلف الكثير من الدول الاسلامية بشكل اكبر ولسأت الظروف والمستويات المعيشية للطبقة الفقيرة بشكل اكبر ولازدادت اعدادهم .

المجال العلمي والتكنولوجي والاعداد الكبيرة والمتنوعة من المراكز العلمية والتربوية والثقافية والرعاية الصحية العالية والنمو السكاني المتدني الذي لايتجاوز 1٪ وهو اقل من النمو الاقتصادي مايؤدي الى تحسن الوضع المعيشي ، ومن الناحية السياسية تتسم تلك البلدان بدولة المؤسسات وسيادة القانون ونزاهة المحاكم واجراء انتخابات ديمقراطية نزيهة وعادلة ، فضلا عن التداول السلمي للسلطة والحكم الرشيد لادارة الدولة ، وبسبب العوامل المذكورة والعامل التاريخي وصلت وسميت تلك الدول بالمتقدمة ، ومن الامثلة على الدول المتقدمة ، معظم دول الشمال وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية وكندا وجميع دول اوروبا الغربية والنمور الاسيوية (هونغ كونغ ،كوريا الجنوبية ، سنغافورة ، تايوان) وفي دول الجنوب تشمل استراليا ونيوزلندا .

2- الدول النامية Developming states: يمكن النظر الى الدول النامية من منظورين ، الاول فكري والثاني تنموي ، من المنظور الفكري بدأت هذه التسمية بعد الحرب العالمية الثانية اي اثناء الحرب الباردة بعد انقسام الدول بين مذهبين الرأسمالي الغربي الذي قادته وتقودها الولايات المتحدة وحلفاءها ، والمذهب الاشتراكي الشرقي الذي قادها الاتحاد السوفيتي السابق ، وهناك الكثير من الدول التي لم تنحز للكتلة الرأسمالية الغربية ولا للكتلة الاشتراكية الشرقية وسميت تلك الدول بدول عدم الانحياز او الدول النامية او العالم الثالث .

اما من المنظور التنموي والذي يقصد بها هنا (ويعدها الباحث الاصح) ، تلك الدول التي تقع بين حالة الدول المتخلفة وحالة الدول المتقدمة اي تمكنت من تجاوز حالة التخلف في جميع النواحي الاقتصادية والعلمية والاجتماعية والسياسية والثقافية ولو بشكل نسبي ، الا انها لم تصل الى حالة التقدم ولكنها تمكنت من تخطي العقبات الاساسية للتنمية وتتسم تلك الدول بمعدلات دخل قومية وفردية جيدة (السعدون ، 2011 ، 25) بما يساعدها في تحقيق عمليات التنمية على جميع الاصعدة الاقتصادية والعلمية والاجتماعية والسياسية كما انها انفتحت على العالم الخارجي على جميع المستويات خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة .

ولاحاجة الى الدخول في تفاصيل سمات الدولة النامية فكما ذكرنا سابقا هي حالة تقع بين التخلف والتقدم اي تجاوزت سمات التخلف ولو بشكل نسبي ووصلت الى سمات التقدم بشكل نسبي ، وبامكانها الالتحاق بركب الدول المتقدمة ان نجحت في رسم السياسات التنموية الناجحة وتطبقها في الواقع والا تبقى كحالها او تتراجع الى حالة التخلف، والدول النامية هي ظاهرة او حالة لكثير من الدول وتشكل اكثر من نصف دول العالم ، منها الهند، البرازيل ، الارجنتين ، جنوب افريقا ، جميع دول الخليج العربي ، ايران .... ، الا انه يمكن تسمية تلك الدول التي

اقتربت كثيرا من الدول المتقدمة بالدول الناشئة او الصاعدة مثل (الصين ، تركيا ، الامارات العربية المتحدة ، ماليزيا ...)

ومثلما تم تقسيم الدول من حيث التطور والتنمية الاقتصادية على الدول المتقدمة والدول النامية والدول المتخلفة ، في الوقت نفسها هناك مستويات مختلفة من التقدم بين الدول المتقدمة ومستويات مختلفة من التخلف وكذلك الحال بالنسبة للدول النامية[1] .

3- الدول المتخلفة Under development states: وهي تلك الدول التي لم تستطع استغلال مواردها الاقتصادية (الطبيعية والبشرية) بشكل مناسب بما يضمن تلبية احتياجاتها ولم تواكب التطورات الحضارية المعاصرة ما ادى الى وجود فجوة كبيرة بينها وبين الدول المتقدمة بل تزايدت تلك الفجوة بمرور الزمن ، تتسم الدول المتخلفة بسمات مخالفة تماما لما تتسم به الدول المتقدمة ، اذ تعاني من اختلالات واضحة وكبيرة في الهياكل الاساسية للدولة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية (السعدون ، 2011 ، 25) .

ان من اهم سمات التخلف الاقتصادي لتلك الدول : تدني مستوى الدخل الحقيقي وبما يؤدي الى ضعف الادخار وبالتالي ضيق السوق المحلي، وارتفاع معدلات البطالة، وهيمنة القطاع الزراعي او القطاع الاولي على باقي القطاعات ، وتدني مستوى انتاجية عناصر الانتاج ، ازدواجية الاقتصاد ، اذ بجانب قطاعات تقليدية وبدائية هناك قطاع متقدم متكامل (قطاع استخراجي لتلبية احتياجات الدول المتقدمة)، اختلال بين الصادرات والاستيرادات بسبب تشابه الهياكل الانتاجية في الدول المتخلفة يفقد فرص التبادل التجاري مع بعضها ولتلبية احتياجاتها يضطر الى اللجوء الى الدول المتقدمة خاصة في ظل تدهور شروط التبادل التجاري ، ارتفاع المديونية الخارجية وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات (السبهاني ، 2001 ، 177-178) .

كما ان هناك اختلالات اجتماعية وثقافية عديدة ومنها ، زيادة معدل النمو السكاني بما يفوق معدل النمو الاقتصادي ، انتشار الامية والجهل وانتشار عادات اجتماعية سلبية، وارتفاع نسبة البطالة، وضعف المراكز العلمية والتربوية والثقافية وبكفاءات متدنية ، فضلا عن الاختلالات السياسية والقانونية والادارية المعروفة لدى المهتمين ، كل هذه العوامل ادت وتؤدي الى بقاء حالة التخلف كإرث موروث (حلقة مفرغة) لمعظم تلك الدول ولايمكن الخروج منها او كسرها لذا سميت تلك الدول بالمتخلفة ، هذه ليست حالة حتمية ومطلقة والدليل على ذلك

---

[1] ويعتقد الباحث ان كثيرا من الباحثين والدارسين يقع في خطأ عندما تقسم الدول على المتقدمة والمتخلفة فقط ، فكثير من الدراسات تشير الى ان تركيا وماليزيا لم تصلا الى الدول المتقدمة فهل من المنطق احتسابهما ضمن الدول المتخلفة ؟

دول جنوب شرق اسيا (هونغ كونغ ،كوريا الجنوبية ، سنغافورة ، تايوان) تمكنت من كسر هذه الحلقة ، وليس هذا فقط بل تخطت حالة الدول النامية وتمكنت من الالتحاق بالدول المتقدمة ، كما ان هذه ليست بحالة سهلة فتحتاج قبل كل شيء الى ارادة سياسية شاملة وواعية .

وتعرف الدول المتخلفة بالدول او عالم الجنوب لأن جميعها تقع في جنوب الكرة الارضية ماعدا دولتي استراليا ونيوزلندا ، ومعظمها في قارة افريقيا ، وفي دراسة اجرتها الاونكتاد التابعة لمنظمة الامم المتحدة في عام 2017 تم تعداد الدول المتخلفة او الاقل نموا بـ (47)دولة منها (افغانستان ، جنوب السودان ، صومال ، انغولا ، بنغلادش ، بروندي ، تنزانيا ، زامبيا ، اليمن ....)وتشكل هذه قرابة (25٪) من مجموع دول العالم .(UNCTAD , 2017,iv)

ثامنا – الدول من حيث الدخل ومستوى المعيشة : تنقسم الدول من حيث الدخل ومستوى المعيشة على الدول الغنية والدول الفقيرة :

1- **الدول الغنية** : هناك معايير عدة لتصنيف الدول بين الغنية والفقيرة منها ، حجم الموارد والثروات الطبيعية وحجم الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي واخيرا واهمها المعتمدة لدى صندوق النقد والبنك الدوليين هي تكافؤ القوة الشرائية (PPP) للفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي .

تسيطر الدول الصغيرة وفق المعيار الاخير على قائمة أغنى عشر دول العالم وهذا حسب تصنيف سنة 2017 نشرته مجلة غلوبال فاينانس .Global Finance وذلك استنادا الى المسح الذي شمل 189 دولة حسب بيانات صندوق النقد الدولي وصنفت المجلة دول العالم وفقا لناتجها المحلي الإجمالي (GDP) على اساس تكافؤ القوة الشرائية (PPP) للفرد الواحد ، اذ تأخذ في الحسبان تكاليف المعيشة النسبية ومعدلات التضخم لمقارنة مستويات المعيشة بين الدول المختلفة .

يتبين من الجدول (1-5) ان الدول الصغيرة تهيمن على المراكز العشر الأولى في تصنيف اغنى دول العالم علما ان كلها تضم اعداد قليلة من السكان بالمقارنة مع البلدان ذات الناتج المحلي الاجمالي الكبير وتتمثل بالدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية والصين واليابان والمانيا ، والمصدر نفسه يشير الى ان الولايات المتحدة الامريكية تأتي في المركز (13) على الرغم من انها تمتلك اكبر ناتج محلي اجمالي على مستوى العالم، واليابان في المركز الثلاثين الا انها ثالث اغنى دولة من حيث الناتج المحلي الاجمالي ، ان معيار الناتج المحلي الاجمالي بدون احتساب عدد السكان لتصنيف الدول بين الغنية والفقيرة لايعطينا صورة صحيحة وواقعية عن

المستوى المعيشي للفرد ، لذا معظم المراكز والمؤسسات المعنية تعتمد متوسط دخل الفرد، ليس هذا فقط بل ترجيحه وفقا لتكافؤ القوة الشرائية والباحث يتفق ويعتمد على هذا المعيار ، والجدول الاتي يعرض قائمة أغنى عشر دول العالم حسب المعيار المذكور :

الجدول (1-5) عشر اغنى دول العالم

وفقا لـتكافؤ القوة الشرائية(PPP) للفرد الواحد لعام 2017 (المبالغ بالدولار)

ت	الدولة	متوسط دخل الفرد سنويا وفق تكافؤ القوة الشرائية
1	قطر	129726
2	لوكسمبرغ	101936
3	ماكاو	96147
4	سنغافورة	87082
5	بروناي	79710
6	الكويت	71263
7	ايرلندا	69374
8	النرويج	69296
9	الامارات العربية المتحدة	67696
10	سان مارينو	64443

المصدر: تم اعداد الجدول اعتمادا على : مجلة المالية العالمية على الموقع :

https://www.gfmag.com/global-data/economic-data/worlds-richest-and-poorest-countries
https://arabic.sputniknews.com

يتبين من الجدول ان دولة قطر اغنى دولة في العالم وذلك بمتوسط دخل للفرد يبلغ (129726) دولار سنويا وبعدها لوكمسبرغ في المركز الثاني ثم ماكاو في المركز الثالث لاغنى الدول وسان مارينو في المركز العاشر وذلك بمتوسط دخل الفرد (64443) دولارا سنويا ، ويتبين كذلك ان اغنى عشر دول تتوزع بين قارتي اسيا واوروبا الغربية ، اذ هناك (6) دول في قارة اسيا والباقي (4) دول في قارة اوروبا[1] ، كما ان العراق اتى في المركز 78 وذلك بمتوسط دخل الفرد (16543) دولارا سنويا ، ويعزى السبب في تغلب الدول الصغيرة المذكورة على اغنى دول العالم الى جميع

([1]) علما انه من بين 30 اغنى دولة في العالم تقع 15 منها في قارة أوروبا (لوكسمبرغ ، ايرلندا ، النرويج ، سان مارينو ، سويسرا ، هولندا ، سويد ، المانيا ، ايسلندا ، نمسا ، دانمارك ، بلجيكا ، المملكة المتحدة ، فرنسا ، فنلندا) و12دولة في اسيا منها 6 دول عربية جميعها دول مجلس التعاون الخليجي وهي (قطر، الكويت ، الامارات العربية المتحدة ، السعودية ، البحرين ، عمان) و(6)دول اخرى (ماكاو ، سنغافورة ، بروناي ، هونغ كونغ ، تايوان ، يابان) ودولتين في قارة امريكا الشمالية (ولايات المتحدة الامريكية وكندا) ودولة واحدة في قارة استراليا وهي استراليا .

العوامل الاتية او بعضها وهي : قلة السكان وكثرة الموارد الطبيعية والحكم الرشيد وكذلك امتلاك تكنولوجيا وصناعات متطورة ، اذ ان وجود الدول العربية الثلاث قطر والكويت والامارات العربية في القائمة يعزى الى جميع الاسباب المذكورة ماعدا امتلاك تكنولوجيا وصناعات متطورة ، اما سنغافورة فتمتلك تكنولوجيا وصناعات متطورة الا انها فقيرة من حيث الموارد الطبيعية بل تكاد مواردها تنعدم .

2- **الدول الفقيرة** : تعد ظاهرة الفقر مشكلة عالمية على مستوى الفرد وعلى مستوى الدولة وتتعقد المشكلة عندما يتعلق الفقر بالدولة ، وان اعداد الدول الفقيرة ليس بقليل ، بل تشمل هذه الدول احيانا معظم القارة بأكملها مثل القارة الافريقية ، وهناك اسباب عدة وراء فقر الدولة منها ، آثار استعمارية والحروب الاهلية وعدم الاستقرار السياسي وانتشار الاوبئة والامراض الصحية فضلا عن تفشي ظاهرة الفساد (الاداري والمالي والسياسي والاجتماعي).

الجدول (1-6) عشر افقر دول العالم

وفقا لـتكافؤ القوة الشرائية(PPP) للفرد الواحد لعام 2017 (المبالغ بالدولار)

ت	الدولة	متوسط دخل الفرد سنويا وفق تكافؤ القوة الشرائية
1	جمهورية افريقيا الوسطى	656
2	جمهورية كونغو الديمقراطية	784
3	براوندي	818
4	ليبيريا	882
5	نيجير	1113
6	مالاوي	1139
7	موزمبيق	1228
8	غينيا	1271
9	اريتيريا	1321
10	مدغشقر	1504

المصدر: تم اعداد الجدول اعتمادا على : مجلة المالية العالمية على الموقع :

https://www.gfmag.com/global-data/economic-data/worlds-richest-and-poorest-countries
https://arabic.sputniknews.com

يتبين من الجدول (1-6) ان جمهورية افريقيا الوسطى افقر دولة في العالم حسب احصاءات 2017 وذلك بـمتوسط الدخل السنوي (656)دولار للفرد الواحد وبعدها جمهورية كونغو الديمقراطية ثم براوندي في المركز

الثالث لافقر دولة ويأتي مدغشقر في المركز العاشر ، وكما يلاحظ ان جميع الدول المدرجة في الجدول تقع في القارة الافريقية ولذلك تسمى القارة المذكورة بالقارة الفقراء وهذا يعزى الى الاسباب المذكورة ، وبالرغم من امتلاك القارة المذكورة للثروات الطبيعية وبالرغم من النشاطات والمساعدات الخيرية والانسانية والدولية لتلك القارة، الا ان تفشي ظاهرة الفساد والحروب الاهلية وعدم الاستقرار الامني والسياسي تعوق كل آمال التنمية والنهوض الاقتصادي وتبقى حالة الفقر وكأنها حالة حتمية او كما تسميها نظريات التنمية الاقتصادية بالحلقة المفرغة .

من مقارنة الجدولين (1-5) و (1-6) يتبين ان مستوى معيشة الفرد في اغنى دولة هي قطر بالمقارنة مع مثيلتها في افقر دولة وهي جمهورية افريقيا الوسطى هو (198) ضعف ، شتان الفرق بين الحالتين ، هذا مايستدعي من المؤسسات والمنظمات المحلية والاقليمية والدولية المعنية العمل من اجل تقليل الفجوة لتقارب المستوى الحياتي والمعيشي بين المجموعتين ليس بتقليل الاول بل بزيادة الثاني .

مما لاشك فيه ان هناك مستويات مختلفة من الغنى والفقر ، هي ليست بمستوى واحد بل هناك كثير من الدول ليست بغنية وليست بفقيرة بل اقل واكبر من المتوسط من حيث الدخل ومستويات المعيشة ، وان البنك وصندوق النقد الدوليين يصنفان الدول على اربعة مستويات من الدخل[1] (https://www.gfmag.com/global-data/economic-data/pagfgt-countries-by-income-group?page=2) ، الا ان هذا يختلف عن تصنيف متوسط الدخل الفرد وفق تكافؤ القوة الشرائية ووفق هذا التكافؤ تؤخذ معدلات التضخم ومستويات المعيشة في الحسبان، اما في مؤشر مستويات الدخل فلا تؤخذ بمستويات المعيشة في الحسبان .

وفي نهاية هذين التصنيفين يجب الاشارة الى ان الدول المتقدمة والدول المتخلفة ليست مرادفة للدول الغنية والدول الفقيرة مثلما يتصورها الكثير من الدارسين والباحثين رغم التقارب الكبير بينهما ، اذ جميع الدول المتقدمة تعد من الدول الغنية لكن ليس بالمستوى نفسه من التقدم والغنى ، في حين ان هناك كثيرا من الدول المتخلفة او الاصح النامية تقع في قمة الدول الغنية مثل كل من دولة قطر والكويت والامارات العربية المتحدة في سلم اغنى عشر دول العالم ، بينما اليابان من اقدم دولة واكثرها تطورا فهي في المرتبة الثانية او الثالثة من الناحية الاقتصادية ، الا انها في السلم الثلاثين من حيث الغنى تسبقها كل من الدول العربية النامية الثلاث المذكورة .

([1]) الدول ذات الدخول المتدنية (1045 دولارا او اقل) والدول ذات دخول اقل من متوسط (1046-4125) دولارا والدول ذات دخول اكبر من متوسط (4126-12745) دولارا ، والدول ذات دخول العالية(12746 دولارا او اكثر) ، علما ان العراق تقع في مجموعة الدول ذات دخول اكبر من متوسط .

الفصل الثاني

المقومات الاقتصادية لبناء الدولة

الفصل الثاني

المقومات الاقتصادية لبناء الدولة

تشير معظم الدراسات المتعلقة بالدولة الى الاركان القانونية للدولة والتي تم شرحها سابقا من دون التطرق الى المقومات الاخرى ، اذ من الناحية الواقعية والعملية يحتاج بناء او انشاء الدولة الى مقومات اخرى غير المقومات القانونية - السياسية وهي الاقتصادية التي لم يجد الباحث اي مصدر يشير اليها بشكل شامل وعلمي[1]، يسعى البحث الى صياغة الاطار النظري للمقومات الاقتصادية لبناء الدولة ودراستها بحيث تعطي صيغة نظرية علمية وتكون بمثابة المقياس التقييمي والاختباري للكيانات او للشعوب والاقاليم التي تنوي انشاء دولة خاصة بها، و قد يرى الكثير ان بناء دولة وسيلة لتحقيق الغايات والاهداف ، ان قرار بناء دولة يجب ان يتضمن دراسة لمدى وجود مقومات بنائها وبدونها سيكون الدولة هو الهدف ، وقد يترتب عليها تأسيس دولة ضعيفة او فاشلة نتيجة عدم وجود المقومات الاقتصادية المطلوبة لتأسيس تلك الدولة .

ويمكن تعريف المقومات الاقتصادية بانها : عبارة عن مجموعة من الخواص والاسس الاقتصادية المتعددة التي تساهم في تقييم مستوى اقتصاد دولة ما وتقدم الدعم لاقتصاد الدولة عن طريق تنمية قطاعاتها الاقتصادية كما تساهم في تحديد مرتبتها اقتصاديا ضمن دول العالم بين المتقدمة والمتخلفة وكذلك مستواها بين الدول الناجحة والفاشلة وبين دولة مستقرة وغير مستقرة من حيث الاستقرار ومن حيث مصيرها بين البقاء والزوال ، ويمكن تقسيم تلك المقومات والاسس المذكورة على أربع مقومات اقتصادية رئيسة وهي، الطبيعية، البشرية ، الكلية ، والادارية السياسية ، وستتم دراستها وفق ثلاثة مباحث كالاتي :

المبحث الاول : المقومات الاقتصادية الطبيعية والبشرية

المبحث الثاني : المقومات الاقتصادية الكلية

المبحث الثالث : المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية

([1]) الا ان هناك دراسات كثيرة حول مقومات قوة الدولة من الناحية السياسية والعسكرية و الجغرافيا السياسية منها دراسات قديمة ومنها حديثة.

المبحث الاول

المقومات الاقتصادية الطبيعية والبشرية

تعد المقومات الاقتصادية الطبيعية والبشرية من اولى المقومات الاساسية للدولة ، اذ بدون الاقليم – الارض لايمكن انشاء الدولة ، وان الخصائص الطبيعية للاقليم لها دور كبير في قوة الدولة اذا استغلت بشكل سليم ، والشيء نفسه بالنسبة للسكان والخصائص البشرية التي تختلف من اقليم او دولة لاخرى ، عليه من اجل تحديد المقومات المذكورة وتحليل دورها في انشاء- بناء الدولة ينقسم هذا المبحث وفق الاتي :

اولا - المقومات الاقتصادية الطبيعية .

ثانيا – المقومات الاقتصادية البشرية .

اولا - المقومات الاقتصادية الطبيعية : تعد نوعية ومقدار هذه المقومات من الامور الاساسية والاستراتيجية لانشاء الدولة وتشمل الارض او الاقليم من حيث الموقع والمساحة والشكل والسطح والمناخ والموارد الطبيعية ، وان لكل من هذه المقومات اهمية خاصة في انشاء الدولة ومن ثم في مكانتها المحلية والاقليمية والدولية ، سوف يتم التطرق الى تلك المقومات بشيء من التفصيل كالاتي :

1- الموقع الجغرافي .
2- المساحة .
3- الشكل والسطح (التضاريس).
4- المناخ .
5- الموارد الطبيعية .

1- **الموقع الجغرافي** : يعد من اهم مقومات وعناصر قوة الدولة سواء من الناحية الجيوالسياسية والعسكرية أم من الناحية الاقتصادية، فوقوع الاقليم او الدولة[1] على البحر والمياه الحارة له اثار عدة ومنافع اقتصادية كبيرة، اذ

([1])- هناك اربعة انواع من المواقع: الموقع الفلكي بالنسبة لدائرة العرض والطول الذي يؤثر في المناخ، والموقع بالنسبة للمياه واليابس، وموقع لدول الجوار، والموقع الاستراتيجي) .

الدول الواقعة على البحار الحارة[1] والمفتوحة تتيح لها هذه المنافذ امكانيات وفرصاً اكثر من الدولة المغلقة وتتيح لها ثروات بحرية كبيرة لاتتاح للدول البرية او المغلقة ، لذا هناك مواقع عدة على مستوى العالم تدعى بالمواقع الاستراتيجية لأنها تقع على البحار والممرات البحرية او طرق المواصلات البرية الدولية او البحرية الدولية ، فمثل هذه المواقع تشكل وتعزز القوة الاقتصادية للدولة، اذ تكون هذه المواقع ممرات تجارية لها وللدول الاخرى وبسببها تنخفض كلفة نقل بضائعها المصدرة والمستوردة وكذلك سهولة وصولها للاسواق الدولية وامكانية الاستفادة من الثروات البحرية ، اهمها الثروة السمكية، على عكس الدول الحبيسة او المغلقة التي لاتقع على البحار بل محاطة باليابس وعددها (41) دولة لحد الان (الشواورة ، 2018 ، 117-120) من اصل (195)دولة عضو في الامم المتحدة ، وان هذه الدول تحتاج الى بناء علاقات دبلوماسية جيدة مع جوارها نظرا لانغلاقها على العالم ، لذا تحتاج الى الدول الجوار لدخولها للتجارة الدولية وممارسة علاقاتها الاقتصادية وهذا مايسمى الموقع بالنسبة للدول الجوار ويطلق عليه أحيانا بالموقع النسبي (Relative Location) الذي يخص الدول المجاورة ويعني ايضا الأثر الذي يتركه الموقع الجغرافي في العلاقات بين الدول المجاورة، وعندئذ للموقع آثار ايجابية واخرى سلبية طرديا لايجابية وسلبية العلاقة الدولية ، ففي أوقات السلم يخدم موقع الجوار الجغرافي مصالح الدول المتجاورة ، في حين يظهر تأثيره السلبي في حالة احاطتها بدول مجاورة تختلف عنها في الافكار السياسية حينئذ تضطر الدولة الضعيفة الى تبني سياسات خارجية بشكل يتلاءم مع سياسة جارتها القوية وكثيرا ماتكون كلفتها الاقتصادية عالية ، اما إذا وقعت دولة ضعيفة بين دولتين قويتين متنافستين أو أكثر تصبح دولة معزولة ومغلقة على العالم وقد تكون مسرحاً للتنافس بينهما(جلال ، 2013، 8) وهذا ماينعكس سلبا على اقتصاد الدولة نظرا لموقعها الجغرافي غير المناسب او السيء ، وفي هذه الحالة يكون الموقع عنصراً سلبياً للدولة وللشعوب التي ترغب في انشاء دولة مستقلة .

هناك دول عدة تربطها احدى محافظاتها او ولاياتها او أقاليمها بالطرق البحرية وليست محاطة بالبحر من جميع جهاتها ، بل من جهة واحدة قد تكون ضيقة ، فباستقلال او انفصال ذلك الاقليم تصبح الدولة مغلقة ، لذا فالولايات والاقاليم الاخرى تعارض هذا الانفصال لاسباب عدة وفي مقدمتها فقدانها للطرق البحرية ، عليه يتوجب على تلك الاقاليم التي تنوي الانفصال وانشاء كيان خاص بها ان تقوم بدراسة موقع الدولة المستقبلية لان الموقع الاستراتيجي او الايجابي من اهم المقومات للقوة وللنجاح الاقتصادي للدولة و بانفصالها تجعل من نفسها حبيسة ومغلقة ، وعندئذ عليه ان يقوم من بناء علاقات سياسية واقتصادية ايجابية مع دول الجوار وبدونها تواجه

([1])- لان البحار المتجمدة لايمكن الاستفادة منها للملاحة البحرية مثل البحار المتجمدة في جزء من روسيا الاتحادية ، بل المهم في البحار المفتوحة هي البحار والمياه الحارة – الدافئة فتقع كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وتركيا عل ثلاثة بحار وكل من اليابان واستراليا ونيوزلندا وايسلندا على اربعة بحار .

تحديات سياسية واقتصادية كبيرة تجعلها منعزلة على العالم وبالتالي تواجه صعوبات ومعوقات في عمليات التجارة والاستثمار والتنمية وتنعكس كلها سلبا على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية .

وفي النهاية يبقى الموقع الجغرافي من اهم مقومات نجاح الدولة الاقتصادية بالرغم من الاهمية النسبية لبعض المواقع التي تختلف باختلاف الزمان والظروف التاريخية ونتيجة للتطور التكنولوجي ايضا (الشواورة ، 2018 ، 119)، ولايعني هذا بالضرورة انتهاء اهميته بل يزداد او يقل حسب الظروف التاريخية والسياسية والتكنولوجية ، وهناك على مستوى العالم مواقع استراتيجية عديدة منها ، معظم دول الشرق الاوسط خاصة تركيا لممراتها وطرقها البحرية والبرية والجوية الدولية، وسنغافورة في الباسفيك لوجودها على طريق بحري وميناءها التجاري الكبير وكذلك الحال بالنسبة للامارات العربية المتحدة، وايران لامتلاكهما مضيق هرمز، ومصر لقناة السويس، والعراق لميناء ام قصر (رغم ضيقه) وقربه بين القارات الثلاث (اسيا واوروبا وافريقيا) وسويسرا في قلب اوروبا، وايسلندا (رغم عزلتها) كونها ممرا للطائرات بين امريكا الشمالية واوروبا بالاضافة لوقوعها على اربع وجهات بحرية .

2- **المساحة** : تحتاج الدولة الى مساحة مناسبة لمزاولة نشاطاتها الاقتصادية ، يرى الكثير أن المساحة لها علاقة مع القوة الاقتصادية لان المساحة الكبيرة قد توفر عدداً كبيراً او مناسباً من السكان وحجما من الموارد الاقتصادية وسوقا واسعة كما انها تساعد في اكتساب مكانة اقتصادية وسياسية قوية للدولة، على ان ترافق المساحة الكبيرة احجام كبيرة ومناسبة من الموارد بشكل يوفر المتطلبات الضرورية للسكان، والا المساحة ستكون عبئا على الدولة (الجنابي ، 2017 ، 368)، كما ان المساحات الصحراوية قد لاتساعد القوة الاقتصادية بل تكون عبئا اقتصاديا مثل صحراء الجنوب الغربي في العراق، وكذلك المساحات المتجمدة كما هو الحال بالنسبة لمساحات كبيرة في روسيا الاتحادية ، اذ لايتم الاستفادة من تلك المساحات الشاسعة[1]، علما ان هناك عدة تقسيمات مختلفة لتصنيف الدول بين الكبيرة والصغيرة حسب المساحة ومنها[2]، دول عملاقة ، دول كبرى ، دول كبيرة ، دول متوسطة ، دول صغيرة ، دول صغيرة جدا ، والدول القزمية (الموسوي و سالم ، 2019 ، 59-63) .

([1]) بل استفادت من العمق الجغرافي اثناء الحرب والعمليات العسكرية مثلما هو الحال في الحربين العالميتين ، اذ صمد روسيا القيصرية و الاتحاد السوفيتي لاحقا امام فرنسا في الحملة النابليون وامام المانيا النازية في الحرب العالمية الثانية .

([2]) أ- الدول العملاقة: مساحتها اكثر من (5)مليون كم^{2}مثل روسيا الاتحادية والصين وكندا والولايات المتحدة والبرازيل ...

ب- الدول الكبرى : مساحتها (اقل من 5 الى 1.5)مليون كم^2 مثل الهند والارجنتين والجزائر والكونغو والسعودية والمكسيك ...

وان للمساحات الشاسعة آثاراً ايجابية وسلبية ، من الآثار الايجابية ، أن اختلاف التربة والاقاليم المناخية المختلفة يؤثر بايجابية في الانتاج الزراعي من حيث الكمية والنوعية وفي توفير الامن الغذائي ، ويساعد ايضا في توفر العديد من المعادن والموارد الطبيعية والاقتصادية المختلفة التي تساهم في انشاء العديد من الصناعات المتنوعة وهذا بدوره يؤدي الى تطوير الاقتصاد وتنميته وارتفاع الناتج المحلي الاجمالي وتحسين مستوى المعيشة ، فضلا عن ان المساحات الواسعة قد تساعد في تجنب حالات الانفجار السكاني التي قد تحدث احيانا نتيجة صغر المساحة (امين ، 2015 ، 62)، ومن جانب اخر فالمساحات الشاسعة لها اثار سلبية فهي تحتاج الى اعداد كبيرة من القوات الامنية والعسكرية لحماية حدودها وما يترتب عليها من نفقات الحماية العسكرية ، ناهيك عن حدوث مشكلات فكرية وسياسية مع دول الجوار ، وكذلك المساحة الكبيرة تحتاج الى بنى تحتية كبيرة، مثل توفير واقامة طرق ومواصلات بين مختلف اجزاء واقاليم الدولة وبتكاليف عالية ، الا ان المهتمين والاكثرية يفضلون المساحات الشاسعة على الضيقة لأن ايجابياتها او منفعتها اكبر من سلبياتها او كلفتها، هذا وللمساحات الكبيرة افضلية من وجهة نظر الكثير من الباحثين ، اذا تعد ايجابياتها اكثر من سلبياتها ، ونجد ان توسيع المساحة والنفوذ كان سببا لعدد من الحروب عبر التاريخ وسبب للسيطرة على كثير من الدول واستعمارها من اجل مساحتها الغنية بالموارد، مثلما فعله الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الامريكية وقبلهما كل من الامبراطوريات الاسبانية والبرتغالية والهولندية والفرنسية والبريطانية وذلك بهدف السيطرة على موارد المستعمرات اولا وتوسيع النفوذ ثانيا (الشواورة ، 2018 ، 125) .

وعليه فان المساحات المناسبة تعد أحد مقومات بناء الدولة ، وهذا لايعني أن كون المساحة كبيرة كافية لبناء الدولة ، اذ ان غنى تلك المساحات بالموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية يعد اكثر اهمية من كبر مساحتها

ت- الدول الكبيرة: مساحتها (اقل من1.5 مليون الى 300 الف)كم^2 مثل باكستان وتركيا وشيلي وافغانستان وفرنسا واسبانيا واليابان والمانيا والعراق(473)الف كم^2 وفنلندا واكوادور ....

ث- الدول المتوسطة : مساحتها (اقل من 300 الى 50)الف كم^2 مثل المملكة المتحدة (245)الف كم^2 ورومانيا واليونان وبلغاريا والنمسا والبرتغال ....

ج- الدول الصغيرة : مساحتها (اقل من 50 الى 25)الف كم^2 مثل هولندا وبلجيكا وسويسرا والدنمارك والبانيا ....

ح- الدول صغيرة جدا : مساحتها (اقل من 25 الى 1)الف كم^2 مثل الكويت وقطر ولبنان والبحرين ....

خ- الدول القزمية : مساحتها اقل من الف كم^2 مثل اندورا(468)كم^2 وسان مارينو(61) كم^2 وموناكو والفاتيكان ...

، اذ هناك دول عدة في التصنيف السادس (اي صغيرة جدا) من حيث المساحة مثل الكويت وقطر والبحرين الا ان اقتصاداتها تتفوق على كل من باكستان وافغانستان وكولومبيا واكوادور رغم ان مساحات الدول الاخيرة (دول كبيرة) تفوق مساحات المجموعة المذكورة باكثر من (50) ضعفا ، لذا على الاقاليم التي تريد الانفصال والاستقلال ان تفكر في المساحة ، وهل تتوافق مساحة الاقليم مع عدد السكان وهل تتوفر فيها موارد كافية وضرورية من حيث الكمية والنوعية ، فهناك اقاليم صغيرة ضيقة لكنها تملك اراضي خصبة للزراعة وفيها موارد طبيعية واقتصادية كثيرة ، فالنقص من جانب او جوانب عدة تعوضه وفرة الموارد في جوانب اخرى ، وبالعكس هناك اقاليم واسعة من حيث المساحة الا انها قاحلة غير صالحة للزراعة وللسكن وليس فيها موارد طبيعية ضرورية لتوفير الحد الادنى للعيش ، فمثل تلك الاقاليم غير مناسب لاقامة الدولة .

3- **الشكل والسطح (التضاريس)** : تتباين صور او اشكال الدول بين منتظمة اي مندمجة (دائرية ومربعة و مستطيلة و مثلثة ومعينة وطولية وأشباه بينهما) واخرى مجزأة واحيانا متقطعة اي تفصلها دولة وتقع بين اجزائها (الجنابي ، 2017 ، 369) وكلما كان الشكل منتظماً ومندمجاً واقرب الى الدائرة كان احسن ومثالياً ، والمثال على ذلك الشكل في مقدمتها فرنسا وبعدها كل من رومانيا وبولونيا وسويسرا ومصر واسبانيا (امين ، 2015 ، 65) ويؤثر شكل الدولة في الظروف السياسية والامنية والدفاعية وكذلك الاقتصادية ، اذ يؤثر في الاقتصاد من خلال سهولة الانتقال والتوزيع بين مختلف مناطق الدولة وكذلك سهولة بناء البنى التحتية وكلفتها (الموسوي و سالم، 2019 ، 63) فضلا عن تدني نفقات حماية الامن الداخلي والدفاع الخارجي عكس الاشكال الطولية مثل شيلي، والمجزأة مثل اليابان والفليبين ، واندونيسيا التي تتكون من (13677) جزيرة.

وبالنسبة للسطح اي التضاريس فانه يشمل الجبال والهضاب والوديان والسهول والصحراء وتكون بدرجات متفاوتة ويختلف من دولة لاخرى ، هذا وتعد الاقاليم السهلية (ان لم تكن حارة جدا او باردة جدا)[1] من احسن الاقاليم لبناء الدولة ليس من الناحية الاقتصادية فقط بل من الناحية الادارية والاجتماعية كذلك ، وتزداد النشاطات الاقتصادية وكذلك التطور الاجتماعي والحضاري في المناطق السهلية مقارنة بالجبلية، بدليل ان التركز السكاني والفعاليات الاقتصادية قد تجتمع في تلك المناطق(عدته‌وى، 2011، 180-182) كما انها تتسم بالاراضي الخصبة الصالحة للزارعة مثل السهول الاوروبية والسهل الرسوبي في العراق وسهل النيل في مصر وتتسم ايضا بسهولة بناء المدن الكبيرة وخدماتها وسهولة انشاء البنى التحتية وبالتالي سهولة الحركة ويمكن للحكومة المركزية الاشراف الاداري بشكل اسهل وافضل مقارنة بالمناطق الجبلية (الموسوي و سالم ، 2019 ، 73)

([1]) اذ لايمكن الاستفادة من السهول الواقعة في غرب مصر وشرق ليبيا ولاتصلح للزراعة لمناخها غير الملائم اي شدة الحرارة وكذلك الحال بالنسبة لسهول كندا وروسيا نظرا لشدة البرودة .

اما من الناحية العسكرية والدفاعية فالمناطق الجبلية تعد احسن كما ان الكثير من المعادن توجد في تلك المناطق فضلا عن كثافة الغابات مقارنة بالمناطق السهلية ، اما من النواحي السياسية والادارية والاجتماعية فالمناطق الجبلية لاتعد مناسبة ، اذ لايمكن انشاء كيان سياسي موحد ولاتستطيع الحكومة القيام بالاشراف الاداري المباشر وبشكل جيد ، كما ان اللغات واللهجات تكون مختلفة ولايشعر السكان بوحدة اجتماعية قوية (امين ، 2015 ، 73-74)، وعليه فان سطح وتضاريس اغلب الدول غير متشابهة بل تتوزع بين الاشكال المذكورة وكلها تعد مفيدة وضرورية لنوع من النشاط والانتاج والظروف الا ان افضلها تلك التي سهولها اكثر مقارنة بباقي الاشكال .

4- **المناخ** : ان للمناخ بعناصره وخصائصه تأثيراً كبيراً في توجيه النشاطات الاقتصادية واستقرار السكان ، لذا فان اقامة الدولة وديمومتها وقوتها تتأثر بالظروف المناخية ، فالاقاليم التي تقع في العروض - المناطق الحارة المعتدلة والباردة المعتدلة تعد ملائمة لانشاء الدولة من الناحية السياسية والعسكرية والاهم من ذلك من الناحية الاقتصادية ، ففي تلك الاقاليم تكون الظروف المناخية مساعدة ومشجة للانتاج الزراعي والصناعي وحتى السياحي (الجنابي ، 2017 ، 369) ، اما المناطق الاخرى ومنها الاستوائية (المدارية) والمناخ القاري (القطبي) فلاتشجع على تلك النشاطات وغير مناسبة للسكن وهذا بسبب شدة حرارتها او شدة برودتها ، فضلا عن ان المناخ له اثر في تحديد كمية المياه ونوع المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية وكذلك في النشاط البشري، وله ايضا دور في نوع الغطاء النباتي اي في وجود الغابات او النباتات الشوكية(الصحراء)، وهكذا نجد ان المناخ في المناطق والاقاليم المعتدلة يعطي قوة اقتصادية لتلك الاقاليم (الشواورة ، 2018 ، 128) ، اما في المناطق الاستوائية يكون الانسان والعامل كسولا وخاملا كما تنتشر فيها الامراض والاوبئة وتكون التربة فيها غير خصبة وتواجه التعرية بسبب غزارة الامطار وبسبب ارتفاع درجات الحرارة ، وتتجمد التربة في المناطق شديدة البرودة ما يجعلها غير صالحة للزراعة ، لذا فان معظم تلك المناطق المذكورة تعد فقيرة او متخلفة الا اذا توفرت فيها المعادن والنفط والغاز (مثل معظم دول الخليج العربي) ومن الصعب ان تقام فيها مجتمعات متقدمة او تنشأ دولة سياسية و اقتصادية قوية بل نجد ان قيام معظم الامبراطريات القديمة كان في المناطق ذات المناخ المعتدل (عەتەوی ، 2011 ، 190) كاولى الامبراطوريات القديمة في بلاد مابين النهرين (العراق) ، هذا فضلا عن ان للمناخ اثراً كبيراً في الناحية العسكرية والدفاعية والهجومية[1] .

([1])- حيث صاحب الدولة (المدافع) يستفيد من مناخه (سواء في حالة الحارة جدا او الباردة جدا وكذلك في كثرة الامطار) في حالة الهجوم عليه مثلما استفادت روسيا من المناخ البارد في مواجهة وسقوط نابليون في القرن التاسع عشر وكذلك مواجهة وسقوط المانيا النازية في القرن

عليه فان معظم الدول الاقتصادية المتقدمة تقع في الاقاليم المعتدلة مثل الولايات المتحدة الامريكية واليابان والجزء الحيوي من روسيا الاتحادية وبريطانيا وفرنسا وذلك بسبب ظروفها المناخية الملائمة (نصف الكرة الشمالي والجنوبي) وتسمى باقاليم الوفرة والنشاطات الاقتصادية وفيها كل المقومات المشجعة للعمل والتقدم ، ولا يعني هذا بالضرورة ان التقدم يكون في مناطق المناخ المعتدل ، بل ان المناخ يعد جزءاً او عاملاً مساعداً ومشجعاً ، لذا فان الظروف المناخية في المناطق المذكورة تكون مناسبة اكثر لاقامة الدولة القوية ، وبهذا فان المناخ الذي يتكون من متغيرين اساسيين وهما معدل درجات الحرارة ومعدل تساقط الامطار يعد أحد المقومات الاقتصادية الطبيعية لبناء الدولة .

5- **الموارد الطبيعية** : تعرف بانها الموجود في الطبيعة ولم ينتج من قبل الانسان او لادخل للانسان فيه وانما هبة من الله (كافي ، 2017 ، 13)، ولاتتوزع هذه الموارد بشكل متكافيء ومتوازن بين الاقاليم والدول المختلفة ، بل هناك اقاليم ودول تتواجد فيها باعداد وانواع كثيرة واخرى باعداد وانواع قليلة ، وتشمل مساحة الارض اليابس والمياه وما عليها فوقها وماتحتها من مختلف الموارد المعدنية وغير المعدنية ، ثروات نباتية من غابات ومراعٍ وثروات حيوانية بحرية وانواع اخرى فضلا عن اهمية المياه من حيث الكمية ومن حيث النوعية (العذبة والمالحة) في مختلف الانشطة الاقتصادية الزراعية والصناعية والخدمية والمنزلية ، ويمكن تقسيم الموارد الطبيعية من حيث عمرها الزمني على الموارد غير المتجددة والموارد المتجددة (Rees , 1984 , 57) كالاتي :

أ- الموارد الناضبة او غير المتجددة : مثل النفظ والغاز .

ب- الموارد غير الناضبة او الموارد المتجددة وبدورها تنقسم على ثلاثة انواع :

1- الموارد القابلة للاكثار : مثل الاسماك والغابات والمراعي .

2- الموارد غير قابلة للاكثار: مثل الاراضي والمد والجزر والشمس .

3- الموارد قابلة لاعادة الاستخدام او التدوير كالمعادن منها الحديد والالمنيوم والبلاستيك .

يحاول اغلب دول العالم القيام بالاستخدام الامثل لمواردها الطبيعية وتوجهها نحو الجانب الاقتصادي من خلال الاستثمارات العامة والخاصة وذلك لزيادة الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي، وتنمية اقتصاداتها بزيادة الانتاج وتنويعه فتخصص جزءاً منه للتصدير او للاستخدام والاستهلاك المحلي لاحلال الواردات، فضلا عن تشغيل القوى العاملة وزيادة الدخل من خلال تلك الاستثمارات ، لذا فان وجود الموارد الطبيعية بانواع المختلفة واحجام كبيرة قد يساعد اقتصادات الدول نحو التقدم ، خاصة ان مستوى

العشرين ، وانهزمت الولايات المتحدة الامريكية في فيتنام لغزارة الامطار التي لم يعتد عليها الجيش الامريكي، والشيء نفسه بالنسبة الجيش الامريكي في ايطاليا ، واختارت ايطاليا فصل الشتاء لغزو اثيوبيا نظرا لشدة الحرارة باثيوبيا في فصل الصيف .

التقدم يعتمد على مستوى ونوعية الموارد الاقتصادية وبدورها تعتمد بنسبة كبيرة على الموراد الطبيعية ، لذا فانها تعد أحد عوامل القوة الاقتصادية والسياسية للدولة ، وبالتالي أحد مقومات بناء الدولة وبدونها قد تقع الدولة في ازمات اقتصادية واجتماعية وسياسية اثناء السلم واثناء الحرب خاصة ، اذ قد لاتطلب الشعوب في الاقاليم الفقيرة الانفصال عن الدولة عندما تكون الدولة المذكورة غنية بالموارد في بقية مناطقها ، وبالمقابل كثرة الموارد الطبيعية خاصة الثمينة منها قد تشجع الشعوب على الانفصال من الدول التي تعتمد على الموارد الواقعة في مناطق او اقليم الشعب المذكور كحالة اقليم كتالونيا في اسبانيا .

الجدول (2-1) اكبر عشر دول من حيث احتياطي النفط المؤكد لعام 2017

ت	الدولة	الاحتياطي المؤكد (مليون برميل)
1	فنزويلا	302809
2	المملكة العربية السعودية	266260
3	الجمهورية الاسلامية الايرانية	155600
4	العراق	147233
5	الكويت	101500
6	الامارات العربية المتحدة	97800
7	روسيا الاتحادية	80000
8	ليبيا	48363
9	نايجيريا	37453
10	الولايات المتحدة الامريكية	32773

Source :OPEC, Annual Statistical Bulletins, Vienna , 2018, p26.

كما يتبين من الجدول (2-1) أن فنزويلا تمتلك اكبر احتياط النفط المؤكد وبعدها كل من السعودية وايران ، واما العراق فيأتي في المرتبة الرابعة وذلك بـ (147223) مليون برميل، وفي المركزين التاسع والعاشر تأتي كل من نايجيريا والولايات المتحدة الامريكية بـ (37453) و (32773) مليون برميل على التوالي ، وفيما يخص احتياط الغاز الطبيعي المؤكد كما يتبين من الجدول (2-2) فان روسيا الاتحادية تأتي في المركز الاول بـ (50617) مليار $م^3$ وبعدها كل من الجمهورية الاسلامية الايرانية وقطر وتأتي الولايات المتحدة الامريكية في المركز الخامس بـ (9067) مليار $م^3$ ونيجيريا والجزائر في المركزين التاسع والعاشر على التوالي .

الجدول (2-2) اكبر عشر دول من حيث احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد لعام 2017

ت	الدولة	الاحتياطي المؤكد (مليار م^3)
1	روسيا الاتحادية	50617
2	الجمهورية الاسلامية الايرانية	33810
3	قطر	23861
4	تركمانستان	9838
5	الولايات المتحدة الامريكية	9067
6	المملكة العربية السعودية	8715
7	الامارات العربية المتحدة	6091
8	فنزويلا	5707
9	نايجيريا	5627
10	الجزائر	4504

Source :OPEC, Annual Statistical Bulletins, Vienna , 2018, p112

على الرغم من ان هناك من لايؤمن بالاهمية الاستراتيجية للموارد الطبيعية (خاصة النفط والغاز الطبيعي) بل يرون وفق نظرياتهم أنها أحد عوامل الكسل والتخلف ويسمونه بلعنة الموارد (نەجمەدين ، 2018 ، 17) ، فبالرغم من الصحة النسبية لبعض اوجه تلك الاراء والنظريات، الا ان الكثير من الباحثين يرون أن للموارد الطبيعية اهمية كبيرة في مستوى التطور الاقتصادي ان استثمرت بشكل عقلاني واقتصادي ، وانها أحد مقومات انشاء الدولة ، بل ان وفرة الموارد الطبيعية تؤدي الى ريعية الدولة والى دكتاتورية السلطة في حالة غياب المؤسسات، وبالعكس في حالة مأسسة السلطة والدولة، حينئذ تكون نعمة وتؤدي الى التطور والتنمية الاقتصادية ، كما هو معلوم فان معظم الموارد الطبيعية ليس لها قيمة ان لم يدخل فيها الجهد البشري او لم يستثمر فيها بتحويل الموارد الطبيعية الى موارد اقتصادية ، وسوف يتم التطرق الى هذا الموضوع بالتفصيل ضمن موضوع الموارد الاقتصادية في هذا الفصل .

فمن خلال ماسبق يتبين أن هناك مقومات اقتصادية طبيعية عدة لها اثر كبير في انشاء كيان اقتصادي قوي كما ان لها اثراً في القرار السياسي للشعوب التي لم تنل الاستقلال سواء بالانفصال أم البقاء ضمن كيان نفسه وذلك اعتمادا على مدى وجود مقومات اقتصادية طبيعية ، فاذا لم تكن كل من المساحة والموقع والمناخ والموارد الطبيعية مناسبة جميعها او جزء فيها ، فان انشاء الدولة في تلك الاقاليم سيواجه صعوبات سياسية واقتصادية وقد يترتب على ذلك بناء دولة ضعيفة او فاشلة نظرا لانعدام المقومات الطبيعية للدولة .

ثانيا - المقومات الاقتصادية البشرية :

تكتسب دراسات المجال البشري أهمية كبيرة من الناحيتين النظرية والعملية بوصفها المؤشر الأساس لمعرفة كمية إحتياجات المجتمع المادية ونوعيتها (كمستهلك) من جهة ومعرفة القوى العاملة ونسبة السكان النشطين اقتصاديا (كمنتج) ، ويعد السكان من اهم العناصر والمقومات الاساسية لبناء الدولة ، إذ يعد السكان عاملا حيويا ونشطا من خلال قدراتهم في استغلال الموارد المتاحة وإدارتها في أي مجتمع وممارسة مستوى عال من الحكم الرشيد الذي يؤثر في المكانة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة ووضعها، إذ لابد من دراسة السكان والمكونات البشرية من حيث العدد والتوزيع والتركيب والمستوى التعليمي والتنمية البشرية على وفق الاتي:

1- **عدد السكان و نموه السنوي.**
2- **التوزيع والكثافة السكانية .**
3- **تركيب السكان .**
4- **المستوى التعليمي والتنمية البشرية .**

1- **عدد السكان و نموه السنوي:** يعد السكان والمقومات البشرية من حيث الكمية احيانا والنوعية دائما من المقومات الرئيسة التي تؤثر في القوة الاقتصادية للدولة شأنها شأن الموارد الطبيعية والاقتصادية ، فمن حيث العدد تنقسم الدول بين الكبيرة والصغيرة وهناك من يقسمها بين العملاقة والقزمية[1](الموسوي وسالم ، 2019 ، 60-63)، فهناك دول يفوق عدد سكانها مليار نسمة وهناك دول لايتجاوز عدد سكانها مليون نسمة وهناك مالايصل الى 20 ألف نسمة ، فكلها تعد دولة من الوجهة القانونية ولها مقعد في الامم المتحدة وعضويتها ، فهناك دول كبيرة العدد إلا انها دول متخلفة من وجهة النظر الاقتصادية وهناك صغيرة العدد إلا انها من عداد الدول المتقدمة ، لذا فان العدد ليس له أهمية في بناء الدولة ولا في قوتها من الناحية الاقتصادية ولا في تحقيق

([1]) - الدول العملاقة : يزيد عدد سكانها عن مليار نسمة مثل الصين والهند .
- دول كبرى : يتراوح عدد سكانها بين (200 مليون واقل من مليار) نسمة .
- دول كبيرة : يتراوح عدد سكانها بين (50 واقل من 200)مليون نسمة .
- دول متوسطة : يتراوح عدد سكانها بين (20 واقل من 50)مليون نسمة .
- دول صغيرة : يتروح عدد سكانها بين (5 واقل من 20)مليون نسمة .
- دول صغيرة جدا : يتروح عدد سكانها بين (500 الف واقل من 5مليون)نسمة .
- دول قزمية : عدد سكانها اقل من (500)الف نسمة .

الرفاهية، إلا ان له أهمية للدولة التي تريد أن تكون عظيمة اقتصاديا على مستوى العالم، وله أهمية من الناحية السياسية والعسكرية في الدول المتقاربة أو المتشابهة من حيث الموارد والتقنية .

ان المهم هو التوازن بين عدد السكان وحجم الموارد الطبيعية والاقتصادية وما يسمى بالحجم الامثل للسكان ، وكلما اقتربت الدولة او الشعب الذي يريد انشاء دولة خاصة أو بناء الدولة من الحجم الامثل للسكان كان أحسن، والعكس صحيح ، إذ ان التخلخل والازدحام السكاني قد يؤثران سلبا في الدولة من النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (طاقة و حسن ، 2008 ،194)، فالصين والهند يعدان أكبر دولتين من حيث العدد على التوالي إلا انهما ليستا في مجموعة الدول المتقدمة رسميا ، فهناك دول مساحتها ومواردها الاقتصادية كبيرة إلا ان عدد سكانها قليل مثل كندا واستراليا وان حجم المساحة وكمية الموارد يشجعان بطلب المهاجرين عليها، وحتى الولايات المتحدة الامريكية تقبل المهاجرين ذوي الكفاءات العلمية لحد الآن ، بل ان الاعداد الكبيرة للسكان قد تسبب المشكلات الاقتصادية في بعض الدول مثل الهند وباكستان ومصر والجزائر ، إذ تضغط على الموارد الاقتصادية فتجعل نصيب الفرد فيها أقل ومن الممكن ان يكون محدوداً في مثل هذه الدول وما يتسبب في مشكلة (الغذاء ، الخدمات العامة ، الاسكان ، البطالة) ومع زيادة السكان وعدم وضع برامج اقتصادية سليمة قد تزداد المشكلات ومن المحتمل ان تنجم عنها مشكلات اجتماعية ثم سياسية وأخيراً أمنية وحروبا أهلية (الموسوي وسالم ، 2019 ، 78) ، لذا فان المنظمات الدولية والمجتمع البشري بشكل عام يطالبان بعدم زيادة عدد السكان ، إلا أن عدد سكان العالم ازداد من مايقارب 1.5 مليار نسمة في بداية 1900 إلى 2.5 مليار في منتصف القرن والى 6.1 مليار في عام 2000 ومايقارب 7.5 مليار نسمة في عام 2018 ما ضغط على الموارد وعلى البيئة سلبا .

واما بخصوص النمو السنوي لسكان العالم فانه قد ازداد بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية خاصة في منتصف الستينيات حيث وصل إلى (2.1٪) وبدأ بانخفاض في السبعينيات فوصل إلى (1.3٪) في عام 2000 و(1.23٪) عام 2010 ثم (1.15٪) عام 2018 ، وان نسبا عالية من النمو تاتي من الدول المتخلفة او النامية عكس حالة الدول المتقدمة التي تسجل نسبا متدنية ومعدلات سالبة في بعض الدول[1] ، وهذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية التي تفضل اقل نمو سنوي أي كلما ازداد النمو السنوي أثر بشكل سلبي في التنمية الاقتصادية ، ويقارن معدل النمو السنوي للسكان مع معدل النمو الاقتصادي فاذا كان معدل نمو السكان أعلى من معدل النمو الاقتصادي فيعوق عمليات التنمية وتتحقق نتائج سلبية فتنخفض حصة الفرد من الغذاء ومن الناتج المحلي الاجمالي، وبالعكس إذا كان معدل نمو السكان أقل من معدل النمو الاقتصادي (Dornbusch and

---

([1]) يبلغ معدل النمو السنوي في اليابان (0.2-٪) و(0.3-٪) في البرتغال وصفر كمعدل سنوي في المانيا .

(others , 2011 , 69) ، وهذا ما أدى إلى توليد النظرية المتشائمة للكاهن والاقتصادي الانكليزي (توماس مالثوس) بخصوص النمو السكاني والعلاقات السكانية الاقتصادية ، إلا ان هناك بعض الدول التي نشأت أو التي تنشأ وتعاني من قلة السكان ومعها وصلت الى مستوى من التقنية ولديها حجم مناسب من الموارد الاقتصادية المتاحة فتشجع النمو السكاني الداخلي أو تستقبل المهاجرين الجدد وذلك لإدخالهم ضمن العناصر الانتاجية لتحقيق زيادات كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي ، أما إذا وصل اي مجتمع او دولة الى حجم معين من السكان فلا تشجع معدلات عالية من النمو السكاني لأن كلفتها أكبر من منفعتها من حيث التنمية الاقتصادية ومن حيث حصة الفرد من الناتج القومي أو المحلي الاجمالي، خاصة ان التنمية والتقدم الاقتصادي في هذا العصر لايعتمدان على عدد السكان والعمال بل على نوعية السكان والعمال ، وان معظم الدراسات تشير إلى ان إحدى نقاط الضعف والتخلف في البلدان النامية او المتخلفة هي المعدلات العالية من النمو السكاني في هذه الدول، وان كل الزيادات في النمو الاقتصادي يمتصها النمو السكاني بخلاف الدول المتقدمة التي لاتتجاوز معدل نمو السكان السنوي 0.5% كمعدل عام، وأحيانا معدلات سالبة مقابل (1.5-4%)من النمو الاقتصادي ما ينعكس بشكل إيجابي على معظم المتغيرات الاقتصادية ، وبناء عليه كلما كان معدل النمو السنوي للسكان أقل كان افضل بالنسبة للدولة .

2- **التوزيع والكثافة السكانية** : على الرغم من أن توزيع السكان في أي دولة له اهمية اقتصادية كبيرة ، إلا ان هناك تفاوتا كبيراً في توزيع السكان على مستوى العالم ويتبين ذلك بين القارات وبين دولة وأُخرى وحتى داخل دولة واحدة ، وان الجدولتين (2-3) و (2-4) يبينان عدد السكان والكثافة السكانية على مستوى القارات والدول الاكثر كثافة على النحو الاتي :

الجدول (2-3) عدد سكان العالم والكثافة السكانية بحسب القارات لعام 2018

ت	القارات	عدد السكان	نسبة الى سكان العالم ٪	المساحة كم^2	الكثافة السكانية(نسمة\كم^2)
1	اسيا	4436224473	59.7	44391162	99.93
2	افريقيا	1216129815	16.37	30244049	40.2
3	اوروبا	738849002	9.94	10354636	71.35
4	امريكا اللاتينية[1]	641029306	8.63	22710780	28.22
5	امريكا الشمالية[2]	360529324	4.85	19357280	18.62
6	اوقيانوسيا	39901355	0.54	7686884	5.19
	المجموع	7432663275	100	[3]134744791	55

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على :

1- http://worldpopulationreview.com/countries/

2- https://mawdoo3.com

ويتبين من الجدول أن قارة اسيا أكبر قارة من حيث عدد السكان وتشكل مايقارب (60٪) من سكان العالم واكثف قارة ايضا بمايقارب (100) نسمة لكل كم^2 ، وبعدها قارة افريقيا بـ (16.37٪) من سكان العالم إلا انها ثالث قارة من حيث الكثافة وتسبقها في ذلك قارة اوروبا بـ (71.35) نسمة لكل كم^2 ، وهي ثالث قارة من حيث عدد السكان وتشكل مايقارب (10٪) من مجموع سكان العالم ، وان السبب في كثرة السكان في قارتي آسيا وافريقيا يعزى إلى العادات والتقاليد التي تشجع على الانجاب ، وأما في قارات امريكا الشمالية واوروبا واقيانوسيا فان انخفاض عدد السكان يعزى إلى ارتفاع مستوى تكاليف المعيشة مع المستوى الثقافي ، والكثافة السكانية على مستوى العالم تبلغ 55 نسمة \كم^2 كمعدل ، وفيما يخص الكثافة السكانية على مستوى الدول فان الجدول (2-4) يبين أكثف عشر دول على وفق الاتي :

([1]) تشمل دول امريكا الجنوبية وامريكا الوسطى والبحر الكاريبي .

([2]) تشمل دولتي الولايات المتحدة الامريكية وكندا فقط .

([3]) لا تشمل سكان ومساحة القارة القطبية الجنوبية ومساحتها ، اذ تبلغ مساحة القارة المذكورة مايقارب (14) مليون كم^2 والسكان مايقارب (1200) نسمة بحسب بعض البيانات والدراسات .

الجدول (2-4) الدول العشر الاكثر كثافة على مستوى العالم لعام 2018

ت	الدولة	عدد السكان	المساحة كم^2	الكثافة السكانية (نسمة \ كم^2)
1	سنغافورة	4483900	719	6236
2	الفاتيكان	801	0.44	1820
3	مالطا	401880	316	1272
4	بنغلادش	166368149	143998	1155
5	جزر مالديف	329198	298	1105
6	البحرين	726617	757	960
7	فلسطين	5052776	6220	812
8	لبنان	6542856	10452	626
9	سان مارينو	33557	61	550
10	ناورو	11312	21	539

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على :

أ- http://worldpopulationreview.com/countries/countries-by-density/

ب- https://mawdoo3.com

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان امارة سنغافورة هي الاكثف بالعالم بـ (6236) نسمة في كيلومربع واحد وبعدها الفاتيكان بـ (18206) نسمة وأخيرا دولة ناورو بـ (539) نسمة وكل ذلك بحسب بيانات عام 2018 ، علما ان جميع الدول المعروضة في الجدول من اصغر الدول (قزمية) على مستوى العالم باستثناء دولة بنغلادش فإنها ضمن الدول الكبيرة بحسب عدد السكان ، اما دولتي فلسطين ولبنان فضمن الدول الصغيرة وسنغافورة ضمن دول صغيرة جدا، وعلى الرغم من ان نصف الدول المذكورة من ضمن الدولة المتقدمة والنصف الاخر من الدول المتخلفة أو النامية ، وان هذه الكثافة البشرية تعد عنصرا سلبيا من الناحية السياسية والاقتصادية ، إذ لايمكنها القيام بالانتاج الزراعي الواسع نظراً لصغر المساحة مقارنة بالسكان بل تستورد معظم المنتجات الزراعية والحال كذلك بالنسبة للنشاطات الصناعية الثقيلة إلا انها بدرجة أقل ، لذا فان أمنها الغذائي في خطر في حالة إنعدام السلام الخارجي ، وتعتمد الدول المتقدمة المذكورة بالدرجة الاساس على النشاط السياحي ثم التجاري نظراً لموقعها الجغرافي المناخي والبحري الجيد، وكذلك على المراكز والاسواق المالية المتطورة فضلا عن الثروة البحرية خاصة السمكية ، وأما دولة البحرين فرغم احتسابها ضمن الدول النامية إلا انها تعد من اغنى دول العالم وذلك لكثرة الموارد الطبيعية النفطية فيها مقارنة بحجم المساحة والسكان .

وهناك دول أُخرى تعد اقل كثافة[1]، اذ يتراوح معدل الكثافة فيها بين (2-8) نسمة لكل كيلومتر مربع ، بعضها ضمن الدول المتقدمة والبعض الاخر ضمن الدول الناشئة وبعض الاخر ضمن المتخلفة ، وان قلة الكثافة تأتي لقلة عدد السكان او لكبر المساحة التي لايمكن الإستفادة منها نظرا لبرودة المنطقة وتجمدها مثل الاقاليم الشمالية في كندا وروسيا أو لشدة الحرارة والتصحر مثل الدول الافريقية وكثرة الغابات ونائيتها مثل استراليا ، وعليه فان قلة الكثافة البشرية الناجمة من كبر مساحة الارض لاتعد عاملا إيجابيا دائما بل نوع الارض والمناخ ونوع المورد البشري لها أهمية أكبر .

وبشكل عام على مستوى الدول وعلى مستوى الدولة الواحدة يتجمع السكان ويتكثف في المناطق السهلية المفتوحة وأحواض الأنهار ، ويتشتتون في المناطق الصحراوية والمناطق الجبلية وهذا ما تحدده العوامل الطبيعية المتمثلة بالمناخ والتضاريس (ابو عيانة ، 2002، 30-31) فضلا عن العوامل الاقتصادية منها توزيع المشاريع الاقتصادية وفرص التشغيل والبنى التحتية والخدمات العامة بجانب العوامل السياسية والأمنية ، وكلما كان توزيع السكان بين المناطق والاقاليم المختلفة (بين الحضر والريف وبين والارياف والمدن نفسها) بشكل متساو نسبي اي تنتشر بانتظام كان أحسن من الناحية الاقتصادية ، وان تكثف السكان في مدينة واحدة كالعاصمة أو مدن محددة له آثار اقتصادية سلبية منها ، عدم استغلال الاراضي الاخرى للاستخدامات السكنية والصناعية والزراعية لذا يؤدي إلى تهجير سكان الارياف والضواحي نحو المدينة أو المدن المحددة (حمندي ، 2000، 278) و يؤدي ذلك بدوره إلى ارتفاع الاسعار فيها (أسعار السكن والنقل والغذاء) وظهور المشكلات البيئية و المشكلات الاجتماعية (Todaro & Smith, 2003 , 57)وتتركز النشاطات الاقتصادية في منطقة معينة وعدم استخدام العوامل الانتاجية في المناطق الاخرى بل تبقى معطلة وهذا يعني تدني الناتج المحلي الاجمالي والشيء نفسه ينطبق على الدولة وعلى المستوى الدولي .

فعلى الدولة أن تقوم بتوزيع منتظم ومتوازن للسكان بين المناطق المختلفة وهذا يتم باتاحة الفرص الاستثمارية ومشاريع البنى التحتية والبرامج والخدمات الحكومية في تلك المناطق من دون تركزها في مدن محددة، بل خلق حالة من التوازن الاقتصادي والجغرافي بين مناطق الدولة وأقاليمها وذلك لتجنب التركز والإنفجار السكاني فيها ويعد هذا من العوامل الاقتصادية الديموغرافية لبناء الدولة .

([1]) منغوليا بكثافة سكانية (2)فرد لـ كم^2 وناميبيا واستراليا وآيسلندا بـ (3) أفراد لكل منها وليبيا وموريتانيا وكندا بـ (4)افراد وكازاخستان بـ (7) أفراد وافريقيا الوسطى وغابون وروسيا الاتحادية(8)افراد لكل منها . ينظر الموقع :

http://worldpopulationreview.com/countries/countries-by-density/

3-تركيب السكان : و يعني به التركيب النوعي والعمري والاقتصادي والمستوى التعليمي للسكان ، إذ يؤثر في الحياة السياسية والاقتصادية ، فبخصوص التركيب أو الهكيل النوعي اي نسبة الجنس (النوعية) نعني نسبة الذكور الى الإناث أي نسبة الذكور لكل 100 من الاناث ، فهذه النسبة حاليا هي 105 ذكور مقابل 100 إناث في مرحلة الصغار وتختلف من الدول النامية الى الدول المتقدمة ، اذ في الدول النامية النسبة لصالح الذكور وبالعكس في الدول المتقدمة ، وهناك عوامل عدة تؤثر في اختلاف هذه النسبة منها العادات والتقاليد والهجرة من والى الدولة وكذلك الحروب إلا أن النسبة تتقارب بل في مرحلة الشيخوخة تتجاوز نسبة الإناث على الذكور 102 إناث مقابل 100 ذكور (يونس ، 2012 ، 47)، ويعزى هذا بدرجة الاساس إلى الحروب التي تشكل القوة العسكرية من الذكور فضلا عن زيادة معدل الوفيات للذكور في مرحلتي الصغر والكبر ، وان هذه النسبة من الناحية العملية لم تشكل أي خطورة أو مشكلة اقتصادية مادامت هذه النسبة متقاربة على مستوى الدولة الواحدة وعلى المستوى الدولي .

ومايخص التركيب العمري فان له أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية ، إذ تشكل القوة العاملة في أي دولة من فئة عمرية محددة وتحدد في معظم الدول بين (15-64) سنة و هو مايعرف بسن العمل ومن خلالها تتم النشاطات الاقتصادية والناتج المحلي الاجمالي في أي دولة وبقية الفئات العمرية إما دون سن العمل أو فوق سن العمل ، و بشكل عام ينقسم التركيب العمري على ثلاث فئات عمرية :

أ- فئة الصغار (دون سن العمل) و هي تكون ضمن (0-14) سنة تشكل قاعدة الهرم السكاني في أي دولة وهذه الفئة تعد غير منتجة ولاتشارك في العملية الانتاجية من الناحية القانونية والرسمية، وان ارتفاع هذه النسبة و تدنيها لهما علاقة بعاملي الخصوبة والوفيات .

ب- فئة العمل (سن العمل) و هي تكون ضمن (15-64) سنة : أي فئة سن العمل القادرة على العمل ومزاولة النشاط الاقتصادي وهي تخلق الناتج المحلي بعلاقة ايجابية .

ت- فئة الكبار (فوق سن العمل) و هي تكون ضمن (65 - فما فوق) أي فئة الشيخوخة من المسنين والمسنات وتتأثر هذه النسبة من السكان بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والصحية .

من المعروف ان الفئتين الاولى والاخيرة تعدان غير منتجتين وتعتمدان على إعالة الفئة الثانية لهما أي المعيلين ، فمن الناحية الاقتصادية كلما كانت نسبة سن العمل كبيرة مقارنة بالفئة الاولى والثالثة كان أفضل وحينها تكون نسبة الإعالة اقل وهذا هو حال الدول المتقدمة ، وبالعكس إذا ازدادت نسبة الفئتين الاولى و الثالثة

واقتربت من فئة العمل ترتفع نسبة الإعالة وهذا هو حال معظم الدول النامية كما هو مبين من خلال الجدولين (2-5) و (2-6):

الجدول (2-5) الفئات العمرية لبعض مناطق الدول المتقدمة لعام 2018

المنطقة	فئة (0-14)٪	فئة(15-64)٪	65 فمافوق٪	المجموع
الاتحاد الاوروبي	15	65	20	٪100
امريكا الشمالية	18.7	65.8	15.7	٪100
استراليا	19	65.5	15.5	٪100
المتوسط	17.5	65.5	17	٪100

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على البنك الدولي على الموقع:

https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.65UP.TO.ZS

يتبين من الجدول (2-5) تفاوت في الفئات العمرية بين المناطق المتقدمة خاصة بين الاتحاد الاوروبي وأمريكا الشمالية واستراليا ، وبشكل عام فان الفئة العمرية الاولى تشكل مايقارب (17٪) من مجموع السكان وفئة سن العمل مايقارب (66٪) والاخير (17٪) وبهذا فان نسبة الإعالة تساوي (52.7٪) ، وكذلك الحال بالنسبة لمناطق الدول النامية ، إذ ثمة اختلاف كبير بين افريقيا جنوب الصحراء التي تشكل الفئة العمرية الصغار فيها مايقارب (43٪) من مجموع السكان أما في المناطق العربية فانها تشكل (33٪) وفي أمريكا اللاتينية تشكل (25٪)، والحال نفسها بالنسبة للفئة الثانية والثالثة ، وكمتوسط فان الفئة الاولى أي الصغار تشكل (34٪) من مجموع السكان والفئة الثانية (61٪) والاخيرة (5٪) وبهذا فان نسبة الإعالة تبلغ (64٪)، وبمقارنة الجدولين يتبين أن الفئة الاولى في الدول المتقدمة تشكل (17٪) مقابل (34٪) للدول النامية، إلا ان التفاوت في الفئة الثانية اقل (66٪) مقابل (61٪) وبالنسبة للفئة الثالثة فانها (17٪) مقابل (5٪) ، عليه إن نسبة الاعالة في الدول المتقدمة تبلغ (52.7٪) و في الدول النامية (64٪) ، وهذا التفاوت داخل اقاليم الدول النامية وكذلك بينها وبين الدول المتقدمة يعزى إلى تفاوت الظروف الاقتصادية والاجتماعية(العادات والتقاليد والمستوى الثقافي) والصحية ، علما ان التفاوت في العقود الاخيرة تقلص بين الدول النامية والمتقدمة ، إذ ان التفاوت في السبيعنيات والثمانينيات من القرن المنصرم كان أكبر بكثير مما هو عليه الآن .

الجدول (2-6) الفئات العمرية لبعض مناطق الدول النامية لعام 2018

المنطقة	فئة (0-14)%	فئة(15-64)%	65 فمافوق%	المجموع
افريقيا جنوب الصحراء	42.7	54.2	3.1	100%
العالم العربي	33	62.4	4.5	100%
امريكا اللاتينية	25	67	8	100%
المتوسط	34	61	5	100%

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على البنك الدولي على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.65UP.TO.ZS

ومن الفئات العمرية نحصل على مؤشرين مهمين هما معدل النشاط الاقتصادي الخام ومعدل النشاط الاقتصادي الصافي أو المنقح اللذان لهما تأثير كبير في النشاطات الاقتصادية ، فبخصوص معدل النشاط الاقتصادي الخام الذي هو نسبة السكان النشطين اقتصاديا إلى مجموع السكان ، ومعدل النشاط الاقتصادي الصافي (المنقح) وهو الأهم في تحديد نسبة السكان الذين يؤدون نشاطاً اقتصادياً لأنه يقيس المشاركة الفعلية للسكان الذين في سن العمل ويمارسون الانشطة الاقتصادية (الحسناوي وسيسان ، 2016، 3-5) ، وكلما كان معدل النشاط الاقتصادي الخام والصافي أكبر كان أحسن من الناحية الاقتصادية وخاصة معدل النشاط الاقتصادي الصافي، وحينها تكون نسبة المشاركة في الناتج المحلي الاجمالي أكبر والعكس صحيح ، وهذا هو حال الدول المتقدمة ، اذ نسبة الإعالة أقل ومعدل البطالة أقل ، عكس الدول المتخلفة او النامية بسبب كبر نسبة الإعالة ومعدل البطالة .

وعليه فعلى الدولة التي تريد تقوية بنائها او الاقليم الذي يريد الانفصال ان يأخذ نسب الفئات العمرية للسكان ثم نسبة الإعالة ومعدل النشاط الاقتصادي الخام والأهم معدل النشاط الاقتصادي الصافي في الحسبان ، لأن النسب المذكورة لها دور في بناء الدولة من الناحية الاقتصادية ثم في بقائها وتقدمها .

وأما ما يخص التركيب الاقتصادي للقوة العاملة فيعني تقسيمه على ثلاث فئات رئيسة وهي النشاط الاقتصادي والمهني والحالة العملية[1] (الهدابي ، 2016 ، 41)، والتقسيم الرئيس والأهم هو توزيع القوة العاملة المشتغلة فعلا بحسب الانشطة الاقتصادية المختلفة أي بحسب القطاعات الاقتصادية وهي صنفت بعشر قطاعات دوليا ، وان لهذا علاقة بالهيكل الاقتصادي الذي يتولد منه الناتج المحلي الاجمالي لأي دولة (العبيدي و خلف، 2012، 165) ، ويبين مدى وجود الاختلالات الهيكلية والاقتصادية وكذلك طبيعة البنيان الاقتصادي للدولة فضلا عن القوة العاملة المشتغلة فعلا وكذلك المعطلة (ناصر وحسين ، 2018 ، 346)، فمن الافضل ان تتوزع القوة

([1]) التوزيع المهني يعني توزيع العاملين حسب المهن المختلفة والتي صنفت بـ (10) مهن ، والحالة العملية تعني توزيع العاملين بحسب ملكية العمل : صاحب العمل ، يعمل لحسابه ، يعمل باجر ، يعمل لدى الاسرة .

العاملة توزيعا منظما بين الانشطة الاقتصادية التي تكون الهيكل الاقتصادي للدولة وذلك لوجود مصادر مولدة عدة للدخل، وعدم حصر وتوظيف أغلب العاملين في قطاع واحد أو قطاعين لايتدفق منها الدخل تدفقا كبيرا مثل الزراعة والخدمات الحكومية التي تشكل اختلالا هيكليا في توزيع القوة العاملة مثلما هو الحال لكثير من الدول المتخلفة والنامية، او توظيف أقل عدد في القطاع الاستخراجي رغم توليده لمعظم الدخل القومي في الدول الريعية لإستخدام التقنية المتطورة في القطاع المذكور ولارتباطها بمصالح الدول المستفيدة، عكس الدول القوية والمتطورة التي يتوزع فيها العاملون بشكل أكثر إنتظاما بين القطاعات ومنها الصناعة التحويلية التي لها قدرة أكبر في توليد الناتج المحلي الاجمالي .

لذا ليست كل الشعوب والاقاليم مناسبة ومهيئة لاقامة دولة قوية من الناحية الاقتصادية البشرية مالم تكن لديها فئة العمل الكبيرة والقدرة على توظيفها بنسب عالية ومن ثم توزيعها بين الانشطة الاقتصادية بشكل متساوٍ نسبيا .

4- المستوى التعليمي والتنمية البشرية : يدخل المستوى التعليمي والثقافي للسكان والقوى العاملة أحيانا كجزء من تركيب السكان ، إنْ كانت نسبة عالية من معدل النشاط الاقتصادي الصافي (المنقح) يعد مؤشرا إيجابيا، فان هذا ليس كافيا لوحده ، بل يجب التساؤل عن المستوى المعرفي والتنموي لهذا المعدل ، فأحيانا يوجد معدل عال من النشاط الاقتصادي الصافي أي معدلات متدنية من البطالة إلا ان هناك مشكلة اخرى وهي تدني المستوى التعليمي والبشري لذلك المعدل ، اذ من الضروري ان يتمتع السكان بشكل عام والقوى العاملة بشكل خاص بمستويات عالية من التعليم بوصف القوة البشرية المحرك الاساس للعملية الانتاجية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الهدف النهائي منها ، فبدون مستويات عالية من الخبرة والمهارة لن تتم الإستفادة من رأس المال المادي ولا الموارد الطبيعية (قادر و الاحمد ، 2016 ، 191) ، إذ لاتستغل الموارد بشكل منظم وجيد ما لايخلق نتائج مرجوة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إذ العامل غير الكفء لايعمل بكفاءة ولا بفاعلية ولايحقق انتاجية عالية بعكس مورد بشري كفء يعمل بكفاءة وفاعلية وانتاجية عالية ويشارك مشاركة فعالة وكفوءة في الناتج المحلي الاجمالي وفي التنمية الاقتصادية .

في منتصف القرن المنصرم ولحد الثمانينيات كان الاهتمام صوب التنمية الاقتصادية للتخلص من حالة التخلف والنهوض بالتقدم ، إلا انه في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات بدأ الاهتمام بالتنمية البشرية في آن واحد كوسيلة وكغاية من التمنية الاقتصادية (كداوي ، 2015 ، 167-168)، إذ أدرك العالم ان التنمية الاقتصادية لن تأتي من دون تنمية الموارد البشرية ومن ثم التنمية البشرية ، وان الاستثمار في الموارد البشرية هو الاساس لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل من أهم الاستثمارات التي من خلالها يمكن مواجهة تحديات التغيير الذي قد تواجهه التنمية بشكل عام (عارف و سعيد ، 2016 ، 251) ولهذا بدأت كثير من الدول بتوظيف

الاموال في مجال الاستثمار البشري لانتاج رأس المال الفكري الذي يعد ضروريا لرفع مستوى الكفاءة والانتاجية كأهم عناصر الانتاج ، لذا يستخدم رأس المال البشري في بعض الدول لتعويض النقص والفجوة في كمية الموارد الطبيعية والبشرية التي تعاني منها، خاصة في عصر العولمة الذي يعتمد على كفاءة العنصر البشري بدرجة كبيرة (الربيعاوي و عباس ، 2015 ، 81) وذلك بعدما أكد الاقتصاديون أهمية تنمية الموارد البشرية في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وفي مقدمتهم (آدم سمث) وذلك في كتابه "ثروة الامم" وكذلك (الفريد مارشال) على أهمية الاستثمار في الموارد البشرية وعد ان الاستثمار في هذا المجال أي في الإنسان هو أعلى أنواع الاستثمار ، إذ عن طريقه تتقدم الشعوب واقتصادات الدول ، كما ان الاقتصادي (ثيودور شولتز) "Theodre Shultz" يرى أن ماينفق على البشر في مجال التعليم والحياة المعيشية يعد استثماراً وله عوائد تفوق عوائد رأس المال المادي في الأجل الطويل (السامرائي ، 2019 ، 11-15) .

عليه فان التنمية البشرية[1] تعد أحدث انواع التنمية وأصبح المورد البشري العنصر الفعال والمحرك الاساس بل عصب التنمية ، وأصبحت الثروة البشرية أغلى ماتملكه الدول وهي تمتلك القدرة على الإبداع والتقدم ويتوقف عليها تقدم المجتمع وتخلفه ، وتعمل التنمية البشرية على جانبين مكتملين هما ، تشكيل قدرات بشرية عالية والآخر إنتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة (الشيخ و الهاشمي ، 2018 ، 377-378)، وان المورد البشري فضلا عن كونه المحرك الاساس للعملية الانتاجية برأي الاقتصادي (فردريك هاربسون) فانه يقوم بتراكم رأس المال واكتشاف الموارد الطبيعية وبناء المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فالدولة غير القادرة على تنمية مواردها البشرية غير قادرة على أنْ تنمي شيئا (الايدامي والجبوري ، 2018 ، 448) ،وبخصوص العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية فسرت تقارير الأمم المتحدة ان النمو ضروري للتنمية البشرية فهما يؤثران في بعضهما ويتأثران ببعضهما ، إلا انه يجب أنْ يكون النمو وسيلة لتحقيق غاية التنمية البشرية أي صحة جيدة للانسان ومستويات عالية من التعليم وكذلك الدخل العالي للأفراد وبذلك يعد النمو وسيلة والتنمية البشرية غاية (ماهر وجاسم ، 2015 ، 231) ، ويقوم البرنامج الإنمائي للامم المتحدة بنشر أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها بشكل سنوي ، وفيما يخص مستويات دليل التنمية البشرية وقيمته لعام 2017 وقد شملت 189 دولة كانت النتائج على النحو الاتي :

([1]) تقاس التنمية البشرية من خلال دليل التنمية البشرية (HDI) وهي تتكون من مؤشرات او مكونات عدة حصرت في ثلاثة مجالات 1- العمر المتوقع عند الولادة والعمر الطويل (الصحة الجيدة) 2- المستوى التعليمي 3- متوسط دخل الفرد المعدل للقوة الشرائية ، وتكون قيمة المؤشر بين (0-1) ويكون باربعة تصنيفات وهي : (0.8-1) مرتفعة جدا ، (من 0.799 -0.7) مرتفعة ، (من 0.699- 0.550) متوسطة ، اقل من 0.550 منخفضة . ينظر : ادلة التنمية البشرية ومؤشراتها، التحديث الاحصائي لعام 2018، برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP. نيورك، 2018 ص3.

الجدول (2-7)مستويات دليل التنمية البشرية وقيمته لعام 2017

مستويات التنمية البشرية	قيمة دليل التنمية البشرية	عدد الدول	عدد السكان (مليار)
مرتفعة جدا	0.894	59	1.439
مرتفعة	0.757	53	2.379
متوسطة	0.645	39	2.733
منخفضة	0.504	38	0.926

المصدر تم اعداد الجدول اعتمادا على : ادلة التنمية البشرية ومؤشراتها، التحديث الاحصائي لعام 2018، برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP.، نيويورك، 2018 ص22-25.

يظهر من الجدول ان عدد الدول التي تقع في مستوى مرتفع جدا بلغ (59) دولة معظمها من الدول المتقدمة فضلا عن الدول الناشئة وهي دول ناجحة وبالمقابل فان المستوى المنخفض يشمل (38) دولة جميعها ضمن الدول الفاشلة أو الضعيفة وبينها مستوى مرتفع وهي قريبة من الدول الناجحة وكذلك مستوى متوسط وهي قريبة من الدول الضعيفة ، وبهذا فان هناك علاقة قوية بين مستوى التنمية البشرية وبناء الدولة على وفق مايتبين في الجدول الاتي :

الجدول (2-8) أفضل عشر دول و أسوؤها وفق دليل التنمية البشرية لعام 2017

أفضل عشر دول			اسوأ عشر دول		
ت	الدولة	قيمة التنمية البشرية	ت	الدولة	قيمة التنمية البشرية
1	النرويج	0.953	1	النيجر	0.354
2	سويسرا	0.944	2	جمهورية افريقيا الوسطى	0.367
3	استراليا	0.939	3	جنوب السودان	0.388
4	ايرلندا	0.938	4	تشاد	0.404
5	المانيا	0.936	5	بوروندي	0.417
6	ايسلندا	0.935	6	سيراليون	0.419
7	السويد	0.933	7	بوركينا فاسو	0.423
8	هونغ كونغ	0.933	8	مالي	0.427
9	سنغافورة	0.932	9	ليبيريا	0.435
10	هولندا	0.931	10	موزامبيق	0.437

Source : Human Development Indices and Indicators, 2018 Statistical Updates, The United Nations Development Programme (UNDP). new York, 2018, P22,25.

يظهر من الجدول ان افضل عشر دول من حيث التنمية البشرية معظمها دول اوروبية فضلا عن دولتين من جنوب آسيا هما هونغ كونغ وسنغافورة وكلها دول ناجحة وقوية أو مستقرة، وبالمقابل أسوأ عشر دول من حيث التنمية البشرية كلها دول افريقية وفي الوقت نفسه كلها دول فاشلة وضعيفة او غير مستقرة وهذا يبين مرة أُخرى أهمية المقومات البشرية ومنها مستوى التنمية البشرية في بناء الدولة .

وأياً كان الأمر سواءً رفع مستوى العامل أم تنمية الموارد البشرية أم التنمية البشرية فان أهم عناصرها هي المستوى التعليمي للسكان وللقوى العاملة ، وان المستوى التعليمي لتركيب السكان أكثرها اهمية في التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وهو القاعدة الاساسية لخلق المهارات وبدورها تؤدي إلى المشاركة الفعالة والكفوءة للقوى العاملة في النشاط الاقتصادي وهو المكون الرئيس للابتكارات والابداعات، وان المستوى التعليمي في أي منطقة او دولة هو الدال على تقدمها أو تخلفها (عبد الراوي و احمد ، 2011 ، 39) ، ويصنف المستوى التعليمي بين خمسة او سبعة تصنيفات هي : أُمي ، دون الابتدائية ، الإبتدائية ، المتوسطة ، الثانوية والمهني ، دبلوم وبكالوريوس ، شهادات عليا ، فكلما قلت نسبة الامية و ارتفعت نسبة المستوى التعليمي كانت أحسن ، ومما لاشك فيه ان رفع المستوى التعليمي يأتي بزيادة الانفاق التعليمي إلى اجمالي النفقات العامة وكذلك من خلال تغييرات وتعديلات في فلسفة التعليم ومناهج التعليم بحسب الظروف والزمان لتواكب التطورات العصرية (عارف و سعيد ، 2016 ، 253)، فضلا عن اهمية الدورات التدريبية المتواصلة عن طرائق وأساليب التقنية الحديثة في رفع مستوى المورد البشري، وبهذا يعد التدريب أهم استثمار بشري وذلك لتأثيره الفعال في المتغيرات الاقتصادية على مستوى المؤسسة وعلى مستوى الدولة (دهان ، 2010 ، 19) وهذا ماتفعله الدول المتقدمة من حيث ارتفاع نسبة الانفاق التعليمي والبحثي والتدريبي ، وان ارتفاع المستوى التعليمي كنسبة كمية من خلال الشهادات ليس كل شيء، بل النوعية هي الأهم إنْ وصلت إليها يتمكن المتعلم من القدرة على التحليل والتطبيق والتقييم والإبداع ، إذ إن المستوى التعليمي من الناحية الكمية في كثير من الدول النامية قد وصل أو إقترب من الدول المتقدمة، إلا ان الفرق يكمن في نوعية التعليم التي تنقصها معظم الدول النامية ، وهناك كثير من الباحثين والدراسات تشير إلى ان إحدى نقاط التحول واعجوبة حالة دول جنوب شرق آسيا هي التغييرات في رفع المستوى التعليمي ورفع مستوى البشري فيها .

كما ان المستوى الثقافي الذي له علاقة قوية مع المستوى التعليمي يتشكل من مكونات عدة : اللغة ، الدين ، التعليم ، العادات والتقاليد فلكلها اثر واضح في بناء الدولة من الناحية القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وهناك الكثير من القانونيين المهتمين بالدولة الذين يرون أن بناء الدولة يحتاج الى شعب وصل الى مستوى معين من الثقافة ويعرف حقوقه وواجباته ، وكذلك الحال بالنسبة للسياسيين ، اذ يرون بان للمستوى الثقافي والاجتماعي دورا كبيرا في نظام الحكم والنظم السياسية وفي مأسسة الدولة ايضا ، ويظهر ذلك من خلال

مطالبة الشعب بالديمقراطية ومشاركته السياسية الفعالة وكذلك شيوع المساءلة والشفافية وحرية التعبير والاختلاف وحقوق الانسان واحترام وقبول الاخرين، وهكذا يشكل المجتمع المدني ، "فالوعى السياسي للمواطنين يعتمد على درجة الثقافة والتعليم التي وصل إليها أفراد الشعب، اذ تؤهل الثقافة والتعليم الشعب للمشاركة الإيجابية" (ابراهيم ، 2016)، كما ان للتطور الثقافي اهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية ، اذ يرى (فرانسيس فوكوياما) أن النجاح الاقتصادي الذي حققته دول شرق اسيا (اليابان، كوريا الجنوبية وتايوان) بعد الحرب العالمية الثانية في مجال التخطيط الاقتصادي يمكن ارجاع جزء كبير منه الى العوامل الثقافية في جوهر كبار الموظفين يرجع عهدها الى قرون عدة في هذه الدول ، وان للنخب التي ادارت الهيئات وادارت التخطيط الاقتصادي[1] دوراً كبيراً في نجاحها ، كما يرى أن المستوى الثقافي الذي لايتغير بسهولة ولايتغير الا في الامد الطويل هو جزء من رأس المال الاجتماعي (فوكوياما ، 2007 ، 79-80) الذي يستحق الاستثمار فيه من اجل رفع مستواه كوسيلة للتطور وكغاية من التطور .

وعليه فإن بناء الدولة يحتاج إلى مقومات اقتصادية بشرية عدة أهمها المستوى التعليمي من حيث الكمية والنوعية فمن دونه لايمكن إنشاء دولة عموما و كونها متقدمة خصوصا ، إذ كما وضحت من خلال تنمية الموارد البشرية ونسب عالية من المستوى التعليمي والثقافي يعمل العامل بانواعه والفني والاداري والسياسي بفعالية وكفاءة وحينها تتحسن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، كما ان مستويات مرتفعة من التنمية البشرية تساعد في وجود دولة ناجحة أو متطورة وبالعكس في حالة مستويات منخفضة من التنمية البشرية وبذلك التنمية البشرية المرتفعة تعد من أهم مقومات بناء الدولة .

([1]) يتسائل فوكوياما ماذا لو انتقل التخطيط الاقتصادي من الطراز الياباني اوالكوري الجنوبي الى البرازيل او الباكستان ؟ الذي يمكن نقله من الناحية النظرية ، الا أنه يواجه تحديات الثقافية (على المستوى الرسمي وغير الرسمي) من الناحية التطبيقية .

المبحث الثاني

المقومات الاقتصادية الكلية

من المقومات الاقتصادية الاساسية التي لها اهمية كبيرة في انشاء وتقوية الدولة ، بل تعد من اهم مقوماتها ، اذ انشاء اي دولة يحتاج قبل كل شيء الى مقومات اقتصادية عديدة وفي مقدمتها الانتاج والامن الغذائيين (النباتي والحيواني والصناعي) والذي يمثل القوت الاساسي لجميع السكان، ومن المقومات الاقتصادية الاخرى الموارد الاقتصادية من حيث الكمية والنوعية التي تأتي منها معظم النشاط الاقتصادي فضلا عن البيئة الاستثمارية التي تشكل الاطر والمحددات العامة للانشطة الاقتصادية ، كذلك حجم السوق وامكانية الولوج للاسواق الاقليمية والدولية التي يتم فيها الانتاج وتبادل وتوزيع السلع والخدمات ، واخيرا وجود البنك المركزي الذي يرسم السياسة النقدية في الدولة واصدار العملة الوطنية التي تثمن وتتبادل السلع والخدمات في السوق المحلي ومايقابلها بسعر الصرف في السوق الدولي ، ويمكن تقسيم اهم تلك المقومات وفق الآتي :

1- الانتاج والامن الغذائي .
2- الموارد الاقتصادية .
3- البيئة الاستثمارية .
4- حجم السوق وامكانية الدخول للاسواق الخارجية .
5- البنك المركزي وفعاليته .

1 – الانتاج والامن الغذائي :

يعد حجم الانتاج الغذائي وامكانات انتاجه من أول المقومات الاقتصادية لانشاء الدولة ، اذ الانتاج الغذائي بانواعه (النباتي والحيواني والصناعي) يشكل الحاجة الرئيسة التي تتجدد يوميا لكافة الشعوب على مستوى العالم ولكافة سكان الدولة ، الا انها بكميات وانواع مختلفة تبعا لاختلاف العادات والسكان ومستوى الدخل.

وتعد المحاصيل الزراعية في مقدمة الانتاج الغذائي وبالدرجة الاساس القمح والرز ثم الشعير والذرة وبعدها الانواع الاخرى من المحاصيل والبقوليات فضلا عن الفواكه والخضراوات في الحقل النباتي ، ومن الحقل الحيواني ، الاغنام والابقار التي تنتج منها الالبان واللحوم فضلا عن الثروة السمكية ويشكل كلها حجم وانواع

الانتاج الغذائي ومنها يساهم في تحقيق الامن الغذائي للدولة (الجنابي ، 2017 ، 371) ، فاذا تمكنت الدولة من تحقيق الامن الغذائي او كفايته فان ذلك يدل على وجود اهم مقوم اقتصادي فيها ، الا انه لايوجد في العالم اي دولة تمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي بشكل مطلق ، بل هناك دول عدة تحققت نسبة كبيرة منها اولديها فائض في نوع او انواع عدة تصدرها لتمكنها من استيراد ماتنقصه من الغذاء مثل الولايات المتحدة الامريكية واستراليا (كاظم، 2018 ، 366-367) فضلا عن الدول الاخرى التي تعد من منتجي الغذاء الرئيسة كما يظهر من خلال الجدول الاتي :

الجدول (2-9) اكبر دول منتجة من حيث الغذاء الرئيس

نوع الانتاج	المرتبة الاولى	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة	المرتبة الرابعة	المرتبة الخامسة
القمح	الصين	الهند	الولايات المتحدة الامريكية	روسيا الاتحادية	فرنسا
الرز	الصين	الهند	اندونيسيا	بنغلادش	فيتنام
الذرة	الولايات المتحدة الامريكية	الصين	البرازيل	الارجنتين	كرواتيا
الشعير	روسيا الاتحادية	المانيا	فرنسا	كندا	تركيا
حليب البقر	الولايات المتحدة الامريكية	الهند	الصين	البرازيل	المانيا
لحوم الدجاج	الولايات المتحدة الامريكية	الصين	البرازيل	روسيا الاتحادية	المكسيك
لحوم الابقار	الولايات المتحدة الامريكية	البرازيل	الصين	الارجنتين	استراليا
لحوم الاغنام	الصين	استراليا	نيوزلندا	السودان	تركيا

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على منظمة الاغذية والزراعة العالمية على الموقع الرسمي www.fao.org

يتبين من الجدول ان الولايات المتحدة الامريكية من اكبر منتجي الغذاء ، اذ تتربع في المرتبة الاولى لاربعة انواع من الانتاج الغذائي وبعدها الصين بثلاث منتجات ثم الهند بثلاثة منتجات في المرتبة الثانية ، ويتبين من الجدول ايضا أن الرز يتكثف انتاجه في اسيا وبالتحديد في دول جنوب شرق اسيا ، وكذلك مشاركة الدول الاوروبية في الانتاج الغذائي ، الا ان الدول الافريقية غائبة في هذا المجال ، اذ باستثناء دولة السودان في لحوم الخروف لاتوجد اي دولة افريقية وهذا مايزيد الامر سوءا لأن مشكلة الفقر وقلة الغذاء تكاد تنحصر في هذه القارة .

وبالمقابل هناك دول عدة تعاني من شحة الانتاج الغذائي بسبب عدم ملاءمة المقومات الطبيعية من حيث المساحة والتربة و المناخ والمياه، واحيانا عدم الكفاءة الانتاجية للقوى العاملة وتدني المستوى التكنولوجي وتحاول تلك الدول الاستثمار في مجالات اخرى وتحقيق الفائض وتصديره لسد الفجوة الغذائية ، او تترك المجال الزراعي لقلة العوائد ولاسباب اخرى وتتوجه نحو القطاع الريعي او الاستخراجي لعوائدها العالية المتأتية من

الطبيعة (النفط والغاز الطبيعي) لتشكل الايرادات العامة بنسبة تتجاوز (80٪) من مجمل الايرادات العامة وتسمى بالدول الريعية كما هو حال العراق ، وعلى الرغم من امكانيتها الزراعية الملائمة (من حيث مساحة الاراضي الزراعية والمناخ والمياه) لتلبية اغلب احتياجاتها بل يمكنها خلق الفائض منها لتسديد ماينقصها من المواد الغذائية من الخارج ، الا انه يعاني من الفجوة الغذائية الكبيرة للاسباب المذكورة فضلا عن قصور السياسات التنموية الزراعية (محمد ، 2016 ، 208) وتعتمد بنسبة عالية على الخارج للاشباع المحلي نظرا لتدني الانتاج المحلي من السلع الاساسية ، اذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح (61٪) و الرز (18.5٪) كمتوسط للمدة (2009-2015) وكانت نسبة مساهمة الناتج الزراعي (4.3٪) من الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2007-2016)بمتوسط نصيب الفرد (170) الف دينار سنويا الا ان نسبة القوى العاملة في هذا القطاع بلغت قرابة (19٪) من اجمالي القوى العاملة (الزبيدي و البياتي ، 2018 ، 195-205) ، ولكن بسبب وجود النفط والايرادات النفطية فلم يصل العراق في حالات السلم الى سوء التغذية الشديدة من خلال شراء السلع الغذائية المستوردة ومن خلال البطاقة التموينية ما خفف العبء على كاهل الفرد ، والسؤال ما الذي يحدث في حالات الحروب الخارجية والحصار .

وهناك دول اخرى ليس لديها الاكتفاء الذاتي من الغذاء الا بنسبة متدنية وليس لديها فائض من القطاعات الاخرى لتصديرها وبما يكفي لسد احتياجاتها من العملة الصعبة لشراء واستيراد ما تحتاجه من الغذاء، حينئذ فان الدولة تواجه تهديد الامن الغذائي و اغلب سكانها يعاني من نقص الغذاء بسبب الفقر وهذا يؤدي الى نقص وسوء التغذية ثم المرض والتخلف المستديم (حلقة مفرغة) وما يتبعها من المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

وكانت سياسة الاكتفاء الذاتي من الغذاء اي تحقيق كل الاحتياجات الغذائية من الإنتاج المحلي هدفا عاما للسياسات الاقتصادية لكثير من الدول ، ومن اسباب هذا التوجه ، ضمان الغذاء الكافي للسكان اي الامن الغذائي[1] ، وحماية الدولة من بعض ممارسات التجارة الدولية غير المتوقعة واللامسؤولة التي قد تحدث فضلا عن التذبذبات المحكومة بها في أسعار السلع الزراعية كذلك توفير العملات الصعبة لشراء السلع والمتطلبات الاخرى

([1]) اخذ الامن الغذائي نطاقا دوليا ، اذ هي من المهام التي تهتم بها المنظمات الدولية مثل الامم المتحدة ومنها منظمة الاغذية والزراعة العالمية (FAO) ، ومن مقررات المنظمة ضمان الغذاء الكافي بكميات ونوعيات جيدة وبشكل صحي ومستمر لكل فرد ، كما ان معظم دساتير دول العالم تركز في الامن الغذائي وتحقيق الغذاء الكافي للافراد كجزء من سياسات الدولة ، ورغم هذه الاهتمامات الا ان الواقع العملي شيء اخر، اذ هناك قرابة 800 مليون شخص على مستوى العالم اي (11٪) من سكان العالم في سنة 2018 كانوا يعانون من نقص وسوء التغذية ومايتبعها من الامراض والامية والتخلف والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تلك الدول والاقاليم خاصة دول صحراء جنوب افريقيا .

التي لا يمكن إنتاجها محليا ، هذا مع الاسباب السياسية والامنية التي دعمت هذا التوجه لمواجهة التهديدات الخارجية الناجمة عن الحصار الاقتصادي من قبل المجتمع الدولي او الدول الاقليمية اثناء الحرب ، لذا تستدعي الحاجة ضمان تحقيق نسبة كبيرة من الاكتفاء الذاتي[1](منظمة الاغذية والزراعة العالمية ، 2018) ، وبدونها تواجه مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية خاصة في الأوقات غير الاعتيادية كالحرب والحصار ، ولا يعني هذا ان توجه اغلب العناصر الانتاجية نحو القطاع الزراعي وان يعتمد عليها اقتصاد الدولة بنسبة كبيرة من حيث تكوينها للناتج المحلي الاجمالي وترك القطاعات الاخرى، لان الاعتماد الكبير على هذا القطاع المذكور دلالة على التخلف الاقتصادي، اذ هناك دول عدة تعتمد بنسبة اكثر من (50٪) من الناتج المحلي الاجمالي على القطاع الزراعي[2]، بل الاستثمار في هذا المجال يكون حسب الاحتياجات والامكانيات ووفق الابعاد الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وهناك العديد من الدول النامية منها والمتقدمة تعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد لتلبية احتياجاتها الغذائية وهذا يعد عاملا سلبيا ، فالدول المتقدمة لديها من الصادرات الكبيرة مايعوضها في أوقات السلم عكس الدول المتخلفة او النامية ، وتلك الدول تكون في موقف مهدد صعب عندما تواجه مقاطعة او حصاراً من جانب الخصم والاعداء[3] اثناء الحروب (الشواورة ، 2018 ، 291) .

ولتجاوز الظروف الطبيعية الصعبة تعمل بعض الدول على تأمين الغذاء عن طريق الاستيراد وذلك بواسطة فائضها الاقتصادي من القطاعات الاخرى وذلك من اجل تقليل انتشار النقص التغذوي و تأمين الامن

([1]) الا أن هناك العديد من الصعوبات بهذا الشأن، منها عدم ملاءمة الظروف الطبيعية للعديد من الدول، وهذا يجعل كلفة الاكتفاء الذاتي من الغذاء عالية ، حيث تخصص نسبة كبيرة من الموارد المائية والأرضية للزراعة بالري، ما يؤدي إلى حرمان القطاعات الاخرى خاصة الحضرية والصناعية من الكميات الشحيحة من المياه التي تحتاجها لكي تنمو وتتوسع ، كما أدى ذلك في بعض البلدان إلى تفاقم النقص في المياه نتيجة لاستنزاف مياه التكوينات المائية الجوفية من أجل إنتاج الحبوب التي يحتاجونها. ينظر منظمة الاغذية والزراعة العالمية على الموقع : (http://www.fao.org/docrep/005/y3918a/y3918a03.htm)

([2]) اذ تعتمد ليبيريا على القطاع الزراعي بنسبة (77٪) من الناتج المحلي الاجمالي والصومال بنسبة (60٪) وغينيا بيساو بنسبة (56٪) وجمهورية افريقيا الوسطى (53٪) وتشاد بنسبة (52.7٪)وجزر القمر (51.6٪) وسيراليون (51.5٪) ، ومن المعروف ان الدول المذكورة من الدول الأشد فقرا على مستوى العالم .

([3]) فرض المانيا حصارا على بريطانيا اثناء الحرب العالمية الاولى والثانية وقامت عن طريق الغواصات(بمايقارب 1800غواصة) بمنع تدفق المواد الغذائية الى بريطانيا ، كذلك قام الاسطول البريطاني بفرض الحصار ضد نابليون اثناء حروبه بالقارة الاوروبية (1812-1814)م ، الا ان اوروبا كانت تتمتع بنسبة كبيرة من الاكتفاء الذاتي للمواد الغذائية لذا لم تتأثر باحصار المفروض ، ومن امثلة الحصار ماعاناه العراق وشعبه من حصار مجحف مفروض من قبل المجتمع الدولي بعد حرب الخليج الثانية عام 1990م ولحد عام 1996م وتركت آثار سلبية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كل هذا يبين اهمية تحقيق نسبة كبيرة من الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي . ينظر: علي سالم احميدان الشواورة ، الجغرافيا السياسية وتحالفاتها الدولية سياسيا وعسكريا واقتصاديا ن ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 2018، ص291.

الغذائي الذي تهتم به منظمة الاغذية والزراعة العالمية من خلال تقاريرها وبياناتها السنوية والجدول التالي يبين معدل انتشار النقص التغذوي على مستوى العالم :

الجدول (2-10) نسبة انتشار النقص التغذوي في العالم وعلى مستوى الاقاليم للمدة (2005-2017)

الاقاليم	2005	2010	2012	2014	2016	2017
افريقيا	21.2	19.1	18.6	18.3	19.7	20.4
اسيا	17.3	13.6	12.9	12	11.5	11.4
امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	9.1	6.8	6.4	6.2	6.1	6.1
استراليا	5.5	5.2	5.4	5.9	6.6	7
امريكا الشمالية واوروبا	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5
العالم	14.5	11.8	11.3	10.7	10.8	10.9
عدد الاشخاص (مليون)	945	820.5	805.7	783.7	804.2	820.8

المصدر : منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، حالة الامن الغذائي والتغذية في العالم 2018 ، بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ من اجل الامن الغذائي والتغذية ، روما ، 2018 ، ص4 و6 .

يظهر من الجدول أن معدل انتشار النقص التغذوي يتجه نحو الانخفاض من عام 2005 لحد عام 2014 اما بعد السنة المذكورة بدأ بالارتفاع مرة اخرى ، اذ بلغ (10.9٪) من مجموع السكان على مستوى العالم ، وعلى مستوى القارات والاقاليم تسجل قارة افريقيا اكبر نسبة بقرابة (20٪) من مجموع السكان لمتوسط المدة (2005-2017) وبعدها اسيا بقرابة (13٪) ثم امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (6.8٪) و (5.9٪) لاستراليا وادنى نسبة تسجلها امريكا الشمالية واوروبا باقل من (2.5٪) ، وهذا يؤكد ويبرهن اهمية تأمين الغذاء والامن الغذائي في بناء الدولة القوية والناجحة ، اذ معظم الدول الناجحة تقع في قارتي امريكا الشمالية واوروبا اللتين سجلتا ادنى نسبة من النقص التغذوي وبالمقابل معظم الدول الضعيفة او الهشة والفاشلة تقع بالدرجة الاساس في قارة افريقيا التي سجلت اكبر نسبة انتشار النقص التغذوي وبعدها بنسبة اقل في قارة اسيا .

عليه من المفروض ان يفكر اي شعب قبل قرار الانفصال بحجم الانتاج الغذائي الذي بامكانه انتاجه كذلك السيطرة على النقص التغذوي والذي تبين نسبة الامن الغذائي والحال كذلك بالنسبة لتقوية الدولة ، وان حجم الانتاج الغذائي في اي اقليم يعتمد على المقومات الطبيعية والبشرية والتكنولوجية وكذلك الاقتصادية ، والسؤال هنا هل ذلك الشعب او الاقليم يمتلك المقومات المطلوبة ؟ والاجابة تختلف باختلاف الاقاليم .

2- الموارد الاقتصادية :

تعد الموارد الاقتصادية فرعا من العلوم الاقتصادية وهي تدخل ضمن الاقتصاد التطبيقي مثل الاقتصاد الزراعي والصناعي والسياحي وتحت عنوان اقتصاديات الموارد الاقتصادية ، وكثيرا مايرتبط مفهوم الموارد الاقتصادية بعناصر الانتاج والمتمثلة بالعمل ، رأس المال ، الارض ، والتنظيم (عبد الحميد ، 2010 ، 17-18):

أ- العمل : هوكل مجهود عضلي او ذهني او كلاهما يبذل في العملية الانتاجية ويطلق عليه المواد البشرية .

ب- رأس المال : كل مايمتلكه المجتمع من الالات والمعدات وماتنتجها عمليات التنمية من شبكات الطرق والجسور والاتصالات والسدود والمباني السكنية والتجارية والعقارية فضلا عن المصانع وكل ما هو من صنع الانسان .

ت- الارض ما تحتها وماعليها وما يحيط بها وتسمى بالموارد الطبيعية .

ث- التنظيم : الذي يقوم بالمزج والتوليف بين العناصر المذكورة ويأخذ المبادرة ويتحمل المخاطرة ويسمى بالمنظم.

ومن هذا يتبين أن الموارد الاقتصادية تنحصر بالدرجة الاساس في الموارد البشرية والموارد الطبيعية ، ويطلق على كل المجهود والوسائل والمصادر التي تستخدم لانتاج السلع والخدمات ، اي انها تأتي الى الوجود بالمجهود البشري وتتسم بالندرة النسبية وكذلك لها استخدامات متعددة ، لذا فان لها قيمة اقتصادية وتتميز عن الموارد غير الاقتصادية التي لاتحتاج الى المجهود البشري ولاتتحمل التكلفة للحصول عليها لانها متاحة للجميع بوفرة ، وبهذا فان الموارد الطبيعية غير المستغلة لاتعد اموارد اقتصادية لحين استغلالها واستخدامها في العملية الانتاجية بل تعد موارد معطلة ، وللموارد الاقتصادية رصيد ذي قيمة اقتصادية من خلال استغلاله يترتب عليه تيار من المنافع والاشباع مثل الموارد الطبيعية التي من صنع الخالق ويسعى الانسان لاكتشافها واستخدامها من خلال خبرته ومعرفته وعلمه، كما أن هناك الموارد التي هي من صنع الانسان مثل الخدمات الصحية والتعليمية والتكنولوجية التي تستخدم لتلبية احتياجاته الضرورية والترفيهية التي كلما تقدمت زاد مستوى الرفاهية (عبد الحميد، 2010، 21-22).

لقد تم ايضاح اهمية الموارد الطبيعية لانشاء الدولة في موضوع المقومات الطبيعية وكذلك الموارد البشرية في المقومات البشرية ، وفي المقومات الاقتصادية تم ايضاح اهمية القطاع الزراعي والانتاج الغذائي ، والاهمية لاتكمن في حجم ونوعية الموارد الطبيعية فقط بل في استغلالها واستخدامها في المجالات الاقتصادية والتي تحتاج

الى رأس المال واهم من ذلك الموارد البشرية ذات المستوى الرفيع وذلك من اجل اكتشافها ثم استخراجها واستخدامها بافضل مايمكن ، اهم تلك الموارد مصادر وموارد الطاقة المتمثلة في الفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي والطاقات البديلة المتجددة ، ثم المعادن الاستراتيجية منها الحديد والصلب والبلاستيك وبعدها الرصاص والنحاس والالمنيوم كذلك الزنك والقصدير والمنغنيز والنيكل ، وللموارد المذكورة اهمية كبيرة للدولة في اوقات السلم واوقات الحرب كذلك .

وبالنسبة لانتاج المعادن الاستراتيجية فهي تتوزع بدرجة كبيرة بين خمس الى سبع دول ، فبالنسبة للحديد والصلب تتوزع وتنحصر بين الدول المتقدمة منها ، الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية واليابان والمانيا وبريطانيا وفرنسا ، اما بالنسبة للمعادن الاخرى فالدول الناشئة والنامية تتشارك مع الدول المتقدمة في انتاجها كالصين والمكسيك وجنوب افريقيا ، وبالنسبة لمصادر الطاقة ومنها (النفط والغاز الطبيعي)فالدول النامية والمتقدمة تشارك في انتاجها الا ان معظم الانتاج ينحصر في الدول النامية والناشئة كما يتبين من الجدول الاتي :

الجدول (2-11) اكبر عشر دول منتجة للنفط لعام 2017 \ الف برميل يوميا

الترتيب	الدولة	حجم الانتاج الف برميل \يوم
1	روسيا الاتحادية	10348.9
2	المملكة العربية السعودية	9959.2
3	الولايات المتحدة الامريكية	9355
4	العراق	4468.7
5	الصين	3823.5
6	جمهورية الاسلامية الايرانية	3867.3
7	الامارات العربية المتحدة	2966.5
8	الكويت	2704.2
9	البرازيل	2621.8
10	فنزويلا	2034.8

Source : OPEC, Annual Statistical Bulletins,Veina , 2018, p32

يتبين من الجدول أن روسيا الاتحادية كانت اكبر منتج للنفط لعام 2017 وذلك بـ (10348.9) الف برميل يوميا بفرق صغير مع السعودية في المرتبة الثانية والولايات المتحدة الامريكية تأتي في المرتبة الثالثة بكمية انتاج بلغت (9.355) مليون برميل ، كما ان الولايات المتحدة الامريكية تعد اكبر مستهلك للطاقة ومنها للنفط وذلك ليس للاستهلاك المنزلي فقط ، بل جزء كبير منه للاستهلاك الاقتصادي والصناعي الذي يتميز

ويتقدم به الاقتصاد الامريكي ، وكان العراق في المركز الرابع بـ (4468.7) الف برميل وكانت فنزويلا في المركز العاشر بـ (2034.8) الف برميل، اما بالنسبة لانتاج الغاز الطبيعي وكما يتبين من الجدول (2-12) فان الولايات المتحدة الامريكية في عام 2017 كانت اكبر منتج بـ (762.276) مليار م^3 وبعدها روسيا الاتحادية ثم ايران في المركز الثالث والجزائر وتركمانستان بـ (94.778) و (80.479) مليار م^3 في المركزين التاسع والعاشر على التوالي .

الجدول (2-12) اكبر عشر دول منتجة للغاز الطبيعي لعام 2017 \ مليون م^3

الترتيب	الدولة	حجم الانتاج (مليون م^3)
1	الولايات المتحدة الامريكية	762276
2	روسيا الاتحادية	649629
3	جمهورية الاسلامية الايرانية	238003
4	قطر	163599
5	الصين	143979
6	النرويج	127733
7	المملكة العربية السعودية	115000
8	استراليا	112583
9	الجزائر	94778
10	تركمانستان	80479

Source : OPEC. Annual Statistical Bulletins, Veina, 2018, p115-116

ان احتياطي النفط والغاز الطبيعي ينحصر بين الدول المنتجة لهما فضلا عن دول اخرى لم تستغل احتياطياتها بشكل كبير لحد الان لاسباب فنية وسياسية واقتصادية ، ومن حيث التصدير تعد دولة قطر اكبر مصدر للغاز الطبيعي بحجم (133) مليار متر مكعب لعام 2017م ، وكما معلوم فان استهلاك الطاقة يعتمد بنسبة كبيرة على المصدرين المذكورين وقد يصل الى مايقارب (60%) من مجموع المصادر ، لذا فانهما من المصادر الرئيسة والاستراتيجية للطاقة وكذلك من الموارد الاقتصادية الاستراتيجية ، الا ان الاهمية كما تم ايضاحها لاتكمن في وجود الموارد الطبيعية بل في اكتشافها واستخراجها، واهم من ذلك في استخدامها بين المجال الاستهلاكي او الانتاجي، وبين استخدامها في المؤسسات الانتاجية الداخلية أو في استيرادها كموارد اولية وخام ، فقوة وبناء الدولة تتكون من خلال الاجابات ، فالولايات المتحدة الامريكية تعد من اكبر منتجي الطاقة وفي الوقت نفسه اكبر مستهلك او مستخدم للطاقة وبما يفوق انتاجها وبذلك تستورد كميات كبيرة سنويا من النفط والغاز الطبيعي، الا

انها تستخدمهما في العمليات الانتاجية وفي صناعاتها ومؤسساتها الضخمة اي في المجال الانتاجي بدرجة اكبر من المجال المنزلي ، وبالمقابل هناك دول كثيرة رغم احتياطياتها وانتاجها الكبير الا انها لم تصل الى الدول القوية ولا الناشئة وذلك لانها تقوم بتصدير جزء كبير منها بشكل خام ولاتستخدمها في المؤسسات والصناعات المحلية لقلتها ولنوعيتها وصغرها لكي تحصل على قيمة اضافية اكبر بكثير ، بل تصدرها وتحصل على ايرادات كبيرة تمول بها الموازنة العامة للدولة وتبقى تعتمد على الايرادات الريعية ، وتمكنت كثير من تلك الدول بفعل مواردها الاقتصادية ومنها مصادر الطاقة فضلا عن عوامل اخرى ان تبنى دولة عظمى ومتقدمة مثل الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية ، ودول اخرى نشأت واقتربت من حال الدول المتقدمة مثل الصين وماليزيا ، و هناك دول اخرى نمت اقتصاداتها وغني سكانها وتطورت كثيرا في مجال البنى التحتية والعقارات مثل دول الخليج العربي ومنها الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت ، الا ان هناك دولاً اخرى رغم تنوع وكثرة الموارد الطبيعية والموارد الاقتصادية الا انها دون المستوى المطلوب من حيث التنمية ومن حيث مستوى المعيشة مثل العراق وايران وذلك لاسباب سياسية ومذهبية وطائفية وعوامل اخرى خارجية .

وبالنسبة للقطاع الصناعي خاصة الصناعة التحويلية وقطاع النقل والمواصلات فيرى الباحث أن تطور الصناعات نتجية للعوامل البشرية بالدرجة الاولى ثم الطبيعية من خلال سياسات حكومية ومؤسساتية (الحكم الرشيد) بعيدة المدى والتي تدعم وتخلق بيئة استثمارية ايجابية فبظلها تنمو الصناعات وتتطور ومعها تتقدم الدولة، فدولة اليابان وكوريا الجنوبية رغم افتقارهما للموارد الطبيعية الاستراتيجية ، الا انها بفعل العوامل المذكورة تمكنت من بناء دولة متقدمة حتى اصبحت اليابان تسمى بمعجزة القرن العشرين، وذلك بفعل تطورها الاقتصادي الهائل الناجم من الصناعة التحويلية وبدوره من العوامل البشرية رفيعة المستوى والعوامل السياسية والحكومية والمؤسساتية، فضلا عن العامل التاريخي والدعم الخارجي من الولايات المتحدة الامريكية واصبحت اليابان تنافس اكبر دول متقدمة ويعدها الكثير ثاني او ثالث دولة من حيث التقدم الصناعي .

يعد التصنيع دالة التقدم، وان مرادف الدول المتقدمة هو الدول الصناعية ، اذ يعد التصنيع اللبنة الاساسية للدولة من حيث البناء الاقتصادي بل يعد المحرك الرئيس لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك فانه دليل القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، واصبحت الدولة القوية والعظمى هي دولة صناعية متقدمة وان فقدت الدولة قدرتها الصناعية تخلفت وافتقرت ، اذ ان القدرة الصناعية لاي دولة تعتمد على الالات والمعدات والتكنولوجيا الحديثة والموارد البشرية رفيعة المستوى (الشواورة ، 2018 ، 305-307) وكذلك المواد الخام ومصادر الطاقة التي ان توفرت محليا لساعدت على تقدم الصناعات من حيث قيمتها الانتاجية ومشاركتها في توظيف الايدي العاملة وكذلك في الناتج المحلي الاجمالي ، ومما لاشك فيه أن الصناعات ليست بالمستوى نفسه

من حيث الاهمية والاستراتيجية[1] ، وفي هذا العصر لايمكن بناء اي دولة من دون وجود نسبة من الصناعات المتعددة التي تلبي جزءاً من الطلب المحلي فضلا عن الطلب الخارجي اذا امكن ذلك ، فكلما تعددت وتقدمت الصناعات ساعدت على انشاء او بناء دولة قوية ومتقدمة والعكس صحيح .

ولقطاع النقل والمواصلات بوسائلها وانواعها (الطرق البرية والبحرية والجوية وشبكة الاتصالات وما يرافقها) اي البنية التحتية اهمية كبيرة في انشاء الدولة وقوتها الاقتصادية والسياسية والامنية والثقافية، اذ انها تربط بين مختلف مناطق واقاليم الدولة بينها وبين العالم الخارجي ، فتسهل النشاط الاقتصادي لنقل الاشخاص ولتوزيع البضائع المختلفة ، وبتقدمها يزداد النشاط الاقتصادي كما ونوعا بين مختلف الاقاليم ، بدليل ان تطور وزيادة وسائل النقل والموصلات ونوعيتها سهل كثيرا عملية التبادل التجاري عبر التاريخ وازداد حجمه على المستوى المحلى والدولي وهي بمثابة البنى التحتية للاقتصاد (الموسوي وسالم ، 2019 ، 99)، فهي ايضا أحد اهم عوامل توسيع السوق المحلي والدولي، كما ان تقدمها يخفض تكلفة الانتاج والتوزيع ويساعد على الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية والاقتصادية، وبدونه يتوقف نقل البضائع والاشخاص ومعها عملية التنمية والنشاط الاقتصادي ، لذلك كل دولة تحاول بناء طرق وموصلات متطورة، وان حجم ونوع الموارد الطبيعية والاقتصادية كذلك التطور الصناعي تسهل هكذا نوع من البنى التحتية .

عليه ان الموارد الاقتصادية تعد أحد المقومات الرئيسة لبناء الدولة وتقويتها ، فهناك اقاليم تتصف بندرة نسبية قليلة للموارد الاقتصادية مقارنة باقاليم اخرى تمتاز بالندرة الشديدة، فالاولى فيها المقومات الاقتصادية للدولة والثانية فلا، وان يكن فلا يمكنها منافسة دول اخرى ، كما ان الانفصال في الاقاليم الثانية يكون غير جيد ومن الاحسن بقاؤها ضمن الدولة التي تمتاز اقاليمها الاخرى بموارد اقتصادية كثيرة ومتنوعة .

3- البيئة الاستثمارية :

يقصد بها الاوضاع السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في حركة الاستثمارات (الزين ، 2012 ، 91)، او مجمل الظروف المؤثرة في توجيه وتوزيع تدفقات رأس المال وتوظيفه وتتمثل تلك الظروف بالظروف السياسية والاجتماعية والادارية والاقتصادية (الجبوري ، 2014 ، 164) وان لكل تلك الظروف أبعاداً وعناصر فرعية ، ومن خلال مؤشرات دولية معروفة تقيم المناخ الاستثماري لأي دولة والتي قد تصل الى عشرة مؤشرات (شلغوم ، 2012 ، 102- 108) اهمها ، مؤشر المركب للمخاطر القطرية ، ومؤشر الحرية الاقتصادية التي يعتمدها معهد هيرتاج (Heritage) الامريكي مع صحيفة وال ستريت منذ عام 1995، ومؤشر مخاطر

---

[1] من حيث التنمية تاتي صناعة الحديد والصلب في المقدمة لانها تمد جميع الصناعات الاخرى بموادها ثم الصناعات الهندسية والمعدنية ، الصناعات الكيمياوية والاسمدة والاسمنت ، صناعة الادوات الكهربائية ، صناعة المواد الغذائية ، وصناعة الغزل والنسيج .

بيئة الاعمال يعتمده شركة BERI الامريكية ، ومؤشر سهولة اداء الاعمال يعتمده مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004م[1] ، فيقوم المستثمر الاجنبي بتوجيه استثماراته وفقا لنتائج المؤشرات التي تقوم المؤسسات المذكورة باعتمادها ونشر نتائج دراستها على المستوى الدولي ، ان كانت النتائج ملائمة ومناسبة دلت على البيئة المشجعة وجذبت الاستثمارات الاجنبية وبخلافه تطرد الاستثمارات (الجبوري ، 2016 ، 146) وان كل الدول المتقدمة والنامية باساليب ونسب مختلفة تعمل من اجل تحسين المناخ او البيئة الاستثمارية(بن حسين ، 2007 ،57) من اجل زيادة حجم ونوع الاستثمارات (بين المستثمر المحلي والمستثمر الاجنبي وبين مختلف القطاعات الاقتصادية) تعد من اهم محددات الناتج المحلي الاجمالي (الجبوري ، 2014، 260)، فان زادت وتنوعت الاستثمارات فالناتج المحلي يزداد ويتنوع ومعه تتحسن المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية الكلية وبالنهاية تحدث او تحسن عملية التنمية الاقتصادية الشاملة او المستديمة (Record , 2013,12)، وبالنسبة لترتيب الدول حسب البيئة الاستثمارية فان الجدول (2-13) يبين احسن واسوأ عشر دول وفق مؤشر سهولة اداء الاعمال الذي يعتمده البنك الدولي :

الجدول (2-13) احسن واسوأ عشر دول من حيث البيئة الاستثمارية

وفق مؤشر سهولة اداء الاعمال لعام 2017

الترتيب	احسن الدول	اسوأ الدول
1	نيوزلندا	الصومال
2	سنغافورة	اريتريا
3	الدانمارك	ليبيا
4	هونغ كونغ	فنزويلا
5	كوريا الجنوبية	جنوب السودان
6	النرويج	جمهورية افريقيا الوسطى
7	المملكة المتحدة	جمهورية كونغو الديمقراطية
8	الولايات المتحدة الامريكية	افغانستان
9	السويد	انغولا
10	مقدونيا	هايتي

[1]) فضلا عن المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار الذي اسسته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام 1996م ، مؤشر الاداء والامكانات يعتمده منظمة الانكتاد منذ عام 2002م ، مؤشر التنافسية العالمية يصدر عن المنتدى الاقتصادي الدولي منذ عام 1979 ، مؤشر اليورو مني للمخاطر القطرية يصدر عن مجلة (اليورو مني) مرتين سنويا ، مؤشر كوفس (Coface) ، مؤشر التنمية البشرية يصدر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي .

Source : Doing Business2017 , The World Bank and the International Finance Corporation , Washington DC , 2017 , P7.

يظهر من الجدول ان نيوزلندا تقع في المرتبة الاولى من حيث المناخ الاستثماري وبعدها سنغافورة والدنمارك في المركز الثالث وكل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة في المركزين السابع والثامن على التوالي ومقدونيا في المركز العاشر ، واما بالنسبة للأسوأ فيعد الصومال اسوأ دولة وبعدها كل من ليبيا واريتريا ، وهايتي اخيرا في المركز العاشر ، ويلاحظ من الجدول ان سبع دول افريقية تقع ضمن اسوأ عشر دول ، وبالمقابل خمس دول اوروبية ضمن احسن عشر دول ، كذلك يظهر من الجدول مدى اهمية البيئة الاستثمارية في بناء الدولة وقوتها.

فهناك دراسات تطبيقية كثيرة تدل على اهمية البيئة الاستثمارية ومؤشراتها في جذب الاستثمارات وبدوره في المتغيرات الاقتصادية الكلية ، اذ حجزت دولة الامارات العربية المتحدة المركز (26) عالميا عام 2017 وفق مؤشر سهولة اداء الاعمال[1] بعدما كانت (69) عالميا عام 2004 ازداد حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة فيها من قرابة (4.2) مليار دولار عام 2004 الى قرابة (11) مليار دولار عام 2015 (الهيتي والشمري ، 2018 ، 489-495) وهذا يعزى الى المناخ الاستثماري المتميز لدولة الامارات ، اما دولة العراق وفق المؤشر نفسه فكان في الترتيب (165) عالميا من بين (185) دولة عام 2013 وبحجم الاستثمار الاجنبي المباشر بلغ مايقارب(3) مليارات دولار فقط (البطاط واخرون ، 2016 ، 48)، وهذا يبين اهمية البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمارات مايستوجب على الدول او الاقاليم غير المستقلة ان تقوم بتحسين وتهيئة البيئة الاستثمارية على الدوام وفقا للمتطلبات العصرية وعلى جميع المستويات (جباري ، 2015 ، 197)، يمكن حصرها في توفر الاستقرار السياسي والامني وكذلك الاستقرار والاداء الاقتصادي الكلي وتحسين الاطار التنظيمي والتشريعي وجوانب تكميلية اخرى (رجال وجباري ، 2014 ، 71-72)، والا فلا تتوجه ولاتتدفق الاستثمارات الاجنبية اليها سوى بمعدلات منخفضة، وبهذا فان الاستثمار دالة في البيئة الاستثمارية وبعلاقة طردية ، لذا فاذا ارادت تحسين الظروف الاقتصادية على مستوى الدولة وعلى مستوى الافراد من الفقر الى فقر اقل ومن ثم الى انعدام الفقر، فان ذلك يتم عن طريق زيادة وتنويع الاستثمارات الناجحة وليست المحلية فحسب ، بل الاجنبية كذلك التي تتنافس جميع الدول على جذبها وانها تأتي في ظل المناخ الاستثماري الجاذب .

([1]) كذلك وفق مؤشرات المخاطر القطرية التي تتألف من مؤشر المخاطر السياسية والمخاطر المالية والمخاطر الاقتصادية ، وحسب هذا المؤشر تصنف الدول وفق خمس مستويات من حيث المخاطر(مرتفعة جدا ، مرتفعة ، معتدلة ، منخفضة ، منخفضة جدا)تمكنت دولة الامارات من تحقيق مستوى منخفض جدا منذ مدة (2005-2016)اي اقل مخاطر وهذا مايعزز البيئة الاستثمارية والتدفقات الاستثمارية في الامارات ، وان العراق حقق مستوى مرتفعاً وفق المؤشر المذكور في المدة (2004-2010).

وعليه يرى الباحث ان البيئة الاستثمارية في هذا العصر تعد من المقومات الاقتصادية المهمة لانشاء الدولة وتقويتها وبدونها لايطلب انشاء كيان مستقل او لايمكن بناء الدولة ، فكلما تحسنت البيئة الاستثمارية ساعد على بناء الدولة وتقويتها .

4- حجم السوق وامكانية الدخول في الأسواق الخارجية :

يمكن النظر الى حجم وهيكل السوق كأحد المكونات أو العناصر الاقتصادية للبيئة الاستثمارية (رجال وجباري، 2014 ، 72) التي تمت الاشارة اليها في الفقرة السابقة ، ولاهميته الاقتصادية سيتم توضيحه باختصار ، لان للاسوق بانواعها المختلفة دورا في غاية الاهمية في النشاط الاقتصادي ، اذ تتبادل فيها السلع والخدمات (إما في الموقع الجغرافي او المواقع الالكترونية التي ازداد نوعها وحجمها في هذا العصر) وذلك بعدما يلتقي البائع والمشتري او العرض والطلب ويتم تحديد السعر، ويتحدد حجم السوق بحجم العرض والطلب وهذا بدوره يعتمد على محددات اخرى اهمها ، المتوسط الحقيقي لدخل الفرد ، مستوى الاسعار ، عدد السكان ، وتعد الاسواق بانواعها واشكالها المختلفة (سوق السلع والخدمات والاسواق المالية والنقدية) أحد المحددات الاقتصادية للبيئة الاستثمارية في اي دولة ، فكلما اتسعت الاسواق وتطورت جذبت الاستثمارات والعكس صحيح ، وما لهذه الاستثمارات من اثار ايجابية في مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية كما تمت الاشارة اليه سابقا ، والاسواق السائدة في هذا العصر هي ، المنافسة الاحتكارية والاحتكار وكذلك احتكار القلة ونادرا مانجد سوق المنافسة التامة كما تصورها الكلاسيك سابقا .

وبخصوص العلاقة بين الاسواق والنظام الاقتصادي، عادة تعمل الاسواق بكفاءة اكثر في ظل الحرية الاقتصادية اي آلية السوق وعدم تدخل الدولة، بل يتم فسح المجال للقطاع الخاص المحلي والاجنبي للقيام بالعمليات الاستثمارية والانتاجية ، وعندما يخطط المستثمر بالاستثمار في اي دولة يفكر في عوامل عدة منها ، حجم السوق المحلي وتطور الاسواق المالية والنقدية وامكانية الدخول في الأسواق الخارجية عن طريق تصدير منتجاتها وكذلك تصدير واستيراد العناصر الانتاجية المتمثلة في الموارد البشرية و رأس المال والتكنولوجيا (الجبوري ، 2016 ،147)، لان الاستثمارات لاتبحث فقط عن السوق المحلي بل تبحث عن الاسواق الخارجية ايضا ، خاصة المشاريع الكبيرة التي تقوم بتصدير جزء او جميع منتجاتها للاسوق الخارجية ، والشركات المتعدية الجنسيات التي تقوم بتنويع استثماراتها على النطاق الدولي خاصة في ظل حرية التجارة والانفتاح الاقتصادي السائد (مسلم و محمود ، 2018 ، 338) وبدونه تتقلص الاستثمارات ومعها السوق وبالتالي ينخفض معدل النمو الاقتصادي والدخل ويرتفع معدل البطالة .

ومما لاشك فيه انه لاتوجد دولة في العالم تتمتع بالاكتفاء الذاتي لجميع السلع والخدمات بل منفتحة على الخارج بدرجة كبيرة او قليلة وذلك لتصدير الفائض لديها واستيراد ماينقصها وان هذا يحتاج الى سياسات تجارية واضحة المعالم ، فضلا عن العوامل الاقتصادية هناك العوامل السياسية والتشريعية وكذلك العوامل الطبيعية المتمثلة في الموقع الجغرافي وقربه من الطرق الدولية (البرية والبحرية والجوية) ، كذلك وسائل ومستوى تطور النقل والمواصلات والتي تعد بمثابة عصب الحياة الاقتصادية الذي يضمن انسيابية حركة المدخلات والمخرجات (عساف وعواد، 2014، 489) كلها يساعد على انفتاح الاسواق وامكانية الدخول في الأسواق الخارجية او الدولية التي تحتاجها كل الدول لتقدمها .

عليه ان وجود الاسواق باحجام وانواع مختلفة ومتطورة من المقومات الاقتصادية لبناء الدولة ، اذ فضلا عن الدول المتقدمة في الغرب فان حجم وتطور الاسواق وانفتاحها ساهم كثيرا في تطور دول جنوب شرق آسيا منها سنغافورة التي اصبحت أحد المراكز التجارية واحدى الاسواق الدولية خاصة المالية مثلها مثل دولة الامارات العربية المتحدة في غرب آسيا .

5- البنك المركزي وفعاليته :

يتواجد البنك المركزي في جميع دول العالم وله شخصية معنوية مستقلة عن الحكومة، ويقوم بادوار اقتصادية ونقدية في غاية الاهمية (الصالحي ، 2012 ، 225)، اذ انه مؤسسة نقدية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي، وهي الجهة الوحيدة التي تقوم باصدار العملة المحلية ومراقبة الجهاز المصرفي وتوجيه الائتمان والمحافظة على الاستقرار النقدي من خلال التوازن بين كمية النقود وحجم النشاط الاقتصادي (البياتي وسمارة ، 2013 ، 187)، وان كل الدول تعمل من اجل الاستقرار النقدي اي استقرار كل من المستوى العام للاسعار (التضخم) وسعر الفائدة وسعر الصرف من خلال البنك المركزي، وان لكل من المؤشرات الثلاثة المذكورة أدواراً كبيرة في النشاط الاقتصادي (المرزوك وباقر ، 2018 ،31) الذي هو مهمة البنك المركزي .

كما يؤدي البنك المركزي دورا محوريا في النشاط الاقتصادي وهذا الدور يتفاوت بين الدول وبحسب طبيعة النظام الاقتصادي وتطوره كذلك حسب استقلالية البنك المركزي والأدوات النقدية التي يستخدمها ، وان اهم العوامل التي تؤثر في الفاعلية النقدية للبنك المركزي هي مدى تحديده للهدف التشغيلي لهذه السياسة وهيكلية الاقتصاد فضلا عن مدى طبيعة تأثير ادوات البنك المركزي، وتتبين فاعلية البنك المركزي من خلال درجة استجابتها للتغيرات الاقتصادية وكلما ارتفعت هذه الدرجة دل ارتفاعها على فاعليتها(عبد الاسدي و جراح، 2015، 160) والعكس صحيح.

ونظرا للادوار والوظائف العديدة التي تتطلبها السياسة النقدية في اي دولة فان الحاجة الى البنك المركزي امر ضروري وحتمي، وبدونه تواجه السياسة الاقتصادية ومنها النقدية والقطاع المصرفي بشكل عام صعوبات وعراقيل كبيرة، وبما ان القطاع المصرفي يعد احد القطاعات الرائدة في الاقتصادات الحديثة لانه يمثل حلقة الاتصال على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وإذا كان القطاع المصرفي احد اهم القطاعات الاقتصادية فإن البنك المركزي يمثل المحور الرئيس لهذا القطاع وذلك لما يقوم به من دور في ادارة السياسة النقدية والمصرفية والحفاظ على الاستقرار النقدي و المالي، ثم ارساء اسس النمو الاقتصادي القابل للاستمرار (الغالي والجبوري ، 2017 ، 435)، وبالنسبة لاستقلالية البنك المركزي فان الاكثرية يفضلون استقلالية البنك المركزي عن الحكومة[1] ، اذ يرى (فيشر) أن هناك علاقة عكسية بين الاستقلالية والتضخم فكلما زادت الاستقلالية قل التضخم (Fischer, 1995, 32) ، فبدون الاستقلالية تفشل السياسة النقدية كما حدث لكثير من البنوك المركزية الاوروبية اثر ميولها وانحيازها للرغبات الحكومية وللسياسيين ما ادى الى وقوعها في الازمة المالية وازمة الديون السيادية بعدها (سمايلي ، 2015 ، 323) الا ان مارس البنك المركزي الاوروبي دورا كبيرا في تخفيف الازمة ومعالجتها ، هذا ويعد البنك المركزي العراقي من االبنوك المركزية التي تتمتع باستقلالية كبيرة كما يظهر من خلال قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004 وكذلك من خلال دوره في الثبات النسبي للاستقرار النقدي في العراق للمدة (2010-2018) وتخفيض معدلات التضخم وثبات سعر الصرف (الشيباني ، 2018 ، 180)، ولذلك فان وجود البنك المركزي امر بديهي كاحد متطلبات الدولة ، الا ان كفاءته وفعاليته قد تختلفان من زمن ومن دولة لاخرى ويعد البنك المركزي من المقومات الاقتصادية لبناء الدولة , وذلك لتأثيره في النشاط الاقتصادي للدولة من خلال ما يمتلكه البنك المركزي من صلاحيات وقدرات تمكنه من ممارسة مهامه ووظائفه باستقلالية لكي يحقق اهداف السياسة النقدية .

تكمن اهمية البنك المركزي بالدرجة الاساس في الوظائف التي يقوم بها والمتمثلة في بنك الاصدار اي اصدار النقد ، وبنك البنوك (مراقبة البنوك التجارية ومقرضها) ، بنك الحكومة ومستشارها ووكيلها المالي ، التحكم بحجم الائتمان :

([1])- ان إستقلالية البنوك المركزية لاتعني الانفصال التام total separation بين الحكومة والبنك المركزي وانفراد البنك المركزي في تحديد الاهداف النهائية للسياسة النقدية، وانما يكون الاتفاق على تحديد هذه الاهداف بين الحكومة والبنك المركزي على ان تكون قرارات البنك المركزي خصوصا فيما يتعلق بالسياسة النقدية مستقلة ومنسجمة الى حد كبير مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة، اذ الإستقلالية من الوجهة القانونية بأنها حجم السلطات الممنوحة للبنك المركزي في صياغة السياسة النقدية وإدارتها ثم إمكانية مساءلة البنك عن تحقيق اهدافه والتركيز في استقرار الأسعار وذلك في ضوء النظام الاساس للبنك المركزي والدستور .

أ- بنك الاصدار (Issuing Bank): من اقدم الوظائف التي مارسها البنك المركزي هو اصدار النقود اي العملة المحلية بالحجم والنوعية المطلوبة وحسب النشاط الاقتصادي ، وانه الجهة الوحيدة التي تقوم بهذه العملية ولا تشاركه اي جهة اخرى بهذه المهمة وذلك لسهولة التحكم بها باستقلالية وفاعلية (مامندي ، 2012 ، 374)، ومما لايخفى على احد من اهمية النقود ووظائفها في هذا العصر.

ب- بنك البنوك (Bank of Banks): يقوم البنك المركزي بالتعامل مع البنوك التجارية بالعلاقة نفسها، اذ تحتفظ البنوك التجارية بجزء من رصيدها لدى البنك المركزي ويقوم بالتنسيق بين البنوك التجارية وتسوية الحسابات (المقاصة) ، ويدخل في سوق الائتمان عن طريق سعر اعادة الخصم ، كما يقوم بالوساطة بين البنوك التجارية والبنوك الخارجية كذلك يقوم بدور المقرض للبنوك التجارية في حالة الازمات .

ت- بنك الحكومة (Bank of Government): يعد البنك المركزي بنك الحكومة ومستشارها و وكيلها المالي في تنفيذ السياسة النقدية ، اذ يقوم بالاحتفاظ بالارصدة النقدية للحكومة ويقوم بتحصيل ايراداتها ونفقاتها ، فهو الوكيل المالي لادارة الدين العام سواء بيع السندات الحكومية واذونات الخزينة أو دفع فوائدها أو سداد قيمتها، ويقرض الحكومة ويمولها لتغطية العجز في الميزانية العامة للدولة ، ويحتفظ بثروة الدولة من الذهب والعملات الاجنبية في خزائنه ، كما يقوم بتسوية الحسابات الخارجية من التزامات وحقوق الدولة مع العالم الخارجي ، وهذا ناجم من علاقته بالبنوك المركزية الاخرى والاسواق المالية ، كما انه يمثل الدولة في المفاوضات الخارجية مع الدول و المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين في كل الامور النقدية والتمويلية ، وانه المستشار الذي تعتمد عليه الدولة للتعرف على اتجاهات السوق على المستويين المحلي والدولي ايضا (البياتي و سمارة ، 2013 ، 200)

ث- التحكم في الائتمان (Credit control): التحكم في حجم كمية النقود التي بامكان البنوك التجارية خلقها بما يتماشى مع حجم النشاط الاقتصادي المرغوب فيه منعا للتضخم وتجنبا للانكماش والكساد، وان هذه الوظيفة تعد تنفيذا لسياسات الحكومة التي يقوم بها البنك المركزي (السريتي و نجا ، 2011 ، 268) وبدونه تزداد كمية النقود فوق المستوى المطلوب فيزداد التضخم او يقل عن المستوى المطلوب فيحدث الكساد وتزداد البطالة ، وان هذا التحكم يتم من خلال ادوات السياسة النقدية التي يملكها البنك المركزي والمتمثلة في الادوات الكمية او غير المباشرة : اعادة سعر الخصم ، عمليات السوق المفتوحة ، ونسبة الاحتياطي القانوني (المرزوك وباقر ، 2018، 37-38) والادوات النوعية او المباشرة من خلال الرقابة على اتجاهات قروض واستثمارات البنوك التجارية

واقناعها بالاسلوب الادبي (منشد و الشهيلي ، 2017 ، 135) ، فبدون هذه الوظائف لاوجود للقطاع النقدي والمصرفي ولا للسياسة النقدية بالتالي تعاق السياسة الاقتصادية .

عليه فان وجود البنك المركزي الفعال القادر على اداء مهامه ووظائفه (الاستقرار النقدي وخلق الائتمان) من المقومات الاقتصادية لبناء الدولة وبدونه لايمكن صياغة وتطبيق السياسة النقدية المستقلة والفعالة وهذا يؤثر سلبا في السياسة الاقتصادية وفي اداء الاقتصاد القومي بشكل عام .

المبحث الثالث

المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية

تعني نوع الانظمة الاقتصادية الادارية والسياسية التي تحدد نوع الحكم ومستوى الحكم الرشيد القادر على ادارة المجتمع بالشرعية والعدالة وادارة الموارد الاقتصادية بالكفاءة والفاعلية، كذلك نوع العلاقة السياسية الداخلية والخارجية ، من المعروف ان الدولة في هذا العصر تحكمها انظمة سياسية مختلفة ، وان نوع الحكم والادارة والعلاقات السياسية كذلك تشكل المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية لبناء الدولة يمكن تقسيمها وفقا للاتي:

اولا - الحكم الرشيد .

ثانيا- العلاقات السياسية (الاستقرار السياسي) الداخلية والخارجية.

اولا - الحكم الرشيد :

يلعب نوع الحكم والادارة دورا هاما في بناء الدولة ، اذ ان بناء نظم سياسية قادرة على حفظ القيم السياسية الاساسية منها الحرية والعدالة والمساواة، وكذلك تأسيس النظام القانوني والاداري الكفوء والفعال في الانتاج والتنمية والمستجيب لمطالب الشعب يضمن بناء دولة قوية من النواحي الاقتصادية والسياسية والقانونية والادارية ، فمن خلال بناء مؤسسات قانونية يأتي نمط من الحكم الى الوجود يتسم بالشرعية من قبل الشعب ويمكن من خلاله وضع آليات للمساءلة ويستجيب لمطالب الشعب من خلال مبدأ سيادة القانون (محمود ، 2017 ، 70) فكلها من مبادىء او عناصر الحكم الرشيد الذي يحظى بالاهتمام الكبير لدى جميع المؤسسات السياسية والانسانية والاقتصادية الدولية .

ان عملية الحكم في اي مجتمع بشكل عام عبارة عن مجموعة من الطرق والقواعد المختلفة لتسيير الاعمال المشتركة من قبل الافراد والمؤسسات العامة والخاصة، وان الحكم في هذا العصر يشمل الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ولكلها دور في الاداء السياسي والاقتصادي والاداري ليشكل الحكم الجيد او الرشيد، فالحكم الرشيد يختلف باختلاف المدارس والافكار، ويمكن تعريفه بانه عبارة عن مبادىء عامة تتنزل الى الواقع العملي عن طريق اسلوب محدد وآليات متفق عليها وذلك بوجود مؤشرات محددة لكل مبدأ من اجل تحقيق المصلحة العامة للمجتمع والمساهمة في التنمية المستديمة (الساعوري ، 2017 ، 31)، او نظام الحكم القائم على خدمة مصالح الشعب وفيه تعد السلطة والقيادة وظيفة في الخدمة العامة ويتخذ منها منصة لاثبات الكفاءة والقدرة على متطلبات الشعوب وحاجاتها وسياساتها بالعدل والمساواة ، وان يتصف بالقدرة على دمج المجتمع في السلطة والحكم والمشاركة، وان يتمتع باستمرار بالرغبة الشعبية اساسها الانتخاب الشعبي النزيه (عبد

اللطيف واخرون ، 2017 ، 308)، وهناك مؤسسات دولية عديدة تهتم بنوع الحكم والحكم الرشيد منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبرنامج الانمائي للامم المتحدة فكلها تنشر بيانات دورية دولية حول الحكم الرشيد ، فيعرفه البنك الدولي بانه : اسلوب ممارسة السلطة في ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من اجل التنمية (الزركوش ، 2017، 367)، او عبارة عن التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدولة من اجل الصالح العام (World Bank, 1994,xiv)، كما ان البرنامج الانمائي للامم المتحدة (UNDP) يعرف الحكم الرشيد بانه: ممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والادارية لتحسين شؤون المجتمع على كافة المستويات، وتشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي يقوم المواطنون من خلالها بالتعبير عن مصالحهم والسعي اليها وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم ومعالجة اختلافاتهم (احمد ، 2017 ، 498).

وقد اصبح موضوع الحكم الرشيد يمثل أهمية كبيرة على المستوى الدولي، ويمثل اليوم جزءا من توافق الاراء في الأمم المتحدة، وينص إعلان الأمم المتحدة على أن الحكومات لن تدخر جهداً في تعزيز الديمقراطية وتعميم سيادة القانون فضلاً عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً بما في ذلك الحق في التنمية، ويرتبط نجاح أو فشل جهود أي دولة في تعزيز التنمية البشرية أو حتى احتمال توجهها نحو هذا النهج ارتباطا وثيقاً بطبيعة وجود الحكم الرشيد، ويشكل اقامة بيئة سليمة للتنمية الإقتصادية والاجتماعية والبشرية المستديمة (ابو حسين ، 2017 ، 15) . ويتكون الحكم الرشيد من ثلاثة اضلع او فواعل وهي : المؤسسات العامة (الحكومة) والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كما ان له ابعاداً سياسية وادارية واقتصادية واجتماعية ، فالبعد السياسي يتمثل في مدى شرعية السلطة العامة ، في حين البعد الاداري يعني كيفية تنفيذ السياسات العامة وفق فنون ادارية سليمة ورشيدة بعيدة عن الضغوطات السياسية ويحتاج هذا الى المشاركة والشفافية والمساءلة ، اما البعد الاقتصادي والاجتماعي فله علاقة بالسياسات العامة ويؤثر في نوعية الحياة المادية والمعنوية للسكان بحيث تتحق العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية والخدمات العامة بين افراد المجتمع، كذلك تحسين الاداء الاقتصادي والمساهمة الفعالة في التنمية المستديمة ، كل هذا من خلال الاستخدام العقلاني للموارد الاقتصادية (مصعب ، 2015 ، 27-28)

ويتم قياس مستوى الحكم الرشيد من خلال ابعاد عديدة ومؤشرات فرعية و تعمل عليه مؤسسات دولية عديدة من اهمها البرنامج الانمائي للامم المتحدة وكذلك البنك الدولي فهناك تشابه كبير في اختيار وتحديد تلك المؤشرات من بين المؤسسات المذكورة ، ويعتمد الباحث بهذا الخصوص على المؤشرات المعتمدة من قبل البنك الدولي والتي تتكون من ستة مؤشرات وهي: المشاركة والمساءلة ، الاستقرار السياسي وغياب العنف ، فعالية الحكومة ، جودة التشريع ، سيادة القانون ، مكافحة الفساد(The world bank , 2018) :

أ- المشاركة والمساءلة Voice and Accountability: مدى وجود الدولة المدنية القادرة على اختيار وتحديد الحكومات من خلال ابداء الرأي وكذلك مدى وجود حرية التعبير وحرية تكوين الجماعات وحرية الصحافة .

ب- الاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability and Absence of Violence : ادراك تصورات احتمال عدم الاستقرار السياسي او العنف ذي الدوافع السياسية من ضمنها الارهاب .

ت- فعالية الحكومة Government Effectiveness : ادراك تصورات لجودة الخدمات العامة وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها من الضغوطات السياسية ، نوعية صياغة السياسات العامة وتنفيذها ومصداقية الحكومات في هذه السياسات .

ث- جودة التشريع Regulatory Quality : مدى القدرة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة واللوائح التي تسمح بترويج وترقية تنمية القطاع الخاص .

ج- سيادة القانون Role of Law : مدى ثقة الوكلاء في التقيد بقواعد المجتمع ، على وجه الخصوص نوعية انفاذ العقود ، حقوق الملكية او الخاصة ، الشرطة ، المحاكم ، كذلك احتمال الجريمة والعنف .

ح- مكافحة الفساد Control of Corruption : مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة بما في ذلك كل اشكال الفساد البسيطة والكبيرة بما يشمل السيطرة على مؤسسات الدولة من قبل نخب معينة والمصالح الخاصة .

ويتم احتساب المؤشرات المذكورة بنسب مئوية ، فكلما ارتفعت النسبة دل ذلك على ارتفاع مستوى الحكم الرشيد في تلك الدولة والعكس بالعكس ، علما ان هناك علاقة قوية مترابطة بين كل المؤشرات المذكورة ، بل كل منها يكمل الاخر ، وان وجود مستوى عال من هذه المؤشرات يدل على وجود بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية خصبة قوية للقيام بالنشاطات والفعاليات الايجابية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبالتالي يدل على وجود دولة قوية من الجوانب المذكورة ، اذ ان وجود ابداء الرأي والمشاركة في العملية السياسية ووجود الشرعية في انظمة الحكم، كذلك المستوى العالي من الاستقرار السياسي والامني ووجود حكومة فعالة وكفوءة، والتشريع النوعي ومبدأ القانون فوق الجميع وللجميع تحمي حقوق كافة الاطراف بما فيها حقوق الملكية ، واخيرا ضبط الفساد من دون استخدام السلطات لتحقيق المكاسب الشخصية او لفئة معينة، بل وجود الشفافية والمساءلة، وكلها تساهم بشكل فعال وكفوء في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية بشكل يحقق التنمية المستديمة وبناء دولة قوية ومستقرة.

وهناك دراسات عدة تبين علاقة الحكم الرشيد بالنمو والتنمية الاقتصادية ، اذ وجود مستوى عال من الحكم الرشيد يؤثر في التنمية المستديمة بشكل ايجابي وبعلاقة طردية بينهما، ويحاول كل الدول الوصول الى التنمية المستديمة او

تحقيقها بمستويات عالية مما يعني بناء دولة قوية ، ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول (2-14) الذي يبين مستوى الحكم الرشيد في دول مختارة :

الجدول (2-14) مستوى الحكم الرشيد في دول مختارة لعام 2017

الدولة	المشاركة والمساءلة VA	الاستقرار السياسي PV	فعالية الحكومة EG	جودة التشريع RQ	سيادة القانون RL	مكافحة الفساد CC	الاجمالي%
فنلندا	97.5	87.6	98.08	96.63	100	99.04	96.47
الامارات العربية المتحدة	18.2	67.69	90.38	80.77	77.40	82.69	69.52
البوسنة والهرسك	39.9	31.9	34.62	48.08	47.12	37.02	39.77
الولايات المتحدة الامريكية	82.27	59.05	92.79	92.8	91.83	88.94	84.61
سنغافورة	41.4	98.6	100	99.5	96.06	97.6	88.86
جنوب السودان	3	1.4	0.0	2.9	1.4	1	1.6
العراق	20.69	2.38	9.62	9.62	4.33	6.73	8.9

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على البنك الدولي :

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

كما يتبين من خلال الجدول اعلاه ان فنلندا تأتي في المرتبة الاولى في الجدول وعلى مستوى العالم من حيث مستوى الحكم الرشيد وذلك بنسبة (96.47%) كنسبة اجمالية من المؤشرات الفرعية وعادة ما تسيطر الدول الاسكندنافية ونيوزلندا على المراتب الاولى ، اما سنغافورة فتأتي في المرتبة الثانية وذلك بمستوى (88.86%) من مجمل المؤشرات فجميع المؤشرات لسنغافورة لها مستوى عالٍ باستثناء مؤشر المشاركة وابداء الرأي في الفعاليات السياسية والتي هي (41.4%) فتعد ضعيفة مقارنة بالمؤشرات الاخرى ، اما الولايات المتحدة الامريكية فتأتي في المرتبة الثالثة بمستوى (84.61%) كاجمالي ، ويلاحظ ان مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف يعدان ضعيفين مقارنة بالمؤشرات الاخرى ، والامارات العربية المتحدة سجلت مستوى (69.52%) كاجمالي وتأتي في المرتبة الرابعة في هذا الجدول الا انها من الدول التي لها مستوى عالٍ من الحكم الرشيد في المنطقة العربية، هذا وان مؤشر المشاركة فيها من النقاط الضعيفة[1] في الحكم الرشيد اذ سجل (18.2%)، وهناك فرق كبير بينه وبين المؤشرات الاخرى ما اثر سلبا في المستوى الاجمالي ، وعلى الرغم من التقارب الكبير بين مؤشرات الحكم الرشيد في بوسنة والهرسك الا انها تأتي في المرتبة الخامسة وسجلت مستوى (39.77%) من

(1) وهذا بسبب انظمة الحكم في الامارات العربية المتحدة ، اذ تتبع النظام الملكي او الوراثة ولاتوجد فيها انتخابات سياسية الا لنصف اعضاء المجلس التشريعي وهو بالاصل له صلاحيات استشارية .

الحكم الرشيد، وان العراق يأتي في المركز ماقبل الاخير، اذ سجل مستوى متدنياً جدا بلغ (8.9٪) كاجمالي وجميع المؤشرات تعد الاضعف والادنى حتى على مستوى العالم هو مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف فبلغ (2.38٪)، اما اعلاها فهو مؤشر المشاركة بنسبة (20.69٪) ويعد العراق من الدول التي يتميز بتدني مستوى الحكم الرشيد على مستوى العالم وانه يتراوح بين مستوى (7-11) من حيث تدني المستوى خلال سنوات مختلفة ، واما جنوب السودان فتأتي في المركز الاخير وذلك بمتوسط اجمالي (1.6٪) وهو مخيب للآمال فجميع المؤشرات فيها تعد ضعيفة جدا وهذا مايفسر اداء الدولة من حيث الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، اذ انها افشل دولة على مستوى العالم وكذلك افسد دولة بعد الصومال حسب احصاءات عام 2017 .

ومن خلال هذا العرض يتبين وجود علاقة قوية بين مستوى الحكم الرشيد ووجود او بناء دولة قوية ، اذ ضعف الدولة يرجع الى ضعف مستوى الحكم الرشيد، كما ان وجود دولة قوية من النواحي الاقتصادية والسياسية والادارية والثقافية يعزى الى مستوى عال للحكم الرشيد ، فارتفاع مستوى المؤشرات الفرعية يساهم في خلق بيئة استثمارية خصبة ما يجذب الاستثمارت بشكل عام كما يساهم في الفعاليات السياسية وفعالية الحكومة ومما لها من آثار ايجابية على المتغيرات الاقتصادية والسياسية والادارية والثقافية في بنيان الدولة ، ويرى الباحث أن مستوى الحكم الرشيد يفسر بنيان الدولة كما انه يفسر مستوى التطور الاقتصادي والسياسي والثقافي لتلك الدولة ، فمستوى التطورات المذكورة في العراق يحكمه مستوى الحكم الرشيد وهكذا بالنسبة لبقية الدول ، ولاتوجد دولة على مستوى العالم لها مستوى رفيع من الحكم الرشيد وتعاني في الوقت نفسه من اختلالات اقتصادية وسياسية وادارية اي تعاني من الضعف والعكس الصحيح ، بل كل الدول المتطورة من النواحي المذكورة لها مستويات عالية من الحكم الرشيد وهناك تطابق بين مستوى الحكم الرشيد ومستوى بناء الدولة وتطورها ، وبهذا فان بناء دولة قوية وقادرة على البقاء يحتاج الى مقومات الحكم الرشيد .

ثانيا- العلاقات السياسية (الاستقرار السياسي) الداخلية والخارجية :

تحتاج المجتمعات الحديثة الى علاقات سلمية وقوية في الشأنين الداخلي والخارجي وبدون هذه العلاقات لايتحقق الاستقرار السياسي على المستوى الداخلي ولا على المستوى الخارجي، وما يترتب على عدم الاستقرار السياسي من آثار سلبية في الحياة الاقتصادية والسياسية والامنية والثقافية، ويعد الاستقرار الداخلي ضرورة ملحة لانشاء الامة والمجتمع وبالتالي الدولة، ونعني بالاستقرار الداخلي مدى تماسك فئات المجتمع داخل الدولة وترابطهم فيما بينهم من جهة، وفيما بينهم وبين السلطة من جهة أخرى، وبين مؤسسات السلطة من جهة ثالثة، بشكل يضمن ثبات هذه الدولة ومجتمعها أمام التقلبات والمتغيرات المختلفة كوحدة متماسكة، وفي حالة توفر ذلك في دولة معينة توصف هذه الدولة بانها تتمتع بوحدة وطنية، والوحدة الوطنية بدورها هي أساس وجود واستمرار الدولة، فالدول التي تفقد أو تتعرض وحدتها الوطنية للاهتزاز

تزول أو تهزم وتفقد مكانتها وسيادتها الداخلية (الشاهر ، 2016) ، وان بناء علاقات سياسية داخلية سليمة والاستقرار السياسي في هذا العصر لايتم عن طريق القوة العسكرية رغم اهميتها بل عن طريق القوة الناعمة بالدرجة الاساس، وقد يحصل عن طريق الثقة المتبادلة بين افراد المجتمع بينهم وبين السلطة الحاكمة، لذلك على الدول الاعتماد على جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تجعل جميع فئات المجتمع الدافع والمصدر الاساس والمحرك للاستقرار السياسي (عيسى ومصطفى ، 2018 ، 264) وبدونه لايمكن انشاء الدولة وفي حالة انشائها فان الدولة لن تكون قوية ومستقرة ، وما ان فقدت الدولة استقراراها الداخلي فستفقد معه سيادتها الداخلية والخارجية ، وهناك تجارب كثيرة تثبت اهمية وضرورة العلاقات السياسية السليمة والقوية على الشأن الداخلي اي الاستقرار الداخلي ، ويمكن اثبات هذا من خلال تردي الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والامنية في عدد من الدول العربية بعد الربيع العربي ، كذلك بالنسبة للعراق بعد احداث عام 2003م بعدما فقد العراق استقراره الداخلي اي بعد اهتزاز الوحدة الوطنية وسوء العلاقات السياسية الداخلية بين افراد المجتمع وبين الاحزاب السياسية وبين السلطة ما ادى الى سوء الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والامنية والثقافية (الصبيحي، 2018، 43-44) وذلك رغم زيادة وكثرة الايرادات العامة للدولة ، الا انها لم تؤد الى التنمية الاقتصادية ، وبهذا يعد الاستقرار الداخلي ضرورة ملحة لاحداث عملية التقدم والتنمية الاقتصادية (صايل، 2010، 37).

والحال كذلك بالنسبة للعلاقات السياسية الخارجية ، فكما تم ايضاحه سابقا فان اي مجتمع او دولة تحتاج الى علاقات خارجية سلمية مع دول العالم وخاصة الدول المجاورة لحدودها ، وتبرز ضرورة هذا النوع من السياسة للدول الحبيسة اي تلك التي ليس لها مسالك بحرية مع العالم الخارجي بل محاطة بريا بالدول المجاورة ، فتلك لابد لها من رسم علاقات اقتصادية وسياسية وامنية ايجابية مع دول الجوار والا تنحصر وتنقطع عن العالم الخارجي ، وهذا مايؤثر سلبا في مجمل حياة المجتمع والدولة(فتح الله وتوفيق ، 2017 ، 154-156) ، لذا فان وجود علاقات خارجية سليمة يعد ضرورياً لتحقيق الاستقرار الخارجي وبدون هذا الاستقرار لايمكن الدخول في العلاقات السياسية الدولية ، وان تحقيق الاستقرار الخارجي هدف يسعى اليه جميع الدول وذلك لما له من آثار كبيرة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

هناك مؤشرات عديدة تدل على وجود او عدم وجود الاستقرار الداخلي والاستقرار الخارجي[1] ، ومن اهم المؤسسات التي تعمل في هذا المجال معهد الاقتصاد والسلام ومقره في سدني من خلال مؤشر السلام العالمي الذي يركز في الامن

([1]) من مؤشرات عدم الاستقرار الداخلي : عدد الاغتيالات السياسية داخل الدولة، عدد الإضرابات العامة ، وجود حرب العصابات ، عدد عمليات التطهير التي تتم في أجهزة الدولة ، عدد أعمال الشغب داخل نظام الدولة ، عدد الثورات التي نشبت داخل الدولة ، عدد النازحين الداخليين بسبب الصراع والعنف وكذلك بسبب الكوارث الطبيعية ، معدل جرائم القتل ، عدد المظاهرات المعادية للحكومة ، عدد الذين لقوا مصرعهم في كل صور العنف المحلي .

والاستقرار الداخلي والخارجي وذلك من خلال ثلاثة معايير رئيسة وهي: مستوى الامن والامان في المجتمع ومستوى الصراع المحلي والعالمي ودرجة التزود بالقوى العسكرية والمعايير المذكورة بدورها تتكون من (24) مؤشراً فرعياً[1] بالتالي تصنيف الدول بين خمسة مستويات من حيث الاستقرار والسلام (مرتفع جدا ، مرتفع ، متوسط ، منخفض ، منخفض جدا)، والجدول الاتي يبين عشر دول اكثر استقرارا وكذلك عشر دول اقل استقرارا وفق المؤشر المذكور .

الجدول (2-15) عشر دول اكثر استقرارا وعشر دول اقل استقرارا لعام 2017

اكثر استقرارا ومسالما			اقل استقرارا ومسالما		
المرتبة	الدولة	النقاط	المرتبة	الدولة	النقاط
1	ايسلندا	1.111	1	سوريا	3.814
2	نيوزلندا	1.241	2	افغانستان	3.567
3	البرتغال	1.258	3	العراق	3.556
4	النمسا	1.265	4	جنوب السودان	3.524
5	الدنمارك	1.337	5	اليمن	3.412
6	التشيك	1.360	6	الصومال	3.387
7	سلوفينيا	1.364	7	ليبيا	3.328
8	كندا	1.371	8	السودان	3.213
9	سويسرا	1.373	9	جمهورية افريقيا الوسطى	3.213
10	اليابان	1.408	10	اوكرانيا	3.184

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على :

GLOBAL PEACE INDEX 2017 , INSTITUTIONS OF ECONOMIC & PEACE , Sydney , 2017, p11-10 .

أما مؤشرات الصراع الخارجي والتي تساهم في عدم استقراره فهي: عدد المظاهرات ضد السياسة الخارجية للدولة ، عدد الاحتجاجات ضد السياسة الخارجية للدولة ، عدد العقوبات السلبية التي فرضت على الدولة ، عدد الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها ، عدد المرات التي تم فيها استدعاء سفراء الدولة أو طرد السفراء الأجانب منها ، عدد المرات التي صدرت فيها تهديدات ضد الدولة ، عدد المرات التي ألتجئ فيها للعمل العسكري كنوع من الحل للمعضلات التي تقابل الدولة خارجياً ، عدد الحروب التي اشتركت فيها الدولة ، عدد المرات التي تم فيها تحريك القوات العسكرية دون أن تصل إلى حد نشوب الحرب ، عدد الاتهامات التي وجهت للدولة ، عدد القتلى في الصراعات الخارجية.

([1]) منها مؤشر : عدد الحروب الداخلية والخارجية المشارك فيها ، اعداد الوفيات الناجمة عن الحروب الداخلية والخارجية ، العلاقات مع الدول المجاورة ، عدد المشردين كنسبة من السكان ، مستوى احترام حقوق الانسان ، عدد جرائم القتل ، عدد المسجونين ، عدد ضباط الشرطة والامن ، نسبة النفقات العسكرية كنسبة من GDP ، صادرات واستيرادات الاسلحة التقليدية الرئيسية ، عدد الاسلحة الثقيلة ، عمليات النشر التابعة وغير التابعة للامم المتحدة ، سهول الحصول على الاسلحة الخفيفية والصغيرة .

يتبين من الجدول ان آيسلندا تأتي في مقدمة الدول الاكثر استقرارا و ومسالمة وذلك بمجموع النقاط (1.111) من اصل (5) نقاط لعدم الاستقرار وعدم السلام المجتمعي والدولة وبعدها تأتي نيوزلندا والبرتغال في المركزين الثاني والثالث على التوالي ، وسويسرا في المركز التاسع واليابان بمجموع (1.408) نقاط في المرتبة العاشرة ، وجميع الدول المذكورة تعد ضمن الدول المتقدمة وهذا يظهر العلاقة والارتباط القوي بين الاستقرار والتقدم الاقتصادي وكذلك بين الاستقرار وبناء الدولة القوية اوالناجحة، واما فيما يتعلق بالدول الاقل استقرارا والأقل مسالمة فان دولة سوريا تأتي في رأس القائمة وذلك بـ (3.814) نقاط وافغانستان في المرتبة الثانية وبعدها العراق في المرتبة الثالثة وذلك بنقطة (3.556) وجمهورية افريقيا الوسطى واوكرانيا في المرتبتين التاسعة والعاشرة على التوالي ، وهذا يبين مرة اخرى العلاقة المذكورة واهمية الاستقرار الداخلي والخارجي ، اذ ان جميع الدول المذكورة الاقل استقرارا تقع ضمن مستوى منخفض جدا من حيث الاستقرار وفي الوقت نفسه جميعها تقع ضمن الدول المتخلفة او النامية وتعاني من ضعف بناء الدولة .

وان الاستقرارين المذكورين يؤثران في بعضهما ، اذ ان الاستقرار الداخلي يساعد على تحقيق الاستقرار الخارجي والشيء نفسه فيما يتعلق بالاستقرار الخارجي واللذين يشكلان الاستقرار السياسي للدولة الذي يسعى كل الدول لتحقيقه ، وفي الوقت نفسه كاداة لتحقيق التنمية المستديمة والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ، وبدون هذا الاستقرار لن تتحقق التنمية المستديمة ، كما ان التنمية المستديمة تساعد في تحقيق الاستقرار السياسي وغياب العنف ، وعليه فان وجود علاقات سياسية داخلية وخارجية سليمة وقوية اي (الاستقرار السياسي) احدى المقومات الاقتصادية السياسية المهمة لبناء الدولة .

وهكذا ومن خلال هذا الفصل تم تحديد المقومات الاقتصادية المتعددة لبناء الدولة بـ(16) محددا او متغيرا ، وبعض هذه المتغيرات لاتتغير بل تبقى ثابتة حتى في الاجل الطويل وتشمل جميع المقومات الاقتصادية الطبيعية[1] (الموقع الجغرافي ، المساحة ، الشكل والسطح ، المناخ ، الموارد الطبيعية) ، اما باقي المقومات[2] فهي ثابتة ايضا على المدى القصير الا انها قابلة للتغير في المدى الطويل وذلك حسب التغيرات في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

من كل ماسبق يتبين أن عملية بناء الدولة فضلا عن الاركان القانونية التقليدية في هذا العصر تحتاج الى مقومات اقتصادية متعددة وهي: الاقتصادية الطبيعية ، الاقتصادية البشرية ، الاقتصادية الكلية ، الاقتصادية الادارية

([1]) الا ان الموقع ، المساحة ، الشكل والسطح يمكن ان تتغير من خلال توسع او تقلص حدود الدولة ، واما المناخ والموارد الطبيعية فتتغير ايضا خلال عقود عدة ، الاولى بسبب الاحتباس الحراري والثانية بسبب تجدد ونضوب او نفاذ الموارد .

([2]) فتشمل المقومات الاقتصادية البشرية (عدد السكان ، تركيب السكان ، توزيع السكان ، المستوى التعليمي والتنمية البشرية) وكذلك المقومات الاقتصادية (الانتاج والامن الغذائي ، الموارد الاقتصادية ، البيئة الاستثمارية ، حجم السوق ، البنك المركزي وفعاليته) فضلاً عن المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية (الحكم الرشيد ، العلاقات السياسية الداخلية والخارجية) ، اذ لايمكن تغيير المستوى التعليمي للسكان والانتاج الغذائي والبيئة الاستثمارية ومستوى الحكم الرشيد في مدة زمنية قصيرة بل يحتاج الى سنوات عديدة وذلك من خلال السياسات والاستراتيجيات والقوانين والبرامج الداعمة من قبل الحكومة إلى جانب الظروف الخارجية .

والسياسية، وبدورها تتكون من مقومات فرعية عديدة كما تم ذكرها سابقا ، بوجود الاركان القانونية فقط لايمكن بناء الدولة ، اذ بناء الدولة يحتاج للمقومات الاقتصادية المذكورة ، وفي حالة بنائها فانها لاتواكب التطورات المعاصرة ولا تتحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية فيها، بل تأتي الدولة الهشة او الفاشلة الى الوجود والتي اصبحت مشكلة من المشكلات الدولية ، فكلما توفرت المقومات المذكورة ظهرت الدولة المتطورة والمستقرة الى الوجود والعكس صحيح ، من اجل هذا يحاول الباحث صياغة النموذج القياسي لبناء الدولة بحيث تعطي صورة علمية للمجتمعات والاقاليم التي تحاول الانفصال وانشاء دولة مستقلة لكي تتم دراستها بشكل علمي قبل هكذا نوع من القرار السياسي المصيري وبعيدا عن العواطف والمشاعر التجريدية ، ومن المعروف لدى المختصين أن النموذج الاقتصادي القياسي عبارة عن صورة مبسطة للواقع ويتكون من الرموز والعلاقات الاقتصادية والمعادلات الرياضية من خلال مزيج من المتغيرات التي هي المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة ، فالمتغيرات التابعة تتبع في سلوكها للمتغيرات المستقلة ، لذا نرمز لبناء الدولة برمز Y كمتغير تابع وللمقومات الاقتصادية المتعددة برمز Xl كمتغيرات مستقلة فضلا عن الحد الثابت والمتغير العشوائي كالاتي :

$$Y=X0+X1+X2+X3+X4+X5+X6+X7+X8+X9+X10+X11+X12+X13+X14+X15+X16+Ul$$

Y= بناء الدولة .

X0 = المقومات الثابتة (الاركان القانونية)

X1 = الموقع الجغرافي .

X2 = المساحة .

X3 = الشكل والسطح .

X4 = المناخ .

X5 = الموارد الطبيعية .

X6 = عدد السكان ونموه السنوي.

X7 = التوزيع والكثافة السكانية .

X8 = تركيب السكان .

X9 = المستوى التعليمي والتنمية البشرية .

X10 = الانتاج والامن الغذائي .

X11 = الموارد الاقتصادية .

X12 = البيئة الاستثمارية .

X13 = حجم السوق وامكانية الدخول في الأسواق الخارجية .

X14 = البنك المركزي وفعاليته .

X15 = مستوى الحكم الرشيد .

X16 = العلاقات السياسية (الاستقرار السياسي) الداخلية والخارجية

UI = المتغيرات العشوائية .

ومادام النموذج الاقتصادي يحاول تبسيط الواقع ويأخذ المتغيرات المهمة والمؤثرة اكثر، لذا بالامكان اسقاط نصف المتغيرات واخذ اهم المتغيرات المستقلة المؤثرة والقابلة للقياس ويحددها الباحث بـ : ،X5 الموارد الطبيعية ، X9 المستوى التعليمي والتنمية البشرية ، X10 الانتاج والامن الغذائي ، X11 الموارد الاقتصادية ، X12 البيئة الاستثمارية ، X13 حجم السوق وامكانية الدخول في الأسواق الخارجية ، X15 مستوى الحكم الرشيد، كالاتي :

$$Y = B0+B5X5+B9X9+B10X10+B11X11+B12X12+B13X13+B15X15+Ui$$

وفي حالة صعوبة تقدير هذا النوع من النموذج القياسي يقترح الباحث انشاء مصفوفة تقييمية (Matrix) واعطاء الاوزان الترجيحية للمتغيرات المستقلة او المؤشرات والمقومات الفرعية بدرجات مابين (0.5-5) لكل متغير[1] .

([1]) فمثلا بالنسبة لمتغير البيئة الاستثمارية وفق مؤشر المخاطر القطرية تمكنت الامارات العربية المتحدة من تحقيق مستوى منخفض جدا من بين خمسة مستويات (مرتفعة جدا ، مرتفعة ، معتدلة ، منخفضة ، منخفضة جدا) فنعطي (4.5) درجة او نقطة في حين حقق العراق مستوى مرتفعا من حيث الخطورة فنعطي (2) والمعتدلة نعطي (3) وهكذا ، وبالنسبة للموقع الجغرافي نعتمد على اوزان تقديرية اعتمادا على اهمية الموقع فنعطي نقاطاً عالية للمواقع المهمة والاستراتيجية ونقاطاً منخفضة للمواقع غير الجيدة ، فمثلا نعطي لدولة الامارات (4.5) نظرا لكونها تقع في الشرق الاوسط واهم من ذلك وقوعها على الممرات المائية الواسعة والتي مكنتها من بناء موانىء دولية عدة منها ، ميناء دبي الكبير واصبحت أحد المراكز التجارية ونعطي للعراق وزن (4) من ايجابيتها أنها تقع في الشرق الاوسط وتربط قارتي اسيا واوروبا ، فرغم وقوعها على الممر المائي الا انها ضيقة ، اما سلبيتها فهي وقوعها بين دول تختلف من حيث المذهب الديني واثرت سلبا في السياسة والعلاقة الخارجية للدولة العراقية ، اما بالنسبة لمتغير الحكم الرشيد فنعطي وزن او درجة (3.5) للامارات نظرا لانها سجلت مستوى قرابة (70٪) وفق بيانات البنك

والسبب لاعطاء الاهمية النسبية المختلفة للمتغيرات او المقومات الفرعية والرئيسة هو ان اهمية المتغيرات والمقومات ليست بالمستوى نفسه من الاهمية بل تتغير حسب اهمية المتغيرات والمقومات وهذا ماتفعله المؤسسات الدولية اثناء قيامها بدراساتها وتقاريرها السنوية[1] .

بالنسبة للاهمية النسبية للمقومات الاقتصادية الطبيعية فان اهمية الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية اكبر من اهمية الشكل – السطح واهمية الاخير اكبر من اهمية المساحة و المناخ ، لذا نعطي الاهمية النسبة (30٪) لكل من الموقع الجغرافي و الموارد الطبيعية و(20٪) للشكل والسطح (التضاريس) و (10٪) لكل من المساحة والمناخ وكذلك الحال بالنسبة للمقومات البشرية ، نعطي (15٪) لعدد السكان ونموه السنوي والاهمية النسبيه نفسها لتوزيع السكان واما لتركيب السكان من حيث الفئة العمرية ومتوسط العمر والسكان بين الحضر والريف فنعطي (20٪)، واهم مؤشر للمقومات البشرية هو المستوى التعليمي ومستوى التنمية البشرية فنعطي (50٪) وان كان يستحق اكثر ، وفيما يخص المقومات الاقتصادية الكلية فنعطي (20٪) للانتاج والامن الغذائي و(30٪) للموارد الاقتصادية المتكونة من عدة مؤشرات (الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منها ، استغلال الموارد الطبيعية ، الصناعة التحويلة والتنويع الاقتصادي، المالية العامة ، مستوى البنى التحتية) و (20٪) لحجم السوق وامكانية الدخول في الأسواق الخارجية و(15٪) لكل من البيئة الاستثمارية وفعالية البنك المركزي، واما بالنسبة للمقومات الاقتصادية الادارية والسياسية فنعطي (60٪) لمؤشرات الحكم الرشيد و(40٪) للعلاقات السياسية (الاستقرار السياسي) الداخلية والخارجية .

والشيء نفسه بالنسبة للمقومات الاقتصادية الرئيسة فتختلف حسب المقومات[2]، لذا نعطي الاهمية النسبية (20٪) للمقومات الطبيعية و(25٪) للمقومات الاقتصادية البشرية و المقومات الاقتصادية الكلية او الادائية واخيرا واهمها (30٪) للمقومات الاقتصادية الادارية والسياسية .

وللحصول على قيمة المقومات الاقتصادية نضرب النقاط او الدرجات بالاوزان النسبية او الاهمية النسبية للمتغير والمقوم لكي نحصل على قيمة المتغير او المقوم وبجمعها نحصل على قيمة المقومات الرئيسة وبجمع قيمة المقومات الرئيسة نحصل

الدولي لعام 2017 في حين نعطي للعراق وزناً نصف درجة (0.5) لانها سجلت قرابة (9٪) وفق بيانات المذكورة ، وهكذا بالنسبة لبقية المتغيرات او المؤشرات .

([1]) مثلما تفعله مؤسسة المنتدى الاقتصادي الدولي في تقييمها للمناخ الاستثماري ومعهد الاقتصاد والسلام في تقييمها لمؤشر السلام العالمي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي لادلة التنمية البشرية...الخ .

([2]) وان كان احد لايتفق على اختلاف الاهمية النسبية للمقومات او لايتفق على النسب المحددة مع الباحث ، فان النتائج لاتختلف كثيرا سواء بتساوي الاهمية او الاختلاف النسبي ، وان النتائج لاتختلف بقيمة(0,5)درجة في كلتا الحالتين ، الا ان المنطق يستوجب اختلاف الاهمية النسبية ، اذ اهمية مستوى الحكم الرشيد المتمثل في المأسسة وفعالية الحكومة ومكافحة الفساد والمشاركة-المساءلة ... لها اهمية اكبر مقارنة بالمقومات الطبيعية المتمثلة في الشكل والمساحة والمناخ ... وهكذا بالنسبة للمقومات الرئيسة الاخرى .

على مجموع قيمة المقومات الاقتصادية المتعددة بالتالي يمكن تحديد مستوى المقومات الاقتصادية لبناء الدولة بين المستويات الخمسة فيما اذا كانت للدولة او الاقليم مقومات اقتصادية بدرجات ومستويات ضعيفة جدا او عالية جدا او بينهما ، فكلما كانت القيمة كبيرة وقريبة من (5) كانت افضل ودلت على توفر المقومات الاقتصادية لبناء الدولة والعكس بالعكس ، وبذلك يمكن وضع (5)مستويات لمدى توفر المقومات الاقتصادية لبناء الدولة وهي :(ضعيف جدا ، ضعيف ، متوسط ، قوي ، قوي جدا)، حيث لكل وزن او قيمة دلائل مختلفة والنتائج تكون كالاتي :

أ- قيمة (0.5-1.49) بمعنى ضعيف جدا .

ب- قيمة (1.5-2.49) بمعنى ضعيف .

ت- قيمة (2.5-3.24) متوسط .

ث- قيمة (3.25-3.99) قوي او عال .

ج- وزن (4-5) قوي جدا او عال جدا .

فمن خلال نتائج المصفوفة التقييمية يتبين مدى توفر المقومات الاقتصادية لبناء الدولة للاقاليم التي تنوي الاستقلال او الانفصال ، فهل للاقليم مقومات اقتصادية تمكنه من انشاء دولة مستقلة - الانفصال ام من مصلحته البقاء داخل الدولة نفسها نظرا لعدم توفر المقومات المذكورة ، وكذلك تعطي صورة لمدى توفرها في الدول المستقلة بحيث تفسر حالة الدولة من النواحي الاقتصادية والبشرية والاجتماعية والادارية والسياسية، سواء بالاستقرار والتقدم والنجاح او بعدم الاستقرار والتخلف والفشل او بينهما وبدرجات متفاوتة ، وتصميم المصفوفة يكون كالاتي :

المصفوفة التقييمية الافتراضية (2-1) لتقييم المقومات الاقتصادية لبناء الدولة في ....

المقومات / الدولة او الاقليم	الدولة او اقليم A					الدولة او اقليم B					الدولة او اقليم C
	النقاط (0.5-5)	الوزن النسبي	القيمة (5)درجات	مجموع قيمة المقومات الرئيسة	المستوى	النقاط (0.5-5)	الوزن النسبي	القيمة (5)درجات	مجموع قيمة المقومات الرئيسة	المستوى	
المقومات الاقتصادية الطبيعية		**20٪**	**3.45**	**0.69**	**قوي**						
الموقع الجغرافي	4.5	30٪	1.35								
المساحة	3	10٪	0.3								
الشكل والسطح	2	20٪	0.4								
المناخ	2	10٪	0.2								
الموارد الطبيعية	4	30٪	1.2								
المقومات الاقتصادية البشرية		**25٪**	**3.4**	**0.85**	**قوي**						
عدد ونمو السكان	3.5	15٪	0.525								
التوزيع السكان والكثافة السكانية	2.5	15٪	0.375								
تركيب السكان	2.5	20٪	0.5								
المستوى التعليمي والتنمية البشرية	4	50٪	2								
المقومات الاقتصادية الكلية		**25٪**	**4.1**	**1.02**	**قوي جدا**						
الانتاج والامن الغذائي	3.1	20٪	0.62								
المواراد الاقتصادية	4.1	30٪	1.23								
البيئة الاستثمارية	4.5	15٪	0.675								
حجم السوق وامكانية الدخول للاسواق الخارجية	4.5	20٪	0.9								
فعالية البنك المركزي	4.5	15٪	0.675								
المقومات الاقتصادية الادارية- السياسية		**30٪**	**3.7**	**1.11**	**قوي**						
الحكم الرشيد	3.5	60٪	2.1								
العلاقات السياسية الداخلية والخارجية	4	40٪	1.6								
مجموع قيمة المقومات الاقتصادية لبناء لدولة				**3.67**	**قوي**			**2.3**		**ضعيف**	**4.1 قوي جدا**

من المصفوفة الافتراضية تتبين أن منطقة او اقليم (C) فيه مقومات اقتصادية قوية جدا لانشاء الدولة وانه افضل اقليم لبناء الدولة مقارنة بالاقاليم الاخرى ، والاقليم (A) يأتي في المرتبة الثانية ، في حين الاقليم (B) لاتوجد فيه مقومات اقتصادية لبناء الدولة الناجحة والمستقرة ، اذ حقق مستوى ضعيفاً من المقومات الاقتصادية، واذا (A) كاقليم يقع في دولة (B) فان من مصلحته الخروج والاستقلال، واذا كانت (B) فعلا دولة مستقلة عندئذ ليست بدولة متقدمة ولا ناشئة وانما ضمن الدول المتخلفة او الفاشلة، او اذا كان هذا الاقليم (B) يقع كاقليم او منطقة ضمن دولة (C) او (A) فان من مصلحتها البقاء وعدم الخروج اوعدم الانفصال (Non Exit) هكذا اذا اراد الاقليم المذكور ان يقرر عقلانيا، خاصة ان الانفصال وانشاء الدولة المستقلة في هذا العصر ليس بالعمل السهل ، خاصة من قبل السياسة الدولية والمجتمع الدولي ناهيك عن التوجهات والتصرفات للدولة المركزية مثلما فعلت اخيرا الدولة الاسبانية امام اقليم وشعب كتالونيا والدولة العراقية امام اقليم وشعب كوردستان العراق نهاية عام 2017 .

وعليه يقترح الباحث إضافة هذه الدراسة او التقييم باسم "مؤشر المقومات الاقتصادية لبناء الدولة" او "مؤشر مقومات بناء الدولة"على المستوى الدولي ويقوم بها المؤسسات الدولية وبشكل دوري بين جميع دول العالم وحتى الاقاليم والمقاطعات التي لها حالة سياسية خاصة ، مثلها مثل المؤشرات والدراسات الدولية المعروفة كمؤشر التنافسية العالمية ومؤشر السلام العالمي ومؤشر الحكم الرشيد ودليل التنمية البشرية ومؤشر الشفافية ....الخ ، وفي الفصل العملي نقوم بتقييم واختبار المقومات الاقتصادية المتعددة لبناء الدولة ولتجارب مختارة وفق المصفوفة المذكورة كاولى المحاولات من قبل الباحث وذلك بعد دراستها وتحليلها بالارقام والبيانات الكمية .

الفصل الثالث

تحليل تجارب مختارة للمقومات الاقتصادية لبناء الدولة وتقييمها

الفصل الثالث

تحليل تجارب مختارة للمقومات الاقتصادية لبناء الدولة وتقييمها

تعد المقومات الاقتصادية لبنة اساسية لبناء الدولة، فكلما توفرت تلك المقومات ساعدت على بناء الدولة الناجحة والقوية وبالعكس تؤدي الى وجود الدولة الفاشلة او الضعيفة ، وقد يختلف توفر المقومات المذكورة من دولة الى اخرى ومن اقليم الى اخر، واستنادا لذلك تؤسس او تبنى الدولة بمستويات وانواع مختلفة من حيث المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، او لاتؤسس ولا تبنى اصلا نظرا لعدم توفر المقومات الاقتصادية بشكل مطلوب ، عليه من هذا المنطلق يتم تحليل تجارب مختارة للمقومات الاقتصادية لبناء الدولة وتقييمها لدولتي الامارات العربية المتحدة، والعراق، واقليم كوردستان العراق، فضلا عن دراسة مختصرة لجنوب السودان، و فلسطين، واقليم كتالونيا في نهاية الفصل، لبيان اثر واهمية المقومات المذكورة لبناء الدولة وذلك ضمن ثلاثة مباحث وكالاتي :

المبحث الاول : تحليل المقومات الاقتصادية لبناء الدولة وتقييمها في الامارات العربية المتحدة .

المبحث الثاني : تحليل المقومات الاقتصادية لبناء الدولة وتقييمها في العراق .

المبحث الثالث : تحليل المقومات الاقتصادية لبناء الدولة وتقييمها في اقليم كوردستان العراق ورؤية مستقبلية .

المبحث الاول

تحليل المقومات الاقتصادية لبناء الدولة وتقييمها في الامارات العربية المتحدة

على الرغم من التأريخ الحديث لتكوين دولة الامارات العربية المتحدة مقارنة بدول اخرى في شرق الاوشط، الا انها من الدول الناجحة والناشئة في المنطقة على المستوى الاداري والاجتماعي والاقتصادي ، لذا نقوم ببحث الدولة المذكورة لتقييم المقومات الاقتصادية لبناء الدولة واختبارها، في البداية نبذة عن الدولة، ثم دراسة المقومات الاقتصادية واخيرا تقييم المقومات المذكورة واختبارها كالاتي:

اولا – نبذة عن دولة الامارات العربية المتحدة .

ثانيا – دراسة المقومات الاقتصادية .

ثالثا – تقييم المقومات الاقتصادية واختبارها .

اولا – نبذة عن دولة الامارات العربية المتحدة :

ارتبط تاريخ الإمارات العربية المتحدة بالتجارة منذ عام 630م[1] نظرا لموقعها الاستراتيجي ما بين دول أوروبا والشرق الأوسط، اذ استقطبت التجار من شتى بقاع الارض كالتجار من الهند، والصين، والبرتغال، وهولندا، وبريطانيا. ونظرا لأهمية دولة الإمارات تجاريا سعى الأوروبيون إلى السيطرة على السواحل الإماراتية، ما جعل البدو يتخذون من أبوظبي ودبي موطنا ومركزا ذات اهمية كبيرة في المنطقة (ربحي ، 2019) ، وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة في السابق امارات غير موحدة ، اذ تنافس عليها الأمراء المحليون، ويجوب شواطئها القراصنة، كما انها كانت مجموعة من

([1])- مرت الامارت العربية المتحدة بمراحل تاريخية عدة، اذ ظهر الاسلام في المنطقة منذ عام 630 وبعدها تابعت الخلافة الاسلامية منذ عام 750 مرورا بجميع الخلافات الاسلامية في الجزيرة العربية وشبه الجزيرة العربية منها الخلافة الاموية والخلافة العباسية لغاية عام 1258 ، وبعدها بدأت حملات الاستعمار الاجنبي ، منذ عام 1498 لغاية عام 1650 تسمى بحملة الاحتلال البرتغالي، وفي عام 1622 خسرت برتغال مضيق هرمز الى ان غادرت المنطقة عام 1650 وظهر الاحتلال الهولندي منذ ذلك الحين لغاية 1750 بعدما تضعف الهولنديون في عام 1720 وسيطر البريطانيون بشكل كامل على المنطقة منذ عام 1750 الى حين استقلال الامارات العربية المتحدة .

المشيخات التي يطلق عليها اسم (الإمارات المتصالحة) وقد تأسست خلال القرنين السابع والثامن الميلاديين[1] وانها كانت تقع تحت حماية بريطانيا لتدافع عنها وعن مختلف شؤونها، خاصة فيما يتعلق بالمعاهدات المنبثقة في القرن التاسع عشر الميلادي (طقاطقة ، 2018)، الا انه بسبب المصالح التجارية لبريطانيا، وخوفها من القراصنة على سفنها ، من وإلى الهند، والتي كانت تعبر شواطئ دولة الإمارات، فقد عملت على ايجاد علاقات مع أمراء الساحل الاماراتي والبحرين وقطر، حيث تحولت هذه العلاقات إلى هدنة حماية عام 1820 واستمرت حتى عام 1971 وهو العام الذي تخلت فيه بريطانيا عن البحرين وقطر والإمارات المتصالحة بقصد دمج هذه الكيانات معا لتصبح دولة واحدة، إلا ان البحرين وقطر رفضتا ذلك وفضلتا الاستقلال.

قام حاكم إمارة ابو ظبي الشيخ (زايد بن سلطان آل نهيان) حال توليه حكم الإمارة في السادس من آب سنة 1966 بالتأكيد على وجود دولة موحدة، وفي سبيل ذلك قام بكل الاجراءات والمحاولات الجادة والضرورية، اذ في الثامن عشر من شباط عام 1968 التقى الشيخ (زايد) بالشيخ (راشد بن سعيد آل مكتوم) "حاكم دبي آنذاك"، وتم عقد مؤتمر دستوري في المدة ما بين 25 إلى 27 شباط عام في دبي، وفيه تم تشكيل اتفاقية من 11 نقطة واصبحت أساسا لإنشاء اتحاد الإمارات العربية، الى ان جاء في الثامن عشر من تموز 1971 الإعلان عن قيام الاتحاد ثم أعلنت الإمارات الست (أبو ظبي، ودبي، وعجمان والفجيرة والشارقة، وام القيوين) التي وافقت على الانضمام إلى الاتحاد في الثاني من كانون الأول عام 1971 استقلالها عن بريطانيا، ودعت نفسها الإمارات العربية المتحدة (العبادي ، 2018)، واتخذت من ابو ظبي عاصمة لها، وانضمت الدولة الجديدة الى جامعة الدول العربية في 6 كانون الاول 1971 لتكون الدولة الثانية عشرة فيها وفي 9 كانون الاول انضمت الى الامم المتحدة ليصبح عدد الدول فيها (132)دولة (جبار ، 2016 ، 576)، الا ان الاستقلال كان بشكل سلمي ، اذ قام الاتحاد بتوقيع معاهدة صداقة مع بريطانيا ، ومن ثم في عام 1972 انضمت اليها رأس الخيمة، وكان الشيخ (زايد بن سلطان ال نهيان) اول رئيس للاتحاد منذ ذلك الوقت لحين وفاته عام 2004 ، علما انه لم تكن الأوضاع مستقرة في بداية تشكيل الإمارات المتحدة وذلك بسبب النزاعات المستمرة بين الولايات، لذا تم وضع مجلس الاعلى للامارات

([1]) نمت الأنشطة التجارية البريطانية بمنطقة الخليج بحلول عام 1720، وكان الهدف الرئيس للبريطانيين تعزيز قوتهم البحرية بهدف حماية المنافذ التجارية مع الهند واستبعاد المنافسين الأوروبيين، وفي عام 1820 تمكن البريطانيون من هزيمة القواسم كما قاموا بتوقيع سلسلة من الاتفاقيات من عام 1820 حتى عام 1853 مع شيوخ كل إمارة، ويتعين وفقاً لهذه الاتفاقيات على شيوخ منطقة الخليج ضمان الأمن والسلامة في البحر، والامتناع عن بناء السفن الكبيرة، وإنشاء التحصينات على طول الساحل، وفي عام 1892 تم التوقيع على معاهدات خاصة تعهد الشيوخ خلالها بعدم إجراء اتصالات أو الدخول في اتفاقيات مع أية قوة أو دولة أخرى عدا الحكومة البريطانية، وتعهد البريطانيون في المقابل بتحمل مسؤولية الدفاع عن المنطقة ضد أي عدوان خارجي، وساهمت هذه الاتفاقيات في المحافظة على سلامة الطريق البحري، كما مهدت إلى قيام إمارات الساحل المتصالحة ، وفي بداية عام 1968 اعلنت الحكومة البريطانية نيتها بالانسحاب من الخليج مع نهاية عام 1971 وفعلا في السنة نفسها استقلت الامارات العربية المتحدة .

وهو اعلى سلطة في الدولة تألف من 15 عضوا في البداية ، ثم تم تخفيض العدد إلى 7 أعضاء ليحكموا الاتّحاد وذلك بعضو واحد لكل امارة (خليف ، 2018) دون اخذ عدد السكان في الحسبان .

وبالنسبة لنظام الحكم والسلطة في الامارات العربية المتحدة فانها دولة اتحادية تتكون من سبع امارات ، يتكون النظام السياسي فيها حسب المادة (45)من الدستور عام 1996 الدائم من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية كالاتي :

1- السلطة التنفيذية : هي اعلى السلطة في الدولة تتكون من المجلس الاعلى للاتحاد و رئيس الاتحاد ونائبه وكذلك من مجلس الوزراء كالاتي :

أ- المجلس الاعلى للاتحاد فهو اعلى سلطة دستورية واعلى هيئة تشريعية وتنفيذية في آن واحد، وهو الذي يرسم السياسات العامة ويقر التشريعات الاتحادية، ويتكون هذا المجلس من حكام الامارات او من ينوب عنهم حال تعذر حضور اي عضو، ولكل امارة صوت واحد ، الا ان لحاكمي ابو ظبي ودبي حق النقض .

ب- رئيس الاتحاد ونائبه : ينتخب رئيس الاتحاد ونائبه من قبل المجلس الاعلى من اعضائه لمدة (5) سنوات قابلة للتجديد وينص الدستور على ان يكون رئيس الاتحاد من امارة ابو ظبي ونائبه من امارة دبي ، وهذا يعني الافتقار لتداول السلطة بين الامارات الاخرى بل هي حكر على هاتين الامارتين .

ت- مجلس الوزراء : يتكون من رئيس مجلس الوزراء ونائبه وعدد من الوزراء، ويقوم بوضع القوانين ويرفعها الى المجلس الوطني ومن ثم رفعها الى المجلس الاعلى للاتحاد اي رئيس الدولة ، فتصدر قرارات وقوانين هذا المجلس بالاغلبية وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

2- المجلس الوطني الاتحادي : يتكون هذا المجلس من (40) عضوا وذلك حسب المادة (68) من الدستور من الفرع الاول من الفصل الرابع من الباب الرابع ويتوزع على الامارات، (8) مقاعد لابو ظبي ومثلها لدبي و(6) مقاعد للشارقة ومثلها لرأس الخيمة و(4) مقاعد لكل من عجمان وام القيوين والفجيرة ، فيتم تعيين نصف المقاعد من قبل حكام الامارات والباقي يتم انتخابهم وكيفية الاختيار متروك للامارة ، والجدير بالذكر ان هذا المجلس ليس له سلطة فعلية بل هو مجلس استشاري وصلاحياته محدودة ، اذ يقوم بمناقشة المشاريع المعروضة وله حق القبول او الرفض وليس له حق اقتراح القوانين .

3- القضاء الاتحادي (السلطة القضائية) : اعتمدت الدولة ثنائية النظام القضائي ، حيث الهيئة القضائية فيها تضم القضاء الاتحادي والقضاء المحلي ، هناك قضاء اتحاد يشمل جميع الامارات ماعدا امارتي دبي ورأس الخيمة، كما ان هناك المحاكم الدنيا المهتمة بالمسائل المدنية في كل امارة بجانب المحاكم الجنائية فضلا

عن محاكم الاستئناف الاتحادية بكل امارة، اما محكمة التمييز التي مقرها ابو ظبي فهي اعلى محكمة استئناف في الدولة لفض المنازعات بين المحاكم وتقرير دستورية القوانين الاتحادية والمحلية (اسماعيل ، 2018 ، 85-87) .

اعتمدت الامارات بشكل عام في السابق على استخراج اللؤلؤ من البحر وصيد السمك، وكذلك التجارة وذلك بوصفها مركزا تجاريا على المستويين الاقليمي والعالمي واستمر الحال الى عام 1930 عندما تم البحث عن النفط لحين اكتشافه عام 1958 في منطقة ام شيف بالخليج العربي وكذلك صحراء مربان عام 1960، وتم تصدير اول كمية من النفط عام 1962 من ابو ظبي (الدويكات ، 2018، 6)، هذا ويعد اكتشاف النفط واستخراجه ثم تصديره بداية التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الامارات العربية المتحدة، بل اكثر من ذلك يمكن تفسير نشأة الدولة في الامارات الى هذا العامل اي العامل الاقتصادي المتمثل في الموارد الطبيعية ومن ثم تحويلها الى الموارد الاقتصادية باستغلالها العقلاني وساعدتها للاستقلال عن بريطانيا كما يمكن ارجاع التحولات والتقدم في شتى المجالات الى هذا العامل فضلا عن الادارة والحكومة الرشيدة .

ثانيا – دراسة المقومات الاقتصادية : تمت توضيحها في الفصل السابق ، وتتمثل بالمقومات الطبيعية والبشرية والاقتصادية الكلية كذلك الادارية والسياسية وستتم دراستها على النحو الاتي :

1- **المقومات الاقتصادية الطبيعية :** ان لدولة الامارات مقومات طبيعية استراتيجية تمكنها من بناء دولة ناجحة اقتصاديا خاصة فيما يتعلق بموقعها الجغرافي الاستراتيجي وكذلك مواردها الطبيعية المتمثلة في النفط والغاز الطبيعي وتتم دراسة هذه المقومات وفق : الموقع الجغرافي ، المساحة ، الشكل والسطح (التضاريس) ، المناخ واخيرا الموارد الطبيعية كالاتي :

أ- الموقع الجغرافي : تقع دولة الامارات جنوب غرب اسيا بالشرق الاوسط في منطقة شبه الجزيرة العربية ، وبالنسبة للموقع الفلكي تقع بين خطي عرض (22' و 26,5' درجة شمالا) وخطي طول (51' و 56,5' درجة شرق خط غرينتش) ، اما بالنسبة لدول الجوار فتحد سلطنة عمان من الشرق والمملكة العربية السعودية من الجنوب وكلا من قطر والمملكة العربية السعودية من الغرب ، واما موقعها بالنسبة لليابس والمياه فانها تقع على اليابس بطول 876كم مع سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية وعلى المياه والبحار بـ 644كم طول سواحلها على الخليج العربي (من الشمال والشمال الغربي) وقرابة 90كم طول سواحلها على خليج عمان (من الشرق) اي طول سواحلها البحرية قرابة 735كم ، ويعد موقعها الجغرافي من اهم المواقع الاستراتيجية ليس على مستوى المنطقة فقط وانما كذلك على مستوى العالم نظرا لمراتها التجارية البحرية والاقتصادية ما

جعلها تمتلك عددا من الموانىء الدولية منها ميناء دبي وابو ظبي ورأس الخيمة فضلا عن قربها من مضيق هرمز الذي يمر به قرابة ثلث النفط الخام العالمي كذلك بسبب طول سواحلها البحرية على الخليجين العربي وعمان جعلتها مركزا تجاريا وسياحيا على مستوى العالم ، هذا ويشكل الموقع الجغرافي فيها احدى نقاط القوة الاقتصادية والاجتماعية .

ب- المساحة : على الرغم من عدم ثبات مساحة الدولة بسبب النزاعات بينها وبين ايران المتعلقة بالجزر الثلاث (ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) فتبلغ قرابة 83600كم مع الجزر المذكورة وجزر اخرى غير مأهولة بالسكان الا انها بدون الجزر تبلغ قرابة 77700كم^2 .

ت- الشكل والسطح: كما يتبين من الشكل (3-1) فان شكل الدولة قريب من شبه منحرف قائم الزاوية قريب من المثلث مع امتداد مثلثي شمالي شرقي ، ويعد هذا الشكل جيدا من الناحية الاقتصادية لاقامة الطرق والمواصلات وكذلك من الناحية الاجتماعية والثقافية، الا نها غير جيدة من الناحية العسكرية وذلك لسهولة اختراقها ، وبالنسبة للتضاريس فانها تتنوع بين صحراء وسهول ساحلية وكذلك مناطق جبلية ، الا ان الصحراء الرملية يغلب على التضاريس وتشكل النسبة الكبرى من المساحة وغير مأهولة بالسكان . كما تتميز بساحلها الغني المطل على الخليج العربي والغني بأشجار القرم، اذ قرابة 85٪ من السكان يعيشون في هذه السواحل وتقع في هذه السواحل كل من امارات ام القيوين وعجمان والشارقة ودبي وابو ظبي وجزء من امارة رأس الخمية، فضلا عن مناطق جبلية حجرية على طول الحدود الشرقية بارتفاع يصل إلى 2000م ويقع جزء من امارة رأس الخيمة وامارة الفجيرة في هذه المنطقة ، فعلى الرغم من صغر مساحتها هي مناطق خصبة صالحة للزراعة .

الشكل(3-1)خارطة دولة الامارات العربية المتحدة من حيث الموقع والشكل والتضاريس

ث- **المناخ** : يتميز المناخ فيها بكونه مدارياً وجافاً مع تأثيرات قادمة من المحيط الهندي، تتراوح درجات الحرارة بين 35 إلى 47 درجة في الصيف، يكون فصل الشتاء قصيرا ويمتد بين اشهر كانون الاول وشباط وتنخفض درجات الحرارة في المناطق الداخلية تصل الى 8 و10 درجات مئوية مع قلة هطول الأمطار بنسب تتراوح بين (100-150) ملم سنويا و(32) ملم على مستوى الدولة ، اذ عدد ايام الامطار في امارة دبي قد يكون (5) ايام كمعدل في السنة ، في حين تشهد الفجيرة ورأس الخيمة أكثر نسبة من هطول الأمطار بسبب موقعهما الجغرافي والسلاسل الجبلية (اسماعيل ، 2016)، مادامت دولة الإمارات تقع على مدار السرطان فتتعامد اشعة الشمس مباشرة على امارة أبو ظبي بالاخص، بالتالي فإن المناخ بشكل عام حار وجاف، و يمكن ان تصل نسبة الرطوبة على الساحل إلى ما يزيد عن 90 في المئة في فصل الصيف وحتى نصف الخريف ، وتكون نسبة الرطوبة في المناطق الداخلية البعيدة للبلاد أقل بكثير على الرغم من ارتفاع درجات الحرارة ، والتي احيانًا تتجاوز 50 درجة مئوية اثناء وقت الظهيرة في شهر تموز ، بسب هذا المناخ وبسبب الاحتباس الحراري فان الشريط الساحلي معرض للخطر نتيجة ارتفاع مستوى البحر بـ(6) امتار نهاية هذا القرن حسب بعض الدراسات، علما ان قرابة 85٪ من السكان يعيشون على هذا الشريط الساحلي وكذلك 90٪ من مرافق البنى التحتية ، هذا وبسبب التغير المناخي تتأثر المناطق الساحلية بعملية استصلاح الاراضي او الجرف او الانشطة الاخرى بما في ذلك التطورات والانشطة المتعلقة بالنفط التي تهدد النظم البيئية الساحلية ، كذلك قد تشهد المجتمعات الساحلية تغيرات في تواتر العواصف وكثافتها وحركتها ، ومن المعروف ان المحيطات تكون دافئة وبالتالي يؤدي ارتفاع درجة حرارة سطح البحر إلى التمدد الحراري، وتغيرات في متوسط مستوى سطح البحر(https://government.ae/ar-ae) وكل هذا يشكل عبئا وخطرا على المرافق و الموارد المائية وصحة الانسان والزراعة ، على الرغم من درجات الحرارة المعتدلة من الشهر العاشر حتى بداية الشهر الخامس التي تناسب وترتفع معظم النشاطات والفعاليات الاقتصادية الا انه في الاشهر الاخرى ترتفع درجات الحرارة الى مستويات عالية فتقل النشاطات الاقتصادية فيها عموما السياحية والزراعية خصوصا ، وان للمناخ اثرا سلبيا في خلق العواصف الترابية والرملية التي تأتي بواسطة رياح (نورثر) في منتصف الشتاء وبداية الصيف، لذا فان المناخ في هذه الدولة يعد من احدى نقاط الضعف الطبيعية للدولة على الرغم من كل المحاولات الفريدة التي قامت بها الدولة لتقليل هذا الضعف .

ج- **الموارد الطبيعية** : تتميز دولة الامارات بكثرة الموارد الطبيعية الا انها غير متنوعة بل تتركز في ثلاثة انواع وهي النفط والغاز الطبيعي كذلك امتداد سواحلها البحرية الغنية بالثروة السمكية واللؤلؤة المرجانية التي اعتمد عليها الاقتصاد الاماراتي في السابق فضلا عن الحياة البحرية ، وبالنسبة للغطاء فان معظمه رملي،

وتتواجد في المناطق المأهولة بالسكان اشجار القرم والنخيل والسبخات وتشكل الغابات (3.6٪) من مجموع الاراضي، فبالرغم من امتلاكها للمياه البحرية المالحة التي تستفاد منها للسياحة والملاحة الا انها تفتقر الى المياه الجوفية والمياه العذبة فتضطر الى الآبار وتحلية المياه ، كما انها تفتقر الى الاراضي الزراعية ، اذ تتشكل (4.6٪) من مجموع الاراضي و (1٪) منها صالحة للزراعة ولزراعة المحاصيل والبقية (3.6٪) تصلح للرعي الدائم (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2017).

وفيما يخص النفط والغاز الطبيعي فانها غنية بها ولديها احتياطيات كبيرة، بل تعد من الدول العشر الاوائل من حيث الاحتياط ، اذ تعد سادس اكبر دولة من حيث احتياطي النفط المؤكد بكمية (97800) مليون برميل مثلما تبين من الجدول (2-1) وذلك بعد كل من العراق والكويت وسابع دولة من حيث احتياطي الغاز الطبيعي بكمية (6091) مليار م^3 مثلما تبين في الجدول (2-2) بعد الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية .

وتعد دولة الامارات العربية من اوائل الدول التي استفادت من مواردها الطبيعية واستخدامها العقلاني بشكل اقتصادي فبفضل الموارد الطبيعية والعوامل الاخرى تمكنت من تحقيق انجازات كبيرة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي كما يتبين من خلال المقومات الاخرى ، كما ان توفر الموارد الطبيعية بكميات كبيرة في هذه الدولة من اهم مقومات بناء الدولة واحدى نقاط القوة الاقتصادية الطبيعية ، هذا ويعتقد الباحث انها يمكن تفسيرها باحدى نظريات نشوء الدولة فيها ، اذ استقلت الامارات بعد اكتشاف وتصدير النفط بقرابة عشرة اعوام .

في ضوء كل ماسبق يمكن القول ان مستوى المقومات الطبيعية في الامارات قوي ، من حيث الموقع الجغرافي والمساحة والموارد الطبيعية قوي جدا واما من حيث السطح (التضاريس) والمناخ فهو ضعيف .

2- **المقومات الاقتصادية البشرية**[1] : تمت دراسة المقومات البشرية وفق اربع مؤشرات وهي ، عدد السكان ونموه السنوي، التوزيع والكثافة السكانية ، تركيب السكان ، المستوى التعليمي والتنمية البشرية كالاتي :

أ- عدد السكان ونموه السنوي: بلغ عدد السكان في دولة الامارات (9.4) مليون نسمة وبمعدل نمو سنوي (1.4٪) وفق بيانات عام 2017 مثلما يتبين من الجدول (3-1) بفارق قليل عن متوسط النمو العالمي والذي هو (1.2٪) وتعد هذه النسبة مناسبة مقارنة بدول المنطقة ومقارنة بما تملكه الدولة من موارد

([1]) على الرغم من دراسة وعرض البيانات السكانية والبشرية للمدة (2013-2017) الا ان التركيز سوف يكون في عام 2017 وذلك اولا لثبات البيانات والارقام في الامد القصير والمتوسط كما يتبين من الجداول وكذلك لتسهيل المقارنة بين الدول المدروسة والمتوسط العالمي لعام 2017 بسبب عدم امكانية الحصول على البيانات اللازمة للعالم للمدة (2013-2017) .

وامكانات طبيعية واقتصادية، وقد بلغ النمو السنوي للسكان قرابة 14٪ قبل الازمة المالية العالمية بسبب كثرة الوافدين، الا انها انخفضت كثيرا بعد الازمة المذكورة وذلك بعد تغيير سياسات الحكومة تجاه الهجرة والوافدين، ومن المعروف ان السكان في دول الخليج العربي خاصة دولتي الامارات العربية المتحدة وقطر اغلبها من الاجانب المقيمين ومن العمالة الوافدة ، اذ ان نسبة السكان الاصليين (الاماراتيين) تتراوح بين (11-17٪) من المجموع الكلي للسكان وبلغ (12٪) من مجموع السكان في عام 2017م اي مايقارب (1.128)مليون والبقية (88٪) من المقيمين الاجانب[1]، وتعد هذه الدولة في المرتبة (88) على مستوى العالم وضمن الدول الصغيرة من حيث عدد السكان، وبهذا فان مستوى هذا المقوم يعد قويا .

الجدول (3-1) معلومات سكانية وبشرية لدولة الامارات ولمجتمع العالم للمدة (2013-2017)

البند/ الدولة حسب السنوات	الامارات العربية المتحدة					العالم
	2013	2014	2015	2017[2]	متوسط المدة	2017
عدد السكان(مليون)	9.3	9.4	9.2	9.4	9.3	7550.3
النمو السنوي للسكان[3]	..[4]	..	..	٪1.4	..	٪1.2
نسبة الذكور الى الاناث عند الولادة	1.05	1.05	1.05	1.05	1.05	1.07
نسبة الحضر (٪)	84.9	85.2	85.9	86.2	85.6	54.8
الفئات العمرية (٪)						
14-0	15.5	15.5	14.2	14	14.7	25.9
64-15	84	84	84.8	85	84.5	65.4
65 فاكثر	0.5	0.5	1	1	0.8	8.7
العمر الوسيط(سنة)	31.4	31.4	33.3	33.4	32.4	29.6
نسبة الاعالة (٪)	19	19	17.9	17.6	18.3	52.9
الكثافة السكانية (نسمة\كم^2)	111	112	110	112	111	56

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على :

1- ادلة التنمية البشرية ومؤشراتها ، التحديث الاحصائي لعام 2018، برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP، ص44و47 .

2-Human Development Report For Years 2014,2015,2016, the United Nations Development Programme (UNDP) , New York , P216,234.222 .

([1]) منها (27.8٪) الهنود و (15.1٪) اوروبيون و(10.2٪) باكستانيون و (9.5٪) بنغلادشيون و(6.1٪) فليبينيون ، (3٪) سريلانكيون ، (2.2٪) صينيون ، (14.1٪) اخرى .

([2]) ملاحظة : لتحليل ودراسة المقومات البشرية في الدول المختارة اعتمدنا على تقارير التنمية البشرية المفصلة التي يصدرها برنامج الامم المتحدة الانمائي بشكل دوري الا انه لم يصدر التقرير الخاص بعام 2016 واضطر الباحث الى عدم ادراج السنة المذكورة بالبحث .

([3]) متوسط تقديري للسنوات (2015-2020).

([4]) .. بمعني عدم وجود البيانات .

ب- التوزيع والكثافة السكانية: يتوزع السكان بين الامارات السبع الا انه بشكل غير متساو ، فالنسبة الكبرى تسكن في امارتي ابو ظبي ودبي وبعدهما امارة الشارقة، كما ان (85٪) من السكان تعيش على الشريط الساحلي وذلك للاسباب المناخية والاقتصادية وتبلغ الكثافة السكانية (112)نسمة \ كم^2 حسب بيانات عام 2017م وبهذا يعد ضعف الكثافة السكانية على مستوى العالم والتي هي (56)نسمة \كم^2 واكثف امارة هي امارة دبي ، ويعد مستوى توزيع السكان متوسطا .

ت- تركيب السكان : يتبين من الجدول (3-1) ان نسبة الذكور الى الاناث عند الولادة تبلغ (1.05) وهي متوافقة مع المتوسط العالمي ، وفيما يخص الفئات العمرية فان فئة سن العمل في عام 2017 تشكل النسبة الكبرى وتتجاوز النمط العالمي ، اذ تشكل (85٪) من مجموع السكان مقابل (14٪) لفئة دون سن العمل و(1٪) لفئة فوق سن العمل ، ومن ملاحظة الجدول تبين الفرق بينها وبين المجتمع العالمي، وبهذا فان نسبة الاعالة تعد متدنية اذ تبلغ (17.6٪) وان كل هذه النسب تعد جيدة ان بقيت على حالها، لان معظم السكان يقع ضمن سن العمل وبامكانه المشاركة في العملية الانتاجية والمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يعود الى قبول العمالة الوافدة اي فئة سن العمل، الا ان الخلل يظهر عندما تكبر هذه الفئة ويتجه المجتمع نحو الشيخوخة خاصة ان فئة دون سن العمل هي متدنية كما ان العمر الوسيط فيها يبلغ (33.4) سنة واكبر من المعدل العالمي (29.6) سنة ، وبسبب الظروف الطبيعية والاقتصادية فان سكان الحضر يشكل النسبة العظمى من مجموع السكان ، اذ يبلغ (86.4٪) مقابل (54.8٪) على مستوى العالم ، عليه مستوى تركيب السكان يعد متوسطا .

ث- المستوى التعليمي والتنمية البشرية : يعد المستوى التعليمي والتنمية البشرية من اهم المقومات البشرية لبناء الدولة ، فبالنسبة لدولة الامارات فانها متفوقة في هذا المجال ، اذ تفوق المتوسط العالمي في جميع المؤشرات باستثناء مؤشر الانفاق على البحث والتطوير الا انها تعد الاولى في المنطقة ، اذ بلغ الانفاق على هذا الجانب قرابة (4.2) مليار دولار في عام 2017، وكما يتبين من الجدول (3-2) وفي العام نفسه فان الرضا عن نوعية التعليم يبلغ (73٪) مقابل (66٪) للعالم وفيما يخص مهارة القوى العاملة فانها تشكل (53.8٪) من مجموع القوى العاملة وهي اعلى من المعدل العالمي (47.9٪) .

الجدول (3-2) المستوى التعليمي لدولة الامارات العربية المتحدة والعالم للمدة (2013-2017)

المؤشر	الامارات العربية المتحدة					العالم
	2013	2014	2015	2017	متوسط المدة	2017
معدل الالمام بالقراءة والكتابة من سن 15 فاكثر(%)	90	90	93.8	..	91.3	82.1
النسبة الاجمالية للالتحاق بالتعليم (%)						
ما قبل الابتدائي في سن التعليم ماقبل الابتدائي	71	79	92	82	81	50
الابتدائي في سن التعليم الابتدائي	108	108	107	111	108.5	105
الثانوي في سن التعليم الثانوي	..	..	..	96	..	79
العالي في سن التعليم العالي	..	..	22	37	30	36
الرضا عن نوعية التعليم (%)	83	70	70	73	74	66
القوى العاملة الماهرة الى اجمالي القوى العاملة (%)	..	..	..	53.8	..	47.9
الانفاق على البحث والتطوير الى GDP (%)	..	..	0.7	0.9	0.8	2
الانفاق على التعليم الى GDP (%)	..	..	..	..	..	4.8

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على :

1-ادلة التنمية البشرية ومؤشراتها ، التحديث الاحصائي لعام 2018 ، برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP، نيويورك ، 2018، ص52، 55 ، 101 ، 104 .

2-Human Development Report For Years 2014 , 2015,2016 ,the United Nations Development Programme(UNDP) , New York ,P 192, 242,230 .

كل هذا ناتج عن ادراك الحكومة الاماراتية باهمية التعليم والسياسات المتبعة في هذا المجال ودورها في رقي ورفع مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والادارية، اذ ادى مستوى التعليم الى رفع مستوى التنمية البشرية في الدولة التي هي الهدف والوسيلة للتنمية في الوقت نفسه، اذ مكنت دولة الامارات من تحقيق مرتبة (34) من حيث دليل التنمية البشرية على مستوى دول العالم وفق احصائيات عام 2017 كما يتبين من الجدول الاتي :

الجدول(3-3) دليل التنمية البشرية لدولة الامارات العربية المتحدة والمتوسط العالمي للمدة (2013-2017)

المؤشر/ السنوات		الامارات العربية المتحدة					العالم
	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط المدة	2017
دليل التنمية البشرية	0.827	0.835	0.840	0.862[1]	0.863	0.845	0.728
العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	76.8	77	77.1	..	77.4	77	72.2
العدد المتوقع لسنوات الدراسة(سنة)	13.3	13.3	13.3	..	13.6	13.4	12.7
متوسط سنوات الدراسة(سنة)	9.1	9.5	9.5	..	10.8	9.7	8.4
نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي المعادل للقوة الشرائية بدولار 2011	58068	60868	66203	..	67805	63236	15295
المرتبة من بين (187-189) دولة	40	41	42	..	34		

المصدر : اعداد الجدول اعتمادا على :

1- ادلة التنمية البشرية ومؤشراتها، التحديث الاحصائي لعام 2018، برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP، نيويورك، 2018، ص22و25.

2-Human Development Report For Years 2014,2015,2016, the United Nations Development Programme(UNDP) , new York , p160,208,198 .

من الجدول يتبين ان هناك تحسنا تدريجيا في مؤشرات التنمية البشرية وحسب السنوات بالامارات، كما ان جميع المؤشرات فيها تتفوق على المتوسط العالمي، اذ حققت التنمية البشرية قيمة (0.845) لمتوسط المدة و (0.863) لعام 2017م مقابل (0.728) للمتوسط العالمي وهكذا بالنسبة للمؤشرات الفرعية الاخرى وبذلك هي في المستوى الاول ضمن اربع مستويات المعروفة لدليل التنية البشرية وهي مرتفعة جدا متفوقة على بعض الدول المتقدمة منها البرتغال بل تعد الاولى في المنطقة العربية والشرق الاوسط .

ويمكن حصر المستوى التعليمي والثقافي في دليل التنمية البشرية التي تهتم بها منظمة الامم المتحدة ضمن برنامجها الانمائي منذ عام 1990 وحققت دولة الامارات العربية المتحدة انجازات كبيرة جدا في هذا المجال ، عليه فانها تملك مقومات بشرية لبناء الدولة بمستوى قوي مثلما تؤكده البيانات والواقع العملي .

3- المقومات الاقتصادية الكلية : تتم دراسة هذه المقومات وفق ماتم تقسيمه فيما سبق وتشمل الانتاج والامن الغذائي ، الموارد الاقتصادية ، البيئة الاستثمارية ، حجم السوق وامكانية الدخول في الاسواق الخارجية واخيرا فعالية البنك المركزي كالاتي :

([1]) تم تقدير قيمة دليل التنمية البشرية لسنة 2016 للدول المشمولة بالدراسة في ادلة التنمية البشرية ومؤشراتها - التحديث الاحصائي لعام 2018 دون ذكر التفاصيل .

أ- **الانتاج و الامن الغذائي:** نظرا لعدم ملاءمة المناخ والتضاريس في دول الخليج العربي عموما ودولة الامارات العربية المتحدة خصوصا، فان الانتاج الغذائي فيها يعد متدنيا، فكمية الامطار تبلغ قرابة (32) ملم سنويا ومساحة الاراضي الصالحة للزراعة تبلغ (1016)كم^2 المزروعة (838.3)كم^2 وتبلغ (1٪) من مجموع المساحة الجغرافية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2017 ، 12)، وبهذا فان البيئة غير مناسبة فيها وتعد الاسوأ من حيث الانتاج الغذائي ، وكما يتبين من الجدول (3-4) ان مجموع الحبوب المنتجة لايكفي (1٪) من السكان وكذلك الحال لانتاج البقوليات الا ان الوضع احسن بالنسبة للفواكه واللحوم ، فنسبة الاكتفاء الذاتي مثلما تظهر في الجدول المذكور قريبة من الصفر لمجموع الحبوب والبقوليات وتبلغ (34٪) و (20٪) للفواكه واللحوم على التوالي كمتوسط للمدة (2014-2016) ولتعويض النقص تضطر الدولة الى استيرادها من الخارج بمبالغ وقيم نقدية كبيرة تبلغ قرابة (4) مليارات دولار سنويا للمنتجات الاربع الرئيسة فقط فضلا عن المنتجات الغذائية والصناعية الاخرى .

الجدول (3-4) الانتاج الغذائي والاكتفاء الذاتي في الامارات العربية المتحدة للمدة (2009-2016)

البيان	السنوات	الحبوب	البقوليات	الفواكهة	اللحوم
كمية الانتاج (الف طن)	متوسط (2009-2013)	1	2.2	487	76.5
	2014	1	0.0	429.2	148.7
	2015	1.1	0.0	613.3	159.2
	2016	1.3	0.0	697.6	164.9
قيمة التعويض من الخارج (مليون دولار)	متوسط (2009-2013)	1228.2	210.1	878.6	1255.2
	2014	1013.2	159.8	1207.5	1494
	2015	1016.6	184.6	1230.3	1575.7
	2016	845.4	192	1242.4	1532.9
كمية المتاح للاستهلاك (الف طن)	متوسط (2009-2013)	2229.5	136	1430.7	668.2
	2014	2913.7	248.8	1477	670.8
	2015	2869.6	243	1713.1	841.4
	2016	2740.7	205.7	1819.7	830.7
نسبة الاكتفاء الذاتي	متوسط (2009-2013)	0.0	1.6	34	11.5
	2014	0.0	0.0	29.1	22.2
	2015	0.0	0.0	35.8	18.9
	2016	0.0	0.0	38.3	19.9

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية الغذائية ، المجلد (37) ، 2017 .

وحققت الامارات مستويات عالية من الامن الغذائي ، اذ تعد الاعلى على مستوى المنطقة وعلى مستوى العالم وذلك بسبب عوامل عدة منها : موقعها الجغرافي المتميز ، وكثرة الموانئ الدولية استفادت منها لسياسة اعادة التصدير لكثير من المنتجات ومنها المنتجات الغذائية ، ومن العوامل الاخرى ارتفاع مستوى دخل الفرد فضلا عن الاستراتيجية الوطنية للامن الغذائي فكل هذه العوامل ساعدت على تدني انتشار النقص التغذوي على مستوى الدولة مثلما يتبين من الجدول الاتي :

الجدول (3-5)

اعداد وانتشار النقص التغذوي في الامارات العربية المتحدة وعلى مستوى العالم للمدة (2004-2017)

السنوات	الامارات		العالم	
	العدد (مليون)	النسبة٪	العدد (مليون)	النسبة٪
2006-2004	0.2	4.1	938.4	14.3
2017-2015	0.2	2.5	803.1	10.8

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على :

منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، حالة الامن الغذائي والتغذية في العالم 2018 ، بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ من اجل الامن الغذائي والتغذية ، روما ، 2018 ، ص122،116، 128، 133 .

كما يتبين من الجدول فان عدد الاشخاص الذين يعانون من النقص التغذوي يبلغ قرابة (0.2) مليون لمتوسط (2015-2017) وبشكل اقل من (2.5٪) من السكان مقابل (10.8٪) على مستوى العالم للمدة نفسها، وبهذا فان انتشار النقص التغذوي في الامارات في حال ممتاز ويشكل ربع الانتشار العالمي وهي مماثلة لحالة امريكا الشمالية .

عليه ان مستوى الاكتفاء الذاتي ضعيف جدا ولكن هناك انتشار النقص التغذوي المتدني اي تحقيق الامن الغذائي قوي جدا، لذا مستوى هذا المقوم يعد متوسطا .

ب- الموارد الاقتصادية : تعد الامارات من الدول التي استفادت كثيرا من مواردها الطبيعية المتمثلة بالنفط والغاز الطبيعي في بداية نشوئها لحد نهاية التسعينات تمكنت من خلالها تطوير بقية القطاعات الاقتصادية والقيام بالتنويع الاقتصادي بشكل نسبي من حيث مكونات الناتج المحلي الاجمالي، ومن حيث تنويع الصادرات والايرادات العامة بشكل اقل، ويلاحظ من الجدول انها من الدول الغنية من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل يبلغ (43.3) الف عام 2013 ينخفض في عامي 2015 و2016 نتيجة الانخفاض الكبير في اسعار البترول وبعد ارتفاع اسعاره في عام 2017 ارتفع معها الناتج المحلي الاجمالي الى (382575) الف دولار ومعها نصيب الفرد من الدخل الى (40.7) الف دولار .

الجدول (3-6) الناتج المحلي الاجمالي والاهمية النسبية لبعض القطاعات في الامارات للمدة (2013-2017)

البند/ السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط المدة
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)	390107.5	403137.1	358135	357045	382575	378199.9
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (الف دولار)	43.3	44.4	39.1	38.5	40.7	41.2
نسبة النفط الى GDP%	25.8	23	13.1	10.8	13.1	17.16
نسبة الصناعة التحويلية الى GDP%	7.5	7.8	8.8	9	8.8	8.38
اجمالي تكوين رأس المال الثابت الى GDP%	18.2	19.6	23.4	24.5	23	21.74
الايرادات العامة(مليون دولار)	14505	14233	16436	17349	17215	15948
الفائض- العجز(مليون دولار)	(1457)[1]	(1786)	768	1083	1219	(173)

Source : World Development Indicator , Data Bank , World Bank , 2019.

وعلى الرغم من الايرادات الكبيرة والناتج المحلي للقطاع النفطي الا انها لاتشكل نسب كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالدول النفطية الاخرى ، فهي بعدما شكلت نسبة مساهمة القطاع المذكور (25.8%) للناتج المحلي الاجمالي عام 2013 الا انها انخفضت الى (13.1%) لعام 2017 وكمتوسط المدة بلغت (17.16%)، وبالنسبة للموارد المالية اي قدرة الدولة على تأمين الايرادات العامة ولتغطية النفقات العامة، فانها في حالة جيدة، اذ لديها فائضا ماليا في اغلب السنوات ، وقد بلغت الايرادات العامة الاتحادية[2] اقصاها (17349) مليون دولار في العام 2016 وبفائض قدره (1083)مليون دولار ، الا ان اسوأها في العام 2014 ، اذ وصلت الايرادات العامة الى ادنى مستوى لها وبلغت (14233) مليون دولار والعجز الى الحد الاقصى وبلغ (1786) مليون دولار.

تعد الامارات من الدول الكبيرة في انتاج النفط الخام، وهي في الترتيب السابع ضمن اكبر عشر دول المنتجة للنفط ، اذ بلغ انتاج النفط الخام (2966.5)الف برميل يوميا لعام 2017 و (2926.8) الف برميل كمتوسط المدة فضلا عن المنتجات النفطية التي بلغت (1050) الف برميل يوميا و (850.4) الف برميل للمدة نفسها، وهذا ناجم عن امتلاك الاحتياطيات الكبيرة للنفط الخام وهي في الترتيب السادس على مستوى العالم

([1]) الاقواس يعني الاشارة السالبة .

([2]) لعدم امكانية الحصول على الموازنة العامة بشقيها النفقات العامة والايرادات العامة لكل امارة على حدة، اعتمدنا على الموازنة العامة الاتحادية .

مما ادى الى امكانية انتاج الكميات الكبيرة وبدورها اعطت امكانية تصدير كميات كبيرة منها ، اذ بلغت كمية التصدير (3032.4) الف برميل يوميا في عام 2017م و(2926.7) الف برميل كمتوسط المدة (2013-2017) بقيمة (65.641) مليار دولار و(67.906) مليار دولار للمدة نفسها مثلما يتبين من الجدول الاتي:

الجدول (3-7)

حجم الانتاج والصادرات للنفط الخام والمنتجات النفطية في الامارات للمدة (2013-2017)

البند/ السنوات		2013	2014	2015	2016	2017	متوسط المدة
الانتاج (الف برميل)	النفط الخام	2796.5	2794	2988.9	3088.3	2966.5	2926.8
	المنتجات النفطية	652	626	835	1089	1050	850.4
	المجموع	3448.5	3420	3823.9	4177.3	4016.5	3777.2
الصادرات (الف برميل)	النفط الخام	2701.4	2496.7	2414.5	2407.8	2378.7	2479.8
	المنتجات النفطية	280.2	255.9	414.8	630	653.7	446.9
	المجموع	2981.6	2752.6	2829.3	3037.8	3032.4	2926.7
قيمة الصادرات (مليون دولار)سنويا	النفط الخام والمنتجات النفطية	85640	88855	53836	45559	65641	67906.2
	مجموع الصادرات	371173	343017	300436	294991	313504	324624.2
نسبة النفط الخام والمنتجات النفطية الى اجمالي الصادرات %		23	25.9	17.9	15.4	20.9	20.6

Source : OPEC , Annual Statistical Bulletin , 53rd edition , Vienna , 2018, p19,20,32,45,57,59.

يتبين من الجدول (3-7) انه على الرغم من كبر قيمة الصادرات النفطية الا انه لايشكل نسبة كبيرة من قيمة الصادرات الاجمالية وتشكل (20.9٪) فقط من مجموع الصادرات، وهذا بسبب تنوع وكثرة صادراتها ، اذ بلغت قيمة مجموع الصادرات (313.504) مليار دولار للعام 2017 مقابل (65.641) مليار دولار لصادرات النفط للعام نفسه، وكمتوسط المدة بلغت قيمة مجموع الصادرات (324.624) مليار دولار مقابل (67.906) مليار دولار للنفط وبنسبة (20.6٪) من مجموع الصادرات .

فعلى الرغم من ان الامارات في الترتيب السابع من حيث الاحتياطي المؤكد للغاز الطبيعي الا انها في الترتيب الثالث عشر من حيث الانتاج على مستوى العالم لعام 2017، اذ بلغ انتاج الغاز الطبيعي (54086) مليون م^3 ، وان الانتاج فيه لايكفي لطلب المحلي الذي يبلغ (68007) مليون م^3 للعام نفسه وبصافي الاستيراد (13921) مليون م^3 ، وكمتوسط المدة بلغ انتاج الغاز الطبيعي (56994.8) مليون م^3 مقابل (71162.2)

مليون م^3 كالطلب المحلي و(14167.4) مليون م^3 كصافي الاستيراد السنوي(OPEC, 2018 , 117-118)، وهذا القصور يعزى الى قلة الانتاج مقارنة بالاحتياطيات، والاهم من ذلك ان تطور الاقتصاد الاماراتي والقطاعات الانتاجية الكبيرة والمتطورة التي تحتاج الى الكميات الكبيرة من الطاقة ومنها الغاز الطبيعي، فضلا عن ارتفاع الطلب المنزلي نتيجة ارتفاع دخل الافراد والاسر، علما ان الامارات بصدد فكرة طاقة اليورانيوم لتقليل الكلفة وكذلك لتقليل الطلب على النفط والغاز الطبيعي .

وبالنسبة للقطاع الصناعي تعمل الامارات على دعم القطاعات غير النفطية من اجل استراتيجية التنويع الاقتصادي ومنها دعم ومشاركة اكثر للقطاع الصناعي، فهي تمتلك مناطق صناعية متعددة متطورة اهمها (مدينة جبل علي) الصناعية في امارة دبي، لذا فالقطاع المذكور يعد متطورا نسبيا مقارنة بدول المنطقة ، اذ بلغت نسبة مشاركة القطاع المذكور (7.5٪) في لناتج المحلي الاجمالي لعام 2013 وارتفعت الى (8.8٪) عام 2017 وكمتوسط المدة بلغت (8.38٪) مقابل (17.16٪) للقطاع النفطي .

اما فيما يخص قطاع النقل والاتصالات والبنى التحتية، فانها من القطاعات المتطورة ليس على مستوى الدول الاقليمية فقط بل على مستوى العالم ، اذ تمتلك خطوط النقل البرية المتطورة والسكك الحديدية المتطورة ووسائط النقل المتطورة سواء البرية او الجوية او البحرية وموانىء كبيرة، فضلا عن المطارات المتطورة على مستوى العالم كذلك الحال بالنسبة للاتصالات من حيث الشبكة والاستخدامات[1] كل هذا ادى الى وجود بنى تحتية متطورة ، اذ وفق مؤشر التنافسية العالمية الذي يعتمده منتدى الاقتصادي العالمي فان الامارات حصلت على نتيجة (6.2) لمؤشر البنية التحتية من اصل (7)درجات للعام 2013، وبهذا احرزت المرتبة الخامسة عالميا من بين (148) دولة (World Economic Forum , 2013, 378) و كذلك العام 2017، اذ حصلت على نتيجة (6.3) والمرتبة الخامسة عالميا من بين (137) دولة (World Economic Forum , 2017 , 198) . كل هذا يدل على كثرة وتنوع الموارد الاقتصادية لدولة الامارات وتطور قطاعاتها الاقتصادية ، وبشكل عام يمكن القول بان الموارد الاقتصادية فيها بمستوى قوي جدا .

ت- البيئة الاستثمارية : كما اشير في الفصل الاول هناك مؤشرات عدة لتقييم البيئة الاستثمارية في اي دولة وقد تم الاعتماد على مؤشر سهولة اداء الاعمال الذي تعتمده مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولي، ان هذا المؤشر يتكون من (10)مؤشرات فرعية رئيسة وكل منها الى مؤشرات فرعية اخرى تعطي النقاط او الدرجات لكل فرع ومن ثم ترتيب الدول وفق كل مؤشر فرعي ومنها تحديد مكانة الدولة ومرتبتها على وفق المؤشر الرئيس

([1]) اذ وفق بيانات ادلة التنمية البشرية ومؤشراتها في العام 2017 يمتلك (214.7) هاتف جوال لكل (100) من السكان مقابل (100.5) هاتف جوال على مستوى العالم و(90.6٪) من السكان يستخدمون الانترنت مقابل (45.7٪) على مستوى العالم .

وهو سهولة أداء الاعمال، فمنذ العام 2004 تقوم مجموعة البنك الدولي سنويا بتقييم المناخ الاستثماري على وفق المؤشر المذكور ومن ثم ترتيب الدول ، فبالنسبة للبيئة الاستثمارية في دولة الامارات فانها ضمن احسن الدول كما يتبين من الجدول الاتي :

الجدول (3-8) تقييم وترتيب البيئة الاستثمارية في الامارات للمدة (2013-2017)

المؤشر / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
سهولة اداء الاعمال (الرتبة)	26من 185	23 من 189	22من 189	31من 189	26من 190
البدء بالاعمال (الرتبة)	22	37	58	60	53
التعامل مع اجازة البناء(الرتبة)	13	5	4	2	4
الحصول على الكهرباء(الرتبة)	7	4	4	4	4
تسجيل الملكية(الرتبة)	12	4	4	10	11
الحصول على الائتمان(الرتبة)	83	86	89	97	101
حماية المستثمرين(الرتبة)	128	98	43	49	9
دفع الضرائب(الرتبة)	1	1	1	1	1
التجارة عبر الحدود(الرتبة)	5	4	8	18	85
انفاذ العقود(الرتبة)	104	100	121	101	25
حل المنازعات(الرتبة)	101	101	92	91	104

Source : Doing Business , The World Bank and the International Finance Corporation , Washington DC , for year 2013, 2014 , 2015, 2016 , 2017 , p 203, 232 , 226, 242, 247 .

يلاحظ من الجدول ان الامارات سجلت مراتب متقدمة ولديها كل الدوافع والحوافز الايجابية لجذب الاستثمار اليها ، حيث سجلت المركز (26) عام 2013 من بين 185دولة واحرزت المرتبة (22) عالميا في العام 2015 ، الا انها تخلفت عدة مراتب في العام 2016 وذلك في الترتيب (31) من بين 189 دولة وعادت مرة اخرى في العام 2017 الى المركز (26) من ضمن 190 دولة شملتها الدراسة ، ووفق منظمة الشفافية العالمية فانها في المركز (21) عالميا ضمن 180 دولة للعام 2017 والاولى على مستوى الدول العربية وحصلت على (67٪) من حيث دليل المخاطر القطرية و (72٪) من حيث الذكاء الاقتصادي ، وحسب مؤشر التنافسية العالمية للعام 2017 حصلت على نتيجة (5.3) من (7) وبمرتبة (17) ضمن (137) دولة شملتها الدراسة الذي يعتمده المنتدى الاقتصادي العالمي ، وبهذا يتبين بان الامارات لديها البيئة الاستثمارية بمستوى قوي جدا وتعمل باستمرار على تهيئتها ويتوقع ان تسجل مراكز اكثر تقدما في السنوات القادمة .

ث- حجم السوق وامكانية الدخول للاسواق الخارجية : حدد المنتدى الاقتصادي العالمي ثلاث مؤشرات فيما يخص حجم السوق وامكانية الدخول للاسواق الخارجية وهي كفاءة السوق وتنمية سوق المال وحجم السوق[1]، سجلت دولة الامارات نتائج ومراتب متقدمة في المؤشرات المذكورة ، فبالنسبة لكفاءة السوق كما يتبين من الجدول (3-9) سجلت في العام 2013م نتيجة (5.4) من اصل (7)درجات وبمرتبة (4)عالميا وتحسنت اكثر في العام 2017م ، اذ سجلت (5.6) وبمرتبة (3) عالميا وبخصوص تنمية سوق المال سجلت (4.8) بمرتبة (24) عالميا في العام 2013 والنتيجة والمرتبة نفسها للعام 2017م ، واما بالنسبة لحجم السوق فانها سجلت (4.4) وبمرتبة (44) عالميا وارتفعتت الى (4.9) وبمركز (29) على مستوى العالم في المدة نفسها .

الجدول (3-9)

السوق من حيث الكفاءة والتنمية والحجم في الامارات للمدة (2013-2017)

المؤشر / السنوات	2013		2014		2015		2016		2017	
	النتيجة (1-7)	المرتبة (1-148)	النتيجة (1-7)	المرتبة (1-144)	النتيجة (1-7)	المرتبة (1-140)	النتيجة (1-7)	المرتبة (1-138)	النتيجة (1-7)	المرتبة (1-137)
كفاءة السوق	5.4	4	5.6	3	5.6	3	5.6	3	5.6	3
تنمية سوق المال	4.8	24	4.9	17	4.7	20	4.7	28	4.8	24
حجم السوق	4.4	44	4.4	46	4.9	31	4.9	27	4.9	29

Source :The Global Competitiveness Report for years 2013-2014, 2014-2015 , 2015-2016 , 2016-2017 , 2017-2018 , World Economic Forum , Geneva , 2017 , P 378, 374 ,356 ,352 ,198.

كل هذا يدل على توسع حجم السوق وامكانية الدخول والوصول للاسواق الخارجية ، اذ بلغت قيمة الصادرات (88.4٪) من الناتج المحلي الاجمالي وذلك بمرتبة (14) على مستوى العالم للعام 2017 وفق مؤشر التنافسية العالمية مقابل (82.7٪) لقيمة الواردات ويعد الدخول للاسواق الخارجية عملية سهلة بالنسبة لدولة الامارات العربية بسبب موقعها الجغرافي الاستراتيجي في الشرق الاوسط وكذلك تعدد وتوسع وتطور البنية التحتية فيما تخص الموانىء البحرية والمطارات والطرق البحرية ، وبهذا يعد حجم السوق والدخول للاسواق الخارجية بمستوى قوي جدا .

([1]) لكل منها مؤشرات فرعية اخرى، فكفاءة السوق تشمل : كثافة المنافسة المحلية، الفعالية المضادة للاحتكار، معدل الضريبة على الارباح ٪ ، الوقت المطلوب للبدء بالاعمال ، التعرفة الكمركية ، نسبة الواردات الى GDP تطور المشتري ودقته ... ، تنمية سوق المال تشمل : توافر الخدمات المالية، القدرة على تمول الخدمات المالية ، سهولة الحصول على القرض ، سلامة البنك ، تنظيم عمليات التبادل وأمنها ... ، وحجم السوق تشمل : مؤشر السوق المحلي ، مؤشر السوق الخارجي ، الناتج المحلي المكافىء للقوة الشرائية ونسبة الصادرات الى GDP.

ج- فعالية البنك المركزي: يعد البنك المركزي في دولة الامارات من المؤسسات المهمة الناجحة في المنطقة ، ويتبين ذلك من خلال سياساته النقدية ، اذ له عملته الخاصة وهي الدرهم الاماراتي ويقوم بتحديد عرضه وفقا للمتطلبات الاقتصادية وبلغ (121.03) مليار دولار[1] كمتوسط المدة (2013-2017) مثلما يتبين من الجدول(3-10) وكان ناجحا في خلق الائتمان المحلي ، اذ بلغت (325.22) مليار دولار وبنسبة (83.3٪) من الناتج المحلي الاجمالي للعام 2013 الى (392.8)مليار دولار عام 2017 وكمتوسط المدة بلغت (365.94)مليار دولار وبنسبة (96.7٪) وبهذا تأتي بعد كل من دولتي لبنان وقطر من بين الدول العربية .

الجدول (3-10) مؤشرات نقدية مختارة للاقتصاد الاماراتي للمدة(2013-2017)

المؤشر / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط المدة
الائتمان المحلي (مليار دولار)	325.22	345.30	373.29	393.08	392.80	365.94
الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي٪	83.3	85.6	104.2	110	102.6	96.7
عرض النقد M1(مليار دولار)	102.58	117.87	123.49	128.12	133.07	121.03
معدل التضخم ٪	1.1	2.3	4.1	1.6	2	2.22
سعر الصرف درهم \دولار	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7
سعر الفائدة ٪ (لدى المصارف)	1	1	1	1.1	1.2	1.06

Source :
1- World Development Indicator , Data Bank , World Bank , 2019.
2- https://tradingeconomics.com/united-arab-emirates/interest-rate
3- CENTRAL BANK OF THE U.A.E, Monthly Statistical Bulletin , Banking & Monetary Statistics, Abudhubi , 2018 ,p4,27 .

وبالنسبة للاستقرار النقدي الذي يعد من اهم وظائف البنوك المركزية فانه ناجحة بدرجة كبيرة فيه ، اذ بلغ معدل التضخم (1.1٪) في عام 2013 الى (2٪) في عام 2017 و(2.2٪) كمتوسط المدة ، وهناك ثبات في سعر الصرف بين العملة المحلية (الدرهم) والدولار وكان (3.7) كسعر ثابت طوال المدة، وهذا الثبات في السعر ساعد كثيرا في الاستقرار النقدي ، وفيما يخص سعر الفائدة فانه ثابت نسبيا تماشيا في حركتها مع سعر الفائدة في الولايات المتحدة الامريكية وذلك بسبب ثبات سعر الصرف ، وبهذا يمكن القول بان البنك المركزي في الامارات يعمل بكفاءة وفعالية وبمستوى قوي جدا .

(1) تم تحويل المبالغ لحجم الائتمان وعرض النقد من الدرهم الى دولار بسعر الصرف الثابت (3.7) درهم لكل دولار .

4- المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية : تتكون من متغرين تم توضيحهما سابقا وهي مستوى او مؤشر الحكم الرشيد والعلاقات السياسية الداخلية والخارجية وكالاتي :

أ- مستوى الحكم الرشيد : تعد الامارات من الدول ذات الحكم الرشيد بمستوى جيد فقد حظيت بعد استقلالها بتطور تدريجي خلال العقود الماضية ، اذ بلغ مستوى الحكم الرشيد (65٪) في عام 2007، ووصل الى قرابة (70٪) عام 2017 ، وتعد من افضل الدول العربية وفق الحكم الرشيد، وهذا انعكس بشكل ايجابي على التنمية الاقتصادية فيها وبالنسبة للمدة (2013-2017) كما في الجدول الاتي :

الجدول (3-11) مؤشرات الحكم الرشيد في الامارات للمدة (2013-2017)

المؤشر / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
مكافحة الفساد ٪	87.2	83.2	82.7	84.1	82.7	84
فعالية الحكومة ٪	83.4	89.4	91.3	90.4	90.4	89
الاستقرار السياسي ٪	74.9	71.9	70.5	65.2	67.6	70
جودة التشريع ٪	74.9	80.3	82.7	80.3	80.8	79.8
سيادة القانون ٪	69	75	73.1	78.4	77.4	74.6
المشاركة والمساءلة ٪	19.2	20.2	19.2	20.2	18.2	19.4
متوسط الاجمالي ٪	68.1	70	69.91	69.76	69.51	69.5

Source : World Development Indicator , Data Bank , World Bank , 2018.

يظهر من الجدول ان ثلاث مؤشرات تغيرت باتجاه سلبي في عام 2017 مقارنة بالعام 2013 وهي مؤشر مكافحة الفساد والاستقرار السياسي والمشاركة ، اذ تغيرت مكافحة الفساد من (87.2٪) عام 2013 الى (82.7٪) عام 2017 وحصل الشيء نفسه بالنسبة للاستقرار السياسي[1]، والمشاركة والمساءلة بتغير طفيف من (19.25) الى (18.2٪) في المدة نفسها، وبالمقابل تغيرت ثلاث مؤشرات اخرى باتجاه ايجابي وهي فعالية الحكومة وجودة التشريع وسيادة القانون، فبالنسبة لفاعلية الحكومة تغيرت من (83.4٪) الى (90.4٪) كذلك الحال بالنسبة لجودة التشريع وسيادة القانون ، الا ان الاثر الايجابي للمؤشرات المذكورة كان اكبر من الاثر السلبي وبالنهاية تحسن مستوى الحكم الرشيد من (68.1٪) عام 2013 الى (69.5٪) عام 2017، وكما يظهر ان جميع المؤشرات تعد بمستوى قوي جدا و قوي باستثناء مؤشر المشاركة والمساءلة ، ويلاحظ ان مؤشر فعالية الحكومة

(1) وهذا بسبب قطع العلاقة الاقتصادية والدبلوماسية مع دولة قطر وبسبب دخول الامارات مع السعودية في الحلف بينهم ضد الحوثيين في اليمن العام 2017 واثر ذلك سلبا على الاستقرار السياسي نسبيا .

من افضل المؤشرات ، اذ بلغ (89٪) كمتوسط المدة وبالمقابل عُد مؤشر المشاركة-المساءلة من اسوأ المؤشرات[1]، اذ بلغ (19.4٪) وكأن هناك علاقة عكسية بين المشاركة السياسية ومؤشرات الحكم الرشيد ، حيث ان عدم التنوع السياسي وحظر الاحزاب السياسية ادى الى ارتفاع الاستقرار السياسي وارتفاع مستوى المؤشرات الاخرى ، عليه ان مستوى الحكم الرشيد في دولة الامارات العربية المتحدة من افضل مستويات الحكم الرشيد من بين الدول العربية ودول المنطقة كذلك لها مستوى قوي من بين دول العالم، وهذا ما اثر ايجابا على الحياة الاقتصادية والادارية والامنية والاجتماعية وبهذا فان الحكم الرشيد مستواه قوي في دولة الامارات .

ب- العلاقات السياسية (الاستقرار السياسي) الداخلية والخارجية: على الرغم من عدم التنوع السياسي كذلك حظر الاحزاب السياسية فضلا عن التنوع القومي والثقافي في دولة الامارات، الا انها تعد من اهم الدول التي تتسم باستقرارها وسلمها الداخلي ويتبين ذلك من خلال الجدول الآتي :

الجدول (3-12) مؤشرات عن الامن البشري في الامارات والمتوسط العالمي

المؤشر / الدولة	الامارات				المتوسط العالمي	
اللاجئون (بالالاف) للعام2017	0.1				19303.6	
النازحون داخليا (بالالاف) لعام 2015	..				39945.5	
المشردون بسبب الكوارث الطبيعية – المعدل السنوي لكل مليون من السكان للمدة (2007-2017)	0				198	
السجناء لكل (100000) من السكان للمدة (2004-2016)	229				143	
معدل جرائم القتل لكل (100000)من السكان للمدة (2011-2016)	0.9				5.3	
معدل الانتحار لكل (100000)من السكان لعام 2015	الاناث	0.9	الاناث	7.4		
	الذكور	3.6	الذكور	13.8		

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على : أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها ، التحديث الاحصائي لعام 2018، برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP، نيويورك، 2018، ص64 ،67 .

كما يظهر من الجدول بلغ عدد اللاجئين (100)لاجيء فقط ويشكل (5) من المليون في العام 2017 وليس لديها النازحون او المشردون بسبب الكوارث الطبيعية، في حين على المستوى العالمي فقد بلغ (198) نازح

[1]) الناجم من انظمة الحكم في دولة الامارات لانها تتبع النظام الملكي الرئاسي ولا توجد فيها الاحزاب السياسية ولا الانتخابات إلا لنصف من اعضاء المجلس التشريعي فقط وصلاحيتها استشارية .

لكل مليون نسمة، اما السجناء فيتجاوز المتوسط العالمي، اذ بلغت (229)سجينا لكل (100) الف من السكان للمدة (2004-2016)، وتعد ثاني دولة بعد سنغافورة من حيث انخفاض معدل جرائم القتل، اذ بلغ (0.9) قتيل لكل (100) الف مقابل (5.3) قتيل كمتوسط العالمي، فضلا عن انخفاض معدل الانتحار فهو اقل بكثير من المتوسط العالمي، كل هذا يدل على الاستقرار الداخلي من حيث الأمن والسلام والعلاقات الاجتماعية السلمية ، وما يخص استقرارها وعلاقاتها الخارجية فهي اقل استقرارا مقارنة بالاستقرار الداخلي وذلك من عام 2015 ، ويتبين ذلك من خلال مؤشر السلام العالمي الذي يعتمده معهد الاقتصاد والسلام وينشر تقاريره السنوية من بين (163) دولة لبيان مدى سلامة الامن والاستقرار الداخلي والخارجي للدول ، فعلى وفق المؤشر المذكور تعد الامارات من الدول ذات العلاقات الداخلية سلمية ومستقرة وكذلك الحال بالنسبة للعلاقات والاستقرار الخارجي، الا انها بدرجة اقل من الاستقرار الداخلي وكما في الجدول الاتي :

الجدول (3-13)

مؤشرات عن العلاقات والاستقرار الداخلي والخارجي في الامارات للمدة (2013-2107)

البند / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
النقاط	1.679	1.748	1.805	1.931	1.944
المرتبة	36	40	50	61	65

Source: GLOBAL PEACE INDEX For years 2013- 2017 , INSTITUTIONS OF ECONOMIC & PEACE , Sydney, p11 .

كانت الامارات في عام 2013 في المرتبة (36) عالميا من بين (163)دولة وفق المؤشر المذكور وذلك بمقدار (1.679) نقطة من حيث عدم الاستقرار، الا انها نزلت الى المرتبة (50) عام 2015 وذلك بعد قطع العلاقة وفرض الحصار على دولة قطر مع حليفتها المملكة العربية السعودية وازداد الامر سوءً من عام 2016 بعد تردي الاوضاع مع الحوثيين في اليمن وشن الهجمات العسكرية المتبادلة بينهم[1] فهذه ادى الى توتر العلاقات الخارجية ومن ثم عدم الاستقرار الخارجي مع الجهة المذكورة واثر سلبا على مكانة دولة الامارات ، اذ نزلت الى المرتبة (61) عالميا في عام 2016 ومن ثم مركز (65) لعام 2017، ان للامارات علاقات ايجابية وسلمية مع جميع الدول العالم باستثناء دولة قطر اقتصاديا ودبلوماسيا وجزء من اليمن عسكريا وايران جغرافيا ومذهبيا، وبعد تهدئة الوضع والعلاقات مع الدول الثلاث المذكورة يتوقع ان ترجع الامارات الى مراكزها المتقدمة من حيث

[1] بعد دخول الامارات مع السعودية وتشكيل الحلف بينهم ضد الحوثيين فمنذ ذلك الحين الهجمات العسكرية الجوية مستمرة ولحد الان .

العلاقات ومن حيث الاستقرار والسلام الخارجي[1]، لذا يمكن القول بان الاستقرار والعلاقات الداخلية والخارجية بمستوى جيد او قوي ، عليه فان المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية في الامارات بمستوى قوي .

ثالثا – تقييم المقومات الاقتصادية واختبارها:

من خلال تحليل ودراسة المقومات الاقتصادية المتعددة لدولة الامارات العربية المتحدة تبين بان المقومات الاقتصادية للدولة بمستوى قوي- عال لجميع المقومات الرئيسة، ويحاول الباحث اثبات هذا مرة اخرى من خلال تصميم المصفوفة التقييمية التي ذكرت ووضحت سابقا وذلك بتحويل المؤشرات والارقام والنسب الى النقاط او الدرجات والقيم ، ومن خلال المصفوفة التقييمية(2-1) تتبين ان المقومات الاقتصادية لدولة الامارات بمستوى قوي، اذ مجموع قيمة المقومات لبناء الدولة بلغت (3.67) من اصل (5) درجات ونتائج المقومات الرئيسة كانت كالاتي :

بالنسبة للمقومات الطبيعية فقد بلغت قيمتها (3.45) درجة وهي الادنى من بين المقومات ومع هذا فان مستواها عال ، فاقوى المؤشرات الفرعية الطبيعية هي الموقع الجغرافي المتميز التي تمتلكه الامارات وحصلت على (4.5) نقطة او درجة، وبعدها الموارد الطبيعية الكثيرة (الا انها غير متنوعة) المتمثلة في النفط والغاز بالدرجة الاساس وبهذا حصلت على (4) نقاط ، وبالنسبة للمناخ والشكل والسطح فانها تعد نقطة الضعف للمقومات الطبيعية وقد حصل كل منهما على (2) درجة واما المساحة فان مستواها متوسط وحصلت على (3) درجات او نقاط وبضرب النقاط بالاوزان النسبية تتكون القيمة لكل مؤشر فرعي وبجمعها قيمة المقومات .

وفيما تخص المقومات الاقتصادية البشرية فان مستواها عال او قوي، اذ بلغ مجموع قيمة المقومات (3.4) درجة وهي الادنى بعد المقومات الطبيعية ، وبالنسبة للمقومات او المؤشرات الفرعية فان عدد السكان ونموه السنوي حصل على (3.5) نقطة وهو مستوى عال ، اما التوزيع والكثافة السكانية فقد حصل على (2.5) نقطة وهي متوسطة، وهذا كما وضحت سابقا بسبب عدم انتشار السكان بين الامارات بشكل متوازن والاهم من ذلك بسبب انتشار السكان على الشريط الساحلي البحري بنسبة اكثر من (85٪) ، وفيما يخص تركيب السكان فانه بلغ (3.5) نقطة المتكونة من متوسط مؤشرات الفئة العمرية والعمر الوسيط والسكان بين الحضر والريف ، واهم مؤشر من المؤشرات او المقومات البشرية هو المستوى التعليمي والتنمية البشرية وقد اعطى الباحث نسبة (50٪) من الوزن النسبي من بين المقومات البشرية وحصلت

---

[1] اذ مع تهدئة الوضع بشكل نسبي مع دولة قطر في عام 2018 عادت الامارات الى المركز (45) عالميا . ينظر :
GLOBAL PEACE INDEX, INSTITUTIONS OF ECONOMIC & PEACE ,Sydney,2018, p11 .

المصفوفة التقييمية (2-1)

تقييم المقومات الاقتصادية المتعددة لبناء الدولة في الامارات العربية المتحدة للمدة (2013-2017)

المقومات	النقاط (5-0.5)	الوزن النسبي	القيمة من اصل (5)درجات	مجموع قيمة المقومات الرئيسة	المستوى
اولا - المقومات الاقتصادية الطبيعية		**20٪**	**3.45**	**0.69**	**قوي**
1- الموقع الجغرافي	4.5	30٪	1.35		
2- المساحة	3	10٪	0.3		
3- الشكل والسطح	2	20٪	0.4		
4- المناخ[1]	2	10٪	0.2		
5- الموارد الطبيعية	4	30٪	1.2		
ثانيا- المقومات الاقتصادية البشرية		**25٪**	**3.4**	**0.85**	**قوي**
1- عدد السكان ونموه السنوي	3.5	15٪	0.525		
2- التوزيع والكثافة السكانية	2.5	15٪	0.375		
3- تركيب السكان[2]	2.5	20٪	0.5		
4-المستوى التعليمي والتنمية البشرية	4	50٪	2		
ثالثا- المقومات الاقتصادية الكلية		**25٪**	**4.1**	**1.02**	**قوي جدا**
1- الانتاج والامن الغذائي[3]	3.1	20٪	0.62		
2- الموارد الاقتصادية[4]	4.1	30٪	1.23		
3- البيئة الاستثمارية	4.5	15٪	0.675		
4- حجم السوق وامكانية الدخول للاسواق	4.5	20٪	0.9		
5- فعالية البنك المركزي	4.5	15٪	0.675		
رابعا- المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية		**30٪**	**3.7**	**1.11**	**قوي**
1- مستوى الحكم الرشيد	3.5	60٪	2.1		
2- العلاقات السياسية الداخلية والخارجية	4	40٪	1.6		
مجموع قيمة المقومات الاقتصادية لبناء الدولة				**3.67**	**قوي**

([1]) متوسط نقاط معدل درجات الحرارة ومعدل تساقط الامطار .

([2]) متوسط المؤشرات : الفئات العمرية ، العمر الوسيط ، السكان بين الحضر والريف .

([3]) متوسط مؤشري الاكتفاء الذاتي و انتشار النقص التغذوي .

([4])متوسط لمتغيرات عدة- مقومات فرعية وهي : متوسط نصيب الفرد من GDP ، استغلال الموارد الطبيعية ، الصناعة التحويلية والتنويع الاقتصادي، المالية العامة ، ومستوى البنى التحتية .

الامارات على (4) نقاط ، وبهذا فان مستوى المقومات البشرية ذات مستوى عال وبالمرتبة الثالثة من بين المقومات الرئيسة .

واما بالنسبة للمقومات الاقتصادية الكلية فهي اقوى المقومات ، اذ بلغت قيمتها (4.1) درجة ، فجميع مؤشراتها الفرعية مستواها عال جدا باستثناء مؤشر الانتاج والامن الغذائي، اذ بلغت (3.1) نقطة بمستوى متوسط الناجم من تدني الاكتفاء الذاتي بسبب الظروف الطبيعية غير ملائمة للزراعة ، الا ان عدم انتشار النقص التغذوي اسهم في ارتفاع النقاط والقيمة لهذا المؤشر، ومقوم الموارد الاقتصادية المتكونة من المقومات الفرعية المذكورة بلغ (4.1) نقطة وبمستوى عال جدا، وهذا بسبب حسن استغلال الموارد والفرص، ما ادى الى نتائج اقتصادية كلية ايجابية تمثلت في ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل والتنويع الاقتصادي النسبي والتطور الكبير لمستوى البنى التحتية ، وبالنسبة للبيئة الاستثمارية فقد حصل على (4.5) نقطة ونفس النتيجة والنقاط لحجم السوقو امكانية الدخول للاسواق الخارجية وكذلك الحال لفعالية البنك المركزي .

وتعد المقومات الادارية والسياسية ثاني المقومات بعد المقومات الاقتصادية الكلية من حيث النقاط ، فقد بلغت (3.7) نقطة وبمستوى عال ، فمؤشر الحكم الرشيد حصل على (3.5) نقطة ، اذ حصل الحكم الرشيد على نسبة (70٪) على وفق بيانات البنك الدولي كمتوسط المدة (2013-2017) ، ومؤشر العلاقات السياسية (الاستقرار السياسي) الداخلية والخارجية حصل على (4) نقاط، وهكذا فان المقومات الادارية والسياسية الايجابية وكذلك المقومات البشرية الايجابية اثرت في الظروف الطبيعية الغير الملائمة ، واهم من ذلك اثرت على الاداء الايجابي للمقومات الاقتصادية الكلية وجعلت من الامارات العربية المتحدة من الاقتصادات الناشئة القوية في المنطقة بل جعلتها تتجاوز دول اوروبية عدة من حيث بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .

بناء على كل ماسبق ، تعد دولة الامارات دولة اتحادية من حيث التكوين، ونظامها ملكي دستوري ورئاسي ، وذات السيادة الكاملة من حيث السيادة ، وهي دولة صغيرة من حيث المساحة وعدد السكان ، ودولة ناجحة من حيث النجاح والفشل ، ومن الدول الناشئة والغنية اقتصاديا ، ومن حيث النظام الاقتصادي ، ذات نظام اقتصادي مختلط ، فعلى الرغم من حظر الاحزاب السياسية وعدم التنوع السياسي فان لديها اعلى مستوى للحكم الرشيد في المنطقة ، وانها من الدول المستقرة ، وهي من التجارب الناجحة لبناء الدولة ، اذ لها المقومات الاقتصادية لبناء الدولة بمستوى قوي- عال .

واخيرا بعد استخدام المنهج الاستقرائي ومن خلال التحليل الوصفي وبعدها منهج الاوزان الترجيحية من خلال المصفوفة التقييمية يتم استخدام اداة ومنهج اخر لهذا البحث وهو التحليل الكمي القياسي وذلك لتثبيت وتأكد ولتدعيم المقومات الاقتصادية المتعددة ودورها في بناء الدولة ، اذ تم وصف وصياغة النموذج بناء الدولة في الفصل الثاني ، ويتم استخدام التحليل القياسي بشكل مختصرا جدا بالنسبة للمقومات الاقتصادية لبناء الدولة في الامارات ووفقا للاتي :

1- تقدير النماذج القياسية : يتم اجراء تقديرات قياسية للبيانات وفقا للانحدار التلقائي الموزع للارتداد الزمني (Autoregressive Distributed Lag – ARDL)، إذ اكتشف البحث بعد محاولات عدة النماذج الملائمة وفقا لما تشترطها النظرية الاقتصادية و القياسية والتى تعد من أكثر الدوال ملائمة للبيانات المتوفرة مع طبيعة هكذا بحث، وهي تعطينا نتائج أكثر دقة وأكثر واقعية مع المنطق الاقتصادي من حيث (حجم وقيمة واشارة) المعلمات المقدرة .

من خلال استخدام النموذج الخاص بتقدير و قياس تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع وهو بناء الدولة في الامارات العربية المتحدة للمدة (2013-2017)، فان نتائج التقدير كانت على النحو الاتي :

الجدول (3-14) نتائج تقدير المعلمات المقدرة والاختبارات لمصداقية و ملاءمة النماذج المقدرة

Method: ARDL Dynamic regression					
المتغيرات- المقومات	Coefficient المعلمات (مستوى التاثير)	Std. Error	t-Statistic	Prob. مستوى المعنوية	القرار
دليل التنمية البشرية	1.526438	0.165585	9.218485	0.0116	مقبول و ذات علاقة قوية
الموارد الطبيعية(النفط)	0.012872	0.001451	8.872161	0.0125	مقبول
متوسط نصيب الفرد من GDP	6.24E-05	2.04E-06	30.61417	0.0208	مقبول و ذات علاقة قوية
الاكتفاء الذاتي	0.104355	0.010361	10.07193	0.0097	مقبول
البيئة الاستثمارية	0.053410	0.014910	3.582061	0.0699	مقبول
حجم السوق	0.282529	0.044299	6.377793	0.0237	مقبول
مستوى الحكم الرشيد	0.017924	0.002002	8.953564	0.0122	مقبول
المتغيرات- المقومات	R-squared	Adjusted R-squared	القرار	S.E. of regression	القرار
دليل التنمية البشرية	0.986744	0.980115	معنوية – عالية	0.150765	منخفض – مقبول
الموارد الطبيعية(النفط)	0.985998	0.978998	معنوية عالية	0.154945	منخفض- مقبول
متوسط نصيب الفرد من GDP	0.999982	0.999947	معنوية – عالية	0.007817	منخفض – مقبول
الاكتفاء الذاتي	0.988385	0.982577	معنوية – عالية	0.141124	منخفض – مقبول
البيئة الاستثمارية	0.950277	0.925415	معنوية عالية	0.291990	منخفض – مقبول
حجم السوق	0.977192	0.965788	معنوية – عالية	0.197757	منخفض – مقبول
مستوى الحكم الرشيد	0.986185	0.979278	معنوية – عالية	0.153907	منخفض – مقبول

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على الجداول (2-1)، (3-3)،(3-5)،(3-6)،(3-8)، (3-9)،(3-11) وباستخدام برنامج E-views 9 .

يتبين من الجدول ان اشارة المعلمات تتوافق مع المنطق الاقتصادي ومع ما تم شرحه في الفصل الثاني اي المقومات الاقتصادية لبناء الدولة ودور - اثر المقومات المذكورة في بنائها ، اذ اشارة جميع المعلمات المقدرة هي موجبة وذلك لعلاقتها الطردية مع بناء الدولة، فمثلا ارتفاع مستوى التنمية البشرية يساعد في بناء الدولة

وتقويتها والعكس بالعكس، وهكذا بالنسبة للمتغيرات الاخرى ودورها في بناء الدولة ، الا ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي له علاقة اقوى من بين المتغيرات المستقلة مع بناء الدولة ، اذ ارتفاع متوسط نصيب الفرد بنسبة (1٪) يؤدي الى ارتفاع بناء الدولة بنسبة (6.2٪) وبعدها مستوى التنمية البشرية ، اذ ارتفاعها بنسبة (1٪) تؤدي الى ارتفاع بناء الدولة بنسبة (1.52٪) ، الا ان اقل مستوى تأثير يظهر في الموارد الطبيعية (النفط)، اذ ازدياد حجم الموراد الطبيعية بنسبة (1٪) يؤدي الى ارتفاع بناء الدولة بنسبة (0.01) وهذا يعزى الى طبيعة البيانات المتعلقة بالموراد الطبيعية ، اذ ينخفض احتياطي الموارد الطبيعية سنويا بنسبة ثابتة نسبيا نتيجة استخدامها نحو المجال الاقتصادي اي استخراجها كالنفط الخام كذلك تقليل الاعتماد على النفط مقابل تنويع القطاعات الاقتصادية منها الصناعة التحويلية وتنعكس في ارتفاع وتنويع الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، اذ اصبحت الامارات من اغنى الدول وفق الدخل مما يظهر اثره (من خلال قيمة المعلمة) بالمستوى العالي في بناء الدولة ، وبالنهاية تقبل نتائج المعلمات لأنها معنوية ، اذ القيمة الحرجة (prob.) لجميع المعلمات اقل من مستوى المعنوية (5٪) مما يعني اجتياز الاختبار الاحصائي .

2- اختبارات لمصداقية النماذج وملاءمتها : يتبين ان (R- squared , Adjusted R- Squared) لكافة النماذج تعد عالية ، فمن اقيام (Adjusted R- Squared ,) يظهر ان المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر حوالي ($^{A}R^{2}$= 0.96, $^{A}R^{2}$= 0.98 , $^{A}R^{2}$= 0.99, $^{A}R^{2}$= 0.97 , $^{A}R^{2}$= 0.98 , 0.92) بالتوالي من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (بناء الدولة) ، فضلا عن تدني قيمة الاخطاء المعيارية للانحدار (S.E. of regression) ، فكل هذا يدل على معنوية النموذج وبالتالي رفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع .

الجدول (3-15) الارتباط بين متغيرات - مقومات نموذج بناء الدولة في الامارات العربية المتحدة

X10الاكتفاء الذاتي	الاكتفاء الذاتي X10	الموارد الطبيعية X5	متوسط نصيب الفرد من X11GDP	التنمية البشرية X9	البيئة الاستثمارية X12	حجم السوق X13	الحكم الرشيد X15
X5 الموارد الطبيعية		1	0.6546				
متوسط نصيب الفرد من X11 GDP		0.6546	1		0.7898		
التنمية البشرية X9	0.9756			1	0.1583	0.7759	0.6258
البيئة الاستثمارية X12			0.7898	0.1583	1		
حجم السوق X13	0.8954			0.7759		1	0.9776
الحكم الرشيد X15	0.7818			0.6258		0.9776	1

المصدر : تم اعداد الجدول بالاعتماد على البيانات الجدول (2-1)، (3-3)،(3-5)،(3-6)،(3-8)، (3-9)،(3-11) وباستخدام برنامج E-views 9 .

3- وبالنسبة للارتباط بين المتغيرات المستقلة وكما يظهر في الجدول فهناك ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة الداخلة بالنموذج وذلك لطبيعة هكذا النوع من النموذج ، اذ بناء الدولة يظهر او الدولة تأتي للوجود من خلال المتغيرات المستقلة المذكورة، وان الدولة تحتاج الى جميع المتغيرات المذكورة ، عليه يظهر الارتباط القوي بين معظم المتغيرات المستقلة ، اذ هناك ارتباط قوي بين التنمية البشرية والاكتفاء الذاتي بنسبة (0.97) وكذلك بين البيئة الاستثمارية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.78)، بين الاكتفاء الذاتي وحجم السوق بنسبة (0.89)، والحال كذلك بين الحكم الرشيد وحجم السوق بنسبة (0.97) وذلك تطابقا مع المنطق الاقتصادي ، اذ وجود سوق متطور وكفء وواسع له علاقة وارتباط مع مستوى الحكم الرشيد وهكذا بالنسبة للارتباطات المذكورة .

المبحث الثاني

تحليل المقومات الاقتصادية لبناء الدولة وتقييمها في العراق

يمتلك العراق تاريخ وحضارة عريقة الا انها الآن تعد من الدول الضعيفة - الهشة على مستوى الاداء الاداري والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، لذا نقوم بدراسة الدولة المذكورة وفقا للمقومات الاقتصادية لبناء الدولة بتقييمها واختبارها، بداية نبذة عن الدولة ثم دراسة المقومات الاقتصادية واخيرا تقييم المقومات المذكورة واختبارها كالاتي :

اولا - نبذة عن دولة العراق .

ثانيا - دراسة المقومات الاقتصادية .

ثالثا – تقييم المقومات الاقتصادية واختبارها .

اولا - نبذة عن دولة العراق :

كان العراق في العصور القديمة معروفا ببلاد ما بين النهرين وموطنا لاقدم الحضارات في العالم، اذ يتمتع بتاريخ من الحضارة يمتد لاكثر من 10000سنة، وقد لقب بمهد الحضارات[1]، كان الآشوريون يشكلون غالبية سكان العراق منذ العصور الساسانية ،حكمت العراق الإمبراطوريات المحلية: السومرية، الأكادية، والبابلية، والآشورية، وايضا الإمبراطوريات

([1]) يمكن تصنيف تاريخ العراق لحين تأسيسه الى فترات او مراحل عدة :

- فترة ماقبل التاريخ (65000-10000) قبل الميلاد .
- بلاد مابين النهرين القديمة اي فترة الامبراطوريات المحلية (السومرية – الاكادية – البابلية – الآشورية) للفترة (10000-562) قبل الميلاد.
- العصور القديمة الكلاسيكية (562 ق.م – 636م) الحكم الاخميني والسلوقي الى الحكم الروماني والساساني .
- عصور الاسلام – الخلافة الراشدية (636- 662) .
- الخلافة الاموية (662- 750) .
- الخلافة العباسية (750- 1258) .
- الفترة (1258-1509) حكم المغول والجلائريون وتيمورلنك وبعدها قبائل الخروف الاسود والخروف الابيض العثمانية .
- فترة الدولة الصفوية (1509- 1638) الا انها مرة بيد العثمانيين واخرى بيد الصفويون .
- الامبراطورية العثمانية والمماليك(1638-1917) .
- الانتداب البريطاني (1917-1921) وتأسيس المملكة العراقية في آب 1921 .

الاجنبية وغزته في العصر الوسيط الامبراطوريات الاخمينية والسلوقية، وكذلك إمبراطوريات البارثيين والساسانيين خلال العصر الحديدي والعصور الكلاسيكية القديمة، وفتحه المسلمون في عصر الخلفاء الراشدين في عهد خلافة (عمر بن الخطاب) وذلك في عام 636 بعد ان سيطروا على الدولة الساسانية، وفي عصر خلافة (علي بن أبي طالب) اصبح العراق مركزا للدولة الإسلامية، الا انه في العصر الاموي تم نقل عاصمة الدولة الاسلامية من الكوفة الى دمشق ، وكان العصر الذهبي للعراق خلال عهد الخلافة العباسية في العصور الوسطى، وبعد سلسلة من الغزوات والفتوحات اصبح العراق تحت حكم البويهيين والسلاجقة الاتراك ثم سقط بيد المغول عام 1258، وبعدها كان العراق تحت سيطرة الدولة العثمانية في القرن السادس عشر حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ولكن بشكل متقطع وكان تحت سيطرة الدولة الصفوية والمملوكية .

انتهى حكم الدولة العثمانية مع الحرب العالمية الأولى، والإمبراطورية البريطانية احتلت العراق واصبح تحت ادارتها المباشرة، وقيام المملكة العراقية في 1921 ثم نال استقلاله رسميا في 3 اكتوبر عام 1932، وانتهى العهد الملكي بقيام الجمهورية العراقية في أعقاب انقلاب 14 تموز 1958 وقد تولى حكم الجمهورية رؤساء عدة للمدة 1958-2003، وفي المدة (1980-2003) وقعت الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية وانتفاضة الشعب الكوردي عام 1991، وقيام حكومة اقليم كوردستان عام 1992 وانتهى حكم حزب البعث العربي الاشتراكي في نيسان عام 2003 من قبل دول الخلفاء، واقرار الدستور الجديد في عام 2005 وبعدها اجراء انتخابات برلمانية وتشكيل الحكومة الجديدة، وقد مر العراق منذ تأسيسه مراحل رئيسة عدة وهي :

1- مرحلة التأسيس والاستقلال1921 - 1958 وتسمى بالمرحلة الملكية: تأسست المملكة العراقية بعد الحرب العالمية الاولى[1] كمنتدب بريطاني في عام 1921 من ولايات بغداد والبصرة والموصل العثمانية السابقة ذات

([1]) في عام قدمت المملكة المتحدة وفرنسا خطة لتقسيم غرب آسيا بعد الحرب العالمية الاولى وذلك بموجب اتفاقية سايكس- بيكو، استمر الحكم العثماني على العراق حتى الحرب العالمية الاولى ، وبعد اعلان الحرب تمكن الجيش البريطاني من الدخول إلى بغداد في 11 اذار عام 1917، خسر البريطانيون قرابة 92000 جندي في حملة بلاد الرافدين وكانت خسائر العثمانيين غير معروفة، لكن القوات البريطانية اسرت 45000 اسيا من الجيش العثماني ، وبحلول نهاية عام 1918 كان هنالك 410000 جنديا بريطانيا منتشرا في المنطقة منها 112000 كقوات مقاتلة ، منحت عصبة الامم بعد الحرب ولايات بلاد الرافدين (وهي بغداد والبصرة والموصل) للمملكة المتحدة ، في 11 تشرين الثاني عام 1920 اصبح العراق منتدبا من عصبة الامم تحت السيطرة البريطانية ، وقد قامت القوات المسلحة البريطانية بقمع الثورات العربية والكوردية ضد الاحتلال ، ومن ابرز هذه الثورات :ثورة العشرين وثورة دير الزور في سوريا التي امتدت حتى الموصل وتكريت ولواء الدليم وثورة الشيخ (محمود الحفيد) في المناطق الكردية ، في آذار 1921 عقد مؤتمر القاهرة الذي ترأسه (ونستون تشرتشل) لتأمين استقرار الشرق الأوسط. سمي فيصل ملكاً على العراق مع توصية بإجراء استفتاء لتأكيد التنصيب وتوج (فيصل بن حسين) رسمياً ملكاً في 23 آب 1921 ، وبعدها تم مناقشة مسودة الدستور من قبل الجمعية العامة وبعد تعديلات طفيفة تم إقرار الدستور في تموز 1924 تم العمل بالقانون العضوي (كما كان يسمى الدستور) بعد توقيعه مباشرة من قبل الملك في 21 آذار 1925، ولقد اقر الدستور الملكية الدستورية وحكومة برلمانية ومجلسين تشريعيين ، وكان المجلسان يتألفان من مجلس نيابي منتخب ومجلس اعيان معينين ، كان اعضاء المجلس النيابي ينتخبون كل اربع سنوات في انتخابات حرة، اجتمع اول برلمان في عام 1925.

مكونات وقوميات وديانات متنوعة ، ونصب (فيصل بن حسين بن علي) ملكا عليها في 23 آب 1921 وأصدر الدستور في عام 1924 ووقع من قبل الملك عام 1925، وكان للعراق ملكية دستورية وحكومة نيابية (برلمانية) وانتخب اول برلمان في العام 1925 ، وعقدت معاهدات عدة بين العراق والمملكة المتحدة في عامي 1926و1927، وفي عام 1929اعلنت المملكة المتحدة انها سوف تمنح الاستقلال للعراق في عام 1932، ووقعت معاهدة جديدة في 30حزيران 1930، ولقد اقرت المعاهدة تأسيس تحالف قوي بين العراق والمملكة المتحدة مع إقرار "التشاور التام والصريح بين الطرفين في جميع الامور التي تخص السياسة الخارجية والتي قد تؤثر على مصالحهما المشتركة". للعراق إدارة النظام والامن الداخلي والدفاع عن نفسه تجاه الاعتداءات الاجنبية بمساندة المملكة المتحدة ، ومنحت المملكة المتحدة مواقع لقواعد عسكرية جوية لقطعاتها قرب البصرة وفي الحبانية قرب الفرات، وكانت مدة صلاحية هذه المعاهدة (25)عام ، وتكون نافذة حال دخول العراق إلى عصبة الأمم، وفي 3 تشرين الاول 1932 قُبل العراق كدولة مستقلة في عصبة الامم ، ولقد اجريت عشرة انتخابات عامة من عام 1925 لحين سقوط الملكية في عام 1958م وكان العراق يعاني من انعدام الاستقرار السياسي ، اذ تم تشكيل اكثر من 50 حكومة خلال تلك الفترة .

2- مرحلة الجمهورية الاولى (14تموز 1958 -1963) : اثر ثورة او انقلاب (14 تموز) بقيادة (عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف) تم اطاحة النظام الملكي وتأسست الجمهورية العراقية وكان (عبد الكريم قاسم) رئيسا لها لحين الاطاحه به وقتله في شباط عام 1963، ويرى البعض انها افضل حقبة منذ تأسيس العراق من حيث الاستقرار وسيادة القانون .

3- مرحلة الجمهورية الثانية (1963-1968)[1] .

4- مرحلة الجمهورية الثالثة اي مرحلة حزب البعث العربي الاشتراكي (1968-2003) : هذه الفترة مليئة بالاحداث والصراعات الداخلية والخارجية العنيفة ويعدها الكثير بانها اسوأ حقبة للعراق خاصة المدة (1980-1996) ، اذ نجمت عنها خسائر بشرية ومادية كبيرة مأساوية وانتهت في نيسان عام 2003[2].

([1]) بعد اغتيال (عبد الكريم قاسم) تولى حزب البعث السلطة تحت قيادة اللواء (احمد حسن البكر) رئيس الوزراء والعقيد (عبد السلام عارف) رئيس الجمهورية، وتحت حكمه قاد حزب البعث الحملة العسكرية العراقية ضد الحركة الكوردية بقيادة (مصطفى البارزاني) وبعد اشهر عدة اي في تشرين الثاني من عام 1963 قاد (عبد السلام عارف) انقلابا ناجحا ضد حكومة البعث، وفي 13 أبريل عام 1966 توفي الرئيس (عبد السلام عارف) في حادث تحطم طائرة هليكوبتر وخَلَفَه في الحكم شقيقه (عبد الرحمن عارف) وازداد الصراع الكوردي العراقي في هذه المدة الى ان عاد حزب البعث الى الحكم عام 1968 .

([2]) بعد استعادة حزب البعث للسلطة في عام 1968 اصبح (احمد حسن البكر) رئيس الجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة، بدأت حكومة البعث حملة لانهاء الحركة الكوردية التي تعثرت في عام 1969 وحققت الحركة والثورة الكوردية مجموعة انجازات الى ان تم الإعلان عن خطة سلام عام 1970 (بيان 11 ناذار) وكان ينص على الحكم الذاتي الكوردي واعطى البيان الكورد حق التمثيل في الهيئات الحكومية التي سيتم تنفيذها في اربع سنوات ، على الرغم من هذا شرعت الحكومة العراقية ببرنامج التعريب في المناطق الغنية بالنفط من كركوك وخانقين في المدة نفسها ، توجه العراق نحو الصداقة الخارجية بعدما تغلبت الحكومة العراقية على الانقسامات الداخلية، اذ وقعت معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي في نيسان عام 1972 وانهت عزلتها في العالم العربي، من ناحية اخرى بقي الكورد معتمدا على الدعم العسكري الإيراني من اجل

5- مرحلة الغزو(2003 – 2011): مرحلة غزو العراق وصدور الدستور العراقي الدائم وبعدها تشكيل الحكومة العراقية الجديدة عام 2006 وانسحاب الجيش الامريكي في عام 2011 [1] .

6- مرحلة (2011-2018) : مرحلة دخول منظمة الداعش(تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام) عام 2014 وانتهاءه اواخر عام 2017 [1] .

تعزيز قوته ، وتوتر الوضع مرة اخرى في الشمال بحلول عام 1974 بسبب مخالفة الحكومة العراقية العمل وفق مضمون بيان 11 آذار وبدأت الحرب العراقية الكوردية الثانية، لتستمر حتى عام 1975، الا ان الحركة الكوردية بدأت من جديد بعد عام 1975 واصبح (صدام حسين) في عام 1979 رئيسا للجمهورية، وبعدها بدأت الحرب الايرانية العراقية في عام 1980 وخسرت البلدان الكثير من الارواح تقدر بنصف مليون فرد فضلا عن الخسائر المادية الضخمة، وكان الكثير من الدول تساند العراق ومنها الولايات المتحدة الامريكية، وتم وقف الحرب الايرانية العراقية في آب عام 1988، الا ان قبل توقف الحرب بقليل صارت حوادث مأساوية وعمليات الابادة الجماعية من قبل الحكومة العراقية ضد الشعب الكوردي منها، نفي الكورد الفيليين وانفال البارزانيين بقرابة (8)آلاف وعمليات الانفال الواسع لعام 1988 تقدر (180)الف شخص من المدنيين الاطفال والشباب والمسنين، كذلك استخدام الاسلحة الكيمياوية ضد الشعب الكوردي في حلبجة بنفس العام والتي نجم عنها استشهاد (5)آلاف وجرح آلاف ممن يعانون من الامراض المزمنة لحد الان ، ثم دخل الجيش العراقي الكويت في عام 1990 وبقرار من المجلس الامن الدولي المرقم (678) تم استخدام القوة العسكرية وهزم الجيش العراقي واخراجه من الكويت من قبل قوى عسكرية يترأسها الولايات المتحدة الامريكية ، وفرض على العراق حصارا اقتصاديا مجحفا بقرار من المجلس الامن الدولي المرقم (661)، وبعد انسحاب العراق من الكويت ربط قرار العقوبات بازالة اسلحة الدمار الشامل بموجب القرار (687) من عام 1991 حتى عام 2003 ، وبعد حرب الكويت وفي عام 1991 حدثت الانتفاضة الجماعية في جنوب العراق وشماله ضد الحكومة العراقية انذاك ، وقمعت انتفاضة الجنوب ، الا ان انتفاضة كوردستان العراق (اقليم كوردستان) نجحت وادت الى قيام حكومة اقليم كوردستان العراق في عام 1992، ولتخفيف آثار العقوبات على المدنيين بدأ برنامج النفط مقابل الغذاء في عام 1996، وفي 20 مارس عام 2003م بدأت الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة غزوهما للعراق وبدعم من قوات التحالف وذلك بعد نداءات عدة من المجلس الامن والولايات المتحدة بنزع اسلحة الدمار الشامل خاصة من عام 1998 للعام 2002 ، مع ان السبب المعلن هو ان العراق قد فشل في التخلي عن برنامجه لتطوير الاسلحة النووية والكيميائية، ولكون البرنامج يمثل انتهاكا لقرار الامم المتحدة رقم (687)، اكدت الولايات المتحدة الامريكية ان العراق كان في حالة خرق مادي للقرار المذكور، وبررت الولايات المتحدة الامريكية المضي في الغزو من خلال الزعم بان العراق كان يمتلك أو كان يطور اسلحة الدمار الشامل، والرغبة في التخلص من الدكتاتورية و"جلب الديمقراطية إلى العراق" .

([1]) قد خلع (صدام حسين) في اعقاب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق عام 2003، وفي اعقاب الغزو حصل تدهور الوضع السياسي وبدأت عمليات سلب ونهب واسعة النطاق في بغداد وبعض المدن الاخرى، ومن اشهر الاماكن التي تعرض للنهب والسلب هو المتحف الوطني العراقي ، ومع ذلك وفقا لتقرير شامل لحكومة الولايات المتحدة الامريكية لم يتم العثور على اسلحة الدمار الشامل ، وبعد الغزو تولى (جاي غارنر) السلطة في العراق، ثم انشأت سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق برئاسة (بول بريمر) الحاكم المدني في العراق ، وفي حزيران 2004انتقلت السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة ليكون (غازي عجيل الياور) اول رئيس للعراق بعد الاحتلال وتنصيب (اياد علاوي) رئيسا للوزراء، ثم تم الاستفتاء على الدستور العراقي الدائم في 15 اكتوبر عام 2005 بنتيجة قرابة (79٪)بنعم ، وبعدها انتخبت حكومة دائمة في كانون الاول عام 2005 واصبح (إبراهيم الجعفري) رئيسا للوزراء و(جلال طالباني) رئيسا للجمهورية ، وكانت هناك اضطرابات عنيفة طائفية في المدة 2006-2008 وكان العراق في حرب اهلي بشكل نسبي ، وتم اجراء انتخابات للدورة التشريعية الثانية في 7 اذار عام 2010 واصبح (نوري المالكي) رئيسا لمجلس الوزراء و(جلال طالباني) رئيسا للجمهورية للمرة الثانية ، وفي ايلول عام 2011 انهت القوات الامريكية عملها العسكري وخرجت من العراق .

ثانيا – دراسة المقومات الاقتصادية : تتم دراستها وفقا للآتي :

1- المقومات الاقتصادية الطبيعية : يمتلك العراق مقومات طبيعية هائلة وغنية بما تجعله من الدول الغنية والقوية ان استثمرت تلك الثروات بشكل عقلاني، وستتم دراسة المقومات المذكورة من حيث ، الموقع الجغرافي ، والمساحة ، الشكل والسطح (التضاريس) ، والمناخ ، واخيرا الموارد الطبيعية كالاتي :

أ- الموقع الجغرافي :

يقع العراق في شمال شرق الوطن العربي الى الجنوب الغربي من قارة آسيا . بالنسبة لدول الجوار محاطة بست دول ،تحده ايران من الشرق وتركيا من الشمال وتفصله عن هاتين الدولتين حدود طبيعية، اما من الغرب فتحده دول عربية هي سوريا ، الاردن ، وجزء من السعودية ومن الجنوب الكويت والخليج العربي ، وجزء من السعودية ، وكانت هناك صراعات ونزاعات حدودية بينه وبين جميع الدول المتجاورة باستثناء الاردن ووصلت الى حرب عسكرية مع دولتي ايران والكويت ، وبالنسبة للموقع الفلكي يقع مابين بين دائرتي عرض(َ5 29° و َ26 37°شمالاً) وخطي طول (َ39 38° و َ36 48° شرقاً) وهذا الموقع اي دائرتا عرض اكسبته مزايا عدة من اهمها : الظروف المناخية في العراق تعتبر جيدة نسبيا كونه يقع في منطقة معتدلة وفرت له ميزة لا تتوفر في العديد من الدول الأخرى من حيث خصوبة التربة ووفرة المياه ، وهي توفر الظروف المناخية الملاءمة لزراعة انواع متعددة من المحاصيل الزراعية ، كما ان موقع العراق الجغرافي بوصفه حلقة الوصل بين الشرق والغرب جعل منه طريقا أو ممرا للقوافل التجارية والاتصال الثقافي بين المجتمعات (الجبوري ، 2013) .

والموقع بالنسبة للمياه واليابس فان للعراق اطلالة بحرية ضيقة بطول (55.5)كم وهذا تشكل (1.7٪) من مجموع الحدود الخارجية للعراق البالغة قرابة 3500كم لذا توجه السكان نحو البر، الا ان كثرة حدوده البرية خلقت له الكثير من المشاكل مع الجوار (الحلاوي ، 2017)، وعلى الرغم من ضيق المنافذ والممرات البحرية الوحيدة وهي الخليج العربي، الا انه استفاد منها للتجارة الدولية ونظرا لموقعه فله اهمية سوقية كبيرة ، وبالنسبة لموقع العراق

([1]) بعد خروج الجيش الامريكي وجد الفراغ العسكري ودخلت في بداية شباط عام 2014 منظمة الداعش الاجرامي العراق بشكل جزئي وفي 30 نيسان عام 2014 تم اجراء الانتخابات للدورة التشريعية الثالثة بعد الغزو والاولى بعد خروج الجيش الامريكي، ومنذ اعلان النتائج عن الانتخابات دخلت منظمة الداعش بشكل اوسع في منتصف حزيران عام 2014 وسيطرت على ثلث مساحة العراق (محافظة الموصل والانبار وجزء كبير من محافظة صلاح الدين وديالى وكركوك واقترب حتى عاصمة بغداد) الى ان تم الاعلان عن سقوطها في 9 كانون الاول عام 2017 على يد الجيش العراقي وقوات البيشمركة وبمساندة كبيرة من التحالف الدولي ضد الداعش، وفي 12 ايار 2018 تم اجراء الانتخابات للدورة التشريعية الرابعة، وبعد خلافات حول رئيس الوزراء تم تعيين (عادل عبد المهدي) لرئاسة مجلس الوزراء وبعده الدكتور (برهم صالح) رئيسا للجمهورية .

الاستراتيجي فانه في غاية الاهمية، اذ يربط القارات الثلاث (اسيا واوروبا وافريقيا) ببعضها وبمثابة ملتقى طرق برية للشرق الاوسط، كما انه تفصل وتجمع الحضارات العربية والفارسية والكوردية والتركية، وانها منطقة استراتيجية بالنسبة للدول العظمى كالولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الاوروبية فضلا عن روسيا (ظاهر وكاظم ،2017 ، 4) ، كما ان موقع العراق ضمن نظرية القوة البحرية (ألفريد ماهان) ووضعته ضمن منطقة الاطراف (المنطقة الفاصلة بين القوتين البرية والبحرية) وهي منطقة مؤثرة (عبد و ضمياء ، 2018 ، 192) ، عليه فان الموقع الجغرافي للعراق له اهمية تجارية وسياسية وعسكرية وحضارية كبيرة وبمستوى قوي .

ب- المساحة : تبلغ المساحة الاجمالية[1] للعراق (435052)كم^2 وبهذا فانه ضمن الدول الكبيرة من حيث المساحة وضمن التصنيف الثالث بعد الدول العظمى والكبرى كما انه في الترتيب (59) على مستوى العالم ، وتعد المساحة المذكورة عامل مساعد للنشاطات الاقتصادية من ضمنها الانشطة الزراعية كما انها تسع لعدد كبير من السكان وبمستوى قوي .

ت- الشكل والسطح :

شكل خارطة العراق شبه كروي في شماله وتتجه نحو شبه مستطيل مائل في وسط وجنوب العراق ، لذا فانه يعد جيدا من حيث الشكل ، ومن حيث التضاريس فانه متنوع من الجبال والوديان في شمال العراق خاصة في إقليم كوردستان إلى التلال في سلسلة تلال حمرين ومن السهل الرسوبي الخصب فيما بين نهري دجلة والفرات إلى الصحاري القاحلة كالصحراء العربية وبادية الشام، وكذلك يحتوي العراق على الهضبة الغربية الصحراوية في الغرب، وعلى نهرين مهمين هما دجلة والفرات وفروعهما، وعلى ضفافهما نشأت اولى الحضارات ، فضلا عن وجود الاهوار الطبيعية في جنوب العراق والتي تعد بيئة لبعض الحيوانات نادرا ما توجد في اماكن اخرى من العالم، ومن اشهرها هور (الحويزة) وهور (الحمار)، وبالنسبة للنباتات الطبيعية فانها كثيرة ومتنوعة تختلف باختلاف المناطق والاقاليم[2].

([1]) هناك اختلاف بسيط جدا في تقدير مساحة العراق بين (437072)كم^2 و (435052)كم^2 واعتمد الباحث على الثاني .

([2]) وتنقسم الى خمس مناطق ، اولا منطقة الغابات والاعشاب الجبلية:، تقع هذه الغابات في منطقة الجبال العالية وفي حدود منطقة البحر المتوسط وتعتبر اكثف مناطق العراق إنباتا، اهم نباتاتها هي البلوط واللوز والجوز والصنوبر وحبة الخضراء، ثانيا: منطقة السهول، تشمل الاراضي الشبه الجبلية (المتموجة) وجزء من الاطراف الشرقية للسهل الرسوبي، فمعظم نباتاتها من الحشائش وبعض النباتات البصلية والشوكية، ثالثا: منطقة ضفاف الانهار تتكون نباتها الطبيعي من اشجار وشجيرات وحشائش اهمها الغرب والصفصاف والاثل وعرق السوس والعاقول والشوك كما تنمو على ضفاف الانهار اشجار من زرع الإنسان مثل اشجار الحمضيات والنخيل ، رابعا: منطقة الأهوار والمستنقعات والتي تقع في جنوب السهل الرسوبي وتكون على شكل مثلث تقع مدن العمارة والناصرية والقرنة على رأس المثلث، ويقع اهم الاهوار في هذه المنطقة مثل هور

الشكل (3-2) خارطة العراق من حيث الموقع والشكل والمناخ

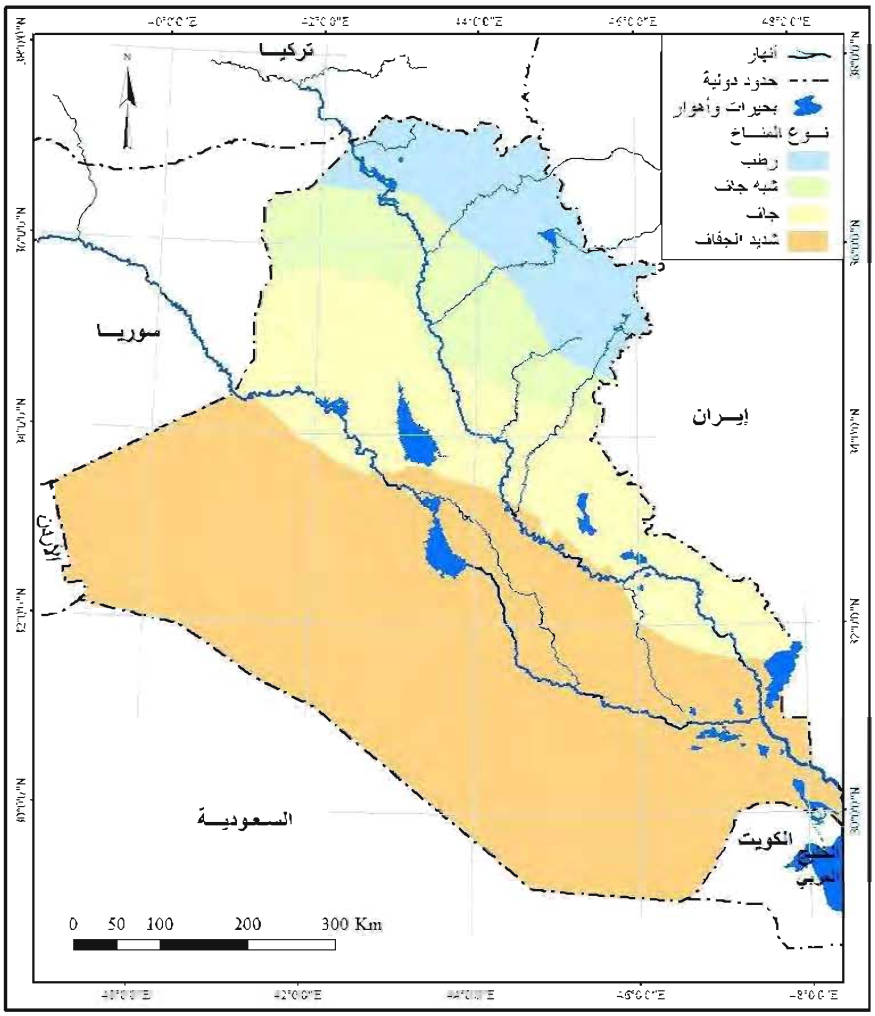

ث- المناخ :

بسبب الموقع الفلكي للعراق خاصة بالنسبة لدائرة العرض ، فان مناخه شبه معتدل ويتصف بالمناخ القاري شبه المداري ينتقل بين المناخ الصحراوي ومناخ البحر المتوسط، ففي الشتاء يتأثر بمناخ بحر المتوسط والخليج العربي ، واما في فصل الصيف فيتأثر بمناخ الخليج العربي ، الا ان المناخ ودرجات الحرارة تختلف باختلاف المناطق فكلما توجهت نحو الشمال انخفضت درجات الحرارة خاصة في المناطق الجبلية وبالعكس كلما توجهت نحو الجنوب ،

الحويزة وهور الحمار ، ونباتها الطبيعي هو القصب والبردي ، واخيرا المنطقة الصحراوية، تشمل هذه المنطقة الهضبة الصحراوية والسهل الرسوبي ماعدا اطرافه الشمالية والشرقية ، اهم نباتاتها هي الأثل والقيصوم والسدر والاشواك .

حيث في المناطق الجبلية تصل درجات الحرارة الى (10) تحت الصفر في فصل الشتاء والى فوق (50) درجة في جنوب العراق في فصل الصيف .

وبالنسبة للاقاليم المناخية في العراق يمكن تسميتها بالرطب وشبه الجاف والجاف والشديد الجفاف ، من الشمال الى الجنوب ، على التوالي ويقابلها إقليم مناخ البحر المتوسط في شمال العراق حيث المنطقة الجبلية بعدها إقليم مناخ السهوب في المنطقة المتموجة التلالية شبه الجبلية ، ثم إقليم المناخ الصحراوي الذي يشغل إقليم السهل الفيضي العراقي وإقليم المناخ الجاف والشديد الجفاف تتضمن جنوب والجنوب الغربي للعراق(الموسوي و العياش ، 2017 ، 417) ويبين من الجدول الاتي :

الجدول (3-16)

النسبة المئوية للاقاليم المناخية من مساحة العراق للمدة (1961-1971)و(2001 - 2013)

الإقليم	1971-1961		2013-2001	
	المساحة كم^2	النسبة ٪	المساحة كم^2	النسبة ٪
الرطب	37101.35	9	44544.04	10
شبه الجاف	40344.51	9	42442.65	10
الجاف	337901.26	78	89146.04	20
شديد الجفاف	19704.88	4	258919.27	60
المجموع	435052	٪100	435052	٪100

المصدر : صالح عاتي الموسوي و غفران عبد الامير كاظم العياش ، تأثير حدود الاقاليم المناخية في ضوء الاحتباس الحراري ، مجلة القادسية في الاداب والعلوم التربوية ، العدد (17) ، جامعة القادسية ، 2017 ، ص426 و 433 .

يتبين من الجدول ان الاقاليم المناخية تأثرت كثيرا بالاحتباس الحراري، فبعدما كانت اقليم شديد الجفاف تشكل (4٪) من مساحة العراق في ستينات القرن المنصرم الا انها ازدادت الى (60٪) وتجاوزت نصف مساحة العراق في بداية الالفية الجديدة ، فكل هذا يؤثر سلبا في الانشطة الاقتصادية خصوصا الزراعية كما يؤثر سلبا في ديموغرافية العراق ، وبهذا فان مستوى مقوم المناخ هو متوسط .

ج- **الموارد الطبيعية :** يعد العراق من الدول الغنية جدا بالموارد طبيعية، فهي كثيرة ومتنوعة ، فيما تخص المساحة فان الغابات تبلغ (9604)كم^2 بنسبة (2.2٪) من المساحة الجغرافية، والاراضي الصالحة للزراعة والتي تبلغ (130510)كم^2 وبنسبة (30٪) والمراعي الطبيعية (33845)كم^2 بنسبة (8٪) ونسبة اليابس تشكل (99٪) ومساحة المياه (4910)كم^2 لتشكل قرابة (1٪) فقط من مجموع المساحة الجغرافية .

اما فيما يخص الخامات فانه يمتلك احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي والفوسفات والكبريت، وكما وضحت في الفصل الثاني في الجدول (2-7) انه يمتلك احتياطي مؤكد من النفط مقداره (148.766) مليار برميل، وهو رابع اكبر احتياطي على مستوى العالم وانه في الترتيب الحادي عشر من حيث الغاز الطبيعي بمبلغ (3820) مليارم^3 (OPEC, 2017 ,120) كذلك احتياطات الفوسفات تقدر بـ(5.7) مليار طن والكبريت بـ(600) مليون طن فضلا عن عديد من المعادن الاخرى مما يعني انه احد اكبر الدول من حيث حجم المواد الطبيعية، اذ كان العراق في الترتيب التاسع من حيث قيمة المواد الطبيعية[1] قدرت بـ (15.9) تريليون دولار وفق تقرير نشرته صحيفة وول ستريت جورنال الامريكية عام 2013 ووفق دراسة معهد (الاميريك) للطاقة، وبهذا يمكن تحديد مستوى المواد الطبيعية بمستوى قوي جدا.

الا ان كل هذا لم يؤد الى بناء دولة ناجحة ومتقدمة، بل ان العراق في السنوات الاخيرة كان في ترتيب عشر اسوأ دول سواء وفق مؤشر الحكم الرشيد او النزاهة او الدولة الفاشلة ، واصبح العراق مكانا لتصادم القوى الاقليمية والدولية من اجل السيطرة على خيراته الطبيعية .

2- **المقومات الاقتصادية البشرية** : تتم دراسة المقومات البشرية وفق اربعة مؤشرات وهي ، عدد السكان ونموه السنوي ، التوزيع والكثافة السكانية ، تركيب السكان ، والمستوى التعليمي والتنمية البشرية كالاتي :

أ- عدد السكان ونموه السنوي : يتبين من الجدول (3-17) ان عدد السكان في العراق بلغ (38.3) مليون نسمة وبمعدل نمو السنوي (2.8٪) وفق بيانات عام 2017 وهي ضعف متوسط النمو العالمي البالغ (1.2٪)، على الرغم من الامكانيات الطبيعية والمالية للدولة الا ان هذه النسبة تعد عالية مقارنة بالواقع الاداري والاقتصادي والسياسي ، اذ تعاني الدولة من الفساد المستشري وسوء الخدمات العامة وتدني مستوى البنى التحتية ، وهذا ناهيك عن انتشار البطالة وعدم الاستقرار السياسي ، وفي حالة كهذه كلما كان معدل نمو السكان اقل فذلك افضل ، لذا مستوى هذا المقوم يعد ضعيفا .

ب- **التوزيع والكثافة السكانية** : يتوزع السكان بين 19 محافظة الا انها بشكل غير متساو ، اذ النسبة الاكبر تسكن في محافظات بغداد ، والبصرة، والموصل، ومحافظات اقليم كوردستان اي تركز السكان في الشمال ووسط

([1]) تم احتساب قيمة الموارد الطبيعية للعشر الاكثر قيمة، وهي النفط والغاز والفحم والغابات والاخشاب والذهب والفضة والنحاس واليورانيوم وخام الحديد والفوسفات، علما ان روسيا جاءت بالمرتبة الاولى في تقييم الصحيفة الاميركية من الموارد الطبيعية بقيمة تقدر بـ75.7 تريليون دولار بفضل مواردها المتعددة خصوصا النفط والغاز والغابات، والولايات المتحدة الامريكية في المرتبة الثانية بـ45.55 تريليون دولار، وتم احتساب ثلاث موارد للعراق فقط، النفط، والغاز الطبيعي، والفوسفات، لكانت القيمة اكبر بكثير فيما لو احتسب الموارد الاخرى مثل الكبريت والزئبق الاحمر وخامات اليورانيوم والاحجار وخامات الاسمنت ...الخ .

وجنوب العراق وان غرب العراق(الصحراء الغربية) يشكل اكثر من (30٪) من المساحة الكلية وتسكنها اقل من (5٪) من السكان ، وتبلغ الكثافة السكانية (88)نسمة \ كم^2 حسب بيانات عام 2017م وهي اكبر من الكثافة السكانية على مستوى العالم بقرابة (43٪) ومحافظة بغداد تعد الاكثف، وبهذا فان مستوى التوزيع والكثافة السكانية يعد متوسطا .

الجدول (3-17) معلومات سكانية والبشرية لدولة العراق وللمجتمع العالم للمدة (2013-2017)

البند/ الدولة حسب السنوات	العراق					العالم
	2013	2014	2015	2017	متوسط المدة	2017
عدد السكان (مليون)	33.8	34.8	36.4	38.3	35.8	7550.3
النمو السنوي للسكان[1]	2.9	2.9	3.3	2.8	3	1.2
نسبة الذكور الى الاناث عند الولادة	1.07	1.07	1.07	1.07	1.07	1.07
نسبة الحضر (٪)	66.4	66.4	69.5	70.3	68.2	54.8
الفئات العمرية (٪)						
14-0	39.6	39.7	41	40.5	40.2	25.9
64-15	57.1	57.2	56	56.4	56.7	65.4
65 فاكثر	3.3	3.1	3	3.1	3.1	8.7
العمر الوسيط(سنة)	20	20	19.3	19.4	19.7	29.6
نسبة الاعالة (٪)	75.1	74.8	78.6	77.3	76.4	52.9
الكثافة السكانية (نسمة\كم^2)	78	80	84	88	82.5	56

المصدر : اعداد الجدول اعتمادا على :

1- ادلة التنمية البشرية ومؤشراتها ، التحديث الاحصائي لعام 2018، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، نيويورك، UNDP، 2018، ص46و47 .

2-Human Development Report For Years 2014,2015,2016, the United Nations Development Programme (UNDP) , New York , P218,236.224 .

ت- **تركيب السكان** : يتبين من الجدول (3-17) لايوجد فرق بين بيانات عام 2017م ومتوسط المدة التي ذكرت سابقا لطبيعة تلك المتغيرات فهي ثابتة في الامدين القصير والمتوسط ، اذ ان نسبة الذكور الى الاناث عند الولادة تبلغ (1.07) في جميع السنوات ومتوافقة مع المتوسط العالمي ، وفيما يخص الفئات العمرية فان فئة سن العمل تشكل النسبة الاكبر الا انها اقل من النمط العالمي ، اذ في عام 2017 شكلت (56.4٪) من مجموع السكان مقابل (40.5٪) لفئة دون سن العمل و(3.1٪) لفئة فوق سن العمل ، ومن ملاحظة الجدول

([1]) متوسط تقديري للسنوات (2015-2020).

يتبين الفرق بينها وبين المجتمع العالمي ، لذا فان نسبة الاعالة تعد عالية اذ تبلغ (77.3٪) الا ان هذه النسب تعد جيدة للمستقبل ، اذ تمتلك باستمرار جيل شاب تمد سن العمل من خلال فئة دون سن العمل كما ان العمر الوسيط فيها يبلغ (19.4)عام والذي هو اقل من معدل العالمي (29.6) عام، وبهذا فان العراق مجتمع شاب من حيث العمر، وازدادت نسبة سكان الحضر في السنوات الاخيرة بسبب الظروف الاقتصادية والادارية، اذ بلغت (70.3٪) مقابل (54.8٪) على مستوى العالم ، عليه يعد مستوى تركيب السكان قوي او عال وقريب من المتوسط .

ث- **المستوى التعليمي والتنمية البشرية** : على الرغم من الاهمية الكبيرة للمستوى التعليمي والتنمية البشرية لبناء الدولة ، الا ان العراق ليس بمستوى جيد وعال وفق هذا المقوم ، فهو اقل من المتوسط العالمي في جميع المؤشرات ، اذ بلغ الانفاق على هذا الجانب قرابة (4.2) مليار دولار، وكما يتبين من الجدول (3-18) فان الرضا عن نوعية التعليم في عام 2017 بلغ (39٪) مقابل (66٪) للعالم وفيما يخص مهارة القوى العاملة فانها تشكل (28.4٪) من مجموع القوى العاملة وهي اقل بكثير من المعدل العالمي، والشيء نفسه بالنسبة للانفاق على البحث والتطوير فنسبته اقل من نصف بالمئة .

الجدول (3-18) المستوى التعليمي لدولة العراق والعالم للمدة (2013-2017)

المؤشر/ الدولة حسب السنوات	العراق					العالم
	2013	2014	2015	2017	متوسط المدة	2017
معدل الالمام بالقراءة والكتابة من سن 15 فاكثر(٪)	78.5	79	79	43.7	70	82.1
النسبة الاجمالية للالتحاق بالتعليم (٪)						
ما قبل الابتدائي في سن التعليم ماقبل الابتدائي	7	7	..	..	7	50
الابتدائي في سن التعليم الابتدائي	107	107	..	..	107	105
الثانوي في سن التعليم الثانوي	53	53	53	..	53	79
العالي في سن التعليم العالي	16	16	..	..	16	36
الرضا عن نوعية التعليم (٪)	50	45	42	39	44	66
القوى العاملة الماهرة الى اجمالي القوى العاملة (٪)	..	..	..	28.4	..	47.9
الانفاق على البحث والتطوير الى GDP (٪)	..	..	0.0	0.0	0.0	2
الانفاق على التعليم الى GDP (٪)	..	..	..	..	..	4.8

المصدر : اعداد الجدول اعتمادا على :

1- ادلة التنمية البشرية ومؤشراتها ، التحديث الاحصائي لعام 2018، برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP، 2018 ، نيويورك ، ص54، 55، 74، 103، 104.

2-Human Development Report For Years 2014,2015,2016, the United Nations Development Programme (UNDP) , New York , P194 , 244 , 232 .

ان المباني والموجودات للمدارس والمعاهد والجامعات الحكومية في حالة سيئة، هذا المستوى التعليمي ادى الى تدني مستوى التنمية البشرية في الدولة مقارنة بكثير من الدول وكذلك مقارنة بالمتوسط العالمي، اذ تتراوح مرتبة العراق بين (120-121) خلال مدة البحث ، ووفق احصائيات عام 2017 حقق المرتبة (120) من حيث دليل التنمية البشرية من بين (189) دولة على مستوى دول العالم كما يتبين من الجدول الاتي :

الجدول(3-19)

دليل التنمية البشرية لدولة العراق والمتوسط العالمي للمدة (2013-2017)

المؤشر/ السنوات	العراق						العالم
	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط المدة	2017
دليل التنمية البشرية	0.642	0.654	0.649	0.672	0.685	0.660	0.728
العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	69.4	69.4	69.6	..	70	69.6	72.2
العدد المتوقع لسنوات الدراسة(سنة)	10.1	10.1	10.1	..	11	10.3	12.7
متوسط سنوات الدراسة(سنة)	5.6	6.4	6.6	..	6.8	6.3	8.4
نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي المعادل للقوة الشرائية بدولار 2011	14007	14003	11608	..	17789	14352	15295
المرتبة من بين (187-189)دولة	120	121	121	120	120		

المصدر : اعداد الجدول اعتمادا على :

1- ادلة التنمية البشرية ومؤشراتها ، التحديث الاحصائي لعام 2018، برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP، 2018 ، ص24و25 .

2-Human Development Report For Years 2014,2015,2016, the United Nations Development Programme(UNDP) , new York , P161 , 209 , 199 .

فباستثناء متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يتبين ان جميع مؤشرات التنمية البشرية في العراق اقل من المتوسط العالمي ، اذ حققت درجة (0.685) وفق دليل التنمية البشرية لعام 2017م مقابل (0.728) للمتوسط العالمي، وهكذا بالنسبة للمؤشرات الفرعية الاخرى ، وبذلك فهو في المستوى الثالث اي المتوسط ضمن اربع مستويات المعروفة لدليل التنمية البشرية وبمرتبة (15) من بين الدول العربية تسبقه حتى دولة ليبيا وفلسطين ، وبهذا فان مستوى هذا المؤشر يعد ضعيفا ، وبشكل عام فان المقومات البشرية في العراق مستواها متوسط الا انها قريبة من الضعيف .

3- المقومات الاقتصادية الكلية : تتم دراسة هذه المقومات وفق ماتم تقسيمه فيما سبق وكالآتي :

أ- **الانتاج والامن الغذائي:** تعد بيئة العراق ملائمة للانتاج الزراعي من حيث المناخ والتضاريس ، اذ كمية الامطار على مستوى الدولة كمتوسط سنوي تبلغ قرابة (205)ملم ومساحة الاراضي الصالحة للزراعة تبلغ (130510)كم^2 وتشكل (30٪) من المساحة الجغرافية للدولة، اما المزروعة فبلغت (33075.5)كم^2 وكانت

نسبة مساحة المزوعة الى الصالحة للزراعة قرابة (60٪) و (25٪)لعامي 2015 و 2016م على التوالي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2017 ، 12) ، وكذلك يمتلك العراق موارد مائية كبيرة وكانت سابقا يسمى ببلاد مابين النهرين او الرافدين فضلا عن العديد من السدود المائية الكبيرة ، وبهذا فان البيئة تعد مناسبة لمزاولة النشاط الزراعي، الا ان الانتاج الزراعي دون المستوى المطلوب ، اذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي للمنتجات الاربع الرئيسة قرابة (38.5٪) كمتوسط للمدة (2009-2016) وكانت للحبوب (83٪) للفترة نفسها وللبقوليات (13.8٪) وللفواكه (32٪) وللحوم (25٪) .

الجدول (3-20) الانتاج الغذائي والاكتفاء الذاتي في العراق للمدة (2009-2016)

البيان	السنوات	الحبوب	البقوليات	الفواكهة	اللحوم
كمية الانتاج (الف طن)	متوسط (2009-2013)	4600.8	21.8	1274.6	151.1
	2014	7093.8	15.7	1407.7	257.2
	2015	3309.3	6.5	1526.2	225
	2016	3960.3	6.5	376.9	213.4
قيمة التعويض من الخارج (مليون دولار)	متوسط (2009-2013)	321.4	21.3	216.4	528.3
	2014	673.1	17.5	91.6	167.3
	2015	1302.1	86.4	338.2	646.1
	2016	1174.7	96.7	536.5	261.1
كمية المتاح للاستهلاك (الف طن)	متوسط (2009-2013)	4880.2	37.3	1744.2	365.5
	2014	8161.2	41.4	1760.9	415.1
	2015	6488.8	82.9	2078.9	637.4
	2016	7496.3	96.8	1243.8	336.4
نسبة الاكتفاء الذاتي	متوسط (2009-2013)	94.3	57.8	73.1	41.4
	2014	86.9	38	79.9	62
	2015	51	7.9	73.4	35.3
	2016	52.8	6.7	30.3	63.4

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على :

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية الغذائية ، المجلد (37) ، 2017 .

ويظهر من الجدول ان الانتاج والاكتفاء الذاتي يتجهان نحو الانخفاض من عام 2015 وذلك للاسباب الامنية التي ادت الى فقدان سيطرة الدولة العراقية على مساحة جغرافية واسعة فضلا عن الاسباب المالية الناجمة من انخفاض سعر النفط، اذ ادت بنسبة معينة الى تخفيض قدرة الدولة لاعانة الفلاحين والمزارعين بالتالي تخفيض الانتاج الزراعي ، ويشكل الاكتفاء الذاتي للحبوب نسبة كبيرة مقارنة بالمنتجات الاخرى وذلك لسهولة انتاجها،

والاهم من ذلك الدعم الكبير الذي تقدمه الدولة وذلك بشراء منتجات الفلاحين خاصة القمح والشعير باسعار تفوق السعر العالمي .

ومع هذا اضطرت الدولة الى استيراد المنتجات الغذائية الاربعة المذكورة بقيمة تقارب (2) مليار دولار وذلك في عام 2016 ناهيك عن استيراد المنتجات الغذائية والصناعية الاخرى ، وبالنسبة للامن الغذائي فمع الدعم الكبير للمنتجات الغذائية التي تقدمها الدولة فانها في حالة سيئة كما يتبين من خلال الجدول الاتي :

الجدول (3-21)

اعداد انتشار النقص التغذوي ونسبته في العراق وعلى مستوى العالم للمدة (2004-2017)

السنوات	العراق		العالم	
	العدد (مليون)	النسبة٪	العدد (مليون)	النسبة٪
2006-2004	7.6	28.2	938.4	14.3
2017-2015	10.3	27.7	803.1	10.8

المصدر : منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، حالة الامن الغذائي والتغذية في العالم 2018 ، بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ من اجل الامن الغذائي والتغذية ، روما ، 2018 ، ص116،121، 128، 133 .

يظهر من الجدول ان عدد الاشخاص الذين يعانون من النقص التغذي يبلغ قرابة (7.6) مليون لمتوسط المدة (2004-2006) و (10.3) مليون لمتوسط المدة (2015-2017)، وهذا يشكل قرابة (28٪) من السكان مقابل (10.8٪) على مستوى العالم للمدة نفسها، وبهذا فان انتشار النقص التغذوي في العراق يعد عاليا ، اذ تشكل نسبة قرابة ثلاث اضعاف المعدل العالمي، علما ان العراق يدعم الامن الغذائي بشكل مباشر وغير مباشر من خلال البطاقة التموينية للمواطنين التي تؤمن نسبة جيدة من المنتجات الغذائية الرئيسة خاصة الطحين والسكر والزيت التي تلبي حاجة العوائل بشكل كامل فضلا عن المنتجات الاخرى ومع هذا فان انتشار النقص التغذوي يعد عاليا، ولولا هذا الدعم لكان الوضع اسوأ بكثير مما كان عليه ، لذا مستوى هذا المقوم يعد ضعيفا.

ب- الموارد الاقتصادية : على الرغم من كثرة وتنوع الموارد الطبيعية في العراق الا انه لم يستخدمها بشكل اقتصادي سليم ، وقد ارتكز على مورد واحد فقط وهو النفط الخام ، اذ مساهمة قطاع التعدين والمقالع في الناتج المحلي الاجمالي بلغ (72390.91) الف دولار كمتوسط للمدة (2014-2017) وبلغت حصة النفط الخام منها (72028.94) الف دولار وبنسبة (99.5٪) وهذا يعزى الى كثرة الاحتياطي النفطي كذلك كثرة الشركات المستثمرة في هذا المجال نظرا لعوائدها الكبيرة وسهولة الحصول على الايرادات العامة من خلال النفط الخام فضلا عن كون النفط سلعة دولية تلبي الطلب العالمي، خاصة الدول الصناعية العملاقة ، ونظرا للعوامل المذكورة اهملت

دولة العراق القطاعات الاخرى لتوليد الناتج المحلي منذ منتصف القرن الماضي ولحد الآن، واصبح ضمن الدول الريعية ، اذ بغلت مشاركة الصناعة التحويلية نسبة (2.21٪) من الناتج المحلي الاجمالي كمتوسط المدة مقابل (37.4٪) للنفط الخام ، ومع هذا وبسبب كبر انتاج النفط وكثرة عوائده يعد العراق من الدول فوق متوسط الدخل وكان في الترتيب (52) على مستوى العالم من حيث الناتج المحلي الاجمالي للعام 2017م وفق بيانات البنك الدولي، اذ بلغ (191197.3) مليون دولار و (5.1) الف دولار كمتوسط نصيب الفرد منها مقابل (199588.1) مليون دولار لمتوسط المدة (2013-2017) وبلغ نصيب الفرد (5.5) الف دولار .

الجدول (3-22)

الناتج المحلي الاجمالي والاهمية النسبية لبعض القطاعات في العراق للمدة (2013-2017)

البند/ السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط المدة
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية(مليون دولار)	234637.7	228490.9	171136	172478.7	191197.3	199588.1
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (الف دولار)	6.7	6.6	4.9	4.8	5.1	5.5
نسبة النفط الخام الى الناتج المحلي الاجمالي ٪	--	43.72	33.23	33.91	38.77	37.4
نسبة الصناعة التحويلية الى الناتج المحلي الاجمالي ٪	--	1.87	2.16	2.23	2.58	2.21
اجمالي تكوين رأس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي ٪	26.9	25.7	24.7	20.7	17.9	23.18
الايرادات العامة (مليون دولار)	96556.4	88747.8	60963.3	44885.2	64988.2	71228.2
الفائض – العجز(مليون دولار)	(4485.5)	(6608.1)	(8628)	(16939.1)	(1551.1)	7642.4

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على :

1- البنك المركزي العراقي, النشرة الاحصائية السنوية 2017، بغداد، 2018، ص82 .

2- البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية 2015 ، بغداد، 2018، ص82 .

3- الجهاز المركزي للاحصاء ، التقديرات الاولية السنوية للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي لسنة2017، بغداد ، 2018، ص9 .

4- الجهاز المركزي للاحصاء، التقديرات الفعلية للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي لسنة 2016، بغداد، 2018 ، ص9 .

5- الجهاز المركزي للاحصاء، التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي لسنتي 2014-2015 ، بغداد، 2018 ، ص6 و 8 .

6- World Development Indicator , Data Bank , World Bank , 2019.

وفيما يخص الموارد المالية فانها في حالة العجز الدائم ، اذ هناك عجز في الموازنة العامة في جميع السنوات، فأسوأها عام 2016، اذ وصلت الايرادات العامة الى ادنى مستوياتها والعجز اعلى مستوياتها وقد بلغت (16.9) مليار دولار، وكمتوسط المدة بلغت الايرادات العامة (71228.2) مليون دولار والعجز (7642.4) مليون دولار ، لذا هناك قصور في تأمين الموارد المالية اي تجاوز النفقات العامة على الايرادات العامة ما اثقلت كاهل الدولة والمتمثلة في تراكم الدين العام .

ومن خلال الجدول ادناه يتبين ان العراق ضمن اكبر الدول المنتجة للنفط ، اذ تجاوز (4.5) مليون برميل يوميا في السنوات الاخيرة و (3742.1) الف برميل كمتوسط للمدة (2013-2017) فضلا عن المنتجات النفطية بلغت (500) الف برميل ⁄يوم كمتوسط ما اعطى امكانية لتصدير كميات كبيرة من النفط الخام بلغ (3.802)مليون برميل⁄ يوم عام 2017م بقيمة (63.314)مليار دولار للعام نفسه .

الجدول (3-23) حجم الانتاج والصادرات لنفط الخام والمنتجات النفطية في العراق للمدة (2013-2017)

البند⁄ السنوات		2013	2014	2015	2016	2017	متوسط المدة
الانتاج (الف برميل) يوميا	النفط الخام	2979.6	3110.5	3504.1	4647.8	4468.7	3742.1
	المنتجات النفطية	601	523	445	449	486	500.8
	المجموع	3580.6	3633.5	3949.1	5096.8	4954.7	4242.9
الصادرات (الف برميل) يوميا	النفط الخام	2390.4	2515.5	3004.9	3803.5	3802	3103.2
	المنتجات النفطية	11.5	9.3	13.7	36.8	20.1	18.3
	المجموع	2401.9	2524.8	3018.6	3840.3	3822.1	3121.5
قيمة الصادرات (مليون دولار) سنويا	النفط الخام والمنتجات النفطية	89403	84303	49211	43684	59730	65266
	مجموع الصادرات	93066	88112	57577	47642	63314	69942
نسبة النفط الخام والمنتجات النفطية الى اجمالي الصادرات ٪		96	95.7	85.5	91.7	94.3	93.3

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin , 53rd edition , Vienna , 2018, p19,20,32,45,56,58.

ويلاحظ من الجدول ايضا انه على الرغم من زيادة انتاج النفط من (3.58) مليون برميل يوميا عام 2013 الى قرابة (5) مليون برميل عام 2017 وكذلك زيادة الصادرات من (2.4) مليون برميل يوميا الى (3.82) مليون برميل في المدة نفسها، الا ان قيمة صادراته او ايراداته انخفضت بقرابة (50٪) من (89.4)مليار دولار عام 2013 الى (43.684) مليار دولار عام 2016، وهذا بسبب تراجع السعر العالمي للنفط، وبعد زيادة

سعر النفط في عام 2017 ارتفعت معها قيمة الصادرات النفطية ، ويتبين كذلك بان قيمة الصادرات النفطية تشكل نسبة عالية جدا من اجمالي الصادرات، اذ تبلغ (96٪) في بعض السنوات و (93.3٪) كمتوسط ويفسر هذا من جهة ، ان العراق يحصل على الايرادات بسهولة ومنها على العملة الصعبة وهي الدولار، ومن جهة اخرى فهو اقتصاد ريعي يعتمد على استخراج المورد الطبيعي وهو النفط الخام ويصدره بشكل خام دون استخدامه في القطاعات الانتاجية الداخلية ليحصل على قيمة اضافية اكبر، وبهذا فان اقتصاد العراق معرض للخطر والاهتزاز في حالة عدم امكانية انتاج النفط وتصديره او تقليله لاي سبب كان، مثلما حدث في تسعينات القرن المنصرم، وكذلك في حالة انخفاض سعر النفط العالمي الذي تحدث بشكل دوري اخرها ما حدث في عام 2015م ولحد 2017.

مع ان العراق يمتلك احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي وانه ضمن الترتيب الحادي عشر من حيث الاحتياطي، الا ان انتاج الغاز فيه محدود ولم يستفد منه كمورد اقتصادي لمشاركته في الناتج المحلي الاجمالي ولا لتشغيل الايدي العاملة الا بنسبة متدنية ولا للتصدير، اذ بلغ (10650)مليون م^3 عام 2017م وقرابة (8825) مليون م^3 كمتوسط للمدة (2013-2017) بدون اي صادرات (OPEC , 2018, 117-118)وذلك ان القطاعات الانتاجية والمنزلية لاتعتمد على طاقة الغاز الا بنسبة محدودة بل تعتمد على النفط ومشتقاته من الكازوايل والبنزين بالدرجة الاساس .

وفيما يخص القطاع الصناعي ومنها الصناعة التحويلية فهي صغيرة جدا ومتخلفة نسبيا مقارنة بدول اخرى ومنها الدول الاقليمية ، اذ ساهم القطاع المذكور في الناتج المحلي الاجمالي بمبلغ (4.98)مليار دولار وبنسبة (2.56٪) للعام 2017 و(2.21٪) كمتوسط للمدة (2014-2017) .

وبالنسبة لقطاع النقل والاتصالات، فان خطوط النقل بكافة انواعه البرية والبحرية والجوية تعد متخلفة ودون المستوى المطلوب ، اذ مساحة الطرق البرية للسيارات تعد قليلة مقارنة بعدد السيارات والسكان، وهذا ناهيك عن نوعيتها، وجزء من الحوادث المرورية يعزى الى هذا السبب ، وبالنسبة للسكك الحديد فانها على الرغم من قلتها فانها متخلفة ومتوقفة باستثناء مدن قليلة في جنوب العراق ، ولايوجد النقل والوسائل البحرية بين المدن بل له منفذ بحري ضيق وحيد على الخليج العربي ، الا ان قطاع الاتصالات متطور نسبيا مقارنة بالنقل وبعض القطاعات الاخرى ، اذ يمتلك (81.2) هاتف جوال لكل (100) من السكان مقابل (100.5)هاتف جوال على مستوى العالم و(21.2٪) من السكان يستخدمون الانترنت مقابل (45.7٪) على وفق احصائيات عام 2017 وتزداد النسب والاشتراكات في العراق سنويا (ادلة التنمية البشرية ومؤشراتها ، 2018 ، 71) ، وهذا التطور

النسبي يعزى الى الانفتاح العالمي بحكم العولمة والتطور التكنولوجي والاهم من ذلك الاستثمارات الكبيرة من قبل القطاع الخاص في هذا المجال نظرا لعوائدها العالية مما ساعدت على تطور هذا القطاع .

بناء على ماسبق يمكن تقدير مستوى الموارد الاقتصادية في العراق بمستوى ضعيف كمعدل للمؤشرات المذكورة، فهو وفق مؤشر انتاج النفط بمستوى قوي جدا الا انه ضعيف جدا للغاز الطبيعي والخامات الاخرى وبمستوى متوسط وفق الانتاج المحلي الاجمالي وبمستوى ضعيف جدا وفق القطاع الصناعي وبمستوى ضعيف من حيث البنى التحتية، لذا فهو بمستوى ضعيف كمعدل عام .

ت- البيئة الاستثمارية : كما اشير في الفصل الاول هناك مؤشرات عدة لتقييم البيئة الاستثمارية في اي دولة واعتمدت على مؤشر سهولة اداء الاعمال التي تعتمدها مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولي، فبالنسبة للبيئة الاستثمارية في العراق كانت كالاتي :

الجدول (3-24) تقييم وترتيب البيئة الاستثمارية للعراق للمدة (2013-2017)

المؤشر / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
سهولة اداء الاعمال (رتبة)	165من 185	151 من 189	156من 189	161من 189	165من 190
البدء بالاعمال (رتبة)	177	169	142	154	164
التعامل مع اجازة البناء(رتبة)	84	20	9	147	104
الحصول على الكهرباء(رتبة)	46	39	36	106	133
تسجيل الملكية(رتبة)	100	108	109	117	115
الحصول على الائتمان(رتبة)	176	180	180	181	181
حماية المستثمرين(رتبة)	128	128	146	115	123
دفع الضرائب(رتبة)	65	63	52	59	52
التجارة عبر الحدود (رتبة)	179	179	178	122	179
انفاذ العقود (رتبة)	141	142	141	178	138
حل المنازعات(رتبة)	185	189	189	189	168

Source : Doing Business , The World Bank and the International Finance Corporation , Washington DC , for years 2013, 2014 , 2015, 2016 , 2017 , p171, 199 , 193, 209, 214, 93 , 178 .

وكما يتبين من الجدول فان البيئة الاستثمارية في العراق غير مشجعة للاستثمارات وانه ضمن اسوأ البيئات، اذ سجل المرتبة 165 من بين 185 دولة عام 2013 وتحسن قليلا عام 2014 ليسجل المرتبة 151 الا

انه عاد مرة اخرى الى 165 من بين 190 دولة عام 2017 ، ومن حيث المؤشرات الفرعية فانه في المراتب المتقدمة نسبيا في مؤشر دفع الضرائب فقط، واما في باقي المؤشرات فهو في المراتب الاخيرة خاصة في مؤشر حل المنازعات والحصول على الائتمان ، على وفق مؤشر ادراك الفساد الذي تعتمده منظمة الشفافية العالمية، فان العراق حصلت على درجة (18٪) وكان اقل من المتوسط العالمي وهو (43.07٪)، وفي الترتيب 169 من بين 180 دولة شملت الدراسة عام 2017 اي في المرتبة (12) ماقبل الاخير، ومن حيث الذكاء الاقتصادي حصل على (20٪) ووفق دليل المخاطر القطرية على (15٪) ، كل هذا يبين مدى سوء حالة البيئة الاستثمارية في العراق ما يعني مقومات الدولة وفق هذا المؤشر لها مستوى ضعيف جدا .

ث- حجم السوق وامكانية الدخول للاسواق الخارجية : نظرا لعدم ادراج العراق ضمن مؤشر التنافسية العالمية لمعرفة حجم وكفاءة الاسواق في العراق، تتم دراستها وفق عدة مؤشرات ومتغيرات اقتصادية اخرى منها، حجم الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه وحجم الصادرات والواردات السنوية والنفقات العامة ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي كالاتي :

الجدول (3-25) الناتج المحلي الاجمالي في العراق

ومتوسط نصيب الفرد منه ونسبة الصادرات والواردات والنفقات العامة اليه للمدة (2013-2017)

المؤشر / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)	234637.7	228490.9	171136	172478.7	191197.3	199588.1
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (الف دولار)	6.7	6.3	4.9	4.8	5.1	5.5
قيمة الصادرات (مليون دولار)	89768	85369	51328	41298	57559	65064.4
قيمة الواردات (مليون دولار)	59349	58602	48010	34208	38766	47787
النفقات العامة (مليون دولار)	101041	95355.9	69591	61824.4	63437	78249.8
نسبة الصادرات الى GDP٪	38.2	37.3	30	23.9	30	32.6
نسبة الواردات الى GDP٪	25.3	25.6	28	19.8	20.3	23.9
نسبة النفقات العامة الىGDP ٪	43.1	41.7	40.7	35.8	33.2	39.2

المصدر : تم اعداد الجدول اعتماد على :

1- الجدول (3-22) .

2- البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية 2017 ، بغداد، 2018، ص65 ، 93-94 .

3- البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية 2015 ، بغداد، 2018، ص65 ، 93-94 .

يعد العراق من الدول فوق متوسط الدخل وكان في الترتيب (52) على المستوى العالم من حيث الناتج المحلي الاجمالي للعام 2017 وفق بيانات البنك الدولي، اذ بلغ (191197.3) مليون دولار و (5.1) الف دولار كمتوسط نصيب الفرد منها مقابل (199588.1) مليون دولار لمتوسط المدة (2013-2017) وبلغ نصيب الفرد (5.5) الف دولار، فضلا عن النفقات العامة التي تتغير بتغير اسعار النفط والكمية المصدرة منها، اذ بلغت (101041) مليون دولار في عام 2013 الى (61824.4) مليون دولار عام 2016 وكمتوسط المدة بلغت (78249.8) مليون دولار وبنسبة (39.2٪) من الناتج المحلي الاجمالي، وهذا ناهيك عن حجم الصادرات والواردات التي لها دور في تحديد حجم السوق، وبهذا يعد حجم السوق في العراق حجما فوق المتوسط ، وبالنسبة لامكانية الوصول او الدخول للاسواق الخارجية والدولية، فذلك يحدد من خلال حجم الصادرات والواردات، وان العراق يصدر لجميع القارات العالم وبلغت (65064.4) مليون دولار كمتوسط للمدة وبنسبة (32.6٪) من الناتج المحلي الاجمالي ويستورد بالمقابل من معظم القارات واقاليم العالم، وبلغت (47787) مليون دولار وبنسبة (23.9٪) من الناتج المحلي الاجمالي للمدة نفسها ، كما ان العراق ليس لديه مشكلة قانونية وحتى جغرافية للدخول في الاسوق الخارجية ، اذ له منفذ بحري على الخليج يربطها بالاسواق العالمية فضلا عن الحدود والمنافذ البرية مع كل من الجمهورية الاسلامية الايرانية (اكثرها حدودا ومنفذا) والكويت والسعودية والاردن وسوريا وتركيا، الا ان المشكلة تكمن في عدم امكانية العراق في التنافسية العالمية ، اذ اقتصاده ريعي يعتمد بالدرجة الاساس على استخراج النفط الخام وتصديره وتشكل صادراته نسبة (85-96٪) من مجموع الصادرات وتستورد بالمقابل معظم الحاجات خاصة من ايران وتركيا .

وفيما يخص كفاءة الاسواق وتنمية سوق المال فانهما بمستوى ضعيف جدا ، اذ هناك احتكارات في مجالات عدة ولاتوجد المنافسة المحلية والاجنبية في جميع المجالات، تحتاج الى وقت طويل للبدء بالاعمال وعدم رشادة المشتري، لأن هناك استنزاف كبير في الموارد الاقتصادية ، وبالنسبة لاسواق المال لاتوجد اسواق مالية متطورة في العراق ولاتوجد خدمات مالية متنوعة ومتطورة، فضلا عن صعوبة الحصول على الاقتراض وارتفاع كلفتها ناهيك عن الخطورة والامان، عليه بالنسبة لهذا المؤشر يمكن القول بان العراق في مستوى دون متوسط اي مستوى ضعيف.

ج- فعالية البنك المركزي : يعد البنك المركزي العراقي من البنوك المركزية التي تتمتع باستقلالية كبيرة كما تبين من خلال قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004، وكذلك من البنوك المركزية الناجحة والفعالة نسبيا في القيام بمهامه وادوراه باداء جيد، ويتبين ذلك من خلال دوره في الثبات النسبي للاستقرار النقدي في العراق للمدة

(2010-2017) وتخفيض معدلات التضخم واستقرار سعر الصرف للدينار العراقي (الشيباني ، 2018 ، 180) . كما معروض من الجدول الاتي :

الجدول (3-26) مؤشرات نقدية مختارة للاقتصاد العراقي للمدة (2013-2017)

المؤشر / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط (2013-2017)
اجمالي الائتمان(مليار دولار)	25.36	28.65	30.88	31.22	31.89	27.07
الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي%	17	19.4	20.2	18.9	16.8	18.46
عرض النقد M1(مليار دولار)	62.62	61.08	54.98	59.43	59.15	59.43
معدل التضخم %	1.9	2.2	1.4	0.5	0.2	1.24
سعر الصرف دينار \دولار(سعر السوق)	1232	1214	1247	1275	1258	1245
سعر الصرف دينار \دولار(سعر الرسمي)	1179	1190	1190	1190	1190	1188
سعر الفائدة % (لدى المصارف)	6.61	6	5.76	5.65	5.53	5.91

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على :

1- وزارة التخطيط العراقي، خطة التنمية الوطنية 2018-2022 ، بغداد، 2018 ، ص27 .

2- البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية 2017 ، بغداد، 2018، ص21، 37 ،86 ، 87 ، 89 .

يتبين من الجدول ان حجم الائتمان في العراق بمستوى ضعيف جدا ، اذ بلغ متوسط حجم الائتمان السنوي (27.07)مليار دولار للمدة (2013-2017) وبنسبة (18.46%) من الناتج المحلي الاجمالي مقابل (133%) للدول النامية و(177%) كمتوسط عالمي ، وفيما يخص معدل التضخم وسعر الصرف الدينار مقابل الدولار وكذلك سعر الفائدة، فان البنك المركزي العراقي من المؤسسات الناجحة مقارنة بمؤسسات اخرى، اذ سجل معدلات متدنية من التضخم خاصة بعد عام 2015 ، اذ وصلت الى (0.2%) عام 2017 وكمتوسط بلغت (1.24%) والشيء نفسه وبالاتجاه نفسه بالنسبة لسعر الصرف للدينار وسعر الفائدة، وكان يتميز بالاستقرار النسبي ما ادى الى الاستقرار النقدي بنسبة عالية وهذا يعزى الى الدور الفعال للبنك المركزي ، لذا يمكن القول ان فعالية البنك المركزي العراقي بمستوى متوسط .

ومن كل ماسبق نستنتج ان المقومات الاقتصادية الكلية في العراق تتراوح مستواها بين ضعيف جدا ومتوسط، وتعد ضعيفة وقريبة من المتوسط كمعدل عام .

4- المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية : يمكن تحليل هذه المقومات ودراستها من خلال مستوى الحكم الرشيد والعلاقات السياسية (الاستقرار السياسي) الداخلية والخارجية كالآتي :

أ- مستوى الحكم الرشيد : عانت دولة العراق مشكلة الحكم منذ بداية تأسيسها ، الا انها وصلت الى اسوأ حالاتها في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات وذلك بعد غزوها للكويت سنة 1990 وبعدها فرض الحصار الاقتصادي عليها من قبل المجتمع الدولي ، على الرغم من انتهاء الحصار بعد احداث عام 2003 لم تتحسن الاحوال بل بقيت كما هي في التسعينات ولحد الآن ، ويعد العراق حاليا من اسوأ الدول من حيث عدم تحقيق الحكم الرشيد او ممارسته على وجه حسن وكما يتبين من خلال الجدول الآتي :

الجدول (3-27) مؤشرات الحكم الرشيد في العراق للمدة (2013-2017)

المؤشر / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط المدة
مكافحة الفساد	7.6	5.8	4.8	6.3	6.7	6.24
فعالية الحكومة	13.7	13.9	9.6	9.1	9.6	11.18
الاستقرار السياسي	4.3	2.4	2.9	3.3	2.4	3.06
جودة التشريع	9.5	8.7	7.2	11.1	9.6	9.22
سيادة القانون	3.8	6.7	5.8	3.8	4.3	4.88
المشاركة والمساءلة	16.4	15.8	17.7	22.2	20.7	18.56
المتوسط	9.21	8.88	8	9.3	8.88	8.85

Source: World Development Indicator , Data Bank , World Bank , 2018.

يظهر من خلال الجدول ان وضع الحكم الرشيد في العراق لم يتغير خلال مدة (2013-2017) الا بنسبة ضئيلة جدا ، وان جميع مؤشرات الحكم تعد سيئة جدا ، اذ بلغ مؤشر مكافحة الفساد نسبة (6.24٪) خلال مدة البحث ، وانه ضمن اسوأ دولة وفق هذا المؤشر ووفق منظمة الشفافية العالمية ، كما وان مؤشر فعالية الحكومة بلغ (11.18٪) كمتوسط المدة والشيء نفسه فيما يتعلق بجودة التشريع ، اذ بلغ (9.22٪) ، وفيما يخص الاستقرار السياسي وغياب العنف والارهاب فانه اسوأ مؤشر من مؤشرات الحكم الرشيد بلغ (3.06٪) فقط كمتوسط المدة، والامر كذلك فيما يتعلق بمؤشر سيادة القانون ، اذ بلغ (4.88٪) الا ان الحالة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية والمساءلة فهو احسن مقارنة بالمؤشرات المذكورة وبلغ (18.56٪) خلال مدة الدراسة وكأن هناك علاقة سلبية بين المشاركة السياسية والمؤشرات الاخرى بمعنى ان المشاركة السياسية بصورتها المعتادة في العراق لم تؤثر بشكل ايجابي على مؤشرات الحكم الرشيد بل انعكست سلبا على المؤشرات الاخرى وعلى الحياة الاقتصادية والادارية والامنية والاجتماعية .

عليه فان العراق يعاني من ازمة تدني مستوى الحكم الرشيد، وانه ضمن اسوأ الدول بلغ مستواه قرابة (8.9٪)

خلال مدة البحث وهذا الوضع السيء انعكس على الحالة الاقتصادية والامنية والادارة والاجتماعية وبشكل سلبي ولم يستفاد من كثرة خيراته الطبيعية المتنوعة وبهذا فان الحكم الرشيد في العراق مستواه ضعيف جدا .

ب- العلاقات السياسية (الاستقرار السياسي) الداخلية والخارجية : على الرغم من الاستقرار الخارجي النسبي والعلاقات الايجابية والدبلوماسية الخارجية مع جميع دول العالم ومنها الدول المجاورة في الاونة الاخيرة، الا ان سيادة العراق الخارجية تنتهك من قبل قوى دولية واقليمية، واكثر من ذلك يعاني من ازمة عدم الاستقرار الداخلي بالدرجة الاساس ، اذ هناك صراعات داخلية تصل الى العنف والحرب الاهلية احيانا بين الاحزاب السياسية واحيانا بين اتباع المذاهب الدينية او حتى بين افراد المكونات القومية[1] على مستوى مدن عديدة او مدينة معينة، وهذا ادى الى انعدام الاستقرار الداخلي، يظهر من الجدول (3-28) ان عدد الوفيات بسبب المعارك بلغ (1882) شخصا عام 2013 و(10211)شخصا عام 2017 وعدد النازحون الجدد بسبب الصراع والعنف زاد من (1200) الى (1379000) في المدة الزمنية نفسها، ما ادى الى زيادة مجموع النازحين الداخليين من (2100000) شخص عام 2013 الى (3290000) شخص عام 2015 والى (2648000) شخص عام 2017، ويرجع جزء كبير من هذا الى دخول تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للعراق واحتلاله لعدد من المدن العراقية وصراعه وحربه مع الجيش العراقي وقوات البيشمركة، ما أدى الى تأزم الامن البشري في العراق بشكل اكبر مثلما يؤكده بيانات البرنامج الانمائي للامم المتحدة ،كما يتبين في الجدول الاتي :

([1]) تاريخ العراق مليء بالصراعات والحروب الاهلية ، اذ بعد قيام الحركة الكوردية وثورة ايلول عام 1961 دامت الصراعات بين الحركة الكوردية والحكومة العراقية وادت الى وقوع وسقوط عدة آلاف من الضحايا الى ان وصلت الى الابادة الجماعية للكورد في نهاية الثمانينات والمتمثلة بانفال البارزانيين والقصف الكيمياوي لحلبجة عام 1988 وعمليات الانفال الواسعة في العام نفسه كما ذكر سابقا، فضلا عن الكورد الفيليين ما ادت بعد حرب الخليج الثانية الى الانتفاضة الجماعية للشعب الكوردستاني في العراق، هذا ناهيك عن تهميش المكون الشيعي في العراق لحد احداث عام 2003 وبعدها انقلبت الحالة ، اذ بعد تشكيل الحكومة العراقية الجديدة برئاسة المكون الشيعي من الدورة الانتخابية الاولى عام 2005 للدورة الرابعة عام 2018 تم تهميش المكون السني بشكل اكبر في العراق والامر كذلك لحد الان ، فضلا عن صراعات حتى داخل المذهب الشيعي ، اذ دارت في عام 2006 صراعات وصلت الى العنف بين جيش المهدي(التيار الصدري) والجيش العراقي (حكومة نوري المالكي) لغاية عام 2008، وحتى بعد وضع الدستور العراقي عام 2005 فالصراعات منذ ذلك الحين لازلت مستمرة بين حكومة اقليم كوردستان العراق والحكومة الاتحادية، ووصلت الى العنف في اكتوبر عام 2017 ذلك بعد اجراء الاستفتاء الشعبي لانفصال اقليم كوردستان .

الجدول (3-28)مؤشرات عن الاستقرار الداخلي في العراق للمدة (2013-2017)

البند / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
الوفاة بسبب الحروب (عدد الاشخاص)	1882	12190	10138	9621	10211
النازحون الداخليون الجدد بسبب الصراع والعنف (عدد الحالات)	1200	2177000	1114000	659000	1379000
النازحون الداخليون الجدد بسبب الكوارث (عدد الحالات)	7900	..	23000	..	3900
مجموع النازحون الداخليون بسبب الصراع والعنف (عدد الاشخاص)	2100000	3276000	3290000	3035000	2648000
حضور حفظة السلام (عدد القوات ، الشرطة ، المراقبون العسكريون)	271	245	243	244	..

Source: World Development Indicator , Data Bank , World Bank ,2019.

فعلى الرغم من التفاوت النسبي بين بيانات البنك الدولي وبيانات البرنامج الانمائي للامم المتحدة، الا ان الارقام والبيانات عن الاستقرار الداخلي والبشري تعد خطيرة ، اذ شكل اللاجئون العراقيون نسبة (2%) من مجموع اللاجئين في العالم لعام 2017 و (2648) الف نازح داخلي في العراق مقابل (39945.5) الف نازح على

الجدول (3-29) مؤشرات عن الامن البشري في العراق وعلى مستوى العالم

المؤشر / الدولة	العراق		العالم	
اللاجئون حسب دولة المنشأ (بالالاف) لعام2017	360.6		19303.6	
النازحون داخليا (بالالاف) لعام 2015	2648		39945.5	
المشردون بسبب الكوارث الطبيعية – المعدل السنوي لكل مليون من السكان للمدة (2007-2017)	7		198	
السجناء لكل (100000) من السكان للمدة (2004-2016)	123		143	
معدل جرائم القتل لكل (100000)من السكان للمدة (2011-2016)	9.9		5.3	
معدل الانتحار لكل (100000)من السكان لعام 2015	الاناث	3.5	الاناث	7.4
	الذكور	4.8	الذكور	13.8

المصدر : اعداد الجدول اعتمادا على : ادلة التنمية البشرية ومؤشراتها ، التحديث الاحصائي لعام 2018 برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP، نيويورك ، 2018، ص66 ،67 .

مستوى العالم في عام 2015 ويشكل النازح العراقي قرابة (6.6٪) من مجموع النازحين على مستوى العالم ، وتعد هذه نسبة كبيرة ، كذلك هناك (123) سجين لكل (100000) من السكان للمدة (2004-2016) وهي اقل بقليل من المتوسط العالمي (143) سجين ، وان معدل جرائم القتل يعد خطيرا وعاليا وهو (9.9) لكل (100000) من السكان مقابل (5.3) حالة كمعدل عالمي، الا ان معدل الانتحار يعد منخفضا مقارنة بالمعدل العالمي كما موضح في الجدول (3-29) ، فكل هذا يدل على سوء الامن البشري في العراق على الرغم من النفقات العسكرية العالية .

ولصورة اوضح عن العلاقات السياسية الداخلية والخارجية كذلك الاستقرار الداخلي والخارجي في العراق يمكن الاستعانة ببيانات ومؤشرات السلام العالمي التي تعتمدها معهد الاقتصاد والسلام كما في الجدول الاتي :

الجدول (3-30) مؤشرات عن العلاقات والاستقرار الداخلي والخارجي في العراق للمدة (2013-2107)

البند / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
النقاط	3.245	3.377	3.444	3.570	3.556
المرتبة	159	159	161	161	161

Source :GLOBAL PEACE INDEX For years 2013- 2017 , INSTITUTIONS OF ECONOMIC & PEACE , Sydney, p11 .

يلاحظ من الجدول ان العراق يعاني من تدهور العلاقات السياسية الداخلية، اي من تدهورالاستقرار الداخلي وكذلك من عدم استقرار العلاقات الخارجية بسبب عسكرة الدولة والتدخلات الخارجية من قبل القوى الدولية وكذلك من قبل الدول الاقليمية، وانتهاك سيادته الخارجية خاصة من قبل الجمهورية الاسلامية الايرانية والجمهورية التركية والولايات المتحدة الامريكية ومن قبل فواعل من غير الدول منها، منظمة (داعش) من منتصف عام 2014 لحد نهاية عام 2017 كل هذا ادى الى انعدام الاستقرار الداخلي وكذلك الخارجي ، اذ وفق مؤشر السلام العالمي كان العراق في عام 2013 بمرتبة (159) من بين (163)دولة ووصل نقاط عدم الاستقرار وعدم المسالمة الى(3.245) نقطة من اصل (5) نقاط ، ونزل الى مرتبة (161) في سنة 2015 بـ (3.444) نقطة وبقي في المرتبة نفسها لحد عام 2017 وذلك من بين (163) دولة شملتها الدراسة، اي انه قبل المرتبة الاخيرة بمرتبتين على مستوى العالم، وانه الاسوأ بعد دولة سوريا على مستوى الدول العربية ، كل هذا يدل على سوء العلاقات والاستقرار السياسي وكذلك الحالة الامنية والسلام ويدل مرة اخرى على ضعف بناء الدولة وان مستواه ضعيف جدا وفق المؤشر المذكور .

عليه ان المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية بمستوى ضعيف جدا وانه ضمن قائمة اسوأ دول وفق هذه المقومات .

ثالثا – تقييم المقومات الاقتصادية واختبارها :

من خلال تحليل ودراسة المقومات الاقتصادية المتعددة لدولة العراق تبين انها تمتلك المقومات الاقتصادية للدولة بمستوى ضعيف لجميع المقومات الرئيسة ، ويحاول الباحث اثبات هذا مرة اخرى من خلال تصميم المصفوفة التقييمية التي ذكرت ووضحت سابقا وذلك بتحويل المؤشرات والارقام والنسب الى النقاط او الدرجات والقيم ، ومن خلال المصفوفة التقييمية (3-2) يتبين ان المقومات الاقتصادية لبناء الدولة في العراق بمستوى ضعيف ، اذ مجموع قيمة المقومات لبناء الدولة بلغت (2.06) من اصل (5)درجات ونتائج المقومات الرئيسة كانت كالاتي :

بالنسبة للمقومات الطبيعية بلغت مستوى قوي بقيمة (3.85) درجة وهي الاعلى من بين المقومات ، واقوى مؤشرات فرعية طبيعية هي الموارد الطبيعية الكثيرة والمتنوعة وبهذا حصلت على (4.5) نقطة او درجة، وبعدها الموقع الجغرافي المتميز وحصل على (4) نقاط او درجات، وبالنسبة للمساحة والشكل والسطح فهي بمستوى قوي حصلت كل منها على (3.5) درجة، واما المناخ فان مستواه متوسط وحصل على (2.5) درجة وهو الاضعف من بين المقومات الطبيعية .

وفيما يخص المقومات الاقتصادية البشرية فان مستواها متوسط ، اذ بلغت قيمتها (2.53) درجة وهي الاقوى بعد المقومات الطبيعية، وبالنسبة للمقومات او المؤشرات الفرعية فان عدد السكان ونموه السنوي حصل على نقطتين وهو مستوى ضعيف، وذلك بسبب ارتفاع النمو السنوي للسكان، و(3) نقاط او درجات لتوزيع السكان والكثافة السكانية بسبب عدم انتشار السكان بشكل متوازن بين المدن، اذ ثلث مساحة العراق (الجنوب الغربي) غير مأهولة بالسكان ، وفيما يخص تركيب السكان فانه بلغ (3.3) نقطة ، على الرغم من الاهمية الكبيرة للمستوى التعليمي والتنمية البشرية بالنسبة للمقومات البشرية، الا ان العراق حصل على (2.25) نقطة وهي الادنى من بين المقومات البشرية ، وبهذا فان مستوى المقومات البشرية هو متوسط بقيمة (2.53) درجة وبالمرتبة الثانية من بين المقومات الرئيسة .

وبالنسبة للمقومات الاقتصادية الكلية فهي بمستوى ضعيف وبالمرتبة الثالثة من بين المقومات الرئيسة ، اذ بلغت قيمتها (2.03) درجة ولم يصل اي مؤشر من المؤشرات الفرعية الى مستوى قوي بل جميعها بقيت بين الضعيف جدا والمتوسط ، اذ بلغت نقاط مؤشر الانتاج والامن الغذائي نقطتان وذلك بسبب تدني الاكتفاء الذاتي والانتشار الكبير للنقص التغذوي، وبالنسبة لمتغير الموارد الاقتصادية المتكونة من مؤشرات فرعية المذكورة بلغت (2.1) نقطة وبمستوى ضعيف، وهذا بسبب عدم حسن استغلال الموارد والفرص، ولم يؤد الى نتائج اقتصادية ايجابية باستثناء مستوى متوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، الا ان هذا الاخير يعتمد وبنسبة كبيرة على الموارد النفطية التي تتجاوز الثلث، واستغلال الموارد الطبيعية تتركز في النفط الخام دون الغاز الطبيعي الهائل والخامات الاخرى فضلا عن القطاع الصناعي الصغير ومساهمته

المصفوفة التقييمية(3-2)

تقييم المقومات الاقتصادية المتعددة لبناء الدولة في العراق للمدة (2013-2017)

المقومات	النقاط (0.5-5)	الوزن النسبي	القيمة من اصل (5)درجات	مجموع قيمة المقومات الرئيسة	المستوى
اولا- المقومات الاقتصادية الطبيعية		**20٪**	**3.85**	**0.77**	**قوي**
1- الموقع الجغرافي	4	30٪	1.2		
2- المساحة	3.5	10٪	0.35		
3- الشكل والسطح	3.5	20٪	0.7		
4- المناخ	2.5	10٪	0.25		
5- الموارد الطبيعية	4.5	30٪	1.35		
ثانيا- المقومات الاقتصادية البشرية		**25٪**	**2.53**	**0.63**	**متوسط**
1- عدد السكان ونموه السنوي	2	15٪	0.3		
2- التوزيع والكثافة السكانية	3	15٪	0.45		
3- تركيب السكان	3.3	20	0.66		
4- المستوى التعليمي والتنمية البشرية	2.25	50٪	1.12		
ثالثا- المقومات الاقتصادية الكلية		**25٪**	**2.03**	**0.51**	**ضعيف**
1- الانتاج والامن الغذائي	2	20٪	0.4		
2- الموارد الاقتصادية	2.1	30٪	0.63		
3- البيئة الاستثمارية	1	15٪	0.15		
4- حجم السوق وامكانية الدخول للاسواق	2	20٪	0.4		
5- فعالية البنك المركزي	3	15٪	0.45		
رابعا- المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية		**30٪**	**0.5**	**0.15**	**ضعيف جدا**
1- مستوى الحكم الرشيد	0.5	60٪	0.3		
2- العلاقات السياسية الداخلية والخارجية	0.5	40٪	0.2		
مجموع قيمة المقومات الاقتصادية لبناء الدولة				**2.06**	**ضعيف**

في الناتج المحلي الاجمالي لاتتجاوز (2.5٪) والعجز الدائم في الموازنة العامة، ناهيك عن المستوى الضعيف للبنى التحتية، وبالنسبة للبيئة الاستثمارية حصلت على (1) نقطة لاسباب تم ذكرها سابقا، واما حجم السوق وامكانية الدخول

للاسواق الخارجية فحصل على نقطتان، الا ان فعالية البنك المركزي بلغت مستوى متوسط و بـ (3) نقاط وهي الاعلى من بين المقومات الاقتصادية الكلية .

وتعد المقومات الادارية والسياسية من اسوأ المقومات في العراق ، اذ بلغت (0.5) درجة فقط ، بالنسبة لمؤشر الحكم الرشيد حصلت على (0.5) نقطة ، اذ في المدة (2013-2017) حصلت على قرابة (9٪) وفق بيانات البنك الدولي ، ومؤشر العلاقات السياسية (الاستقرار السياسي) الداخلية والخارجية حصلت ايضا على (0.5) نقطة، لانها كما وضحت ضمن اسوأ الدولة من حيث الاستقرار الداخلي والخارجي ، لذا فان المقومات الادارية والسياسية السلبية(ضعيفة جدا) وكذلك المقومات البشرية المتوسطة لم يؤديا الى حسن استخدام الموارد الطبيعية الكبيرة والمتنوعة اي المقومات الاقتصادية الطبيعية عالية المستوى لم تستغل بشكل ايجابي نتيجة المقومات المذكورة ، والمقومات الادارية والسياسية لم تخدم الموارد البشرية الكبيرة ولم تستثمر بشكل كبير وايجابي بل مستواها متوسط، وكل هذه ادت الى نتائج اقتصادية كلية ضعيفة المستوى وكذلك ادت الى ما وصل اليه العراق في النواحي الاجتماعية والثقافية والادارية والامنية والسياسية عكس حالة دولة الامارات تماما.

بناء على كل ماسبق ، تعد دولة العراق دولة اتحادية فيدرالية من حيث التكوين ، ومن حيث نظام الحكم فهي برلمانية وناقصة السيادة من حيث السيادة ، ومن الدول الكبيرة من حيث المساحة وعدد السكان، كما انها دولة فاشلة من حيث النجاح والفشل ، ومن الدول النامية من حيث التطور والتنمية الاقتصادية ودولة متوسطة الدخل من حيث الغنى والفقر (الدخل)، وانها من الدول المختلطة من حيث النظام الاقتصادي ، فعلى الرغم من التنوع السياسي والمشاركة السياسية الا ان مستوى الحكم الرشيد فيها ضعيف جدا ويعاني من عدم مأسسة السلطة -الدولة وانها دولة غير مستقرة من حيث الاستقرار ، وان دولة العراق من التجارب الفاشلة لبناء الدولة ، اذ لها المقومات الاقتصادية لبناء الدولة بمستوى ضعيف .

واخيرا بعد استخدام المنهج الاستقرائي ومن خلال التحليل الوصفي وبعدها منهج الاوزان الترجيحية من خلال المصفوفة التقييمية بالنسبة للمقومات الاقتصادية لبناء الدولة في العراق، يتم استخدام اداة ومنهج اخر وهو التحليل القياسي وذلك لتثبيت وتأكيد ولتدعيم المقومات الاقتصادية المتعددة ودورها في بناء الدولة في العراق ، اذ تم وصف وصياغة نموذج بناء الدولة في الفصل الثاني (استثنينا متغير حجم السوق في نموذج العراق لعدم وجود البيانات الكافية)، ويتم استخدام الاقتصاد القياسي بشكل مختصرا جدا بالنسبة للمقومات الاقتصادية لبناء الدولة في العراق ووفقا للاتي :

1- تقدير النماذج القياسية : يتم اجراء تقديرات قياسية للبيانات وفقا للانحدار التلقائي الموزع للارتداد الزمني (Autoregressive Distributed Lag – ARDL)، إذ اكتشف البحث بعد محاولات عدة النماذج

الملائمة وفقا لما تشترطها النظرية الاقتصادية و القياسية والتى تعد من أكثر الدوال ملائمة للبيانات المتوفرة مع طبيعة هكذا بحث، وهي تعطينا نتائج أكثر دقة وأكثر واقعية مع المنطق الاقتصادي من حيث (حجم وقيمة واشارة) المعلمات المقدرة .

من خلال استخدام النموذج الخاص بتقدير و قياس تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع وهو بناء الدولة في العراق للمدة (2013-2017)، فان نتائج التقدير كانت على النحو الاتي :

الجدول (3-31) نتائج تقدير المعلمات المقدرة والاختبارات لمصداقية و ملاءمة النماذج المقدرة

Method: ARDL Dynamic regression					
المتغيرات- المقومات	Coefficient المعلمات (مستوى التاثير)	Std. Error	t-Statistic	Prob. مستوى المعنوية	القرار
دليل التنمية البشرية	1.978695	0.251194	7.877161	0.0157	مقبول و ذات علاقة قوية
الموارد الطبيعية(النفط)	0.008930	0.001278	6.986806	0.0199	مقبول
متوسط نصيب الفرد من GDP	0.000192	6.02E-06	31.97242	0.0010	مقبول
الاكتفاء الذاتي	0.018155	0.000616	29.46390	0.0011	مقبول
البيئة الاستثمارية	0.008574	0.001199	7.151176	0.0190	مقبول
مستوى الحكم الرشيد	0.146957	0.019891	7.388014	0.0178	مقبول وذات علاقة قوية
المتغيرات- المقومات	R-squared	Adjusted R-squared	القرار	S.E. of regression	القرار
دليل التنمية البشرية	0.989400	0.984100	معنوية – عالية	0.134814	منخفض – مقبول
الموارد الطبيعية(النفط)	0.986640	0.979959	معنوية – عالية	0.151355	منخفض - مقبول
متوسط نصيب الفرد من GDP	0.999337	0.999006	معنوية – عالية	0.033713	منخفض - مقبول
الاكتفاء الذاتي	0.999220	0.998830	معنوية – عالية	0.036577	منخفض – مقبول
البيئة الاستثمارية	0.987224	0.980836	معنوية – عالية	0.148008	منخفض – مقبول
مستوى الحكم الرشيد	0.988001	0.982002	معنوية عالية	0.143434	منخفض – مقبول

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على :

الجداول (2-1)، (3-19)، (3-21)، (3-22)، (3-24)، (3-27) وباستخدام برنامج E-views 9 .

يتبين من الجدول ان اشارة المعلمات تتوافق مع المنطق الاقتصادي ومع ما تم شرحه في الفصل الثاني اي المقومات الاقتصادية لبناء الدولة ودور - اثر المقومات المذكورة في بنائها ، اذ اشارة جميع المعلمات المقدرة هي موجبة وذلك لعلاقتها الطردية مع بناء الدولة فمثلا ارتفاع مستوى التنمية البشرية يساعد في بناء الدولة وتقويتها والعكس بالعكس وهكذا بالنسبة للمتغيرات الاخرى ودورها في بناء الدولة ، ويظهر من الجدول ان متغير التنمية البشرية له اقوى علاقة وذو اكبر تأثير من بين المتغيرات المستقلة مع بناء الدولة ، اذ ارتفاع مستوى المتغير

المذكور بنسبة (1٪) يؤدي الى ارتفاع بناء الدولة بنسبة (1.97٪) وبعدها مستوى الحكم الرشيد، الا انه بنسبة اقل ، اذ ان ارتفاعه بنسبة (1٪) يؤدي الى ارتفاع بناء الدولة بنسبة (0.14٪) ، ويتفق هذا مع المنطق الاقتصادي ومع منهج الاوزان الترجيحية للمقومات الاقتصادية في المصفوفة التقييمية المذكورة ، اذ اعطينا نسبة (50٪) لمستوى التنمية البشرية من بين المقومات الاقتصادية البشرية ، والحال كذلك بالنسبة لمستوى الحكم الرشيد والذي اعطيناه الاهمية النسبية الكبيرة وبلغت (60٪) من بين المقومات الادارية والسياسية، وظهر من خلال التحليل الوصفي وفي المصفوفة التقييمية (3-2) ان تدني مستوى الحكم الرشيد في العراق يعدا سببا رئيسا لضعف مستوى المقومات الاقتصادية لبناء الدولة ، وان ارتفاع مستوى الحكم الرشيد يكون له اثر كبير في تقوية بناء الدولة ، الا ان اقل مستوى تأثير يظهر في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، اذ ارتفاعه بنسبة (1٪) يؤدي الى ارتفاع بناء الدولة بنسبة (0.0002) ، ويفسر هذا بان مشكلة ضعف بناء الدولة في العراق لايرجع الى مستوى الدخل بل الى اسباب او متغيرات اخرى وهي التنمية البشرية والحكم الرشيد ، والشيء نفسه بالنسبة للبيئة الاستثمارية والتي لها اقل تأثير بعد مستوى الدخل ، اذ ارتفاعها بنسبة (1٪) تؤدي الى ارتفاع بناء الدولة (0.0085) ويفسر هذا بان قبل تحسين البيئة الاستثمارية تحتاج الدولة الى ارتفاع مستوى الحكم الرشيد والتنمية البشرية كذلك ، فضلا عن البيئة الاستثمارية تعتمد على متغير اخر وهو الحكم الرشيد اذ هناك ارتباط قوي بينهم ، وبالنهاية تقبل نتائج المعلمات لأنها معنوية ، اذ القيمة الحرجة (prob.) لجميع المعلمات اقل من مستوى المعنوية (5٪) مما يعني اجتياز الاختبار الاحصائي ايضا .

2- اختبارات لمصداقية النماذج وملاءمتها : يتبين ان (R- squared , Adjusted R- Squared) لكافة النماذج تعد عالية ، فمن اقيام (Adjusted R- Squared ,) يظهر ان المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر حوالي ($^{A}R^{2}$= 0.98 , $^{A}R^{2}$= 0.97, $^{A}R^{2}$= 0.99, $^{A}R^{2}$= 0.99 , $^{A}R^{2}$= 0.98, $^{A}R^{2}$= 0.98 , 0.92) بالتوالي من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (بناء الدولة) ، فضلا عن تدني قيمة الاخطاء المعيارية للانحدار (S.E. of regression) ، فكل هذا يدل على معنوية النموذج وبالتالي رفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع . وبالنسبة لارتباط بين المتغيرات المستقلة فيظهر وفق الجدول الاتي :

الجدول (3-32) الارتباط بين متغيرات و مقومات نموذج بناء الدولة في العراق

	الحكم الرشيد X15	البيئة الاستثمارية X12	التنمية البشرية X9	متوسط نصيب الفرد منX11GDP	الموارد الطبيعية X5	الاكتفاء الذاتي X10	X10الاكتفاء الذاتي
X5 الموارد الطبيعية	0.5825	0.7763	0.8690		1		
متوسط نصيب الفرد من X11 GDP	0.7783	0.5852		1		0.9701	
التنمية البشرية X9	0.1041	0.3628	1				
البيئة الاستثمارية X12	0.9645	1	0.3628	0.5852	0.7763	0.3709	
الحكم الرشيدX15	1		0.1041	0.7783	0.5825	0.6027	

المصدر: تم اعداد الجدول اعتمادا على : الجداول (2-1)، (3-19)، (3-21)، (3-22)، (3-24)، (3-27) وباستخدام برنامج E-views 9 .

3- يظهر من الجدول وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة الداخلة بالنموذج وذلك لاسباب تم ذكرها سابقا ، اذ هناك ارتباط قوي بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والاكتفاء الذاتي بنسبة (0.97) وكذلك بين التنمية البشرية والموارد الطبيعية بنسبة (0.86)، بين الحكم الرشيد ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.77)، والحال كذلك بين الحكم الرشيد والبيئة الاستثمارية بنسبة (0.96) وذلك تطابقا مع المنطق الاقتصادي ، اذ وجود مستوى عال من الحكم الرشيد لها ارتباط قوي بالبيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار وهكذا بالنسبة للارتباطات الاخرى .

المبحث الثالث

تحليل المقومات الاقتصادية لبناء الدولة وتقييمها في اقليم كوردستان العراق ورؤية مستقبلية

تعد تجربة اقليم كوردستان كحكومة، حديثة ، اذ ترجع الى عام 1992 ككيان سياسي شبه مستقل ضمن الدولة العراقية، ومرت بمراحل مختلفة منذ انشائها من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان موضوع الانفصال وبناء دولة مستقلة من اكثر المواضيع نقاشا من الناحية السياسية وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الاولى، وكانت هناك محاولات ثورية وسياسية ودبلوماسية عديدة آخرها استفتاء عام 2017، على الرغم من الانقسامات السياسية داخل البيت الكوردي بخصوص الاستفتاء والانفصال، وعلى الرغم من ان الاكثرية(شعب الاقليم) صوتوا لصالح الانفصال، الا انه لم يؤت ثماره ونتيجة وقوع احداث 16 اكتوبر خسر الاقليم معظم المناطق المتنازع عليها الذي كان يشارك في ادارتها، وكثير من المهتمين يعزون فشل انفصال الاقليم الى عدم وجود المقومات الاقتصادية والسياسية للدولة، عليه يأتي هذا المبحث لتحليل ودراسة المقومات الاقتصادية المتعددة في الاقليم ومن ثم تقييمها كالاتي :

اولا – نبذة عن اقليم كوردستان – العراق .

ثانيا – دراسة المقومات الاقتصادية .

ثالثا – تقييم المقومات الاقتصادية لبناء الدولة ورؤية مستقبلية .

اولا- نبذة عن اقليم كوردستان – العراق : لكي لانبتعد عن موضوع الاطروحة وتجنبا للتكرار سيتم سرد تاريخي وبشكل موجز جدا وكالاتي :

1- تاريخ الكورد وكوردستان .
2- اقليم كوردستان العراق للمدة (1916-1990) .
3- اقليم كوردستان العراق للمدة (1991-2019) .

1- تاريخ الكورد وكوردستان :

لم يشرع الكورد في كتابة تاريخيهم الا في اواخر القرن السادس عشر وعلى استحياء، وذلك اثناء حكم الامارات الكوردية (بينغيو ، 2014 ، 7) وعلى العموم ، كوردستان تعني ارض الكورد ، وهي المنطقة الجغرافية التي يقيم فيها

الكورد في الشرق الأوسط ، المنطقة موزعة على اربعة دول بالدرجة الاساس وهي : تركيا، إيران، العراق، سوريا، فضلا عن كل من اذربيجان ولبنان وأرمينيا ، ومن الصعب تحديد المنطقة الجغرافية لكوردستان لعدم اعتراف الدول آنفة الذكر بهذا الكيان. وتم تقسيم كوردستان على الدول المذكورة قسرا في اتفاقية لوزان المبرمة بعد الحرب العالمية الأولى.

واما الكورد : مصطلح يستخدم للتعبير عن الشعب الكوردي، والذي وبشكل عام يعتبر نفسه الشعب الأصلي لمنطقة يشار إليها في كثير من الاحيان باسم كوردستان الكبرى ، التي تشكل اجزاء متجاورة من العراق، تركيا، إيران وسوريا فضلا عن اجزاء في اذربيجان وارمينيا. والكورد بحسب المؤرخ الكوردي (محمد أمين زكي) في كتابه "خلاصة تاريخ الكُرد وكردستان" يتألف من طبقتين من الشعوب، الطبقة الأولى التي كانت تقطن كوردستان منذ فجر التاريخ "ويسميها المؤرخ المذكور" شعوب جبال زاكروس" وهي حسب رأيه شعوب "لولو، كوتي، كورتي، جوتي، جودي، كاساي، سوباري، خالدي، ميتاني، هوري، نايري" وهي الأصل القديم جدا للشعب الكوردي والطبقة الثانية: هي طبقة الشعوب الهندو-أوربية التي هاجرت إلى كوردستان في القرن العاشر قبل الميلاد ، واستوطنت كوردستان مع شعوبها الأصلية وهم " الميديين و الكاردوخيين"، وامتزجت مع شعوبها الأصلية ليشكلا معا الأمة الكوردية (حكومة اقليم كوردستان العراق ، 2019).

ويعد تحديد حدود كوردستان الكبرى عملية صعبة ، الا ان هناك نوع من الاجماع بين المستشرقين و المؤرخين و الجغرافيين على اعتبار المنطقة الجبلية الواقعة في شمال الشرق الاوسط بمحاذاة جبال زاكروس و جبال طوروس هي المنطقة التي سكن فيها الكورد منذ القدم ويطلق الكورد تسمية كوردستان عليها وتقدر مساحتها مابين (409650-530000)كم^2 (قاسملو ، 2014 ، 13-14)، وتقع قرابة (47.5٪) في تركيا و (30.5٪) في ايران و (17.5٪) في العراق و(4.5٪) في سوريا وتعد المساحة المذكورة اكبر من مساحة المملكة المتحدة وهولندا وسويسرا ودول اخرى كثيرة ، ومع هذا يعد الكورد إحدى أكبر القوميات التي لا تملك الدولة[1] .

([1]) الا انه تملك الامارات الكوردية التي كانت قائمة في العهد – الحضارة الاسلامية كالروادية (893 – 1070)م والسالارية (942-1096)م والحسنوية البزكانية (942 - 1020)م والشدادية (951 - 1198)م والدوستكية المروانية (983 - 1096) والعنازية (991 - 1117)م والشوانكارة (1025-1307)م واللورية الكبرى واللورية الصغرى وامارة اردلان (1169 - 1867) وعشرات الامارات الكوردية الاخرى منها امارة بوتان و امارة سوران و امارة باهدينان و امارة بابان، وهذه الاخيرة استمر حكمها من عام 1649حتى 1851م . ينظر كەيوان ئازاد ئەنوەر ، كوردستان و كورد لەسەدەكانى ناوەراستدا ، چ1 ، ناوەندى مێژوويى جەميل رۆژبەيانى ، تاران ، 2015 ، لا 80-187 .

2- اقليم كوردستان العراق للمدة (1916-1990) :

بعد تقسيم كوردستان في اتفاقية سايكس بيكو 1916[1] ومعاهدة لوزان عام 1923 [2] ومن ثم اعطاء ولاية الموصل (التي كانت كوردستان الجنوبية تقع ضمنها)للعراق في عام 1925، لم يشهد العراق منذ تأسيسه كدولة نظاما مستقرا باستثناء سنوات عدة قليلة من العهد الملكي (1921-1958) ، اذ بدأت حركات ثورية كوردية مسلحة[3] منذ اتفاقية لوزان وذلك من اجل حق تقرير مصيره الى حين بيان 11 ئاذار عام 1970، ثم قانون الحكم الذاتي رقم (33) لعام 1974[4] هدأت العلاقات بين القيادات الكوردية والحكومة العراقية ، الا ان اتفاقية الجزائر في عام 1975 قلبت المعادلات

([1]) وقبلها في معركة جالديران عام 1514 بين الامبراطورية الصفوية والامبراطورية العثمانية ، اذ كوردستان الجنوبية (اقليم كوردستان الحالية) انضم الى الامبراطوية العثمانية وكان للكورد الادارة الذاتية المتمثلة في الامارات المذكورة .

([2]) كانت كوردستان الجنوبية تقع ضمن ادارة ولاية الموصل قبل الحرب العالمية الثانية ، والولاية المذكورة كانت مستقلة عن الولايات الاخرى التابعة للدولة العثمانية ، وبعد تشكيل اول حكومة عراقية مؤقتة في 25-11-1920 رفض الكورد المشاركة في الحكومة المذكورة ، عليه طلب المندوب البريطاني منح منطقة ادارية خاصة بالكورد وتحت الادارة البريطانية ، اذ في سنة 1925 صدر البيان البريطاني العراقي المشترك في اقامة حكومة كوردية ضمن العراق وقبلها اتفاقية سيفر ، الا انها لم تطبق ونتيجة لتسوية مشكلة ولاية الموصل اعطت عصبة الامم ولاية الموصل سنة 1925 للمملكة العراقية على ان يكون العراق باقيا تحت الانتداب لمدة (25) سنة وتشكيل الادارة الذاتية للكورد ، لزيادة المعلومات حول تاريخ الكورد قبل وبعد الحرب العالمية الاولى ينظر: جلال الطالباني ، حول القضية الكوردية في العراق ، ط2 ، دار ارارات ، بيروت ، 1996 . وسعد بشير اسكندر ، مراجعة سياسية للفدرالية والحل الفدرالي للمسألة الكوردية في تاريخ العراق الحديث 1921-1992 ، منشورات مكتب الاعلام المركزي للاتحاد الوطني الكوردستاني ،2004. وكذلك شورش حسن عمر ، خصائص النظام الفدرالي في العراق – دراسة تحليلية مقارنة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، 2009 ، ص60-71 .

([3]) بدأت بثورة الشيخ (محمود) في آيار 1919 ضد الانكليز بعدما دعى الشيخ ملكا لمملكة كوردستان العراق في تشرين الثاني 1918 ومن ثم في عام 1922 ، الا انها تمت اخمادها من قبل الانكليز في عام 1923 ، وعادت الحركات الكوردية في عامي 1930و 1931 بزعامة الشيخ (احمد البارزاني) مطالبا بمنحهم حكما ذاتيا، واتخذت الحركة الكوردية شكلا اكثر ثورية عام 1961 بقيادة الملا (مصطفى البارزاني) (رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني انذاك)، اذ وقع التصادم العسكري وبشكل اوسع، وجدد في عام 1968 بعد شبه توقف من منتصف 1966 ، ومن ثم في اذار 1974 بعد استثناء محافظة كركوك من قانون الحكم الذاتي للكورد، ينظر: خضر عباس عطوان ، كُرد العراق ومشروع الانفصال وخياراته في ظل التطورات الاقليمية ، ط1 ، ار امجد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2017 ، ص45-52 ، ومن ثم بعد اخماد الثورة الكوردية اثر اتفاقية الجزائر 1975 بدأت الثورة الكوردية من قبل الاتحاد الوطني الكوردستاني وبقيادة (جلال الطالباني)، وبعده عودة الحزب الديمقراطي الكوردستاني وتشكيل احزاب اخرى من عام 1976 وبعدها استمرت الثورة الكوردية لحين عمليات الابادة الجماعية للكورد عام 1988 .

([4]) اذ بموجبه تم اعطاء الحكم الذاتي لمنطقة كوردستان وعد هذا مكسبا ثوريا وقوميا كبيرا بالنسبة للكورد، الا ان مضمون القانون لم يدخل حيز التنفيذ بسبب غموض بعض بنود القانون ثم اتفاقية الجزائر التي عقدت بين نائب الرئيس العراقي انذاك (صدام حسين) وشاهنشاه ايران (محمد رضا شاه البهلوي) عام 1975 في الجزائر وبموجبها تخلى العراق عن خط القعر(خط التالوك) لشط العرب لصالح ايران وبالمقابل تخلى ايران عن دعم الحركات والقوات الكوردية التي كانت بقيادة الملا (مصطفى البارزاني) . للمزيد عن بيان 11 ئاذار 1970 والحكم الذاتي ينظر : محمد هماوندي ، فكرة الحكم الذاتي والاقليات العرقية ، دراسة تطبيقية في الوطن العربي رسالة دكتورا المنشورة ، القاهرة 1985 ص238 . ومحمد

والموازين وعادت حركات كوردية ثورية بعد اخمادها باقل من سنة ، وقامت الحكومة العراقية في نهاية ثمانينات القرن المنصرم بعمليات الابادة الجماعية ضد الشعب الكوردي منها عمليات الانفال والقصف الكيميائي لحلبجة سنة 1988م ، هذا وتعد المدة (1988-1990) مرحلة اعادة ترتيب الاوراق والبدء بمرحلة جديدة لتوحيد القوات الكوردية والاعداد للمرحلة القادمة (السامرائي ، 2019 ، 39). وكان هناك جدل كبير حول المستقبل السياسي للكورد ، وقد إزداد هذا الجدل في السنوات الاخيرة وخاصة بعد التغيرات التي طرأت على واقع الكورد في العراق بعد حرب الخليج الثانية وتشكيل منطقة حظر الطيران عام 1991 التي أدتا إلى نشوء كيان إقليم كوردستان العراق .

3-اقليم كوردستان العراق للمدة (1991-2019)[1] : وبدوره مر بمراحل سياسية عدة وكالاتي :

أ- المرحلة 1991 -1997 : بعد حرب الخليج الثانية (غزو العراق للكويت) عام 1990 اتت الانتفاضة الجماهرية عام 1991 للشعب الكوردي في كوردستان العراق ، اذ ادت الى صدور قرار مجلس الامن الدولي المرقم (688) بانشاء منطقة آمنة للكورد ومن ثم انشاء الكيان السياسي عام 1992 بعد اجراء اول انتخابات تشريعية وتشكل حكومة اقليم كوردستان ، وقد وقع الحروب الاهلية او الداخلية في آيار 1994 خاصة بين الحزبين الرئيسين (الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الاتحاد الوطني الكوردستاني) وادت الى ظهور حكومتين او ادارتين ، واحدة في اربيل والاخرى في السليمانية الى ان توقف اطلاق النار بشكل غير رسمي في 24 تشرين الثاني 1997 .

ب- المرحلة 1998-2003 : انتهت الحرب الاهلية بين الحزبين بشكل رسمي في ايلول 1998 بالتدخل الامريكي في واشنطن كجهة داعية للمصالحة بين الطرفين ، وساد الاستقرار النسبي في تلك المدة، وبعدها احتلال العراق في 9-4-2003 و سقوط نظام البعث وبمساندة كبيرة من قوات البيشمركة والمعارضة العراقية (ئەحمەد، 2019، 115-125) .

ت- المرحلة 2004- 2019 : تمكن اقليم كوردستان العراق بعد احداث 2003 واقرار الدستور العراقي الدائم عام 2005 من تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة مقارنة بباقي العراق، اذ ثبتت الفدرالية لاقليم كوردستان ، وتم توحيد الحكومتين بشكل رسمي في عام 2006 وذلك بعد اجراء الانتخابات التشريعية وتشكيل الحقيبة الوزارية الخامسة في السنة نفسها ، وساد الاستقرار السياسي والامني وصدور قانون الاستثمار المرقم (4) لعام 2006 وتخصيص نسبة (17٪) من الموازنة العامة لاقليم كوردستان، كلها ادت الى التطور الاقتصادي

هماوندي ، الفدرالية والديمقراطي للعراق ،ط1 ، مطبعة وزراة التربية ، اربيل ، 2002، ص147-149 . وكذلك احمد ابراهيم علي الورتي ، النظام الفدرالي بين النظرية والتطبيق – دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير المنشورة، ط1 ، مكتبة التفسير ، 2008 ، ص223-242 .

([1]) اذ وضح بشيء من التفصيل في فقرة العلاقات السياسية الداخلية والخارجية ضمن هذا المبحث فضلا عن ذكرها في الفقرة نفسها في المبحث الثاني الخاص بالعراق وفي تأريخ العراق ايضا .

والاجتماعي والعمراني والدبلوماسي بشكل يفوق باقي العراق بكثير ، اذ ظهر الاقليم كدولة داخل الدولة في هذه المدة، ويمكن تسمية هذه المدة بمرحلة الانطلاق للاقليم ، الا انه منذ عام 2014 بعد توتر العلاقات بين الاقليم والحكومة العراقية ومن ثم قطع موازنة الاقليم، وبعدها دخول تنظيم (داعش) للعراق وللمناطق المجاورة للاقليم في العام نفسه ادى الى تراجع الاقليم من النواحي المذكورة اهمها حدوث الازمة المالية ومن ثم الاقتصادية لغاية 2018 فضلا عن اجراء الاستفتاء عام 2017 (مرحلة تعثر الاقليم)، وقد بدأت المرحلة الجديدة والايجابية لاقليم كوردستان في بداية عام 2019 في النواحي السياسية والمالية والاقتصادية والاجتماعية وذلك بعد انتهاء داعش نهاية عام 2017 ومن ثم تهدئة العلاقات بين الاقليم والحكومة الاتحادية اواخر عام 2018 بضمنها استرجاع نسبة كبيرة من مستحقات الاقليم المالية والمتمثلة بالموازنة العامة وفق اتفاق بينهما .

ثانيا – دراسة المقومات الاقتصادية : تتكون من المقومات الطبيعية والبشرية والاقتصادية الكلية كذلك الادارية والسياسية، ستتم دراستها على النحو الاتي :

1- المقومات الاقتصادية الطبيعية : ان لاقليم كوردستان مقومات طبيعية كثيرة خاصة فيما يتعلق بموقعه الجغرافي الاستراتيجي، وكذلك موارده الطبيعية المتمثلة في النفط، والغاز الطبيعي، ومعادن اخرى كثيرة ومتنوعة ، وتتم دراسة هذه المقومات على وفق الاتي:

أ- الموقع الجغرافي : يقع اقليم كوردستان في جنوب غرب اسيا ، ومن حيث دول الجوار تحد تركيا من الشمال والجمهورية الاسلامية الايرانية من الشرق والشمال الشرقي، وسوريا من الغرب والشمال الغربي، ومحافظات وسط العراق من الجنوب والجنوب الغربي ، من الجدير ملاحظته ان حدود اقليم كوردستان واضحة المعالم من الجهة الشرقية (ايران) وشمال (تركيا) وغرب وشمال الغربي (سوريا) ، لانها حدود سياسية محددة وفق اتفاقيات دولية ترجع الى قبل الحرب العالمية الاولى وبعده ، الا انه من الجهة الجنوبية والجنوب الغربي اي محافظات العراق هناك خلافات سياسية وتاريخية لترسيم حدود كوردستان داخل العراق ، وهذه الخلافات برزت بشكل خاص منذ تأسيس الدولة العراقية ولحد الآن ، اذ ان الباحثين من الاجانب والعرب[1] كذلك الوثائق التاريخية تشير الى ان حدود كوردستان في العراق تبدأ من :

([1]) من الباحثين الاجانب (ادموندز) في مؤلفه (كورد ، ترك ، عرب ، ترجمة جرجيس فتح الله ، مطبعة التايمس ، بغداد ، 1971 ، ص7) بالاضافة الى نيكتين وملنجن ، اذ حددوا حدود اقليم كوردستان العراق وفق ما اشير اليه ، ومن اهم الاكاديميين العرب العراقيين د. شاكر خصباك في مؤلفه (الاكراد – دراسة جغرافية اثنوغرافية، مطبعة شفيق ، بغداد ، 1972 ،ص7)و د. ابراهيم شريف (الموقع الجغرافي للعراق واثره في تاريخه العام حتى الفتح الاسلامي ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ص57) و د.فاضل حسين (مشكلة الموصل – دراسة في الدبلوماسية العراقية – الانكليزية التركية وفي رأي العام، مطبعة اشبيلية ، بغداد ، 1977، ص78)، ومن الباحثين والاكاديميين الكورد محمد امين زكي بك في كتابه (خلاصة تاريخ الكرد وكردستان ، مطبعة صلاح الدين ، بغداد ، 1961)ود. خليل اسماعيل محمد في كتابه باللغة الكوردية (دياريكردنى

قصبة بدرة مرورا بمندلي قرب الحدود العراقية – الايرانية ثم يمر بمحاذاة الطرف الجنوبي لسلسلة مرتفعات حمرين ومنها باتجاه الشمال مع مجرى نهر دجلة والى شمال مدينة الموصل وتمتد الحدود لتشمل قضاء تلعفر وسنجار، وينتهي عند الحدود العراقية – السورية ، الا انه من الناحية الادارية والعملية اقليم كورستان العراق، حاليا، هو مايحكمه حكومة اقليم كوردستان ويشمل حدود المحافظات الاربع وهي اربيل، ودهوك، وسليمانية، وحلبجة وهذا مايشمله البحث، وبهذا من حيث الموقع الفلكي يقع بين خطي عرض ('33 – '37) وخطي طول ('41 - '46) شمالا ، ومن حيث اليابس والمياه فجميع حدودها برية وليس لديه سواحل او منافذ بحرية، وبهذا فانها ضمن الدول الحبيسة اي الاقاليم القارية، وهذا ما يشكل نقطة ضعفه، اما من حيث الاستراتيجية فان لها موقع استراتيجي ، اذ يربط قارتي اسيا واوروبا ببعضهما البعض، وهو يقع في قلب الشرق الاوسط كما انها جارة لتركيا التي تعد من اهم المواقع الاستراتيجية على مستوى العالم ، ونظرا لموقع كوردستان الاستراتيجي كذلك وكثرة موارده الطبيعية المتنوعة فكان محل اطماع المستعمرين وسببا لتقسيمها (كوردستان الكبرى) بعد الحرب العالمية الاولى بين قوى اقليمية ودولية ، اذ ان لاقليم كوردستان مكانة متميزة بحسب النظريات الجغرافية والاستراتيجية منها :

1- يقع الاقليم ضمن المناطق المعتدلة الشمالية حسب رأي نظريات العالم (جون كيفر) وتعد هذه مناطق جيدة لممارسة الحياة والانشطة الانسانية منها مزاولة الانشطة الاقتصادية .
2- يقع الاقليم ضمن منطقة المجال الحيوي (Living Space) الالمانية (طالب ، 1997 ، 100) .
3- يقع ضمن منطقة الهلال الداخلي حسب نظرية القلب (Heart Land) للعالم السير (هالفورد ج . ماكندر) ، اذ اعتبر ان العالم القديم عبارة عن قارة واحدة ذات ثلاثة اقسام متلاصقة واطلق عليها "الجزيرة العالمية" كما وضع (ماكندر) بين قلب الارض والهلال الخارجي نطاقا وسيطا يغلف القلب باسم الهلال الداخلي واعتبرها المناطق الاستراتيجية (Halford , 1904 , p421-442).
4- كما ان الاقليم حسب نظرية الاطراف لـ (سبايكمان)يقع ضمن منطقة الهلال الداخلي ويفضلها على منطقة القلب باعتبارها يمكن ان تحد من نفوذ منطقة القلب (Spaykman , 1944,43).
5- وبحسب نظرية القوة الجوية لـ (الكسندر دي سفرسكي) Deseversky للسيطرة على العالم وفق توجهات جيوبولتيكية جديدة في زمن تطور القوة الجوية ، فان اقليم كورستان يقع ضمن "منطقة

سنووری جیوگرافی هەرێمی کوردستانی عێراق، جێوگرافیای هەرێمی کوردستانی عێراق ، سەنتەری برایەتی ، هەولێر ، 1998، لا19)و د. ازاد النقشبدي في بحثه باللغة الكوردية (دەربارەی دەست نیشانکردنی سنووری کوردستان ، گۆڤاری سەنتەری لێکۆڵینەوەی ستراتیجی ، ژمارە 2 ساڵی 3 ، 1994 ، لا22) ود. جزا توفيق طالب في مؤلفه (تحديد حدود اقليم كردستان العراق، منشورات مكتب الفكر والتوعية في الاتحاد الوطني الكردستاني ، السلسلة العربية(9) ، السليمانية ، 2004 ، ص33 .

ومن اهم الوثائق التاريخية دراسات وتحقيقات عصبة الامم في عام 1924 عندما تناولت مسألة الحدود بين العراق وتركيا (Major F, Millingin , Wild life among the koords , London , 1870 , pp148-151)

المصير" او منطقة النفوذ اي المنطقة التي تتصارع القوى العظمى من اجلها ، ووفق نظريته ان المناطق التي تتداخل فيها نفوذ السيادة الجوية لكل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي سابقا هي تحدد مصير السيطرة على العالم (الديب ، 2002 ، 266).

6- يعد اقليم كوردستان اقليميا جيوستراتيجيا بحسب نظرية الجغرافي السياسي "كوهين" Cohen اذ حدد نوعين من الاقاليم السياسية على مستوى العالم هما : الاقاليم ذات الامتداد العالمي (الجيو الستراتيجية) والاقاليم ذات الامتداد الاقليمي (الجيوبولتيكي)، وحسب رأيه هناك اقليمان جيو ستراتيجيان هما (العالم البحري) و(العالم القاري الاوراسي) وينحصر بين هذين الاقليمين نطاقان للتصادم الاولى (الشرق الاوسط)، اذ يعد الاقليم احدى اقاليمه ، والثاني هو: (جنوب شرق اسيا) (Cohen ,1986 , 63-72) .

كما ان اكتشاف الموارد الطبيعية المتنوعة منها النفط والغاز بكميات كبيرة ونوعية جيدة زادت من الاهمية الاستراتيجية لاقليم كوردستان العراق، واصبح مكانا متميزا للقوى الاقليمية والدولية ادى الى افرازات وآثار سلبية ، اذ ادى الى صراعات وتصادمات حربية وايدولوجية بين القوى المذكورة ، واخرى ايجابية منها جذب شركات متعددة الجنسيات وشركات اقليمية للقيام بعمليات الاستثمار في الموارد الطبيعية بالدرجة الاساس، والعمل من اجل البيئة المستقرة (من قبل حكومة الاقليم وقوى كبرى دولية) التي تطبلها الاستثمارات الكبيرة .

ب- المساحة : هناك اختلاف كبير فيما يخص مساحة الاقليم والناجم عن اختلاف تحديد الحدود بينها وبين الحكومة العراقية كما وضحت في هذا المبحث، اذ مساحة الاقليم مع المناطق المتنازع عليها (المناطق الكوردستانية خارج ادراة حكومة الاقليم في حدود محافظة كركوك، وديالى، وصلاح الدين، نينوى) تتراوح ما بين (72000-82737)كم^2، اما مساحة حكومة اقليم كوردستان اي المساحة الادارية تحت سيادتها، فتقدرها حكومة اقليم كوردستان بـ (40643)كم^2 بحسب تقديرات حكومة اقليم كوردستان (دائرة العلاقات الخارجية ، 2019) و (38600)كم^2 بحسب احصائيات الحكومة العراقية (المجموعة الاحصائية السنوية ، 2017، 5) ، وعليه فان اقليم كوردستان يعد اقليما صغيرا بحسب المساحة سواء (40643 او 38600)كم^2 وضمن التقسيم الخامس مثلها مثل مساحة هولندا وبلجيكا والدانمارك وفق التقسيمات السبعة المذكورة في الفصل الثاني ، على الرغم من صغر مساحة الاقليم الا ان معظمها مناسب للاستيطان باستثناء الجبال الشاهقة، كذلك مناسب وبشكل جيد للنشاط الزراعي، هذا فضلا عن وجود موارد طبيعية بكثرة متنوعة ، لذا مستوى هذا المقوم يعد قويا وقريبا من المتوسط.

ت- الشكل والسطح (التضاريس) : شكل خريطة اقليم كوردستان الادارية يعد من النوع المعقد ، اذ مندمج وقريب من الشريط الطولي الهلالي، ضيق في النصف الشمالي والنصف الجنوبي، كذلك ومحدب في وسطه من محافظة اربيل نحو غرب العراق (نينوى) كما مبين من الخريطة .

خريطة (3-3) اقليم كوردستان العراق الادارية(الحكومة)

من حيث الشكل والموقع بالنسبة للعراق والدول الجوار

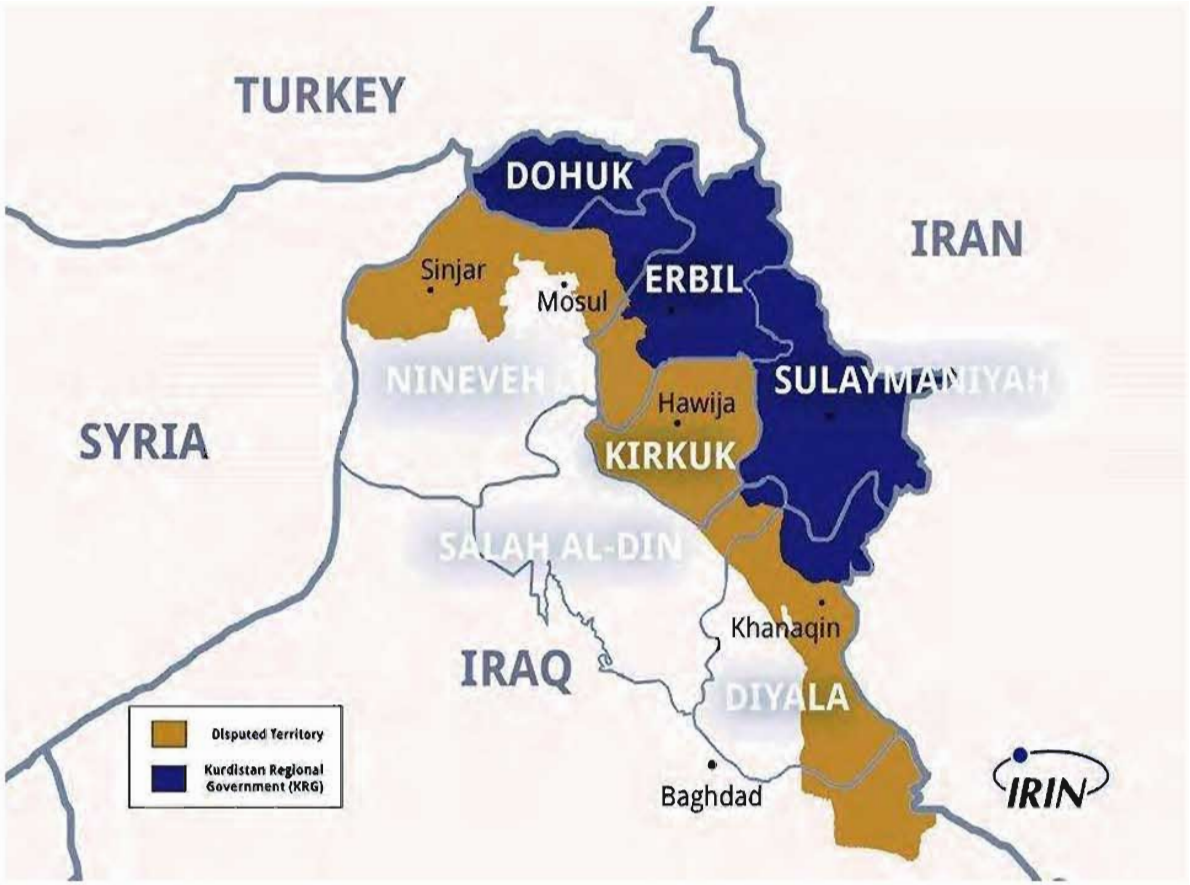

وبالنسبة للتضاريس هناك اختلاف في تقسيم مظاهر سطح العراق ومنها اقليم كوردستان ، بحسب بيانات وزارة التخطيط العراقي فان مساحة المناطق الجبلية في العراق تبلغ (92000)كم^2 (المجموعة الاحصائية السنوية ، 2017 ، 1) ويقع جميعها في حدود ادارة الاقليم وخارج ادارتها من المناطق المتنازع عليها ، الا انها تختلف بحسب بيانات وتقسيمات ودراسات اخرى، فانه متنوع من الجبال والوديان والتلال والسهول ويمكن تقسيمها على وفق الاتي :

1- المناطق الجبلية : تقع في المناطق الشمالية والشرقية وتشكل هذه المناطق قرابة (80٪) من المساحة الكلية للاقليم ويقع في ضمنها جميع الجبال الشاهقة والمرتفعة البالغ عددها (40)جبلا كما يقع هذه المناطق ضمن اقليم المناخ البحر المتوسط .

2- المناطق المتموجة –شبه جبلية : تعد هذه المنطقة انتقالية بين الجبال العالية والمناطق السهلية وتشكل قرابة (20٪) من المساحة الكلية للاقليم وتقع بضمنها الجبال البسيطة الالتواء تضم مناطق ادارة كرميان ومركز مدينة اربيل وضمن اقليم شبه جاف .

3- السهول : تشكل اهم اجزاء السطح – التضاريس اقليم كوردستان من الناحيتين الاقتصادية والبشرية ، اذ يعد مكانا مناسبا لكثير من النشاطات الاقتصادية منها الزراعية، والصناعية، فضلا عن الاحياء البشرية لبناء المدن الكبيرة والصغيرة ، اذ جميع المدن الكبيرة يقع في هذه السهول منها مدينتي السليمانية واربيل ، وتتوزع هذه السهول بين المناطق الجبلية وشبه الجبلية ، وقد وضح اهم السهول بالاقليم في الجدول الاتي :

الجدول (3-33) اهم السهول في اقليم كوردستان بحسب المساحة والمنطقة

اسم السهل	الطول (كم)	العرض (كم)	المساحة (كم^2)	المنطقة
شهرزور	45	25	1125	جبلية
السليمانية	64.5	14.5	935	جبلية
رانية	30	30	900	جبلية
بازيان	15	10	150	جبلية
هرير	20	15	300	جبلية
زاخو (سندي)	35	6	210	جبلية
كرميان	..	..		شبه جبلية
اربيل	85	35	2975	شبه جبلية

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على :

ساكار محمد حسن گەردى ، رۆڵى دانەوێلە لە دەستەبەركردنى ئاسايشى خۆراك لە هەرێمى كوردستان ، سەنتەرى لێكۆڵينەوەى ستراتيجى كوردستان ، سلێمانى ، 2010 ، لا 79،76 .

يتضح من الجدول ان سهل اربيل من اكبر السهول ، بعدها يأتي سهل شهرزور، فضلا عن كون هذه السهول اصبحت مكانا لبناء المدن والاحياء السكنية، كذلك اصبحت مكانا لمعظم الانشطة الاقتصادية ، وعليه ان شكل الاقليم يعد غير جيد(ضعيف) واما مظاهر سطح تضاريسها فقوية جدا وبذلك مستوى هذا المقوم يعد قويا وقريبا من المتوسط .

ث- المناخ : بسبب الموقع الفلكي لاقليم كوردستان بالنسبة لدائرة العرض، كذلك مظاهر تضاريسه وموقعه بالنسبة للمسطحات المائية، فان مناخه معتدل وشبه معتدل ، ينتقل بين المناخ الصحراوي ومناخ البحر المتوسط بدرجة اكبر ، ففي الشتاء يتأثر بمناخ البحر المتوسط، واما في فصل الصيف فيتأثر بمناخ البحر المتوسط بدرجة اكبر، و بالمناخ الخليج العربي احيانا، الا ان المناخ ودرجات الحرارة تختلف باختلاف المناطق كما تختلف ايضا بحسب المواسم وبين النهار والليل ، فكلما توجهت نحو الشمال انخفضت درجات الحرارة خاصة في المناطق الجبلية، وبالعكس كلما توجهت نحو الجنوب والجنوب الغربي، اذ في المناطق الجبلية تصل درجات الحرارة الادنى الى (10) تحت الصفر في فصل الشتاء والى قرابة (2)درجة تحت الصفر بالمناطق الجنوبية منها قضاء كلار وكفري، ومركز مدينة اربيل ، والحال نفسه في فصل الصيف ، اذ ترتفع درجات الحرارة في المناطق الجنوبية اكثر مقارنة بالمناطق الجبلية او الشمالية .

الجدول (3-34) معدل تساقط الامطار السنوي (ملم) لبعض المدن باقليم كوردستان العراق

مركز مدينة – قضاء	متوسط تساقط الامطار السنوي (ملم)	الاقاليم المناخية
دهوك	517	شبه رطب يقابل مناخ البحر المتوسط csa
اربيل	334	شبه جاف يقابل مناخ السهوب
مصيف صلاح الدين	654	شبه رطب يقابل مناخ البحر المتوسط csa
السليمانية	548	شبه رطب يقابل مناخ البحر المتوسط csa
بينجوين	1126	رطب يقابل مناخ البحر المتوسط csb

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على :

1- الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، بغداد ، 2017، ص43 .

2- هاوڕێ یاسین محمد امین ، لێکۆڵینەوەیەك لە جوگرافیای هەرێمی کوردستان ، چ3، چاپخانەی کارۆ ، سلێمانی ، 2014 ، لا107.

وبالنسبة للاقاليم المناخية يمكن تسميتها بالرطب وشبه الرطب وشبه الجاف من الشمال الى الجنوب على التوالي، ويقابلها اقليم مناخ البحر المتوسط في الشمال ، حيث المنطقة الجبلية الشاهقة والجبلية بعدها اقليم مناخ السهوب في المنطقة المتموجة التلالية شبه الجبلية (الموسوي و العياش ، 2017 ، 417) ، وعليه ان الاقاليم المناخية الرطبة وشبه الرطبة تقع ضمن اقليم مناخ البحر المتوسط(csb و csa)[1] ويشكل قرابة (80٪) من

[1]) حسب تصنيف (كوبن) مناخ البحر المتوسط (csb) تقع بالمرتفعات العالية اكثر من (2800)متر فوق مستوى سطح البحر وبمتوسط تساقط الامطار السنوي تزيد عن (800)ملم وتتسم بصيف حار معتدل ويشكل اقل من (20٪) من المساحة الكلية للاقليم، اما المناخ البحر

المساحة الكلية للاقليم الذي يتسم بالشتاء البارد وكثرة الامطار مابين (500-1300)ملم سنويا ويسقط الثلج فيه، وبالصيف معتدل جاف في جزئه وحار جاف في جزئه الاخر وتصل درجات الحرارة كحد اقصى مابين (36-43) درجة مئوية بحسب المناطق، والاقليم شبه الجاف (الاستبس) ويعرف عند السكان المحليين بـ (گەرمیان) يقع ضمن اقليم مناخ السهوب تنتقل بين المناخ الصحراوي، ومناخ شبه الرطب اي مناخ البحر المتوسط ويشكل قرابة (20٪) من المساحة الكلية للاقليم ويتسم بالشتاء قليل البرودة ومتوسط الامطار مابين (300-450)ملم سنويا ، نادرا مايسقط فيه الثلج، وبالصيف جاف حار تصل درجات الحرارة الى (45-47) درجة مئوية .

مما سبق يعد مناخ اقليم كوردستان مناخا مناسبا لمزاولة النشاطات الاقتصادية ومنها النشاط الزراعي ، اذ ليس فيه الاقاليم المناخية الجافة وشديدة الجفاف مثل وسط وجنوب العراق، وان (80٪) من اقاليمه صالحة للزراعة الديمية ويقع معظمها باقليم مناخ البحر المتوسط مقابل (60٪) من اقاليم العراق يقع في اقليم شديد الجفاف اي اقليم المناخ الصحراوي، ويعد مستوى هذا المقوم قويا او عال .

ج- الموارد الطبيعية : للموارد الطبيعية اهمية كبيرة جدا من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وان اقليم كوردستان من اهم المناطق الغنية بالموارد الطبيعية المتنوعة من النباتات الطبيعية، والموارد المائية، والاراضي الزراعية، والموارد المعدنية النفطية وغير النفطية ، فمن حيث النبات الطبيعي تتوزع بين نطاق الغابات ونطاق الاستبس(النباتات القصيرة) ، فنطاق الغابات (النباتات الطويلة) يشكل قرابة (40٪) من المساحة الكلية للاقليم ويقع في المنطقة الجبلية -مناخ البحر المتوسط ، لم تتوزع الغابات والنباتات[1] بشكل متساو نتيجة اختلاف العوامل الطبيعية من الموقع والتضاريس والمناخ ، واما نطاق الاستبس (النباتات القصيرة) فيقع في المنطقة شبه الجبلية بين معدل تساقط الامطار (200-500)ملم (طالب ، 116). وكانت للنباتات الطبيعية خاصة الغابات

المتوسط (csa) تقع بالمرتفعات اقل من (2800)م فوق مستوى سطح البحر وتساقط الامطار السنوي بين (800-450) ملم وتتسم بصيف حار جاف ويشكل قرابة (60٪) من المساحة الكلية للاقليم .

([1]) ومن اهم انواعها في نطاق الغابات: اشجار البلوط بانواعها، واللوز، والكمثري ،والسماق، والصفصاف، والجوز، والاسفندار، والتوت، وفي السهول الداخلية تكثر الحشائش والشوفان ، وفي نطاق الاستبس (النباتات القصيرة) من اهم نباتاتها في المناطق المرتفعة: الكعوب، والايتمول المتموج والحشائش القصيرة في السهوب الواطئة، واخرى تشبه النباتات الصحراوية .

اهمية كبيرة بالنسبة لاقليم كوردستان من النواحي الجيوبولتيكية والاستراتيجية (العسكرية) والاقتصادية، والسياحية، والطبيعية (المناخية وحماية التربة والحياتية)[1].

وبالنسبة للموارد المائية فان لها اهمية كبيرة في الاقليم ليس من حيث الكمية فقط ، بل من حيث النوعية ايضا ، اذ انها تناسب جميع الاستعمالات والاحتياجات البشرية (المنزلية ، الزراعية ، الصناعية ، الخ)، وعلى الرغم من غنى الاقليم بالموارد المائية الا انها لم تستفد منها بشكل مطلوب (نەقشبەندى ، 2000، لا6) وبشكل عام الموارد المائية لها ثلاثة مصادر رئيسة وهي :

1- الامطار والثلوج (التساقط) تم شرحها في فقرة المناخ ، اذ ان الاقليم يقع بين معدل التساقط (300-1300)ملم سنويا بحسب المناطق المختلفة ، لذا فانه غني من حيث التساقط، علما ان التساقط يعد مصدرا مهما للري ولزيادة مياه نهر دجلة وفروعها وزيادة المياه الجوفية كذلك .
2- المياه السطحية : يختلف حجم المياه السطحية من عام لآخر تبعا لاختلاف معدل التساقط، وتتجسد المياه السطحية بالانهار والبحيرات ويقدر حجمها كمعدل (47.3) مليار م^3 وتشكل (94٪) من مجموع الثروة المائية في الاقليم التي تقدر بـ (50.3)مليار م^3 كما يتبين من الجدول ، اذ ان الاقليم له انهار عدة منها كبيرة وفيها صغيرة وهي (خابور، والزاب الكبير، والزاب الصغير، وتاوەسپی- رۆخانە، وسيروان) ويقدر متوسط الايراد السنوي بـ (28.3) مليار م^3 (محمد، 2002، 60) هذا فضلا عن وجود سدود عدة اهمها (دُكان، ودربنديخان، ودهوك) وتخدم الاقليم من حيث الانشطة المنزلية والصناعية والزراعية والسياحية .

([1]) من الناحية العسكرية فالجبال والغابات ساعدت كثيرا نضال الحركة الكوردية وثوراتها، ناهيك عن الاهيمة الاقتصادية للغابات كونها تمد الصناعة الخشبية بالمواد الاولية ،كما يساعد نطاق الغابات على تنشيط القطاع السياحي في الاقليم ، اذ تساهم الغابات في الجمال الطبيعي للمناطق السياحية ، كذلك تساعد من الناحية المناخية في تلطيف الاجواء والهواء وترطيبها مما يؤدي الى زيادة معدل التساقط فيها ، فضلا عن حماية التربة من التعرية واغنائها بالمواد العضوية ومن ثم زيادة المياه الجوفية ، ومن ناحية اخرى تساعد في انتشار الطيور والحيوانات البرية بانواعها المختلفة ، وبالنسبة لنطاق الاعشاب (النباتات الصغيرة) فانها تشكل المراعي الطبيعية المتميزة لتربية الحيوانات وتمول الاقليم بالمنتوجات الحيوانية (الالبان وللحوم) .

الجدول (3-35) الثروة المائية في اقليم كوردستان العراق

نوع المياه	الحجم (مليار)م^3	النسبة ٪
المياه السطحية	47.3	94.04
المياه الجوفية	3	5.96
المجموع	50.3	100

المصدر : هاوڕێ یاسین محمد امین ، لێکۆڵینەوەیەك لە جوگرافیای هەرێمی کوردستان ، چ3 ، چاپخانەی کارۆ ، سلێمانی، 2014 ، لا175 .

3- المياه الجوفية : يقدر احتياطي المياه الجوفية بـ (3) مليار م^3 في الاقليم و(15) مليار م^3 في العراق ، لذا المياه الجوفية في الاقليم تشكل (20٪) من مجموع المياه الجوفية للعراق وقرابة (6٪) من مجموع الثروة المائية بالاقليم .

وفيما تخص الاراضي الزراعية فان الاقليم له اراض صالحة للزراعة بالكمية والنوعية المطلوبة وتقدر بـ (6143176) دونم وتشكل قرابة (36٪) من المساحة الكلية للاقليم وتوزع بين الاراضي الديمية والاراضي المروية ويتبين وفق الجدول الاتي :

الجدول (3-36) مساحة الاراضي الزراعية بحسب وسيلة الري والمحافظات في اقليم كوردستان (بالدونم)

المحافظة	المساحة الاجمالية	الاراضي الزراعية الاجمالية	الاراضي الزراعية الديمية	الاراضي الزراعية المروية	الاراضي غير زراعية
اربيل	6056480	2505120	2322580	182540	3551360
دهوك	3725592	1206168	1019568	186600	2519424
السليمانية	4171232	1167996	930800	237196	3003236
ادارة كرميان	3208304	1263892	1200604	63288	1944412
المجموع	17161608	6143176	5473552	669624	11018432
النسبة ٪	100	35.80	31.90	3.9	64.20

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على : المديرية العامة للتخطيط والمتابعة ، وزارة الزراعة والموارد المائية لاقليم كوردستان العراق .

ويظهر من الجدول ان الاراضي الزراعية الديمية تشكل (31.9٪) من المساحة الاجمالية للاقليم، والاراضي الزراعية المروية تشكل (3.9٪) ويعد هذا عاملا ايجابيا للانتاج الزراعي النباتي بمختلف انواعها، وبالامكان تلبية الاحتياجات الغذائية وتحقيق الامن الغذائي في حالة الدعم والاستثمار العقلاني في القطاع الزراعي .

وبالنسبة للموارد المعدنية تقسم الى المعادن الفلزية واللافلزية ، على الرغم من ان الاقليم يعد من المناطق الغنية بالموارد المعدنية الا ان كميات معظمها غير معروفة لحد الآن باستثناء معادن الطاقة ، فيما تخص

المعادن الفلزية فهناك معادن متنوعة بكثرة في مناطق المختلفة بالاقليم اهمها[1] : الحديد، والنحاس، والرصاص والخارصين، والكروم، والذهب، والمنغنيز، والنيكل (امين ، 2014 ، 196-199)، اما المعادن اللافلزية تقسم بدورها الى نوعين معادن الطاقة او الوقود ومعادن غير الطاقة ، ومن معادن غير الطاقة هي الكبريت في قضاء كفري، الاطيان في زرلزك –كفري - كوكوجان، الملح في قرية خيلينة بقضاء جمجمال، فضلا عن المواد الخام الانشائية مثل: الرمل، والفحص، والجص، واحجار الكلس – الاسمنت، واحجار المرمر (غەفور ، 2012 ، 148-149) .

اما بالنسبة لمعادن الطاقة فهناك كميات كبيرة في الاقليم وتتمثل بالنفط والغاز الطبيعي، والطاقة النووية – يورانيوم في قضاء بينجوين وقلعة دزه ، فيما يخص النفط الخام يقدر حجم الاحتياطي المؤكد بقرابة (45) مليار برميل وللغاز الطبيعي بـ(5.7)تريلون متر مكعب[2] (وزارة الموارد الطبيعية، 2014)[3] وهذه جعلت من اقليم كوردستان قوة جيوبولتيكية واستراتيجية كمهمة في المنطقة، واعطتها مكانة متميزة كاكبر مصدر لتأمين الطاقة على المستوى الاقليمي والدولي ، اذ ان احتياطياتها النفطية تفوق نايجيريا والولايات المتحدة الامريكية، واحتياطياتها من الغاز الطبيعي تفوق نايجيريا والجزائر كذلك ، فاقليم كوردستان يعد في المركز التاسع عالميا في الموردين المذكورين من حيث الاحتياطي .

من خلال ماسبق تبين ان اقليم كوردستان له موارد طبيعية متنوعة وبكثرة، ومن اغنى المناطق في العالم فضلا عن المناخ المناسب والتضاريس تسهم في تفعيل معظم الانشطة الاقتصادية، والحال كذلك بالنسبة للمساحة والموقع الجغرافي ، الا ان لديه نقاط ضعف بالنسبة للموقع الجغرافي تتمثل في: الاولى لانها منطقة حبيسة ومغلقة ليس لديه منافذ بحرية والثانية: موقعه ضعيف بالنسبة للدول الجوار من الناحية الجيوبولتيكية (في حالة الانفصال) ، عليه، المقومات الاقتصادية الطبيعية في الاقليم لها مستوى قوي وقريب من قوي جدا .

([1]) - الحديد في منطقة اسناوه وميشاو بقضاء بينجوين وفي بنافي و وادي سەرگوزه بالعمادية وفي مره بستة بقلعة دزة ، اذ تبلغ نسبة الحديد في خاماتها بين (3-66٪) وتختلف بحسب المناطق .

- يوجد النحاس في مناطق كثيرة بالاقليم مثل بينجوين ، چوارتا ، ماوەت وقلعة دزه ، اذ تبلغ نسبة النحاس في خاماتها مابين (0.18-3.7٪) بحسب المناطق المختلفة .
- يوجد الرصاص في مره بستة بقرب جبل قنديل تبلغ نسبة الرصاص بين (0.7-3.97٪) وفي وادي سەرگوزه بالعمادية بنسبة (2٪) والخارصين في ماره بستة بنسبة ما بين(1.21-17.5٪) وفي وادي سەرگوزه بنسبة (20٪) .
- الذهب: يوجد الذهب بكميات قليلة في وادي شلير ببينجوين وقرية ميرزا روستم بقضاء دُكان .

([2]) اهم حقول النفط والغاز الطبيعي بالاقليم وبالتسلسل من حيث الكمية والنوعية هو حقول : سەرقەلا ، كورەمير ، حسير بكرميان ، جمجمال ، كورمور بناحية قادركرم ، وحقل خورمەله في محافظة اربيل ، وفي محافظة دهوك حقول ، تاوكي ، اتروش ، سوارتوكة ، وحقول ميران – بازيان ، قرداغ بمحافظة السليمانية .

([3]) الا ان حجم الغاز الطبيعي يعد غير مؤكد ، اذ لم تعترف بها منظمة اوبك ، بدليل انها لم يحتسبه ضمن احتياطيات العراق .

2-المقومات الاقتصادية البشرية : تتم دراسة المقومات البشرية على وفق ابع مؤشرات المذكورة كالاتي :

أ- عدد السكان ونموه السنوي : بلغ عدد السكان في اقليم كوردستان (5.7) مليون نسمة وبمعدل النمو السنوي (2.51٪) وفق بيانات عام 2017 وهو ضعف متوسط النمو العالمي (1.2٪) ، تعد هذه النسبة عالية مقارنة بالواقع الاداري والاقتصادي، نظرا لوجود الفساد الاداري والمالي وسوء الخدمات العامة وعدم تطور البنى التحتية، وهذا ناهيك عن انتشار البطالة ، وفي حالة كهذه كلما كان معدل نمو السكان اقل فهو احسن بالرغم من التوجهات القومية والسياسية اللتان تطلبان ارتفاع نمو السكان، لذا مستوى هذا المقوم هو ضعيف.

ب- التوزيع والكثافة السكانية : يتوزع السكان بين (3) محافظات بشكل متساو نسبي الا انه مع محافظة حلبجة بشكل غير متساو ، اذ النسبة الكبرى بالتسلسل تسكن في محافظات اربيل (36.7٪)، والسليمانية (34٪)، ودهوك (26.3٪)، واقل نسبة في محافظة حلبجة بقرابة (2٪)وهي مساحة صغيرة مقارنة بالمحافظات الاخرى، وهذا الخلل افرزته اقرار حلبجة كمحافظة جديدة وانفصالها عن محافظة السليمانية، وفيما يتعلق بالكثافة السكانية فانها (123) نسمة \ كم^2 حسب بيانات عام 2017 وهي اكبر من الكثافة السكانية على مستوى العالم بقرابة (120٪) وبهذا فان مستوى هذا المقوم هو متوسط .

الجدول (3-37)

معلومات سكانية وبشرية لاقليم كوردستان العراق وللمجتمع العالمي للمدة (2013-2017)

البند/ الدولة حسب السنوات		اقليم كوردستان					العراق	العالم
	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط المدة	2017	2017
عدد السكان(مليون)	5.2	5.33	5.47	5.6	5.75	5.47	38.3	7550.3
النمو السنوي لسكان ٪	2.68	2.65	2.62	2.58	2.51	2.6	2.8	1.2
نسبة الذكور الى الاناث عند الولادة	1.05	1.05	1.05	1.05	1.05	1.05	1.07	1.07
نسبة الحضر (٪)	81.6	..	..	..	..	..	70.3	54.8
الفئات العمرية (٪)								
14-0	36.9	..	..	..	34.9	..	40.5	25.9
64-15	59.2	..	..	..	60.9	..	56.4	65.4
65 فاكثر	3.9	..	..	..	4.2	..	3.1	8.7
العمر الوسيط(سنة)		21	..	..	..	..	19.4	29.6
نسبة الاعالة (٪)	68.9	..	..	..	64.2		77.3	52.9
الكثافة السكانية (نسمة\كم^2)	111	114	117	120	123	117	88	56

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على :

1- الجدول (3-17) .

2- وەزارەتی پلاندانان – دەستەی ئاماری هەرێم ، راپۆرتی پێشبینی دانیشتوانی هەرێم بۆ ماوەی (2009-2020) ، هەولێر ، 2014 ، لا6 .

3- Ministry of Planning, Kurdistan Region Statistics Office, Kurdistan region 2014-2018 Indicators , Erbil, 2019, p5 .

ت- تركيب السكان : يتبين من الجدول (3-37) ان نسبة الذكور الى الاناث عند الولادة في الاقليم تبلغ (1.05) في جميع السنوات وهي متوافقة مع المتوسط العالمي ، وفيما تخص الفئات العمرية، فان فئة سن العمل تشكل النسبة الاكبر الا انها اقل من النمط العالمي ، ففي عام 2017م تشكل (60.9٪) من مجموع السكان مقابل (34.9٪) لفئة دون سن العمل و(4.2٪) لفئة فوق سن العمل ، ومن ملاحظة الجدول تبين الفرق بين الاقليم والعراق وبين المجتمع العالمي ، اذ نسبة الاعالة تعد عالية تبلغ (64.2٪) في الاقليم مقابل (77.3٪) و (52.9٪) لكل من العراق والعالم بالتوالي ، الا ان هذه النسبة تعد جيدة للمستقبل ، لان الاقليم يمتلم وباستمرار جيل شاب يمد سن العمل ، كما ان العمر الوسيط يبلغ (21)عام هذا اقل من المعدل العالمي (29.6) عام، وبهذا فان الاقليم مجتمع شاب من حيث العمر، وتعد نسبة سكان الحضر نسبة عالية جدا ، اذ بلغت قرابة (81.6٪) واعلى من العراق والمتوسط العالمي ، ويعزى هذا الى الظروف الاقتصادية والادارية، وهذا ناهيك عن تدمير القرى والقصبات من قبل الحكومة العراقية في احداث 1988 ، عليه يعد مستوى تركيب السكان قويا او عاليا وقريب من المتوسط .

ث- المستوى التعليمي والتنمية البشرية : ان المستوى التعليمي في اقليم كوردستان احسن مقارنة بمستواه في العراق كما يتبين من الجدول (3-38)، اذ بلغ معدل الالتحاق الصافي بالمرحلة الابتدائية (96٪) للاقليم مقارنة بـ (91٪) للعراق في عام 2018، والشي نفسه بالنسبة للتعليم الثانوي ، فبلغ (70.2٪) للاقليم مقابل (57.4٪) للعراق في السنة المذكورة، وفيما يخص اكمال المراحل الدراسية ، بلغ اكمال الثانوية (65.9٪) في الاقليم و (46.6٪) في العراق ، والحال كذلك بالنسبة للابتدائية وممن في قيد الاكمال للاعدادية ، ويتفوق الاقليم على العراق في عام 2011 ايضا مثلما يتبين ذلك من الجدول الاتي :

الجدول (3-38) المستوى التعليمي في العراق واقليم كوردستان للسنتين 2011 و 2018

المؤشر/ الدولة حسب السنوات	العراق		الاقليم	
	2011	2018	2011	2018
معدل الالتحاق الصافي الابتدائي في سن التعليم الابتدائي (%)	90	91.6	96	96
الثانوي في سن التعليم الثانوي (%)	49	57.4	72	70.2
معدل اكمال المرحلة الابتدائية(%)	44.4	75.7	65	89.1
معدل اكمال المرحلة الثانوية (%)	80.4	46.6	82	65.9
معدل الطلاب ممن يكملون المرحلة الاعدادية	..	44.3	..	64.5

Source: Minister of Planning, Kurdistan Region Statistics Office, Kurdistan region 2014-2018 Indicators, Erbil, 2019, p17.

وفيما يخص المستوى التعليمي للشباب (15-29) سنة ، فان الاقليم يتفوق على باقي العراق ايضا في هذا المؤشر، يتبين من الجدول (3-39) ان نسبة الامية بين شباب العراق بلغت (13٪) مقابل (8٪) للاقليم وذلك في عام 2013 ، و(9.6٪) من الشباب العراق اكملوا الاعدادية مقابل (14.2٪) للاقليم، والحال كذلك بالنسبة للشهادات العليا، اذ (9.1٪) لديهم شهادة دبلوم فأعلى في العراق مقابل (16.5٪) في الاقليم كما يتبين من الجدول الاتي :

الجدول (3-39) التوزيع النسبي للشباب في العراق واقليم كوردستان

بحسب آخر شهادة حصلوا عليها للعام 2013

آخر الشهادة	العراق (%)	الاقليم (%)
أمي	13	8
يقرأ فقط	2.1	2.4
يقرأ ويكتب	17.8	12.3
الابتدائية	26.3	21
المتوسطة	22.1	25.5
الاعدادية	9.6	14.2
دبلوم فأعلى	9.1	16.5

المصدر تم اعداد الجدول اعتمادا على :

وزارة التخطيط، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014- شباب العراق تحديات وفرص ، وزارة التخطيط مع مؤسسات اخرى، بغداد، 2014 ، ص143-144.

وهذا التفوق النسبي للمستوى التعليمي في الاقليم مقارنة بالعراق[1] يعزى الى زيادة الوعي النسبي، والعادات والتقاليد المشجعة للتعليم، فضلا عن الاستقرار الامني والسياسي والاهم من ذلك كله ارتفاع المستوى المعيشي وارتفاع متوسط دخل الفرد في الاقليم نسبة للعراق، كذلك ارتفاع نسبة الانفاق التعليمي الى الناتج المحلي الاجمالي قبل ازمة الاقليم المالية (2015-2018)، اذ الانفاق التعليمي بلغ (1.628) مليار دولار في عام 2012 (The Kurdistan Region of Iraq ,2015,64) ما شكل (5.9٪) من الناتج المحلي الاجمالي .

وفيما يتعلق بالبنى التحتية للقطاع التعليمي فان المباني والموجودات للمدارس والمعاهد والجامعات الحكومية في حالة غير جيدة ، الا انها افضل من العراق ، وادى هذا المستوى التعليمي الى مستوى فوق المتوسط للتنمية البشرية في اقليم كوردستان في عام 2013 وانها افضل من المتوسط العالمي ، اذا احتسبنا الاقليم كدولة فانه بالمرتبة (75) عالميا وفق التقرير الوطني للتنمية والمرتبة (103) عالميا وفق تقرير برنامج الانمائي للامم المتحدة من حيث دليل التنمية البشرية وذلك من بين (188) دولة على مستوى العالم كما يتبين وفق الجدول الاتي:

الجدول(3-40) دليل التنمية البشرية لاقليم كوردستان والعراق والمتوسط العالمي لعام 2013

المؤشر / المناطق	اقليم كورستان وفق التقرير الوطني للتنمية	العراق وفق التقرير الوطني للتنمية	العراق وفق تقرير UNDP	العالم
دليل التنمية البشرية	0.750	0.694	0.642	0.702
العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	71	69	69.4	70.8
العدد المتوقع لسنوات الدراسة(سنة)	13	11	10.1	12.2
متوسط سنوات الدراسة(سنة)	7.8	8	5.6	7.7
نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي المعادل للقوة الشرائية بدولار 2012	22738	12738	14007	13723
المرتبة من بين (188) دولة	75 او 103	106	120	

المصدر : اعداد الجدول اعتمادا على :

1- وزارة التخطيط، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014- شباب العراق تحديات وفرص، وزارة التخطيط مع مؤسسات اخرى، بغداد، 2014 ، ص112.

2-Human Development Report 2014, the United Nations Development Programme(UNDP) , New York ,2014, P163.

[1] كما ان (39.1٪) من شباب الاقليم مستمر في التعليم مقابل (30.9٪) للعراق في عام 2013 ، والمنقطع عن التعليم (45.4٪) للاقليم مقابل (60.4٪) للعراق بحسب بيانات التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014 .

يظهر من الجدول ان مؤشرات التنمية البشرية في الاقليم اكبر وافضل من باقي العراق والمتوسط العالمي ، اذ حقق درجة (0.750) وفق التقرير الوطني للتنمية البشرية لعام 2013م مقابل (0.694) للعراق و(0.702) للمتوسط العالمي وهكذا بالنسبة للمؤشرات الفرعية الاخرى ، اذ نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي المعادل للقوة الشرائية بلغ (22738) دولار مقابل (12738) دولار للعراق و (13723)دولار للمتوسط العالمي وبذلك فهو في المستوى الثاني ضمن المستويات الاربع المعروفة لدليل التنمية البشرية وهو مرتفع ، الا انه في المستوى الثالث وفق تقرير UNDP وبالمرتبة (103) عالميا ، وبهذا فان مستوى هذا المؤشر يعد متوسطا . عليه فان المقومات البشرية لبناء الدولة في اقليم كوردستان مستواها متوسط .

3-المقومات الاقتصادية الكلية : يتم تحليل المقومات الاقتصادية الكلية وفق المقومات الفرعية المذكورة كالاتي :

أ- الانتاج والامن الغذائي : رغم وجود المقومات الطبيعية والبشرية للانتاج الزراعي وتحقيق الامن الغذائي ونسبة عالية من الاكتفاء الذاتي ، اذ (35.8٪) من اراضيها صالحة للزراعة فضلا عن المناخ المناسب ووجود كميات كبيرة من الوارد المائية المتجددة ، الا ان حجم الانتاج الغذائي لايزال دون المستوى المطلوب رغم زيادة حجم الانتاج الزراعي وتحقيق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي في السنوات الاخيرة ، اذ بلغت قرابة (35٪) و(45٪) لعامي 2013 و2014 على التوالي (عبد المجيد، 2015) وارتفعت في العامين 2015 و2016 كما يتبين من الجدول (3-41) ، اذ يتجه حجم الانتاج الزراعي نحو الارتفاع سنويا، ويعزى هذا الى قيام حكومة اقليم كوردستان باعداد الخطة الاستراتيجية للقطاع الزراعي في عام 2014 (الحقيبة الوزارية الثامنة) وذلك بالدعم المادي والفني والحمائي من قبل الحكومة، وان كان غير مرضي بالنسبة للفلاحين سوى في بعض المنتجات، فضلا عن الازمة المالية (2015-2018) اذ ادت تلك الخطة الى انتعاش القطاع الزراعي بشكل نسبي ، اذ من مقارنة حجم الانتاج وحجم الاستهلاك في عام 2016 تتبين نسبة الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الزراعية عالية جدا، بل تجاوزت حجم الاستهلاك لاسيما في انتاج : الحنطة ، البطاطة ، الباذنجان ، البصل ، اليقطين . وفي منتجات اخرى متدنية جدا، كالارز والتفاح ، وهناك نسب متوسطة من الاكتفاء الذاتي كالبيض، والخيار، والطماطم، وكمعدل بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي قرابة (80٪) للمنتجات الزراعية المدرجة في الجدول، وتعد هذه نسبة عالية وجيدة ، اذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي للحبوب قرابة (116.3٪) وللحوم (83.2٪) و (45.5٪) للبيض والالبان و (123.7٪) للخضراوات اما الفواكه فتعد الادنى ، اذ بلغت (20.4٪) ، فيقوم الاقليم بتصدير فائض الانتاج لمحافظات العراق واستيراد النقص من ايران وتركيا بالدرجة الاساس ، ان لاقليم كوردستان كل المقومات الطبيعية والبشرية لتحقيق الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي، بل وتصدير الانتاج الزراعي للخارج، الا ان مايعوقها هي الحماية غير الكافية للمنتجات

الجدول (3-41)

حجم الانتاج الزراعي ونسبة الاكتفاء الذاتي في اقليم كوردستان للمدة (2013-2016) بالاطنان

المنتج/ السنوات	2013	2014	2015	2016	الاستهلاك لسنة 2016	الاكتفاء الذاتي لسنة 2016 (%)
الحنطة	707074	844585	1097427	1686784	650000	260
الشعير	145204	194637	204758	209680	241992	86.6
الارز	6846	7244	2759	4934	202106	2.4
لحم الدجاج	65000	69568	81513	99738	128000	78
اللحوم الحمراء	51865	66000	68000	71500	77126	92.7
السمك	2007	2175	4000	4730	6000	78.8
البيض	..	48200	48611	15400	48000	32
الالبان	..	226128	252000	260000	439192	59
الطماطم	..	64782	60772	86205	133736	64.4
البطاطة	..	123334	150383	276104	80340	344
الباذنجان	..	21584	21948	42514	37466	113
البصل	..	59491	47501	61497	58258	105
الخيار	..	58656	66442	56607	169069	33.4
اليقطين	..	15778	16630	20798	17267	120
خضروات اخرى	..	131393	140060	126200	146641	86
التفاح	..	7006	16806	4078	52332	7.8
العنب	..	6486	11451	15690	65038	24
الرمان	..	21419	24851	19807	65304	30
الخوخ	..	9245	9707	4106	18472	22
فواكه اخرى	..	6768	16445	10635	58055	18

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على :

1- وەزارەتی پلاندانان – گروپی بانکی دەولی، حکومەتی هەرێمی کوردستان – پێشکەوتنەکانی جێبەجێکردنی چاکسازی ئابوری - دەستکەوتەکانی چاکسازی و هەنگاوەکانی داهاتوو، 2017 ، لا19 .

2- گزفار قادر محمد غريب ، دراسة تحليلية لدور الاستثمار الزراعي في تحقيق الامن الغذائي باقليم كوردستان للمدة (2004-2015) مع اشارة الى تجربتي المانيا والعراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة)في الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد بجامعة السليمانية ، 2017 ، ص 79-85 .

3- حكومة اقليم كوردستان ، وزارة الزراعة والموارد المائية ، بيانات غير منشورة للسنوات المختارة .

المحلية، واكثر من ذلك ارتفاع تكاليف الانتاج مقارنة بالبلدين المذكورين مما يضطر الاقليم لاستيرادها من الخارج بسب انخفاض التكلفة الناجم من وفورات الحجم واستخدام التكنولوجيا المتقدمة للانتاج الزراعي في الدول المصدرة . اما فيما يخص النقص التغذوي ، فعلى الرغم من ان الباحث لم يحصل على اي بيانات الا انه اقل في الاقليم مقارنة بباقي العراق ، كما تبين في الجدول الاتي :

الجدول (3-42) نسبة الفقر في اقليم كوردستان والعراق لسنتي 2014 و 2018

المؤشرات / السنوات	الاقليم		العراق	
	2014	2018	2014	2018
نسبة الفقر (المقيمين المضيفين ، اللاجئين ، النازحين) ٪	12.5	5.5	22.5	18
نسبة الفقر (المقيمين المضيفين) ٪	4.7	..	..	..
متوسط الدخل الشهري للفرد (الف)دينار	344	..	266	..

Source : Kurdistan region 2014-2018 Indicators ,Kurdistan Region Government , Ministry of Planning, Kurdistan Region Statistics Office, Erbil, 2019, p25 .

يتبين من الجدول (3-42) ان نسبة الفقر في الاقليم كانت قرابة نصف نسبة الفقر بباقي العراق في عام 2014 ، اذ سجلت (12.5٪) في الاقليم (بضمنها اللاجئين والنازحين) وبالمقابل (22.5٪) في العراق ، وفي عام 2018 انخفضت نسبة الفقر كثيرا ، اذ سجلت (5.5٪) فقط في الاقليم مقابل (18٪) للعراق، اما نسبة الفقر في الاقليم بدون اللاجئين والنازحين سجلت (4.7٪) فقط .

وبالنسبة لمتوسط الدخل الشهري للفرد حسب ميزانية الاسرة في عام 2014 بلغ (344) الف دينار في الاقليم و (266) الف دينار في العراق ، عليه ان نسبة الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي في الاقليم تعدان فوق المتوسط واعلى مما هو عليه الحال مقارنة بباقي العراق .

ب- الموارد الاقتصادية : من الجدول (3-43) يمكن تقدير قيمة الموارد الاقتصادية في الاقليم للمدة (2012-2016)، اذ انها من حيث النسبة ومتوسط الفرد اقل مقارنة بقيمة الموارد الاقتصادية في العراق بحسب البيانات المذكورة سابقا ، وهذا محل الشك والتساؤل، اذ يظهر للمتابع ان الاقليم ومحافظاته اكثر تطورا من باقي العراق من حيث التنمية والعمران، وفي معظم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، الا ان الارقام الرسمية يخالفه ، يعزى الباحث هذا الى عدم دقة البيانات وصحتها ، لاسباب سياسية واخرى فنية، فمثلا يظهر من الجدول ان نسبة التعدين والمقالع

بضمنها النفط الخام الى الناتج المحلي الاجمالي في عام 2012 بلغت قرابة (0.2٪) فقط، في حين انتج الاقليم في العام نفسه قرابة (210) الف برميل يوميا من النفط بقيمة تجاوزت (6) مليار دولار ، وشكلت نسبة انتاج النفط الاقليم الى اجمالي نفط العراق في عام 2012 قرابة (8٪) الا ان نسبة النفط الخام بلغت قرابة (40٪) من الناتج المحلي الاجمالي في العراق مقابل (0.2٪)فقط لاقليم كوردستان وهذا حقا محل التساؤل .

من خلال الارقام الرسمية وكما يظهر من الجدول (3-43) ان الناتج المحلي الاجمالي في الاقليم يرتفع من (23.409) مليار دولار في عام 2012 الى (28.680) مليار دولار لعام 2013 بنسبة التغير (22٪) مقابل (4.6) و (5.5) الف دولار لمتوسط نصيب الفرد من الدخل في المدة نفسها، الا الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد بدأ بالانخفاض من عام 2014 ، اذ بلغ (26.408) مليار دولار للعام المذكور والى (25.666) مليار دولار و (23.986)مليار دولار لعامي 2015 و2016 على التوالي ، والاقليم حاله حال العراق، سجل معدلا سالبا للنمو الاقتصادي للمدة المذكورة، بالنسبة للاقليم بلغ معدل النمو الاقتصادي (22.65٪-) في عام 2016 مقارنة بالعام 2013 بحسب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، ويعزى هذا الى الاسباب المذكورة سابقا اهمها قطع الموازنة العامة للاقليم من قبل الحكومة الفدرالية وما ترتبت عليه من آثار[1] .

وفيما تخص الموازنة العامة اعتمد الاقليم على الموازنة العامة الاتحادية وفق اتفاق بينها وبين الحكومة الفدرالية منذ عام 2006 وبنسبة (17٪) من الموازنة العامة، بعدما يتم طرح النفقات السيادية والحاكمة يتبقى منها قرابة (11-13٪)بحسب الموازنة السنوية، واستفاد الاقليم كثيرا من الموازنة الاتحادية لتمويل النفقات العامة التشيغيلة والاستثمارية وما شهده الاقليم من العمران والتطور خاصة في المدة (2009-2014) ، اذ الموازنة العامة كانت في ارتفاع مستمر بشقيها الايرادات العامة والنفقات العامة ، ارتفعت النفقات العامة التخطيطية – التقديرية من (12.93) مليار دولار في عام 2012 الى (14.370) مليار دولار عام 2013 مقابل عجز بتقدير (1.734) و (1.429)مليار دولار على التوالي ، الا انه منذ عام 2014 تدهورت العلاقة تدريجيا بين الاقليم و الحكومة الفدرالية باتهامات متبادلة بين الطرفين، وادت الى قطع الموازانة العامة وآثار مالية و اقتصادية متتالية ، ولم تستطع حكومة الاقليم من تمويل النفقات العامة بالشكل السابق بل قللتها بنسبة (40-65٪) للمدة (2015-2018) بسبب نقص التمويل ، وكان التمويل من الايرادات المتاتية من بيع النفط بالدرجة الاولى والايرادات الاخرى الداخلية دون وضع قانون الموازنة العامة ولحد كتابة هذه الاطروحة ، عليه الايرادات العامة الداخلية في الاقليم لم تغط النفقات العامة للمدة (2012-2018) وقبلها ، اذ اعتمد الاقليم على الايرادات

([1]) فضلا عن حرب (داعش) وانخفاض اسعار النفط العالمي .

الاتحادية بنسبة قرابة (95%) لحد (2015) وبعدها على الايرادات العامة الداخلية وبتقليل النفقات العامة من ضمنها الادخار الاجباري لرواتب الموظفين فضلا عن تأخير دفعها.

الجدول (3-43)

الناتج المحلي الاجمالي والاهمية النسبية لبعض القطاعات في اقليم كوردستان للمدة (2012-2016)

البند/ السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية(مليار دينار)	27600	33814	31426	30543	28544
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية(مليون دولار)	23409	28680	26408	25666	23986
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (الف دولار)	4.627	5.521	4.952	4.690	4.273
نسبة التعدين والمقالع الى الناتج المحلي الاجمالي %	0.2	..	..	..	..
نسبة الصناعة التحويلية الى الناتج المحلي الاجمالي %	6.1	..	6	..	..
الايرادات العامة(مليون دولار)[1]	11196.7	12941.3	..	..	..
النفقات العامة (مليون دولار)	12931	14370.4			
الفائض- العجز(مليون دولار)	(1734)	(1429)	..	..	..

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على :

1- وزارة التخطيط في اقليم كوردستان العراق ، هيئة الاحصاء – قسم الحسابات القومية (بيانات غير منشورة) للسنوات (2012- 2016) .

2- Ministry of Planning – Rand Corporation.Calculating the Gross Regional Product of the Kurdistan Region – Iraq. 2016. P58 .

3- قانون الموازنة العامة لاقليم كوردستان – العراق للسنة المالية 2012 .

4- قانون الموازنة العامة لاقليم كوردستان – العراق للسنة المالية 2013 .

وبالنسبة للقطاع النفطي فان اول استخراج للنفط وانتاجه من قبل حكومة اقليم كوردستان يرجع الى نهاية عام 1995 وبداية 1996 في ناحية (طق طق) بقضاء كوية وبطاقة انتاجية اقل من (1000) برميل يومي، وازداد الانتاج سنة تلو الاخرى بنسب ضئيلة لغاية عام 2009 كما يتبين من الملحق (2) ، اذ وصل الى

[1]) اعتمدت على ارقام قانون الموازنة العامة وليس الحساب الختامي وتحويل الدينار للدولار بسعر صرف 1179 للدولار الواحد .

قرابة (43000) برميل يوميا في العام المذكور وبعدها بمعدلات سريعة بلغ قرابة (75) الف برميل يوميا في عام 2010 و(187) الف برميل يوميا عام 2011 ، وبسبب الاحتياطيات الكبيرة والطلب الكبير من قبل الشركات الاجنبية للاستثمارات النفطية الناجمة من البيئة السياسية والامنية المستقرة، فضلا عن الخلافات المستمرة بين حكومة اقليم كوردستان والحكومة الفدرالية توجه الاقليم نحو زيادة الانتاج، ومن ثم الاستقلال النسبي في قطاع النفط بهدف الاستقلال المالي، وذلك بالانتاج والبيع المباشر عن طريق انبوب حكومة اقليم كوردستان (من خورمه‌له لفيشخابور- تركيا) بالمشاركة مع (سومو)، اذ قام الاقليم بتصدير اول شحنة من النفط خام عن طريق انبوبه الخاص في نهاية عام 2013 فضلا عن التصدير بالشاحنات وعن طريق (سومو) ، الا انه في 24 حزيران 2015 تم الاعتماد الكلي على انبوب اقليم كوردستان دون الرجوع للحكومة الفدرالية[1] ودون المشاورة مع (سومو)، بل وقعت شركة نفط الشمال تحت سيطرة حكومة اقليم بعد دخول منظمة داعش للعراق وخروج الجيش العراقي والانفلات الامني في عدد من المحافظات الشمالية ومنها محافظة كركوك ، اذ دخلت قوات البيشمركة الى المناطق المتنازع عليها بحسب المادة (140) من الدستور العراقي الدائم ، وقامت حكومة اقليم بتصدير جزء من انتاج النفط تراوح مابين (200-300)الف برميل يومي من حقلي (هافانا) و(باي حسن) في مدينة كركوك الى ان وقع احداث 16 اكتوبر 2017، اذ تم اخراج قوات البيشمركة من كركوك وبسط العراق سيطرته على حقول كركوك واعادة الوضع الى ماقبل عام 2014 .

وبالنسبة للمدة (2012- 2018) يتبين من الجدول (3-44) ان انتاج النفط وصادراته ازدادت سنويا، اذ وصل الانتاج الى قمته في عام 2015 وبلغ (577287) برميل يوميا ، الا ان الصادرات وصلت قمتها في عام 2017، اذ بلغت (472475) برميل يوميا ووصلت قيمة الصادرات كذلك الى اعلى مستواها في العام نفسه ، اذ بلغت قرابة (7.7) مليار دولار ، وبسبب احداث 16 اكتوبر انخفض كل من الانتاج والصادرات في عام 2018 وبلغ (375246) برميل والصادرات (349934)برميل يوميا، الا ان قيمة الصادرات لم تنخفض كثيرا مقارنة

([1]) هذه المحاولة كانت لها اثار ايجابية واخرى سلبية ، من ايجابيتها ، اعتمد الاقليم كليا على الايرادات الداخلية التي قدرت بـ (4-7) مليار دولار سنويا بعدما كان يعتمد بنسبة (95٪) على الايرادات المتأتية من الحكومة الاتحادية ما ادى الى عدم خضوع الاقليم لمعظم الضغوطات السياسية من قبل المركز ، اما سلبياتها فكانت اكبر من ايجابياتها ونفعها ، اذ ادت الى تقليل الايرادات العامة بعدما وصلت الى قرابة (12.9)مليار دولار في عام 2013 بالتالي تقليل النفقات العامة بقرابة (40-65٪) بضمنها اجور ورواتب الموظفين ونفقات تشغيلية اخرى فضلا عن التعطيل النسبي للمشاريع الاستثمارية بسبب عدم تمويلها ما ادى الى آثار اقتصادية واجتماعية اخرى منها ، تخفيض الناتج المحلي الاجمالي ، توقف كثير من المشاريع بضمنها الصناعية ، خروج بعض الشركات الاجنبية ، زيادة البطالة ، تخفيض الدخل وزيادة الفقر ، زيادة الهجرة الى الخارج .

الجدول (3-44)

حجم الانتاج والصادرات من النفط الخام والمنتجات النفطية في اقليم كوردستان للمدة (2012-2018)

البند/ السنوات	2012	2013	2014	2015	[1]2016	[2]2017	[3]2018
الانتاج (برميل) يوميا	210154	214970	312576	577287	..	498619	375246
الصادرات (برميل) يوميا	69197	32280	135558	350437	..	472475	349934
قيمة الصادرات (مليون دولار) سنويا	..	..	..	5936.4	..	7707.5	7293

Sources :

1- KUDRDISTAN REGIONAL GOVERNMENT, MINISTARY OF NATURAL RESOURCES, OIL PRODUCTION, EXPORT and CONSUPTION RRPORT 2003-2013 , 2013, P 8,11 .

2- KUDRDISTAN REGIONAL GOVERNMENT, MINISTARY OF NATURAL RESOURCES, OIL PRODUCTION, EXPORT and CONSUPTION RRPORT 2014, 2015, P4-5 .

3- KUDRDISTAN REGIONAL GOVERNMENT, MINISTARY OF NATURAL RESOURCES, OIL PRODUCTION, EXPORT , and CONSUPTION RRPORT 2015 , ,2016, P5-7.

4- Kurdistan Regional Government , Delloitte, Oil production, export , consumption , and revenue for the period 1 July to 31 December 2017 , ,2018, P3.

5- Kurdistan Regional Government , Delloitte, Oil production, export , consumption , and revenue for the period 1 Jan to 31 Mar 2018 , 2019, P3.

6- Kurdistan Regional Government , Delloitte, Oil production, export , consumption , and revenue for the period 1Apr to 30 Jun 2018 , 2019, P3.

7- Kurdistan Regional Government , Delloitte, Oil production, export , consumption , and revenue for the period 1 Oct to 31 Dec 2018 , 2019, P3.

بانخفاض كمية الصادرات، وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط ، اذ قيمة الصادرات بلغت قرابة (7.3)مليار دولار لسنة 2018 مقابل (7.7) مليار دولار لسنة 2017 ، علما ان انتاج نفط الاقليم بعد احداث 16 اكتوبر كله كان ضمن ادارة حكومة اقليم كوردستان ووصل حجم الانتاج في الربع الاخير من عام 2018 الى قرابة (450)

([1]) لم يحصل الباحث على البيانات لكامل عام 2016 الا ان انتاج النفط في شهر اكتوبر بلغ (614071) برميل يوميا والصادرات (540857) برميل بقيمة (636364) الف دولار شهري ، عليه بلغ مستوى الانتاج في هذا العام الى اكبر مستوى له ، الا ان هذا مع انتاج ومساهمة شركة نفط الشمال (حقلي هافانا وباي حسن) .

([2]) تم تقدير السنوي لحجم الانتاج والصادرات وقيمتها على تقرير (Delloitte) لنصف الثاني من عام 2017 .

([3]) تم تقدير السنوي لحجم الانتاج والصادرات وقيمتها على تقارير(Delloitte) لربع الاول والثاني والرابع اي تسعة اشهر من عام 2018.

الف برميل يوميا وقرابة (500) الف برميل في الربع الثالث للعام 2019 ومن المتوقع ان يزداد اكثر في السنوات القادمة[1].

وتعد نسبة استغلال النفط نسبة متدنية مقارنة بالامكانات الطبيعية والفرص المتاحة، اذ هناك دول اخرى احتياطياتها النفطية اقل من احتياطيات الاقليم الا ان انتاجها اكبر بكثير من انتاج الاقليم، خاصة ان الاقليم في السنوات الماضية واجه ازمة مالية كبيرة، وان الايرادات المتأتية من بيع النفط لم تتمكن من تمويل النفقات العامة رغم تخفيض النفقات العامة بنسبة كبيرة بسبب نقص التمويل، اذ وصل تخفيض رواتب الموظفين مثلا قرابة نسبة (60٪) فضلا عن تأخيرها وصلت الى (45-60)يوما ووقف النفقات الاستثمارية كذلك ، بالتالي تعطيل معظم المشاريع الاستثمارية وذلك بسبب قطع موازنة الاقليم من قبل الحكومة المركزية الناجم عن ملف النفط (انتاج وتصدير النفط مباشرة من قبل حكومة اقليم كوردستان فضلا عن ابرام العقود الاستثمارية دون الرجوع للمركز)، ومن جانب اخر انخفاض اسعار النفط عالميا ، ودخول الداعش لحدودها وصراعاتها كذلك، اذ ازدادت النفقات العامة جراء العوامل المذكورة الى جانب تدفق النازحين من العراق واللاجئين السوريين التي تحملت حكومة الاقليم نصف الاعباء المالية المترتبة عليهم والبالغ عددهم (1.2) مليون فرد وكانت نفقاتهم السنوية تبلغ (1.2) مليار دولار، ادى كل ذلك الى الازمة المالية الكبيرة، وتوقفت العمليات التنمية الى ان بدأت نسبيا في اواخر 2018 وبداية 2019 .

على الرغم من العقود المبرمة بين حكومة اقليم كوردستان والشركات النفطية العالمية ومنها شركات تركية بخصوص انتاج الغاز الطبيعي وتصدير كميات كبيرة منه، الا ان الانتاج فيها متدني جدا ، يستخدم معظمها لتشغيل المحطات الكهربائية ، ومن المقرر ان تنتهي عمل انشاء انبوب اقليم كوردستان (فيشخابور- تركيا) الخاص لنقل وتصدير الغاز للخارج في الربع الثاني من عام 2020 ، حينئذ سيدخل اقليم كوردستان بشكل اكبر في خريطة الطاقة العالمية وتكسبه اهمية كبيرة من الناحية الجيو السياسية ، ان عملت بشكل عقلاني والشفافية بعيدا عن الفساد والمحسوبية ، خاصة ان قرابة 30 دولة اجنبية من خلال قرابة (40) شركة بعضها عملاقة عالميا[2] تستثمر في نفط الاقليم، سواء بالبحث والكشف او الاستخراج او النقل والتحويل ، ويرى الباحث انه خلال

([1]) ومن المتوقع ان يصل لقرابة (700) الف برميل بنهاية 2020 و قرابة(1) مليون برميل في نهاية 2021 ، وكان لاقليم كورستان خطة لرفع انتاجه النفطي الى (1)مليون برميل يوميا في عام 2017 و (2) مليون برميل لعام 2020 الا انه لم يتمكن من تحقيق ذلك لاسباب عدة اهمها، احداث 16 اكتوبر 2017 ، فضلا عن خطته لتصدير الغاز لتركيا بكمية (10) مليار متر مكعب سنويا في العام نفسه وارتفاعها لـ (20) مليار متر مكعب سنويا بحلول عام 2030 .

([2]) مثل شركة (....Chevron , Genel Energy, Exxon Mobile , Total ,Turkish Entity , GazProm , Dana Gas, Ros Neft)

الممارسة الرشيدة مع ملف النفط والغاز يمكن لاقليم كوردستان في سنة 2021 وما بعده ان يستقل ماليا ودون الرجوع للحكومة الاتحادية ويحصل على ايرادات كبيرة واللازمة تمول النفقات العامة بشكل عام بضمنها النفقات التشغيلية بسهولة فضلا عن تخصيص نسبة كبيرة منها للنفقات الاستثمارية لتطوير وتنمية اقتصاداته وتقفز قفزة نسبية في مجال التنمية ، خاصة في قطاع البنى التحتية ، والاقليم لديه كل المقومات والامكانات للقيام بذلك منها: الاحتياطيات الكبيرة من النفط والغاز، والبنى التحتية (انبوبه الخاص للنفط والغاز)، قربه من الاسواق الدولية، والعقود المبرمة مع شركات اجنبية في دول كبيرة مما تتيح له الدعم الدولي (منها تركيا ، وروسيا الاتحادية ، والولايات المتحدة الامريكية، والامارات العربية المتحدة)، الاستقرار السياسي والامني ، الا ما ينقصه هو الادارة او الحكومة الرشيدة ووضع خطة استراتيجية بعيدة المدى، هذا فضلا عن خلافاتها مع الحكومة الاتحادية حول ملف ادارة النفط والغاز .

وفيما تخص الصناعة التحويلية فانها صغيرة ، الا انها اكثر تطوراً مقارنة بباقي العراق ، اذ اسهمت بنسبة (6٪) في خلق الناتج المحلي الاجمالي في عامي 2012-2014 كما تبينت في الجدول (3-43) وكانت قرابة (2٪) في العراق للمدة (2013-2017) هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان معظم الصناعات الكبيرة والمتوسطة قد تم بنائها بموجب قانون الاستثمار المرقم (4) لعام 2006 ، وبلغ عدد المشاريع الصناعية المجازة بالقانون المذكور (214) مشروع وبقيمة (17.9) مليار دولار وبنسبة (37.3٪) من مجموع المشاريع الاستثمارية المجازة للمدة (2006-2018).

الجدول (3-45) المشاريع الصناعية في إقليم كوردستان بحسب الحجم والايدي العاملة للسنتين 2013 و 2018

انواع الصناعة (حسب الحجم)	2013		2018		التغير النسبي ٪	
	العدد	الايدي العاملة	العدد	الايدي العاملة	العدد	الايدي العاملة
الصناعات الكبيرة	89	8406	119	15376	33.7	83
الصناعات المتوسطة	182	2488	421	6033	131.3	142.5
المجموع الفرعي	271	10894	540	21409	99.3	96.5
الصناعات الصغيرة	10387	33861	..	..	..	..
المجموع الكلي[1]	10685	44755	..	..	..	..

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على :

Ministry of Planning, Kurdistan Region Statistics Office, Kurdistan region 2014-2018 Indicators ,2019, p83-84 .

([1]) فضلا عن المناجم بلغ عدده (419) منجم والايدي العاملة (4333)عامل في عام 2014 .

وبالنسبة لانواع الصناعة بحسب الحجم فيظهر من الجدول (3-45) ازدياد عدد الصناعات الكبيرة والمتوسطة من (271) صناعة في عام 2013 الى (540) صناعة في عام 2018 وبنسبة التغيير (99.3٪) ، والحال كذلك بالنسبة للايدي العاملة ، اذ ازدادت من (10894) عامل الى (21409) عامل وبنسبة التغيير (96.5٪) في المدة نفسها ما يعني زيادة مساهمة الصناعة التحويلية في خلق الناتج المحلي الاجمالي وتعد الصناعات الغذائية والانشائية من اهم الصناعات في الاقليم من حيث العدد وحجم الاستثمار والايدي العاملة .

وبالنسبة للبنية التحتية ومنها النقل والمواصلات مثلها مثل العراق لاتوجد مؤشرات تحدد مستوى هذا القطاع فضلا عن عدم وجود بيانات دقيقة وجديدة ، الا انها اكثر تطورا مقارنة بباقي العراق ، وكانت في تطور أستمر لغاية عام 2014 وبعدها بسبب الازمة المالية والسياسية توقفت عن التطور وبدأت بتعبيد الطرق من عام 2018 ، وفي خطة الحقيبة الوزارية التاسعة الاهتمام الاوسع بهذا المجال ، اذ في خطتها اكمال الشوارع ذو الممرين بجميع الطرق الخارجية بين المدن والاقضية . وتشير بيانات عام 2011 الى ان الطول الاجمالي لشبكة الطرق بلغ (12359) كم، وطبقا للمعايير الدولية تتطلب ان تكون بحدود (44720) كم نسبة للسكان (خطة التنمية لاقليم كوردستان 2015-2019 ، 2014 ، 57) اي هناك نقص بحدود(32361) وبنسبة (72٪)، وهذا النقص وانخفاض جودة الطرق يؤديان الى حوادث المرورية بلغت (4476) حادث في عام 2018 منها (569) حادث مميت وبلغ عدد الوفيات فيها (705) وفاة (http://www.krso.gov.krd) .

وبخصوص المطارات، يوجد مطاران واحد بالسليمانية والثاني باربيل ومطار دهوك قيد الانشاء ، ويعد مطار اربيل الدولي اكبر المطارات واكثرها تطورا في العراق ، اذ تم بنائه بعد عام 2003 وتم توسيعه بعد ذلك ، وكما يظهر من الجدول بلغ عدد الرحلات الجوية قرابة (22844) رحلة وعدد المسافرين (2091687) مسافر في سنة 2017 وانخفضت قليلا في سنة 2018 الى (21445) رحلة و (1843732) مسافر، ويرجع هذا التراجع الى آثار الاستفتاء الشعبي في اقليم كوردستان في نهاية عام 2017 ، اذ ادى الى ايقاف مطارات الاقليم من قبل الحكومة الاتحادية وتم تشغيلها في الربع الثاني من 2018 ، ويشكل النقل الجوي في الاقليم قرابة ثلث النقل الجوي على مستوى العراق، ويعزى هذا الطلب مقارنة بباقي العراق الى الاستقرار الامني والسياسي بالدرجة الاساس ومن ثم الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، هذا فضلا عن الموقع الجيد لمطار اربيل الدولي ، اذ يقع بين محافظات دهوك، وكركوك، ونينوي ، فضلا عن السليمانية، ولايوجد خطوط السكك الحديدية في الوقت الحالي بالاقليم على الرغم من وجود خطة لانشائها في الحقيبة الوزارية الحالية (التاسعة) .

الجدول (3-46)

بيانات عن النقل الجوي في اقليم كوردستان للسنتين 2017 و 2018

البند/ السنوات	2017	2018
عدد الرحلات الجوية	22844	21445
عدد المسافرين المنقولين	2091687	1843732
كمية البضاعة المنقولة (طن)	..	26545

المصدر :تم اعداد الجدول اعتمادا على : هيئة احصاء اقليم كوردستان

1- http://www.krso.gov.krd/Default.aspx?page=article&id=898&l=2&#krso7
2- Ministry of Planning, Kurdistan Region Statistics Office, Kurdistan region 2014-2018
3- Indicators, Erbil, 2019, p83.

وبالنسبة لقطاع الاتصالات مثل العراق يعد متطورا نسبيا مقارنة بالنقل البري والجوي ، ولم يحصل الباحث على البيانات الجديدة[1] ، الا انه في عام 2014 يمتلك (80.9) هاتف جوال لكل (100) نسمة مقابل (71.6) هاتف جوال للعراق و(34.7%) من السكان يستخدمون الانترنت مقابل (18.6%) للعراق (التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014 ، 163) .

عليه بدأت البنى التحتية بالتطور من عام 2011 للعام 2014 وبعدها بسبب الازمات المذكورة توقف الاستثمار فيها وبدأ مرة اخرى في اواخر 2018 ولحد الآن، مع وجود خطة للاستثمارات الجديدة بهدف تطويرها .

من خلال ماسبق يتبين ان الموارد الاقتصادية في الاقليم دون المستوى المطلوب مقارنة بالامكانات والموارد الطبيعية الكثيرة والمتنوعة، من خلال البيانات يظهر ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في الاقليم اقل مقارنة بباقي العراق (مع تحفظات الباحث على البيانات) ، كما ان الموارد المالية بدون امدادات الحكومة الاتحادية لاتكفي لتمويل النفقات العامة ، الا ان القطاع الصناعي والبنى التحتية اكثر تطورا مقارنة بباقي العراق ، عليه مستوى هذا المقوم يعد ضعيفا وقريبا من المتوسط .

ت- البيئة الاستثمارية: نظرا لان الاقاليم والمقاطعات ليست بدولة لذا لاتشملها المؤشرات المعروفة (منها مؤشر سهولة الاعمال، مؤشر التنافسية العالمية، مؤشر الحكم الرشيد، مؤشر السلام العالمي) التي تقوم بها المؤسسات الدولية ،

[1]) الا ان حسب بيانات وزارة التخطيط في اقليم كوردستان في عام 2009 خطوط الهاتف النقال بلغت (42.9) لكل 100 نسمة وارتفعت الى (56.6) في عام 2013 ، ومستخدموا الانترنت كان (4.7) لكل 100 نسمة وارتفع الى (6.2) في المدة الزمنية نفسها . ويرى الباحث النسبة اكبر بكثير في الوقت الحالي مقارنة بالسنوات السابقة ، اذ حسب المسح الديموغرافي لسنة 2017 فان (54%) من العوائل يستخدمون الانترنت .

فيضطر الباحث ان يلجأ الى البيانات والدراسات والمعلومات المحلية لتحليل البيئة الاستثمارية مع بعض البيانات والمعلومات التي قامت بها المؤسسات الدولية .

يعد القطاع الخاص قطاعا صغيرا في الاقليم الا انه حقق بعض التطورات واتجه نحو التوسع والازدياد ، ويعزى هذا الى البئية الاستثمارية المشجعة نسبيا وانها افضل من البيئة الاستثمارية في العراق ، اذ ان الاقليم يتسم بالاستقرار السياسي والامني النسبي، كذلك البنى التحتية افضل من العراق، هذا فضلا عن امتيازات المستثمر حسب قانون الاستثمار رقم (4) لعام 2006 منها اعفاء الضرائب لمدة (10)سنوات وتمليك المشروع للمشاريع الاستراتيجية، وكذلك الموقع الجغرافي بالنسبة لدول الجوار وقربه من الطرق الدولية عبر تركيا، هذا ناهيك عن الفرص الااستثمارية الكثيرة والموارد الطبيعية المتنوعة الكثيرة وغير المستغلة، من خلال دراسة افترضت اقليم كوردستان بالدولة اجرتها مجموعة البنك الدولي في عام 2015 اي بعد الازمات المذكورة تبين البيئة الاستثمارية في اقليم كوردستان من خلال اجراء مقارنة بينه وبين العراق مثلما جاء في الجدول الاتي :

الجدول (3-47) مؤشرات مقارنة ، اقليم كوردستان مع باقي العراق لعام 2014

المؤشرات	ترتيب اقليم كوردستان	ترتيب العراق
مؤشر البيئة السياسية (PEI)	(4.98)55	(2.21)83
مؤشر بيئة الاعمال (BEI)	(5.7)57	(5.04)72

Source: THE WORLD BANK GROUP, The Kurdistan Reign of Iraq - Assessing The Economic and Social Impact of The Syrian Conflict and ISIS , Washington , DC , 2015 , p24 .

يتضح من الجدول ان اقليم كوردستان العراق يتفوق على العراق في المؤشرين، فيما يخص مؤشر بيئة الاعمال الذي تعتمدها مؤسسة (The Economist Intelligence Unit) فالفرق اقل مقارنة بالمؤشر البيئة السياسية ، اذ جاء الاقليم بالترتيب (57عالميا وبدرجة (5.7)) مقابل الترتيب 72 عالميا للعراق وبدرجة (5.04)، الا ان العراق كان في الترتيب 151 من بين 189 دولة حسب مؤشر سهولة اداء الاعمال للبنك الدولي، وبحسب مؤشر البيئة السياسية، كان الاقليم بترتيب 55 عالميا وبدرجة (4.98) مقابل ترتيب 83 وبدرجة (2.21) للعراق، فضلا عن مؤشر السلام العالمي، وبحسب مؤشر الاستقرار السياسي والامني كما يتبين من فقرة المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية ضمن هذا المبحث .

كل هذا اثر في البيئة الاستثمارية في الاقليم، ثم انعكس على حجم الاستثمارات ، وادى الى زيادة حجم الاستثمارات عاما تلو الاخر ووصلت الى قمتها في عام 2013، اذ بلغ قرابة (10.7) مليار دولار وبنسبة (22٪) من مجموع الاستثمار في الاقليم ، الا انها بدأت تنخفض في عام 2014 بسبب الازمة السياسية والمالية ،

ووصلت الى ادنى مستوياتها في عام 2017 بملغ قدره (712.7) مليون دولار فقط وبنسبة (1.48٪) من مجموع الاستثمارات وذلك بعد تأزم الصراعات بين قوات حكومة اقليم كوردستان وقوات الحكومة الاتحادية ، ومن ثم بدأ نحو الارتفاع في سنة 2018 بمبلغ (2.867) مليار دولار وبنسبة (5.97٪) من مجموع الاستثمارات اي بعد انتهاء العنف وهزيمة منظمة (الداعش)، فضلا عن المعالجة النسبية للازمة المالية بعد ارتفاع سعر النفط وبعد الحوار والنقاشات لحل المشاكل المتعلقة بين حكومة اقليم كوردستان و الحكومة الفدرالية .

الجدول (3-48) حجم الاستثمار في اقليم كوردستان للمدة (2006-2018)

السنوات	حجم الاستثمار (مليون) دولار	النسبة الى مجموع الاستثمار ٪
2006	482.026	1
2007	3846.452	8.01
2008	2112.267	4.40
2009	3689.915	7.68
2010	4521.576	9.41
2011	3368.182	7.01
2012	6127.436	12.76
2013	10672.068	22.22
2014	3876.237	8.07
2015	3956.349	8.24
2016	1795.495	3.74
2017	712.69	1.48
2018	2867.273	5.97
المجموع	48027.962	100

المصدر : هيئة الاستثمار في اقليم كوردستان العراق ، 2019 ، بيانات غير منشورة .

ومن حيث التوزيع الجغرافي للاستثمارات المبين في الملحق (3)، فالحصة الكبيرة لمحافظة اربيل بنسبة تقدر بـ(55.68٪)، وبعدها محافظة السليمانية بنسبة (30.85٪)، ومحافظة دهوك بنسبة (13.46٪)، ومن حيث التوزيع القطاعي كما يظهر من الجدول في الملحق المذكور، فالقطاع الصناعي يسيطر على القطاعات الاخرى بنسبة (37.26٪)، وبعدها قطاع السكن بسنبة (31.66٪)، اما اقل الاستثمارات فكانت للقطاع الفني بنسبة (0.03٪) والنقل (0.22٪) والرياضي (0.24٪)، ومن حيث الجنسية، فالاستثمارات المحلية تأتي في المقدمة

بمبلغ (38.312)مليار دولار وبنسبة (79.77٪) والاستثمار الاجنبي[1]بمبلغ (5.919) مليار وبنسبة (12.33٪) والمشترك (المحلي والاجنبي) بلغ (3.796)مليار دولار بنسبة (7.90٪) وكما يظهر من الجدول الآتي :

الجدول (3-49) حجم الاستثمار في اقليم كوردستان بحسب الجنسية للمدة (2006-2018)

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	حجم الاستثمار (مليون) دولار	النسبة المئوية
المحلي	747	38312.142	79.77
الاجنبي	44	5919.704	12.33
المشترك	29	3796.115	7.90
المجموع	820	48027.962	100

المصدر : هيئة الاستثمار في اقليم كوردستان العراق ، 2019 ، بيانات غير منشورة .

يتبين من الجدول ان حجم الاستثمار الاجنبي هو متدني مقارنة بالفرص المتاحة، وهذا يعزى الى عدم جاذبية البيئة بالنسبة للمستثمر الاجنبي، اذ البيئة الاستثمارية في الاقليم تعاني من معوقات عديدة اهمها ، غياب التنسيق او المشاكل العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم، تدني مستوى البنية التحتية ، ارتفاع تكاليف الطاقة ، تخلف الخدمات المالية والمصرفية ، الفساد الاداري والمالي (حجي ، 2017 ، 169-170)، ومن الملحق (3) تظهر ان الامارات العربية المتحدة اكبر مستثمر اجنبي بمبلغ (3.314) مليار دولار وبنسبة قرابة (60٪) من مجموع الاستثمارات الاجنبية وبعدها تركيا بمبلغ (1.130) مليار دولار وبنسبة (19.10٪) ومن ثم لبنان بمبلغ (1.016) مليار دولار ما تساوي نسبة (17.17٪) ، على الرغم من قرب الموقع الجغرافي للجمهورية الاسلامية الايرانية، الا ان حجم استثماراتها في الاقليم متدني جدا، اذ بلغت قرابة (15) مليون دولار فقط وبنسبة (0.25٪) من مجموع الاستثمارات الاجنبية وبمشروع واحد .

من خلال ماسبق يتبين ان البيئة الاستثمارية في الاقليم افضل من باقي العراق، الا انها غير جاذبة بشكل جيد (باستثناء الاستثمار في قطاع النفط والغاز الذي يتصارع القوى الاقليمية والدولية من اجل الاستثمار فيه) على المستوى الدولي وللمستثمر الاجنبي ، عليه مستوى هذا المقوم يعد متوسطا .

[1] بلغ عدد الدول الاجنبية المستثمرة (16) دولة اهمها: الامارات ، تركيا ، لبنان ، مصر ، الولايات المتحدة الامريكية ، نيوزلندا فضلا عن (7) دول اجنبية اخرى بالاستثمار المشترك مع المستثمر المحلي اهمها : المانيا ، فرنسا ، بريطانيا ، كوريا الجنوبية .

ث- حجم السوق وامكانية الدخول للاسواق الخارجية : نظرا لعدم ادراج اقليم كوردستان ضمن مؤشر التنافسية العالمية لمعرفة حجم وكفاءة الاسواق مثلها مثل العراق تتم دراستها وفق مؤشرات ومتغيرات اقتصادية اخرى منها، حجم الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منها، وحجم الواردات السنوية، والنفقات العامة ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي وكالاتي :

الجدول (3-50) الناتج المحلي الاجمالي في اقليم كوردستان

ومتوسط نصيب الفرد منها ونسبة الواردات والنفقات العامة الى GDP للمدة (2012-2016)

المؤشر / السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية(مليون دولار)	23409	28680	26408	25666	23986	25629.8
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (الف دولار)	4.627	5.521	4.952	4.690	4.273	4.8
قيمة الواردات (مليون دولار)	..	..	..	..	15927.9	..
النفقات العامة(مليون دولار)	12931	14370.4	..	..	..	..
نسبة الواردات الى GDP%	..	..	..	..	66.4	..
نسبة النفقات العامة الى GDP%	55.2	50	..	..	..	..

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على : الجدول (3-43) و (3-51)

يعد العراق وبضمنه اقليم كورستان من الدول والاقاليم فوق متوسط الدخل ، وكان العراق في الترتيب (52) على مستوى العالم من حيث الناتج المحلي الاجمالي لعام 2017 وفق بيانات البنك الدولي ، اذ بلغ (191197.3) مليون دولار و (5.1) الف دولار كمتوسط نصيب الفرد في العام المذكور مقابل متوسط نصيب الفرد بلغ (5.5) الف دولار للمدة (2013-2017)، ويعد اكبر مقارنة بالاقليم، اذ بلغ متوسط نصيب الفرد في الاقليم (4.8) الف دولار للمدة (2012-2016) مع تحفظات الباحث على هذه الارقام ، اما حسب ميزانية الاسرة فان متوسط الدخل الشهري للفرد في الاقليم اكبر بكثير مقارنة بباقي العراق ، اذ في عام 2014 بلغ (289) دولار للفرد في الاقليم مقابل (174) دولار و (153) دولار في المحافظات الوسطى والجنوبية بالتوالي (المسح الاجتماعي والاقتصادي المستمر 2014، 123و129)، وبالنسبة للنفقات العامة التي تتغير بتغير اسعار النفط والكميات المصدرة والايرادات المتأتية من الحكومة العراقية، ففي الحالة الاخيرة نسبة النفقات العامة الى السكان في الاقليم اعلى مقارنة بمستواها بباقي العراق، والحال كذلك فيما تخص نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي بلغ (50%) في عام 2013 مقارنة بـ (43.1%) في العراق، والحال نفسه فيما يخص نسبة

الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي ، اذ في عام 2016 بلغت (66.4٪) في الاقليم مقارنة (19.8٪) في العراق ، عليه يعد حجم السوق في الاقليم حجما بفوق متوسط واكبر من العراق من حيث نسبة السكان ، وبالنسبة لامكانية الوصول او الدخول للاسواق الخارجية والدولية، فيتبين من خلال حجم الصادرات والواردات ، الا ان الباحث لم يحصل على البيانات الخاصة بقيمة الصادرات ، الا ان قيمة الواردات يمكن بيانها وفق الجدول الاتي :

الجدول (3-51) قيمة الواردات

الى اقليم كوردستان وباقي العراق للسنتين 2016 و 2017(الف دولار)

المكان / السنوات	2016	2017
اقليم كوردستان	15927944	16133247
باقي العراق	25000822	27395099
جميع العراق	40928766	43528346
نسبة الاقليم ٪	38.9	37

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على :

Ministry of Planning, KRSO, Trade exchange (import) in Iraq and Kurdistan Region 2016-2017, Erbil, 2018,p5 .

يظهر من الجدول (3-51) ان قيمة الواردات في عام 2016 بالاقليم بلغت قرابة (15.9) مليار دولار وبنسبة (38.9٪) من مجموع العراق وارتفعت الى (16.1) مليار دولار في عام 2017 الا انها بنسبة اقل من مجموع العراق، وقد بلغ (37٪) اي قرابة (38٪) كمتوسط للسنتين مقارنة بـ (62٪) لباقي العراق، ويدل هذا على حجم السوق الاوسع مقارنة بالعراق من حيث نسبة السكان ، اذ يشكل الاقليم قرابة (15٪) من مجموع سكان العراق ، الا ان وارداتها اكبر من هذا بكثير .

والجدول (3-52) يبين الشركاء التجاريين ويبين علاقاته الاقتصادية (جانب الطلب) بحسب الدول والاقاليم، ويظهر من الجدول المذكور ان الاقليم يستورد من جميع القارات واقاليم العالم وبلغ (15.92) مليار دولار وبنسبة (66.4٪) من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2016 ، ومن اهم المصدرين الى الاقليم هما ايران وتركيا، اذ في عام 2017 يشكلان قرابة (56٪) من مجموع الواردات للاقليم وبعدها الدول العربية بـ (18٪) وشرق آسيا (12٪) والاتحاد الاوروبي (8.2٪) واقلها الدول الافريقية واقيانوسيا وآسيا الوسطى بالتوالي .

الجدول (3-52) قيمة الورادات

الى اقليم كوردستان بحسب الدول - الاقاليم للسنتين 2016 و 2017(الف دولار)

الدول- الاقاليم / السنوات	2016	2017
الافريقية باستثناء العربية	1080	1466
العربية	3128403	2926683
شرق آسيا	1717189	1966443
ايران وتركيا	9002342	9067093
امريكا الشمالية	352148	351262
اوقيانوسيا	4603	4685
امريكا الجنوبية	79037	90354
جنوب آسيا	121766	128138
جنوب شرق آسيا	88323	109173
الاتحاد الاوروبي	1274204	1335073
اوروبا باستثناء الاتحاد الاوروبي	140229	134315
آسيا الوسطى	18620	18561
المجموع	15927944	16133247

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على :

Ministry of Planning, KRSO, Trade exchange (import) in Iraq and Kurdistan Region 2016-2017, Erbil, 2018, p6 .

اما فيما تخص الصادرات، على الرغم من عدم وجود بيانات دقيقة الا ان معظمها تتجسد في النفط الخام بقرابة (5.9-8)مليار دولار بحسب السنوات (2014-2018) ، وان من اهم المعوقات التي تواجهها صادرات الاقليم هو عدم الدخول في التنافسية الدولية من حيث السعر والجودة، هذا فضلا عن انه اقليم قاري حبيس ليس لديه منفذ بحري ، الا ان له حدود ومنافذ برية مع كل من ايران (اكثرها حدودا ومنفذا) وتركيا (الاقليم هو المنفذ الوحيد لتركيا على مستوى العراق) وسوريا وباقي محافظات العراق .

وبالنسبة لكفاءة الاسواق وتنمية سوق المال مثل العراق، فانها بمستوى ضعيف جدا وذلك بسبب الاحتكارات في مجالات عدة ولا توجد المنافسة المحلية والاجنبية في جميع المجالات ويحتاج بدء الاعمال الى وقت كثير ، ورغم وجود سوق اربيل المالي الا انه غير متطور وغير كبير، ولاتوجد خدمات مالية متنوعة، هذا فضلا عن

صعوبة الاقتراض وارتفاع تكلفته الى جانب المخاطرة، عليه بالنسبة لهذا المؤشر يمكن القول بان مستواه ضعيف وقريب من المتوسط .

أ- فعالية البنك المركزي : من المعروف لاتوجد بنوك مركزية في الاقاليم، بل هذه المهمة والوظيفة من اختصاصات الحكومة الاتحادية، وبالامكان وجود فروعها في الاقاليم والمحافظات مثل فرع البنك المركزي العراقي في محافظة اربيل، وظيفته هو ضبط التدفقات النقدية بين الحكومة المركزية والاقليم بالدرجة الاساس فضلا عن المراقبة والسيطرة ، اما السياسة النقدية واصدار العملات فمن وظيفة البنك المركزي في الحكومة الاتحادية ، ولايمكن تقييم شيء لاوجود له ، لذا فيما يتعلق باقليم كوردستان نعطي المستوى نفسه من فعالية البنك المركزي العراقي لهذا المقوم وهو مستوى متوسط .

عليه من خلال دراسة المقومات الفرعية تبين ان المقومات الاقتصادية الكلية في الاقليم مستواها متوسط، اقواها مقوم الانتاج والامن الغذائي ثم البيئة الاستثمارية واضعفها الموارد الاقتصادية وحجم السوق – امكانية الدخول للاسواق الخارجية ، وبحسب هذه المقومات يتفوق الاقليم على باقي العراق .

4-المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية : يتم تحليل وتحديد مستوى هذه المقومات وفق الاتي :

أ-مستوى الحكم الرشيد :

التي تتكون من ستة مؤشرات وهي: المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، جودة التشريع، سيادة القانون، مكافحة الفساد ، يتم دراستها في الاقليم وفقا للآتي :

1- المشاركة والمساءلة Voice and Accountability: اجريت خمس دورات انتخابية بعد مضي 26 سنة من تأسيس حكومة اقليم كوردستان ، وعلى الرغم من ان مدة الدورة الانتخابية هي اربع سنوات الا ان الدورة الانتخابية الاولى استغرقت 13 عاما وذلك بسبب الظروف السياسية والامنية غير المستقرة حينذاك ، وبعدها ومنذ 2005 اجريت الانتخابات في وقتها باستثناء الدورة الخامسة في 30-9-2018، اذ تأخرت عن وقتها بقرابة سنة واحدة وذلك بسبب احداث 16 اكتوبر 2017 ، الا ان ولاية رئيس الاقليم قد تم تمديدها ، الاولى في منتصف 2013 من قبل المجلس التشريعي[1] والثانية في منتصف 2015 من قبل مجلس شورى الاقليم وذلك بعد تعطيل المجلس التشريعي في 2015 .

([1]) اذ ان قانون رئاسة الاقليم رقم (1) لسنة 2015 يعطي صلاحية للمجلس التشريعي بتمديد ولاية رئيس الاقليم بسنتان ولمرة واحدة فقط وذلك بعد استنفاذ الدورتين الانتخابيتين وفي الظروف الاستثنائية وتجنبا للفراغ الدستوري .

وان تمديد عمر المجلس التشريعي وولاية رئيس الاقليم يعد منافيا لمبدأ المشاركة السياسية للشعب ، اذ لايتوافق مبدأ المشاركة السياسية للمواطنين في تبسيط رقابتهم على رئيس الاقليم بتقييم ادائه من خلال انتخابات رئاسية دورية ومنظمة ، وبطبيعة الحال فان تمديد ولاية رئيس الإقليم او تمديد المجلس التشريعي يزعزع مبادىء الديمقراطية الإنتخابية المستقرة ، ويعبر عن اضعاف دور الشعب كمصدر اساسي للسلطة نتيجة لتأجيل الدورات الإنتخابية المتكررة وتمديد عمر المنتخبين التشريعية والرئاسية (زەنگنه واخرون ، 2017 ، 52) ، كما لم يحدث تداول للسلطة في الاقليم منذ تأسيس اول حكومة ، بل سيطر الحزبان على مقاليد الحكم ، الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الاتحاد الوطني الكوردستاني مع المشاركة الضعيفة للاحزاب الاخرى (عزيز ، 2019 ، 30) ، الا ان هناك حريات واسعة في الاقليم منها، حرية التعبير، وحرية تكوين الجماعات وحرية الاعلام والصحافة .

2- الاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability and Absence of Violence : وكما يتبين من الجدول (3-54) ان الاقليم يتمتع بالاستقرار السياسي النسبي، اذ حقق مرتبة (83) عالميا من بين (181) دولة وفق مؤشر الاستقرار السياسي والامني ، ويبدو ان مستواه اعلى من المتوسط على مستوى العالم، الا انه عالي مقارنة بباقي العراق ، والاستقرار المذكور اثر وبشكل ايجابي في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية واسهم في خلق بيئة استثمارية ملائمة في الاقليم ، وبالنسبة للعنف والارهاب فغاب الارهاب بالرغم من العنف الاجتماعي احيانا وبنسبة معينة .

3- فعالية الحكومة Government Effectiveness : كانت حكومة الاقليم غير فعالة في القيام باداء اعمالها بشكل مطلوب، اذ لحد الآن تعد الخدمات العامة دون المستوى المطلوب ، فيما يتعلق بالتيار الكهربائي الحكومي احيانا لايتجاوز (8) ساعات في اليوم في فصل الشتاء ، فلولا المولدات الاهلية لكان الوضع اسوأ بكثير مما هو عليه، والشيء نفسه بالنسبة للماء والطرق ، هذا فضلا عن سوء جودة خدمات التعليم والصحة (MERI , 2016 ,28-32) ، مما اضطر الكثير من العوائل نحو شراء الخدمات المذكورة من القطاع الخاص، ونظرا للعلاقة الوثيقة بين مكونات الحكم الرشيد ووجود التغذية العكسية بينها ، فان فعالية الحكومة تعد ضعيفة نظرا لضعف مستوى كل من (جودة التشريع، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد) واثرت بشكل سلبي على فعالية والاداء الحكومي وبالتغذية العكسية ايضا ، اذ يعزى جزء كبير من ضعف فعالية الحكومة الى الفساد الكبير وعدم مكافحته وهكذا ، وهناك روتين ادراي كبير في الدوائر الحكومية، وان الحكومة تعد غير فعالة في تطبيق البرامج والسياسات التي صاغتها وكما يتبين من الفقرات الاتية .

4- جودة التشريع Regulatory Quality : بالرغم من ان برلمان اقليم كوردستان قام باصدار 79 قانون و73 قرار في الدورة الانتخابية الثالثة (2009-2013) و (33) قانون و (33) قرار في الدورة الانتخابية الرابعة

(2014-2018) حسب بيانات برلمان كوردستان (www.parliament.krd) ، الا ان المشكلة الكبيرة وكما يتبين في فقرة سيادة القانون تكمن في حيز التنفيذ وفي جودة التنفيذ ايضا، كما ان كثير من القوانين تعد قديمة وترجع الى عقود عدة فضلا عن عدم مواكبة بعضه للعصر الحالي ، اذ ان القوانين لابد ان تجدد من مدة لاخرى وحسب ضرورات والظروف المختلفة ، كما ان السياسات والخطط الحكومية بعضها غير واضحة المعالم ، اذ هناك نقص في صياغة السياسات العامة ، وبالرغم من صياغة بعضها الاخر الا انها باداء ضعيف مثل الخطة الاستراتيجية والتنمية للمدة (2012-2016) و (2015-2019) ، اذ من خلال دراسة اولية يتبين ان نسبة تنفيذ الخطة في احسن الاحوال لم تتجاوز (30٪) ، وكان في خطة الاقليم رفع انتاج النفط الى مليونين برميل يوميا بحلول 2019 ، الا انها لم تتجاوز (0.5) مليون، والشيء نفسه بالنسبة لانتاج الغاز وبشكل اسوأ، كل هذا يدل على عدم جودة التشريع في الاقليم .

5- سيادة القانون Role of Law : لاتوجد مشكلة كبيرة من الناحية النظرية فيما يتعلق بوجود او عدم وجود النصوص القانونية في قوانين الاقليم باستثناء وثيقة الدستور ، بل تكمن المشكلة اساسا في تطبيق القوانين ، وهناك امثلة كثيرة تدل على عدم تطبيق القوانين منها: برنامج الاصلاح المتكرر من قبل الحكومات المتعاقبة، شروط قبول الاعضاء للمفوضية العليا للانتخابات[1]، قرار البرلمان المرقم (1) لسنة 2011 الخاصة باجراء الاصلاحات الادارية والاقتصادية والاجتماعية استجابة لمطالبات المتظاهرين في 17 شباط 2011 واكثر من ذلك تعطيل البرلمان في آب 2015 لأي سبب كان (زەنگنه واخرون ، 2017 ، 55) ، وكذلك النخب الحاكمة في الاقليم ليست مقتنعة بان الحكام يجب ان يخضعوا للمراقبة والمساءلة مثلهم مثل اي مواطن آخر ، بل يروا انفسهم احيانا فوق القانون وكانهم الحاكم المطلق ، ليس انفسهم فقط بل وصل الامر الى اقاربهم وذويهم ، وهناك تداخل واسع بين الفعل الحكومي والفعل الحزبي فكثير من القرارات التي تصدر باسم الحكومة هي قرارات حزبية بالاساس ، فالمؤسسات العامة والخاصة في كثير من المناطق تدار ويسيطر عليها من قبل المراكز الحزبية وابعد من ذلك ، ان القوات الامنية والبيشمركة هي تابعة للحزبين الرئيسين اكثر من كونهما تابعة لاجهزة ومؤسسات الدولة (عزيز ، 2019 ، 30)، عليه في ظل هذا الواقع اصبحت المطالبة بسيادة القانون احدى مطاليب المحتجين والمتظاهرين ومنظمات المجتمع المدني ، هذا فضلا عن ان كثير من المشاكل والمخالفات القانونية تعالج خارج سلطة القانون وخارج المحاكم ، بل بين الاحزاب السياسية واشخاص سياسية ودينية واجتماعية، او تبقى من دون معالجة، ففي ظل هكذا ظروف وعدم تشريع الدستور لحد الآن فان هذا يعني اضعاف حكم القانون وعدم سيادته بنسبة كبيرة .

([1]) اذ وفق قانون رقم (4) لسنة 2014 والمسمى بقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والإستفتاء، فقد جاءت في مادته الثالثة/2 /ز بتحديد شروط من يتم انتخابهم كأعضاء لمجلس المفوضية ، وهو أن لايكون منتميا الى اي حزب سياسي اثناء عضويته في المجلس ، لكن ما طبق على ارض الواقع وهو عكس ذلك النص، اذ ان جميع من عينوا في المجلس المذكور تم تعينهم بترشيح صريح من الاحزاب الكبيرة المتواجدة .

6- مكافحة الفساد Control of Corruption : على الرغم من وجود مؤسسات عديدة تعمل من اجل مكافحة الفساد في الاقليم اهمها: ديوان الرقابة المالية، وهيئة النزاهة، والادعاء العام، والبرلمان ، وكذلك منظمات المجتمع المدني، الا ان الفساد اصبح من اهم المشاكل الرئيسة في الاقليم ، اذ من خلال دراسة استطلاعية عد المستجوبون وبنسبة (58٪) ان الفساد من اهم المشاكل الرئيسة في الاقليم مقابل (9.5٪) فقط للفقر والبطالة و (3.9٪) للكهرباء والمياه (نەجمەدين ، 2019 ، 102) وابعد من ذلك ، اذ يعد البعض بان الفساد المستشري في الاقليم كان سببا للعديد من المشاكل السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية ، آخرها الازمة المالية في الاقليم 2015-2018 (احمد ، 2018 ، 110) ، واصبح الفساد بكل انواعه سمة من سمات اقتصاد اقليم كوردستان (حمه ، 2018 ، 23) ، فمن حيث الشكل اكدت المؤسسات العاملة في الاقليم على الشفافية وتم تثبيتها في القوانين ، سواء بحضور جلسات البرلمان او نقل جلساته عبر القنوات التلفزيونية ، وحضور بجلسات المحاكم بالنسبة للسلطة القضائية، ووجود موازنة عامة سنوية ونشرها للرأي العام، والزام هيئة النزاهة بتقديم تقارير دورية للبرلمان، والشفافية في ادارة العمليات النفطية كذلك (شريف ، 2019 ، 123-124) ، الا ان الواقع شيء آخر ، اذ لاتوجد الشفافية الكافية للحصول على البيانات والمعلومات واخطر من هذا، هو انعدام الشفافية فيما يخص الموازنة العامة بشقيها الايرادات العامة والنفقات العامة ، اذ تمر سنوات بدون قانون الموازنة ودون معرفة اعضاء المجلس التشريعي بحجم الايرادات ومصادرها والنفقات واوجهها، والشيء نفسه فيما يتعلق بالعقود النفطية مع الشركات العالمية ، فضلا عن اعداد الموظفين (زنگنه واخرون ، 2017 ، 58)، اذ هناك فرق كبير بين ارقام حكومة الاقليم وارقام الحكومة الاتحادية .

وبحسب بيانات رئيس هيئة النزاهة في الاقليم كان هناك تحقيق في (378) ملف للفساد في سنة 2017 (https://yaqein.net/politics/48168) ، وتمت احالة 59 ملف فساد للقضاء من ضمنها ملف المدراء والمسؤولين في الحكومة وخارجها وذلك في ستة اشهر الاولى من سنة 2018 ، ومكنت الهيئة المذكورة باسترجاع قرابة (333) الف دولار للخزينة العامة في الفترة الزمنية نفسها (فاتح ، 2018)، فغالبية الفاسدين الكبار يتمتعون بشكل أو آخر بحماية سياسية، وانتشار مظاهر المحسوبية والرشوة والاستيلاء على المال العام واهداره وصلت الى مستويات قياسية ، اذ يعترف كبار القادات ومنها السيد (مسعود البارزاني) الرئيس السابق للاقليم "بانتشار الفساد وضرورة الحد منه ومكافحته والا يهدد مستقبل كيان اقليم كوردستان" ، وذلك في اجتماعه مع مجلس القضاء وهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية (راشد ، 2016) ، الا ان المواطنين يرون بان الحكومة غير جادة وغير نشطة في معالجة الفساد بنسبة (81٪) وذلك حسب الدراسة الاستطلاعية المذكورة (نەجمەدين ، 2019 ، 108) .

ومن اهم مظاهر الفساد بانواعه الاداري والسياسي والمالي: انعدام الشفافية، الاجهزة الامنية الحزبية، التضخم الوظيفي والبطالة المقنعة، توظيف المال العام في الحملات الانتخابية، التدخل الحزبي في المؤسسات التعليمية والدوائر الحكومية، دمج الحزب مع السلطة، ظاهرة الاحتكار الاقتصادي، اختلاس المال العام، اتساع الفجوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة، الثراء الفاحش، تعيين القضاة على اساس التزكية الحزبية، سيطرة الاسرة الحاكمة على مؤسسات الدولة او على مراكز القرار، جريمة الرشوة وجرمية الاختلاس، اطفاء الاراضي الزراعية لصالح الشركات الحزبية والعائلية، التجاوز والسيطرة على الاراضي والمباني العامة (رشيد، 2016، 78)، عليه تعد مشكلة الفساد في الاقليم مشكلة كبيرة واثرت سلبا على الاداء الحكومي والخاص وعلى عمليات التنمية ونظام الحكم ايضا ، واصبح معالجتها من مطالب جميع مكونات المجتمع والاحزاب السياسية وبذلك يعد الفساد من اهم معوقات بناء الدولة في الاقليم .

يتبين من كل ماسبق ان الحكم الرشيد في الاقليم مستواه ضعيف جدا وبنسب مختلفة بحسب المؤشرات الفرعية، ان مؤشر الاستقرار السياسي يعد متوسطا وله اعلى مستوى مقارنة بالمؤشرات الاخرى ، وبعدها مؤشر المشاركة السياسية ، الا انه بمستوى ضعيف ، وبقية المؤشرات بمستوى ضعيف جدا ، اسوأها هي سيادة القانون وبعدها مكافحة الفساد ومن ثم جودة التشريع واخيرا فعالية الحكومة ، الا ان مستوى الحكم الرشيد في الاقليم احسن من العراق في جميع المؤشرات الفرعية وكمتوسط اجمالي ، عليه يقدر الباحث مستوى الحكم الرشيد في الاقليم لمتوسط المدة (2012-2018) استنادا للعرض والتحليل السابق ومقارنة بالعراق ودول اخرى وفق منهجية البنك الدولي كالاتي :

الجدول (3-53)

مؤشرات الحكم الرشيد في اقليم كوردستان لمتوسط المدة (2012-2018)

المؤشر	متوسط المدة (2012-2018)
مكافحة الفساد %	19
فعالية الحكومة %	22
الاستقرار السياسي %	58
جودة التشريع %	21
سيادة القانون %	15
المشاركة والمساءلة %	27
متوسط الاجمالي %	27

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على : تحليلات وتقديرات الباحث .

يتبين من الجدول (النسبة مقدرة من قبل الباحث) بان مستوى الحكم الرشيد في الاقليم كمتوسط بلغ (27٪) ، اعلاه مؤشر الاستقرار السياسي وادناه هي سيادة القانون، لذا مستوى هذا المقوم يعد ضعيفا جدا وقريبا من الضعيف من بين المستويات الخمسة المذكورة .

ب- العلاقات السياسية (الاستقرار السياسي) الداخلية والخارجية : اتسم اقليم كوردستان بوجود علاقات سياسية مختلفة على الصعيد الداخلي ، اذ بعد تشكيل حكومة اقليم كوردستان في عام 1992 ولحد عام 1994 كانت هناك علاقات سياسية جيدة وسلمية نسبيا ، الا انها من آيار سنة 1994 توترت العلاقات بين الاحزاب السياسية الكوردية ، اذ بدأت الحروب الاهلية بين الحزبين الرئيسين فضلا عن احزاب كوردية اخرى قريبة من احدى الحزبين او ذاك[1]، نجمت عنها خسائر كبيرة من حيث عدد القتلى فضلا عن الخسائر الاقتصادية والاجتماعية وادى الى نزوح قرابة (107)الف نازح من مؤيدي كلا الطرفين بين السليمانية واربيل في المدة (آب 1996 الى كانون الاول 1997) (سعد الدين ، 2015)، وادى الى وجود- نشوء حكومتين او ادارتين ، واحدة في اربيل واخرى في السليمانية، الى ان تم وقف اطلاق النار بشكل غير رسمي في 24 تشرين الثاني 1997، وانتهى الحرب بشكل رسمي في ايلول 1998 بوساطة او باشراف امريكا كراعية لعملية المصالحة بين الطرفين، وساد الاستقرار النسبي في تلك المدة قبل دخول المجموعة الارهابية (انصار الاسلام) في ديسمبر 2001 ، الا انها في منطقة محددة (حلبجة وهورامان) بمحافظة السليمانية، وانتهت الصراعات مع المجموعة المذكورة في احداث 2003 ضمن عملية احتلال العراق ، الا ان الحكومتين لم تتحدا بشكل رسمي حتى عام 2006 وذلك بعد اجراء الانتخابات التشريعية وتشكل الحقيبة الوزارية الخامسة في السنة المذكورة وهدأت معها العلاقات السياسية بشكل اكثر، على الرغم من تظاهرات شعبية عديدة ابرزها 17 شباط 2011 في محافظة السليمانية[2]، اذ نجم عنها عدد من القتلى على يد الاحزاب السياسية والقوات الامنية (bbc News, 2014)، كل هذا ونتيجة للحروب والاحداث المذكورة ادت الى تقسيم الشعب في اقليم كوردستان وبشكل عميق بين الافكار السياسية المختلفة اضرت كثيرا بالوحدة القومية والوطنية ، فعلى الرغم من انتهاء الحروب الاهلية ورغم توحيد الادارتين ووجود الحكومة الواحدة منذ عام 2006 واجراء اربع انتخابات تشريعية آخرها في ايلول 2018 ومشاركة جميع الاحزاب في الانتخابات السياسية ومشاركة معظمهم في

([1]) اهم الصراعات والحروب الاهلية كانت بين : الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني وتحالفاتهم وبتدخلات ومساعدات دولتي تركيا وايران ، كذلك بين الاتحاد الوطني والحركة الاسلامية ، بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني وحزب العمال الكوردستاني ، بين الاتحاد الوطني الكوردستاني وحزب العمال الكوردستاني .

([2]) كان يقودها شخصيات بارزة من حركة التغيير ومن الاحزاب الاسلامية فضلا عن شخصيات اخرى مستقلة من الكتاب والادباء ... ، كانوا يطالبوان باجراء اصلاحات سياسية واقتصادية متأثرة بثورات الربيع العربي .

الحكومة الى جانب وجود المعارضة السياسية بحسب الحقائب الوزارية المختلفة، الا ان توزيع الشعب بين الافكار المختلفة قد اثر بضلاله على العمل الحكومي واثر على تقسيم مكونات المجتمع وعلى الوحدة الوطنية .

وفيما يخص العلاقات الخارجية فان اقليم كوردستان منذ الثورة الكوردية 1961 مر بمراحل عديدة مختلفة من حيث العلاقات السياسية الخارجية (جميل ، 2018) يمكن تقسيمها وفق الاتي :

- المرحلة الاولى للمدة (1961-1991)، العلاقات كانت ضعيفة ولم تكن رسمية ، اذ اللقاء الخارجي الابرز خلال تلك المدة كان مع وزير الخارجية الاميركي الاسبق (هنري كيسنجر) ، فرغم وعوده بتقديم دعم للكورد لكنه لم يطبق على على ارض الواقع .

- المرحلة الثانية، للمدة (1991-2003)، اتسمت بالدعم الإنساني وإقامة علاقات محدودة من خلال بعض دوائر السياسة والقرار في عواصم الدول المجاورة ، وببعض المؤسسات والشخصيات الأوروبية . وكذلك استفاد الشعب الكوردي بإصدار قرار مجلس الامن الدولي المرقم 688 في 5 نيسان 1991 والذي تم بموجبه إنشاء منطقة حظر للطيران العراقي ، الامر الذي شكل بداية تأسيس حكم ذاتي بصلاحيات واسعة . الا ان النشاط الدبلوماسي لم يتسم بطابع سياسي، بل انحصر في الإطار الإنساني .

- المرحلة الثالثة، بدأت في نيسان 2003 وهي مرحلة ما بعد احتلال العراق ، اذ ادى الاقليم دوراً اكبر من الناحيتين العسكرية والجغرافية ، وحصل على مزايا افضل وضعته في مقام شبه مستقل ، خاصة فيما يتعلق بعلاقاته الدبلوماسية التي شهدت اهتماما متزايدا من قبل دول كثيرة في النواحي الاقتصادية والتجارية والسياسية والامنية .

ومع اقرار الدستور العراقي في عام 2005 تم تأسيس دائرة العلاقات الخارجية في الاقليم في ايلول 2006 ، وذلك بموجب المادة (121) فقرة (4) من الدستور العراقي الذي اعطى صلاحيات خارجية للاقاليم كذلك المادة (22) من نظام مجلس الوزراء في إقليم كوردستان العراق رقم (1) المؤرخ بـ 15-6-2006 ، وتعد الدائرة المذكورة بمثابة الوزارة الخارجية تقوم برسم السياسة الخارجية بشكل تخدم التنمية الاقتصادية في الاقليم ولاتتعارض مع الدستور العراقي ، اذ السياسة الخارجية والدفاعية والمالية من اختصاص الحكومة الاتحادية ، وكون الاقليم جزء من الدولة الاتحادية يتيح له الحق المساهمة في رسم السياسة الخارجية ، وهذا الواقع نجم عنه فتح القنصليات العامة والفرعية ومكاتب السفارات في الاقليم بلغ (34) قنصلية ومكتب السفارة من دول اقليمية

ودولية فضلا عن الوكالات الدولية[1]، وبالمقابل فتح الاقليم عددا من الممثليات في الدول الاجنبية بلغت (15) ممثلية لتنظيم شؤونه الخارجية[2]، من خلالها عملت حكومة اقليم كوردستان على تعزيز العلاقات الثقافية والتعليمية والاعمال التجارية والاستثمار مع جميع الدول الصديقة في الخارج (دائرة العلاقات الخارجية ، 2019) .

ادت العلاقات الدبلوماسية المتبادلة بين الاقليم والدول الاجنبية الى انفتاح الاقليم على العالم الخارجي بشكل اكبر وادت الى تهيئة المناخ الاستثماري كذلك خاصة في ظل الاستقرار السياسي والامني النسبي ، يعد البعض بان الاقليم نجح في اقامة علاقات خارجية ناجحة من النواحي السياسية والامنية والاقتصادية والثقافية ، مما ادت الى استقطاب الشركات والاستثمارات الاجنبية العملاقة في العديد من القطاعات الاقتصادية خاصة النفط والغاز في اكثر من (30) دولة من خلال شركاتها العملاقة (البوتاني و دلو ، 2018 ، 336)، اكسون موبيل الامريكية وغاز بروم الروسية على سبيل المثال . وبدأت الاقليم في عام 2015 بانتاج وتصدير النفط بدون الرجوع للحكومة الاتحادية ولشركة (سومو)، هذا ناهيك عن استقبال العديد من الوفود الخارجية رفيعة المستوى للشؤون الاقتصادية والتجارية والسياسية والعسكرية، وسمت الاقليم بـ (العراق الآخر) ، ففي بعض السنوات الاقليم تفوق على العراق في استقبال الوفود الخارجية ، هذا الواقع السياسي مع ملف النفط (يتهم البعض الاقليم في هذا الملف) ادى الى عدم تراضي الحكومة الاتحادية وخلقت للاقليم المشاكل العديدة [3](جميل ، 2018)، آخرها قطع موازنة الاقليم في سنة 2014 ولغاية 2018 الى ان وصلا الى اتفاق مؤقت في عام 2018 وبداية 2019 ، عليه يتفوق الاقليم وبشكل واضح على العراق فيما يخص الاستقرار السياسي اي العلاقات السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي كما يتبين وفق الجدول الاتي :

([1]) مثل قنصلية : الولايات المتحدة الامريكية ، المانيا ، بريطانيا ، فرنسا ، ايطاليا ، روسيا الاتحادية ، ، الصين ، الهند ، تركيا ، ايران ، المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة ، الاردن ....الخ .

([2]) ممثلية حكومة اقليم كوردستان في : الولايات المتحدة الامريكية ، المانيا ، بريطانيا ، فرنسا ، ايطاليا ، روسيا الاتحادية ، سويسرا ، بولندا ، اسبانيا ، السويد ، هنغاريا ، النمسا ، استراليا، ايران ، الاتحاد الاوروبي .

([3]) اهم الخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان هي : ملف النفط وحصة الاقليم من الموازنة العامة بضمنها ادارة المنافذ الحدودية وملف البيشمركة ، مشكلة الحدود (المناطق المتنازع عليها) ضمن المادة (140) من الدستور العراقي ، الشراكة الحقيقية في مؤسسات الحكم .

الجدول (3-54) مؤشرات مقارنة ، اقليم كوردستان مع العراق للسنة 2014

المؤشرات	ترتيب اقليم كوردستان	ترتيب العراق
مؤشر السلام العالمي (GPI)	115 (2.25)	160 (3.38)
مؤشر الاستقرار السياسي والامني (SPSI)	83 (41)	177 (86.5)

Source: THE WORLD BANK GROUP, The Kurdistan Reign of Iraq - Assessing the Economic and Social Impact of The Syrian Conflict and ISIS, Washington, DC, 2015, p24.

يتبين من الجدول ان الاقليم وفق مؤشر السلام العالمي في عام 2014 حقق مرتبة 115 عالميا من بين 163 دولة وبقيمة (2.25)درجة من اصل (5) درجات من حيث انعدام السلام والاستقرار الداخلي والخارجي ، وبالمقابل جاء العراق في المرتبة 160 عالميا وبقيمة (3.38) درجة لانعدام السلام ، والحال نفسه ويؤكد مرة اخرى من خلال مؤشر الاستقرار السياسي والامني ، اذ حقق الاقليم مرتبة (83) عالميا من بين (181) دولة ومن اصل (100) درجة حصل على (41) درجة من حيث انعدام الامن والاستقرار ، وتعد حالة العراق سيئة ، اذ كان في الترتيب (177) عالميا وبقيمة (86.4) درجة من انعدام الامن والاستقرار ، عليه مستوى هذا المقوم يعد متوسطا في الاقليم .

من خلال ماسبق يعد مستوى المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية ضعيفا في الاقليم ، اذ وكما تبين ان مستوى الحكم الرشيد يعد ضعيفا جدا والعلاقات السياسية الداخلية والخارجية تعد متوسطا .

ثالثا – تقييم المقومات الاقتصادية ورؤية مستقبلية :

تبين من خلال تحليل ودراسة المقومات الاقتصادية المتعددة للدولة في اقليم كوردستان ان له المقومات الاقتصادية للدولة بمستوى متوسط ، ويثبت هذا مرة اخرى من خلال تصميم المصفوفة التقييمية التي ذكرت ووضحت سابقا وذلك بتحويل المؤشرات والارقام والنسب الى النقاط او الدرجات والقيم ، اذ يتبين من خلال المصفوفة التقييمية (3-3) ان الاقليم له المقومات الاقتصادية للدولة بمستوى متوسط ، اذ بلغ مجموع قيمة المقومات (2.69) درجة من اصل (5) درجات وكانت نتائج المقومات الرئيسية كالاتي :

بالنسبة للمقومات الطبيعية لها مستوى قوي بقيمة (3.84) درجة وهي الاعلى من بين جميع المقومات الرئيسة ، فاقوى مؤشرات فرعية طبيعية هي الموارد الطبيعية ، اذ حصلت على (4.75) نقطة او درجة وبعدها المناخ المناسب بـ(3.75)نقطة او درجة ، ثم الموقع الجغرافي بقيمة (3.5) درجة وبالنسبة للشكل- السطح فانه بمستوى قوي وحصل على (3.3) درجة، واما المساحة فان مستواها قوي ايضا وحصلت على (3.25) درجة وهي الاضعف من بين المقومات الطبيعية.

المصفوفة التقييمية (3-3)

تقييم المقومات الاقتصادية المتعددة لبناء الدولة في اقليم كوردستان العراق للمدة (2012-2018)

المقومات	النقاط (5-0.5)	الوزن النسبي	القيمة من اصل (5)درجات	مجموع قيمة المقومات الرئيسة	المستوى
اولا- المقومات الاقتصادية الطبيعية		**20٪**	**3.84**	**0.768**	**قوي**
1- الموقع الجغرافي	3.5	30٪	1.05		
2- المساحة	3.25	10٪	0.325		
3- الشكل والسطح	3.3	20٪	0.66		
4- المناخ	3.75	10٪	0.375		
5- الموارد الطبيعية	4.75	30٪	1.425		
ثانيا-المقومات الاقتصادية البشرية		**25٪**	**2.81**	**0.702**	**متوسط**
1- عدد السكان ونموه السنوي	2.25	15٪	0.337		
2-التوزيع والكثافة السكانية	3	15٪	0.45		
3- تركيب السكان	3.25	20	0.65		
4-المستوى التعليمي والتنمية البشرية	2.75	50٪	1.375		
ثالثا- المقومات الاقتصادية الكلية		**25٪**	**2.55**	**0.637**	**متوسط**
1-الانتاج والامن الغذائي	3	20٪	0.6		
2- الموارد الاقتصادية	2.25	30٪	0.675		
3- البيئة الاستثمارية	2.5	15٪	0.375		
4- حجم السوق وامكانية الدخول للاسواق الخارجية	2.25	20٪	0.45		
5-فعالية البنك المركزي	3	15٪	0.45		
رابعا-المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية		**30٪**	**1.94**	**0.582**	**ضعيف**
1- مستوى الحكم الرشيد	1.4	60٪	0.84		
2- العلاقات السياسية الداخلية والخارجية	2.75	40٪	1.1		
مجموع قيمة المقومات الاقتصادية لبناء الدولة				**2.69**	**متوسط**

وفيما تخص المقومات الاقتصادية البشرية فان مستواها متوسط ، اذ بلغت قيمتها (2.81) درجة وهي الاقوى بعد المقومات الطبيعية ، وبالنسبة للمقومات او المؤشرات الفرعية فان عدد السكان ونموه السنوي حصل على (2.25)

نقطة وهي مستوى ضعيف، ويعزى الى ارتفاع النمو السنوي للسكان، و(3) نقاط او درجات لتوزيع السكان بسبب الكثافة السكانية عالية نسبيا مقارنة بباقي العراق ، وفيما يخص تركيب السكان فانه بلغ (3.25) نقطة ، على الرغم من الاهمية الكبيرة للمستوى التعليمي والتنمية البشرية بالنسبة للمقومات البشرية الا ان الاقليم حصل على (2.75) نقطة وهي الادنى من بين المقومات البشرية بعد مقوم عدد السكان ونموه السنوي، وبهذا فان مستوى المقومات البشرية هو المتوسط بقيمة (2.81) درجة وبالمرتبة الثانية من بين المقومات الرئيسة .

وبالنسبة للمقومات الاقتصادية الكلية فهي بمستوى متوسط وقريب من الضعيف وبالمرتبة الثالثة من بين المقومات الرئيسة، اذ بلغت قيمتها (2.55)درجة، علما لم تبلغ اي المؤشرات الفرعية مستوى قوي، بل جميعها كان بين الضعيف والمتوسط، اذ ان نقاط مؤشر الانتاج والامن الغذائي بلغ (3) نقاط، ويعزى هذا كما وضح سابقا الى hgمستوى المتوسط للاكتفاء الذاتي والنقص التغذوي، وبالنسبة لمؤشر او مقوم الموارد الاقتصادية وهي متكون من مؤشرات فرعية عديدة بلغت (2.25) نقطة وبمستوى ضعيف، وهذا بسبب عدم حسن استغلال الموارد والفرص، وعدم امكانية تمويل النفقات العامة بمصادر ايرادات محلية، اذ اعتمدت وبنسبة كبيرة على الايرادات الاتحادية وواجه الازمة المالية الكبيرة اثناء قطع الموازنة من قبل الحكومة الاتحادية، الا ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يعد فوق المتوسط كما ان نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي احسن مقارنة بالعراق ، وبالنسبة للبيئة الاستثمارية فانها بمستوى متوسط، اذ حصلت على (2.5) نقطة، وفيما يتعلق بحجم السوق وامكانية الدخول للاسواق الخارجية فحصل على (2.25) نقطة، وبسبب عدم وجود البنك المركزي في الاقاليم ومنها اقليم كوردستان بسبب القوانين المألوفة، اذ البنك المركزي من اختصاصات الحكومة الاتحادية، لذا اعطينا (3) نقاط لفعالية البنك المركزي مثلها مثل العراق .

وسجلت المقومات الادارية والسياسية ادنى مستوى من بين المقومات الرئيسة، اذ بلغت (1.94) درجة فقط، بالنسبة لمؤشر الحكم الرشيد حصل على (1.4) نقطة وهو الادنى من بين جميع المقومات الفرعية، ومؤشر العلاقات السياسية (الاستقرار السياسي) الداخلية والخارجية كانت بمستوى متوسط وحصلت على (2.75) نقطة، وبسبب المقومات الادارية والسياسية السلبية الضعيفة وكذلك المقومات البشرية متوسطة المستوى لم تستغل الموارد الطبيعية الكبيرة والمتنوعة اي المقومات الاقتصادية الطبيعية عالية المستوى لم تستغل بشكل ايجابي نتجية المقومات الادارية والسياسية ضعيفة المستوى وهذه الاخيرة لم تستثمر المقومات البشرية بشكل كبير وايجابي بل مستواها متوسط ، فكل هذه ادى الى النتائج الاقتصادية الكلية متوسطة المستوى (قريبة من الضعيف) وكذلك ادت الى ما وصل اليه الاقليم في النواحي الاجتماعية والثقافية والامنية والسياسية بعكس حالة الدول المتقدمة او الناشئة ومنها دولة الامارات العربية المتحدة واقليم كتالونيا.

ويتبين من كل ماسبق ان اقليم كوردستان يتفوق على العراق بخصوص المقومات الاقتصادية المتعددة لبناء الدولة، اذ حصل الاقليم على(2.69) نقطة مقابل (2.06) نقطة للعراق ، كذلك يتفوق الاقليم على العراق في جميع المقومات

الرئيسة باستثناء المقومات الطبيعية وهما متساويان، اذ لكل منهما (3.85) درجة ، عليه فان الاقليم يعد من الاقاليم الفدرالية من حيث التكوين ، وشبه برلماني من حيث نظام الحكم وناقصة السيادة من حيث السيادة ، ومن الاقاليم الصغيرة من حيث المساحة وعدد السكان ، وانه شبه فاشل من حيث النجاح والفشل، وقد يرى آخرون انه شبه ناجح ، ومن الدول النامية من حيث التطور والتنمية الاقتصادية واقليم متوسط الدخل من حيث الغنى والفقر (الدخل)، وانه من الدول المختلطة من حيث النظام الاقتصادي ، وعلى الرغم من وجود الاستقرار السياسي والمشاركة السياسية كذلك ، الا ان مستوى الحكم الرشيد فيه يعد ضعيفا ويعاني من عدم مأسسة السلطة - الدولة وهي من اهم نقاط ضعفه، وله المقومات الاقتصادية للدولة بمستوى متوسط، اذا احتسبنا الاقليم كدولة مستقلة فانه بتقدير الباحث سيكون ضمن الترتيب (110-130) عالميا بحسب المقومات الاقتصادية لبناء الدولة[1] والعراق في الترتيب (140-160) عالميا .

عليه في حالة الاعتراف الدولي ومنها دول الجوار بانفصال الاقليم (وهو افتراض غير واقعي في الوقت الحالي وفي المدى القريب على الاقل)، فالانفصال سيكون له جدوى ولمصلحة الاقليم، اذ ينفصل من دولة ذات مقومات اقتصادية ضعيفة لتتحول الى دولة ذات مقومات اقتصادية متوسطة وبامكانه تقوية تلك المقومات الاقتصادية المتعددة لبناء الدولة ويقفز من مستوى المتوسط المذكور الى مستوى اعلى وهو قوي اي فوق (3.25) درجة وذلك خلال (12-16) سنة ، الا ان انفصال الاقليم ليس من مصلحة العراق ، اذ ان الاقليم يشكل جانب القوة للعراق فيما يخص جميع المقومات المذكورة باستثناء الموازنة العامة[2]، لذا فان العراق رفض انفصال الاقليم في السابق ومن المتوقع ان يرفضه في المستقبل ايضا ، بل هناك توجهات لتقليص الكيان السياسي للاقليم ، ويعزى هذا الرفض بالدرجة الاساس الى العوامل والمقومات الاقتصادية.

اما في حالة عدم الاعتراف الدولي وعدم اعتراف دول الجوار بالانفصال (وهو الافتراض الواقعي على الاقل في المدى القريب)، فمن مصلحة اقليم كوردستان البقاء ضمن الدولة العراقية ، اذ في حالة الانفصال فان الاقليم يحتاج على الاقل الى اعتراف بعض دول الجوار هما تركيا والعراق، فضلا عن الاعترافات الدولية خاصة الولايات المتحدة الامريكية وبعض دول الاوروبية داخل الاتحاد الاوروبي وقوى دولية اخرى، وبدونه فان الانفصال ليس له جدوى، بل تلك المحاولات تضعف الاقليم وتضعف الدولة المستقبلية وتجعلها ضمن الدول الفاشلة، وبدون الاعتراف الدولي الكلي(الجماعي) او الجزئي(الفردي) فان الانفصال يفتقد للمقومات الاقتصادية لبناء الدولة وبالتالي تجعل من امكانية قيامها امرا مستحيلا وذلك بسبب :

([1]) اذ ان الاقليم وكما ذكرت سابقا له مقومات طبيعية كبيرة وهو في الترتيب التاسع عالميا من حيث احتياطي النفط والغاز الطبيعي وفي ترتيب (75) عاليما حسب دليل التنمية البشرية الوطنية و (103) عالميا حسب دليل التنمية البشرية للامم المتحدة كما ان مستوى دخل الفرد فيه يعد فوق المتوسط بحسب محددات البنك والصندوق النقد الدوليين، الا ان مستواه ضعيف وفق المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية .

([2]) شكلت الموازنة العامة في الاقليم العبء على الموازنة الاتحادية من عام 2005 ولحد 2014 ، اذ الايرادات الداخلية لاقليم كوردستان لم تكن كافية لتغطية النفقات العامة مما اضطرت الحكومة الاتحادية لتمويلها .

1- ان انشاء – بناء الدولة وحسب العرف الدولي يحتاج الى الاعتراف ، وبدونه لاتنشأ الدولة (وقد يعد البعض ان الاعتراف هو الركن الرابع من اركان الدولة) وتواجه ضغوطات سياسية واقتصادية وعسكرية احيانا من قبل قوى داخلية واقليمية ودولية وذلك لمنع الانفصال مثلما واجهه اقليم كوردستان في اكتوبر 2017 وذلك بعد استفتاء الانفصال في العام المذكور .

2- عدم امتلاك الاقليم للمنفذ البحري، فهو اقليم مغلق حبيس وضمن الاقاليم القارية من وجهة النظر الجيوبولتيكية ، وينحصر الاقليم بين دول الجوار مما تعطيها فرصة محانقة الدولة القادمة من النواحي السياسية والاقتصادية والتجارية وانقطاعها عن العالم الخارجي ، خاصة ان الاقليم محاط باربع دول بحرية وهي اكبر من الاقليم من حيث السكان والاقتصاد والقوات العسكرية، ولديهم امكانية محانقة الاقليم من الناحيتين التجارية والاقتصادية بمنع صادرات الاقليم خاصة النفط والغاز وهو عصب اقتصاد الاقليم، ومنع جميع استيراداته (استهلاكية ورأسمالية) مما يفقد الاقليم مقوماته الاقتصادية الحالية ويؤدي الى انعدام الاستقرار الداخلي وحالات الفوضى وانهيار الدولة القادمة سياسيا واقتصادية واجتماعيا .

بالرغم من ان الاقليم له مقومات اقتصادية لبناء الدولة بمستوى متوسط وبالرغم من مقوماته واركانه كدولة شبه مستقلة من الشعب والاقليم والسلطة السياسية (التنفيذية والتشريعية والقضائية) المستقلة عن الحكومة الاتحادية[1] ، الا انه في الوقت نفسه يعاني تحديات ومعوقات عدة بعضها خارجية واخرى داخلية وتجعل من الانفصال عملية مستحلية في الوقت الحالي والمدى القريب ايضا ، ومن اهم التحديات والمعوقات :

1- المعوق الدولي الذي ما زال يرفض أي إعادة لرسم خريطة المنطقة ، اذ السماح بتأسيس دولة كوردية يغير الواقع الجغرافي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الاولى ، يرجع جزء منها الى عدم مواكبتها مع المصالح الدولية ومنها القوى الدولية، خاصة ان المجتمع الدولي يعاني من مشكلات دولية عدة، وان قيام الدولة الكوردية في هذا التوقيت يزيد من الامر سوءاً، واهم المشكلات والتحديات الدولية:

أ- انعدام الاستقرار السياسي الناجم من الدول الفاشلة فضلا عن العنف والارهاب ، خاصة ان الاقليم يقع في لب منطقة الشرق الاوسط وهي مليئة بالصراعات والعنف وعدم الاستقرار .

([1]) المتمثلة بالتجربة السياسية المستمرة من 1992 فضلا عن المقومات الاقتصادية المتعددة المذكورة اهمها، امتلاكه للموارد الطبيعية الكثيرة والمتنوعة منها، النفط والغاز الطبيعي ويجعله في ترتيب العشر الاوائل على مستوى العالم ووضع الاقليم في خارطة الطاقة العالمية، المستوى فوق المتوسط على وفق ادلة التنمية البشرية ، الاستقرار السياسي والبيئة الاستثمارية المشجعة نسبيا ، الحركة العمرانية ، العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي ومنها الدول الجوار وانفتاحه عن العالم الخارجي .

ب- المشكلات المالية والاقتصادية الدورية المتكررة، وتباطوأ معدل النمو الاقتصادي العالمي، والحرب او التنافس التجاري بين الولايات المتحدة الامريكية والصين .

ت- المشكلات والتحديات البشرية والاجتماعية المتمثلة بالهجرة والنازحين، فضلا عن مشكلة الفقر والبطالة.

ث- الاحتباس الحراري وتلوث البيئة .

2- ان القوى الكبرى ومنها الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وروسيا لها مصالح كبيرة مع العراق ودول الجوار الذين يرفضون الانفصال وبناء دولة كوردية ، ولاتستعد القوى المذكورة للتضحية بتلك المصالح من اجل قيام الدولة لصالح الكورد ، خاصة ان منطقة الشرق الاوسط وكما ذكرت تعاني من انعدام الاستقرار، وان بناء دولة كوردية في هذا التوقيت يزداد من الامر سوءا .

3- يرفض دول الجوار (ايران ، تركيا ، وسوريا) انفصال الاقليم وقيام دولة كوردية خشية مطالبة شعوبهم بحق الانفصال التي يشكل الكورد نسبة كبيرة من سكانها، ولديهم نزعات انفصالية بنسب متباينة، وان كانت مكبوتة في بعض الدول، والدول المذكورة مستعدة للعمل العسكري بوجه دولة كوردية، خاصة تركيا وايران لم يعطوا للمكون الكوردي حتى الحقوق الثقافية وحق استخدام لغة الام وهي الكوردية في المدارس والجامعات، فكيف يكون الرد في حالة قيام الدولة ؟

4- ليس لاقليم كوردستان منفذ او اطلالة البحرية ، والدول الجوار التي تربط الاقليم بالعالم الخارجي ترفض اي كيان كوردي ضمن دولة مستقلة ، مما يعني وكما ذكرت سابقا اختناق الاقليم على العالم الخارجي من النواحي الاقتصادية والسياسية والتجارية .

5- بالرغم من تعدد الاديان والمذاهب في العراق، الا ان هناك توجه عام برفض انفصال الاقليم لاسباب سياسية وخوفا من انقسامات اخرى، واكثر من ذلك بسبب المقومات الاقتصادية اذ يعد الاقليم جانب القوة للعراق في جميع النواحي باستثناء الموارد المالية .

6- نقص الموارد المالية المتمثلة بالايرادات العامة في الاقليم، وهي غير كافية لتغطية النفقات العامة، اذ ولحد كتابة هذه الاطروحة يعتمد الاقليم على الايرادات المتأتية من الحكومة الاتحادية بقرابة (35%) من مجموع الايرادات، الا ان هذه يمكن تجاوزها في سنوات عدة قليلة (بتصدير النفط والغاز).

7- عدم ترتيب البيت الكوردي وهو من المعوقات والتحديات الكبيرة والمتمثلة في الخلافات السياسية الداخلية والايدولوجية[1] بخصوص الكثير من الامور ومنها الانفصال وحق تقرير المصير ، فهناك من يساند الانفصال واخر يفضل البقاء ضمن الدولة العراقية لمبررات واقعية واخرى غير واقعية، ويرى الباحث ان التنوع السياسي

([1]) فضلا عن التخلف الاجتماعي المتمثل بالنزعة القبيلة ، اذا هناك كثير من الافراد يفضل القبيلة على الحزب السياسي والحزب السياسي على المسائل الوطنية والقومية ، ويرى البعض بان المجتمع الكوردي لم يتجاوز مرحلة الاقطاع في بعض المناطق .

المتمثل بكثرة الاحزاب السياسية قد اثر سلبا على قيام دولة كوردية، اذ فضلا عن الاختلافات السياسية والايدولوجية و وقوع العنف والحروب الاهلية وفي الوقت نفسه استخدموا كثيرا من قبل قوى اقليمية ومنها دول الجوار لمصالحهم ولتصفية الحسابات، فكلما اقترب الكورد من تحقيق حلمه فالدول الاقليمية استخدموا حزبا او بعض الاحزاب ضد الاخرى ودون تحقيق الحلم مقابل وعود عدة كثيرا غير واقعية وغير حقيقية .

8- ضعف مستوى الحكم الرشيد، اذ ان الاقليم يعاني من ضعف مستوى المؤشرات الفرعية للحكم الرشيد خاصة سيادة القانون، جودة التشريع، فعالية الحكومة، مكافحة الفساد، وكان الحكم الرشيد سجل ادنى مستوى من بين جميع المقومات الاقتصادية الفرعية لبناء الدولة وبالتالي يعد من التحديات والمعوقات الحقيقية التي تواجه قيام الدولة الكوردية .

9- واخيرا ان ولادة الدولة في هذا العصر تعد صعبة جدا، وكأنما انتهت فترة ولادة الدولة الجديدة وخاصة بالنسبة للكورد الذي اضاع الفرص التاريخية بعد الحرب العالمية الاولى اثناء الانتداب وتقسيمه بين اربعة دول دون انشاء دولة للكورد، وفي احداث عام 2003 والوضع كذلك منذ ذلك الحين ولحد الآن، اذ ان المجتمع الدولي المتمثل بالقوى الدولية والاقليمية رفض انفصال اقليم كوردستان في عام 2017 فضلا عن رفض انفصال اقليم كتالونيا من اسبانيا في العام والتوقيت نفسه .

لذا فان قيام الدولة الكوردية في اقليم كوردستان العراق واقسام اخرى في الدول المجاورة يتعلق بتغيير المواقف الدولية تجاه الدولة الكوردية، خاصة القوى الكبرى والولايات المتحدة الامريكية خصوصا، ويتعلق بتغيير النظام الدولي المتعلق بالشرق الاوسط او يتعلق بانهيار الانظمة السياسية في الدول المجاورة، ويرى الكثير بان بوادر الانهيار ظهرت في معظم الانظمة السياسية بدول الشرق الاوسط عموما والدول المجاورة لاقليم كوردستان خصوصا (محمود ، 2016 ، 235)، واخيرا يتعلق بتغيير الانظمة السياسية ومواقفها السياسية تجاه الدولة الكوردية واحترام واعطاء حق تقرير المصير للشعب الكوردي ومن ثم الاعتراف به كعضو جديد في المجتمع الدولي، الا ان الاخير يعد افتراضا مثاليا .

ويرى الباحث انه من الناحية الواقعية فان افضل خيار وسيناريو لاقليم كوردستان في هذا التوقيت وفي مثل هكذا ظروف هو محاولة الاحتفاظ بكيانه السياسي اي بقائه كاقيلم فدرالي ضمن دولة العراق الاتحادية واصراره الالتزام بدستور العراق الدائم، خاصة ان الدستور العراقي رغم بعض التحفظات عليه، الا انه يعد دستورا جيدا لمكونات المجتمع العراقي عموما واقليم كوردستان وشعبه خصوصا[1]، وبالمقابل من اجل وحدة العراق يستوجب على القيادات العراقية ان يلتزموا بالدستور ويعطوا للكورد عمليا ما اعطاه الدستور، وان يضعوا الدستور حكما لكل الخلافات السياسية من خلال تفعيل

([1]) ان ما اعطاه الدستور العراقي للشعب الكوردي من الناحية الشكلية والقانونية يعد مكسبا كبيرا وكان بمثابة تحقيق الحلم الكوردي، اذ الفدرالية وبهذا المحتوى القانوني كانت احد شعارات الثورة – الحركة الكوردية منذ بداية الستينات في القرن المنصرم ولغاية عام 2003 .

المحكمة الاتحادية[1]، وفيما يتعلق بالانفصال، يجب الا تجازف القيادة الكوردية كثيرا في مثل هكذا ظروف ، وان يتقدموا خطوة نحو فلسفة الممكن خاصة بعد احداث الاستفتاء الشعبي في عام 2017 ، بل بقائه كاقليم سياسي ضمن الدولة الاتحادية والاحتفاظ بمكاسبه وحل مشاكله الدستورية وخلافاته مع الحكومة المركزية من خلال الحوارات والاتفاقات السلمية وبعيدا عن الصراعات يعد انجازا كبيرا، حينئذ بامكانه تحقيق الكثير من النتائج الايجابية والمتمثلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحركة العمرانية وبمعدلات عالية مثلما حققه في الفترة (2008-2014)، ومن جانب اخر العمل ووضع الخطط لرفع الموارد المالية المتمثلة بالايرادات العامة لتوافق النفقات العامة ومن دون الاعتماد على الحكومة الاتحادية، وان يبذل قصارى جهده وطاقاته من اجل رفع مستوى الحكم الرشيد، وهكذا يخطو الاقليم خطوات ويحقق انجازات واسعة في مجالات عدة وهي: الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والسياسية والامنية ، وحينئذ ترتفع او تكتمل المقومات الاقتصادية المتعددة لبناء الدولة، وتتحقق ايضا الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بنسبة عالية، والرفاهية المذكورة من اهم غايات الدولة ، اذ بامكان الاقليم تحقيق ذلك حتى في حالة عدم قيام الدولة، وبخلاف ذلك في ظل المعوقات والتحديات المذكورة، فان الانفصال وانشاء الدولة الكوردية يعدا امرا مستحيلا وفي حالة انشائها ستولد الدولة الفاشلة تفتقد للوظائف الاساسية للدولة، وتدمر كل ما حققه وانجزه الاقليم من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[2]، واما في حالة تغير المعطيات والظروف المذكورة او ازالة المعوقات والتحديات الداخلية والخارجية (وان كان هذا افتراض غير واقعي في الوقت الحالي وفي المدى القريب ايضا) حينئذ سيكون للانفصال جدوى ومن مصلحة الاقليم الانفصال وبناء دولته المستقلة .

وبسبب عدم وجود البيانات للمقومات الاقتصادية ولسنوات عدة في اقليم كوردستان، لم يتمكن الباحث من اجراء التحليل القياسي ، وذلك بعد محاولات عدة وتغيير النماذج عدة من خلال البرنامج المذكور الخاص بالتحليل القياسي ، الا انه لم يعط اي نتائج مفيدة تخدم البحث ، لذلك يطلب الباحث من الباحثين في المستقبل باعداد بحوث تكميلية مرتبطة بالتحليل القياسي عند توفر المعطيات الرقمية المطلوبة .

([1]) خاصة ان القيادة الكوردية يعزون موضوع الانفصال بعدم التزام الحكومة العراقية بالدستور اهمها عدم تطبيق المادة (140) المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها ، اذ وكما تقول القيادة الكوردية، كان بامكان الاقليم الانفصال وانشاء الدولة المستقلة خلال غزوا العراق في عام 2003 ، الا انهم اختاروا البقاء ووجدوا الحل الامثل لوحدة العراق بالدستور الفيدرالي .

([2]) اذ ان الاقليم تراجع كثيرا من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية خلال الازمة المالية والسياسية اي خلال مدة توتر العلاقات السياسية بينه وبين الحكومة الاتحادية (2014-2018)، الا ان الظروف تحسنت منذ بداية عام 2019 ولحد الآن اي بعد تخفيف الازمة وبعد تهدئة العلاقات .

من خلال كل ما سبق وفي ختام الفصل يتبين انه بالإمكان تقييم وقياس المقومات الاقتصادية لبناء الدولة من خلال المناهج والتحاليل العلمية المذكورة، اهمها ما يناسب هكذا نوع من الدراسات هو التحليل الوصفي واسلوب الاوزان الترجيحية وذلك بعد دراسة المقومات المذكورة على وفق البيانات والمؤشرات المعتمدة، اذ من خلال منهج- اسلوب الاوزان الترجيحية وفي حالة توفر البيانات يمكن تقييم المقومات المذكورة لبناء الدولة لجميع الدول والاقاليم غير المستقلة، اذ من خلال المناهج المذكورة وبعد بحث او دراسة مختصرة لعدد من التجارب الدولية التي لها بعدا تاريخيا و أثيرت (دوليا وسياسيا واعلاميا واكاديميا) سابقا وفي الوقت الحاضر ايضا كتجارب: جنوب السودان، وفلسطين، واقليم كتالونيا في اسبانيا، و قد تبين منها، ان جنوب السودان له المقومات الاقتصادية لبناء الدولة بمستوى ضعيف جدا ، وفلسطين بمستوى ضعيف، واقليم كتالونيا بمستوى قوي جدا مثلما يتبين في الجداول الملحق (4) .

فبخصوص جنوب السودان، وهو احدث دولة، اذ استقل في عام 2011 وذلك بعد انفصاله عن السودان، الا انه الآن تعد افشل دولة على مستوى العالم وفق مؤشرات الدول الهشة، وثاني افسد دولة وفق منظمة الشفافية العالمية للعام 2017، وله مقومات اقتصادية لبناء الدولة بقيمة (1.33) درجة اي بمستوى ضعيف جدا، وان حالها لم تتحسن بعد الانفصال بل ساء، وازدادت باستقلالها دولة اخرى الى قائمة الدول الفاشلة، وعلى الرغم من وجود المقومات الطبيعية بمستوى متوسط وبقيمة (3.1) درجة والمقومات البشرية بمستوى ضعيف وبقيمة (1.62) درجة، الا ان لها مستوى ضعيف جدا في المقومات الاقتصادية الكلية بقيمة (1) درجة، والاسوأ من ذلك كله وجود مستوى ضعيف جدا من المقومات الادارية والسياسية وبقيمة (0.16) درجة فقط من اصل(5) درجات، والناجم بالدرجة الاساس من ضعف مستوى الحكم الرشيد، اذ بلغ (1.7٪) فقط بحسب بيانات البنك الدولي وذلك كمتوسط للمدة (2013-2017) وهي بذلك على رأس القائمة كاسوأ دولة من حيث الحكم الرشيد، والحال كذلك بالنسبة للعلاقات السياسية الداخلية والخارجية، اذ هي في الترتيب (160) عالميا من بين (163) دولة في عام 2017 (GPI,2017,11) . من هذا يتبين انه على الرغم من انفصال واستقلال جنوب السودان ثم الاعتراف به كدولة في الامم المتحدة، الا ان انفصاله ليس له جدوى ، اذ لم تتحسن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعد الانفصال، بل الاوضاع المذكورة في السودان (الذي انفصل منها جنوب السودان) احسن نسبيا مقارنة بجنوب السودان (الدولة بعد الانفصال).

وفيما يخص فلسطين فان له المقومات الاقتصادية لبناء الدولة بمستوي ضعيف وبقيمة (1.95) درجة، اذ من خلال المصفوفة التقييمية في الملحق المذكور يتبين ان له مقومات طبيعية بمستوى متوسط وبقيمة (2.85) درجة والمقومات البشرية بمستوى متوسط ايضا بقيمة (2.56) درجة، الا ان له مقومات اقتصادية كلية بمستوى ضعيف وبقيمة (1.8)درجة، والاسوأ من ذلك هي المقومات الادارية والسياسية وذلك بمستوى ضعيف جدا وبقيمة (1) درجة واثرت سلبا في المقومات الاخرى وفي مستوى بناء الدولة اي في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

واخيرا فيما يتعلق باقليم كتالونيا باسبانيا، تبين ان له المقومات الاقتصادية لبناء الدولة بمستوى قوي جدا وبقيمة (4.05) درجة، والناجم عن ارتفاع مستوى المقومات الادارية والسياسية وقد بلغت مستوى قوي جدا وبقيمة (4.1) درجة ثم المقومات الاقتصادية الكلية بمستوى قوي جدا ايضا، وبقيمة (4.25) درجة، اما المقومات الطبيعية فبغلت (3.97) درجة بمستوى قوي والمقومات البشرية بمستوى قوي ايضا وبقيمة (3.8) درجة، وان النزعة الانفصالية لهذا الاقليم تعزى بالدرجة الاساس الى وجود المقومات الاقتصادية (المذكورة) لبناء الدولة بمستوى قوي جدا[1] ما يعني وجود الجدوى للانفصال، اذ ان الاقليم المذكور يعد من اغنى اقاليم اسبانيا، و يسهم بنسبة (20٪) في الناتج المحلي الاجمالي لإسبانيا ويشكل (25٪) من المجموع الكلي لصادراتها (الموقع العربي الجديد، 2019)، ويعد الإقليم من اهم المناطق السياحية، ليس على مستوى اسبانيا فحسب، بل على مستوى العالم ايضا، وله الموقع الجغرافي الاستراتيجي، فضلا عن وجود الموانىء البحرية الكبيرة بسبب امتلاكه للمنافذ البحرية الواسعة ما يسهم في تفعيل التجارة الخارجية، ولهذا يرى الكتالونيون ان الانفصال له جدوى، وان بإمكانه تقوية المقومات الاقتصادية لبناء الدولة بشكل اكثر بعد الانفصال، و أدى ذلك الى ان يصوتوا في استفتاء اكتوبر 2017 لصالح الانفصال، الا ان الحكومة المركزية رفضت الانفصال وتدخلت عسكريا لمنعه مادام الاقليم المذكور يشكل جانب القوة للاقتصاد ولبناء الدولة في اسبانيا .

ويتبين ان مايصح (من حيث الدوافع والمبررات) لاقليم كتالونيا من النزعات الانفصالية ورفضها من قبل الحكومة المركزية (اسبانيا) يصح بشكل نسبي ايضا لاقليم كوردستان و رفض الحكومة الاتحادية (العراق) .

([1]) بجانب الاضطهاد الذي واجه الشعب الكتالوني في القرون القريبة الماضية، آخرها في الربع الثاني والثالث للقرن الماضي من قبل الحكومة المركزية ، خاصة اثناء حكم (فرانشيسكو فرانكو 1892-1975) فضلا عن توجهات الحكومة المركزية نحو تقليص الصلاحيات والاختصاصات للاقليم المذكور ما يحفز ويدفع الاخير للانفصال، مثله مثل دوافع اقليم كوردستان وشعبه للانفصال .

الاستنتاجات والمقترحات

اولا – الاستنتاجات :

وصل البحث بخصوص المقومات الاقتصادية لبناء الدولة ومن خلال التجارب المختارة الى استنتاجات عدة اهمها :

1- تنشأ الدولة استنادا الى اركان ثلاثة وهي الشعب و الاقليم والسلطة السياسية ، وظهر ان ركني الشعب و الاقليم ليست لهما اهمية من الناحية القانونية من حيث العدد والنوع ، و العكس من الناحية الاقتصادية ، اذ ان نوع وعدد الشعب او السكان وتوزيعه العمري والجغرافي وكذلك نوع الارض (بما تحتها وما فوقها) ومساحتها لهما بالغ الاهمية من الناحية الاقتصادية والشيء نفسه بالنسبة لنوع السلطة والحكومة .

2- ان نظرية القوة هي احدى النظريات الواقعية التي فسرت نشأة الدولة قديما، وفي العصر الحديث ايضا، اذ إن تقدم اي دولة لها ارتباط قوي وعلاقة مباشرة بقوتيها المادية الصلبة والناعمة خاصة الاقتصادية منها، اذ ان وجود قوة كهذه خاصة الاقتصادية هي التي تشجع امة او ولاية او اقليماً بالانفصال عن دولة ما وانشاء دولة خاصة بها ، والعكس صحيح ، اي في معظم الاحيان ان الذي يحدد مصير الامة سواء بالبقاء او الانفصال والاستقلال هو القوة .

3- بالرغم من ان الدولة تنشأ من خلال اركانها الثلاثة المذكورة ، الا ان ذلك يحتاج الى اجراء اخر وهو الاعتراف الدولى بهذا الكيان لكي يمكنه من الدخول إلى العلاقات الدولية بشكل واسع وحر ، ولكي تحسب كشخص جديد من اشخاص القانون الدولي، لذا لا يأتي الاعتراف احيانا من قبل المجتمع الدولي رغم استكمال العناصر القانونية لبناء الدولة لشعب معين وفي اقليم معين ورغم ارادته بالاستقلال او الانفصال وانشاء كيان خاص به، وعليه يعد الاعتراف في الوقت الحاضر من الناحية الواقعية والعملية ركنا من اركان نشوء الدولة .

4- على الرغم من الدور الكبير لعاملي مساحة الارض وحجم السكان في تحديد قوة وحجم الدولة ، الا ان المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية ومنها العلاقات السياسية والدبلوماسية والحكم الرشيد كذلك قد قللت دور كلا العاملين الارض والسكان ، والدليل على ذلك دولتا اسرائيل وقطر ، فهما من اصغر الدول من حيث المساحة وعدد السكان، الا انهما من الدول القوية من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وهذه القوة ناجمة من المقومات الاقتصادية التي تمتلكانها.

5- في الوقت الحاضر و في معظم الاحيان لا يدعم المجتمع الدولي عموما الانفصال على مستوى العالم ، خوفا من ولادة دولة فاشلة ، اذ تخلق الدول الفاشلة تحديات عديدة بالنسبة للنظام الدولي منها انسانية وامنية وبيئية واقتصادية وسياسية ، اذ ان بناء دولة ضعيفة او فاشلة تخلق العديد من المشكلات الدولية المتسلسلة من الفقر الى المرض والمخدرات والى الارهاب وانعدام الاستقرار ...الخ .

6- يعد الموقع الجغرافي من اهم المقومات الاقتصادية لبناء الدولة سواء من الناحيتين الجيوسياسية والعسكرية أم من الناحية الاقتصادية كذلك ، فوقوع الاقليم او الدولة على البحر والمياه الدافئة لها آثار عدة ومنافع اقتصادية

كبيرة، اذ الدول الواقعة على البحار الحارة والمفتوحة تتيح لها امكانيات وفرص كبيرة ، فمثل هذه المواقع يشكل ويعزز القوة الاقتصادية للدولة ، على عكس الدول الحبيسة او المغلقة التي لاتقع على البحار بل محاطة باليابسة ويشكل ضعفا للدولة ، اذ ان هذه الدول (في تلك الحالة) تحتاج الى بناء علاقات دبلوماسية جيدة مع جوارها نظرا لانغلاقها على العالم .

7- تعد الموارد الطبيعية بانواعها المختلفة واحجامها الكبيرة احدى عوامل القوة الاقتصادية والسياسية للدولة ، وبالتالي احدى مقومات بناء الدولة ، اذ ان الشعوب في الاقاليم الفقيرة قد لاتطلب الانفصال عن الدولة المركزية عندما تكون الدولة المذكورة غنية بالموارد في بقية مناطقها ، وبالمقابل ان كثرة الموارد الطبيعية خاصة الثمينة او النادرة منها قد تشجع الشعوب للانفصال من الدول التي تعتمد على الموارد الواقعة في مناطق او اقليم الشعب المذكور .

8- ان للمقومات الاقتصادية الطبيعية اثراً كبيراً في انشاء كيان اقتصادي قوي كما ان لها اثراً في القرار السياسي للشعوب التي لم تنل الاستقلال سواء بالانفصال او البقاء ضمن كيان نفس الدولة وذلك اعتمادا على مدى وجود مقومات اقتصادية طبيعية ، فاذا لم تكن كل من المساحة والموقع والمناخ والموارد الطبيعية مناسبة جميعها او جزء منها ، فان انشاء الدولة في تلك الاقاليم ستواجه صعوبات سياسية واقتصادية .

9- ان للمستوى التعليمي اهمية كبيرة في بناء الدولة وفي التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وهو القاعدة الاساسية لخلق المهارات وبدوره يؤدي إلى المشاركة الفعالة والكفوءة للقوى العاملة في النشاط الاقتصادي، ويعد المكون الرئيس للابتكارات والابداعات و هو في الوقت نفسه يدل على تقدم أو تخلف دولة او إقليم ما .

10- تعد التنمية البشرية من اهم المقومات الاقتصادية البشرية لبناء الدولة ، اذ ان جميع الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا تعتبر من الدول المتقدمة او الناشئة وبالمقابل فان جميع الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة قد تقع ضمن الدول الفاشلة ، فمن خلال تنمية الموارد البشرية ونسب عالية من المستوى التعليمي يعمل العامل باختلاف المستويات المهارية والفنية والادارية والسياسية بفعالية وكفاءة وحينها تتحسن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية .

11- يشكل الانتاج الزراعي (بهدف تحقيق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي) احد المقومات الاقتصادية لبناء الدولة وتقويتها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية ، اذ ان معظم الدول المتقدمة والناشئة حققت نسباً عالية من الاكتفاء الذاتي فضلا عن نسب عالية جدا من الامن الغذائي على عكس الدول المتخلفة والضعيفة التي تعاني من انتشار النقص التغذوي .

12- يعد التنويع الاقتصادي ومنها نسبة مناسبة من الصناعة التحويلية من المقومات الاساسية لبناء الدولة ، اذ اصبح التصنيع دالة التقدم ويعد المحرك الرئيس لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك فانه دليل

القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، واصبحت الدولة القوية والعظمى هي دولة صناعية متقدمة وان فقدت قدرتها الصناعية تخلفت وافتقرت، فضلا عن دور قطاع النقل والمواصلات في بناء الدولة .

13- هناك علاقة قوية بين مستوى الحكم الرشيد و وجود او بناء دولة قوية ، اذ ان ضعف الدولة يرجع الى ضعف مستوى الحكم الرشيد كما ان وجود دولة قوية من النواحي الاقتصادية والسياسية والادارية والثقافية يعزى الى مستوى عال للحكم الرشيد ، وقد اصبح موضوع الحكم الرشيد يمثل أهمية كبيرة على المستوى الدولي .

14- تحتاج المجتمعات الحديثة الى علاقات سلمية وقوية في الشأنين الداخلي والخارجي وبدون هذه العلاقات لايتحقق الاستقرار السياسي على المستوى الداخلي ولا على المستوى الخارجي وما يترتب على ذلك (عدم الاستقرار السياسي) من آثار سلبية على الحياة الاقتصادية والسياسية والامنية والثقافية ، ويعد الاستقرار الداخلي ضرورة ملحة لبناء الامة والمجتمع وبالتالي الدولة ، والحال كذلك بالنسبة للاستقرار والعلاقات الخارجية وبدون هذا الاستقرار – العلاقات – لا يمكن الدخول في العلاقات السياسية الدولية خاصة بالنسبة للدول الحبيسة او المغلقة .

15- تتكون المقومات الاقتصادية لبناء الدولة من اربع مقومات رئيسة ، فأقواها من حيث الاولوية والتأثير هي المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية وبعدها كل من المقومات الاقتصادية البشرية والمقومات الاقتصادية الكلية واخيرا المقومات الاقتصادية الطبيعية ، اذ اثبت ذلك من خلال المنهج الاستقرائي والتحليل الوصفي وكذلك منهج – اسلوب الاوزان الترجيحية، فضلا عن التحليل الكمي (القياسي) الا انها بمستوى متباين حسب التجارب المختارة وذلك لتباين طبيعة البيانات .

وبخصوص التجارب المختارة ومنها دولة الامارات العربية المتحدة وصل البحث الى مايلي :

16- ان دولة الامارات العربية المتحدة لها مقومات طبيعية استراتيجية مكنتها من بناء دولة ناجحة وقوية اقتصاديا خاصة فيما يتعلق بموقعها الجغرافي الاستراتيجي، اذ تقع في الشرق الاوسط ولها اطلالة بحرية واسعة فضلا عن قربها من مضيق هرمز، كذلك امتلاكها للموارد الطبيعية الوفيرة المتمثلة بالنفط والغاز ، ما اهلتها لتحقيق الترتيب السادس عالميا من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد والسابع عالميا من حيث الغاز الطبيعي .

17- تعد الامارات العربية المتحدة من اوائل الدول التي استفادت من مواردها الطبيعية واستخدامها العقلاني بشكل اقتصادي، فبفضلها تمكنت من تحقيق انجازات كبيرة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، كما ان توفر الموارد الطبيعية بكثرة في هذه الدولة يعد من اهم مقومات بناء الدولة، واحدى نقاط القوة الاقتصادية الطبيعية ، ويمكن تفسيرها باحدى نظريات نشوء الدولة ، اذ استقلت الامارات بعد اكتشاف وتصدير النفط بقرابة عشرة اعوام.

18- تمتلك دولة الامارات مقومات اقتصادية بشرية كبيرة ، اذ حققت مستوى مرتفع جدا من بين المستويات الاربعة المعروفة لدليل التنمية البشرية بضمنها المستوى التعليمي ، وكانت للمقومات البشرية اثر كبير في بناء الدولة للامارات .

19- ان الموارد الاقتصادية في الامارات لها حجم كبير وهي متمثلة بارتفاع متوسط نصيب الفرد من GDP وارتفاع نسبي لمساهمة الصناعة التحويلية في الـ GDP فضلا عن امتلاكها للمرافق والبنى التحتية المتطورة جدا، اذ تتقدم على معظم الدول المتقدمة و تعد ضمن ترتيب (4-5) على مستوى العالم من حيث البنى التحتية ، الا ان عدم الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية من اهم نقاط ضعفها وذلك بسبب العوامل الطبيعية والبيئية ، و لكن و بالرغم من ذلك فان النقص التغذوي سجل مستوى متدنياً جداً، اذ بلغ (2.5٪)، وهي بذلك تنافس الدول المتقدمة .

20- تعد الامارات العربية المتحدة من التجارب الناجحة لبناء الدولة، اذ حققت مستواً قوياً - عالياً للمقومات الاقتصادية اي المستوى الرابع من بين المستويات الخمسة (المعتمدة في الاطروحة) ، وان اقوى مقوم هي المقومات الاقتصادية الكلية وذلك بمستوى قوي جدا، ثم المقومات الادارية والسياسية والناجمة من مستوى عال للحكم الرشيد فضلا عن العلاقات السياسية الداخلية والخارجية الجيدة، وادى كل ذلك الى الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والاقتصادية وبشكل عقلاني مما انعكس بشكل ايجابي في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والادارية والسياسية.

واما بخصوص العراق فتوصل البحث الى مايلي:

21- ان للعراق مقومات اقتصادية طبيعية كبيرة منها الموقع الجغرافي، اذ يقع على منفذ بحري وهو الخليج العربي و للموقع اهمية تجارية وسياسية وعسكرية وحضارية كبيرة ما يجعله ضمن المواقع الاستراتيجية التي تهم الدول العظمى، اما من حيث الموارد الطبيعية فانه يمتلك كثيراً منها، وهي تتسم بالتنوع ومنها المساحة الكبيرة والاراضي الزراعية ، كذلك احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي على المستوى العالمي فضلا عن خامات اخرى ، الا ان كل هذا لم يؤد الى بناء دولة ناجحة ومتقدمة بل ان ترتيب العراق كان في السنوات الاخيرة ضمن عشر اسوأ دول من حيث الحكم الرشيد او الفساد او الدول الفاشلة .

22- يعد مستوى المقومات الاقتصادية البشرية كمعدل عام متوسطا وقريبا من الضعيف ، الا ان المستوى التعليمي والتنمية البشرية يعدان ضعيفين و ذلك ما اثر في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والادارية والسياسية ومن ثم على مقومات بناء الدولة .

23- ان مستوى المقومات الاقتصادية الكلية في العراق ضعيف ، اذ إن نسبة الاكتفاء الذاتي تعد متدنية والامن الغذائي في حالة سيئة لأن (28٪) من السكان يعانون من النقص التغذوي، كما ان مستوى الموارد الاقتصادية أيضا ضعيف، اذ رغم المستوى المتوسط لدخل الفرد ، الا ان الاقتصاد يعد غير متنوع، وانه ضمن الدول الريعية ويشكل النفط الخام نسبة كبيرة من الـ GDP مقابل مستوى متدن جدا للصناعة التحويلية، والحال كذلك فيما يخص البنى التحتية، فهي متخلفة أيضا، ما يعني ان العراق لم يستفد من موارده الطبيعية والبشرية بشكل مطلوب و ذلك بسبب (و بنسبة كبيرة) المستوى الضعيف جدا للحكم الرشيد ، اذ بلغ قرابة (9٪) خلال مدة البحث .

24- تعد المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية من اضعف المقومات في العراق ، وانه ضمن اسوء الدول وفق هذا المؤشر ، اذ سجل مستوى ضعيف جدا من الحكم الرشيد والمستوى نفسه فيما يخص العلاقات السياسية الداخلية والخارجية، وانعكس ذلك سلبا على مجمل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية وبالتالي ضعف بناء الدولة، و كل ذلك يعني بالضرورة ضعف مستوى المقومات الاقتصادية لبناء الدولة .

وفيما يخص اقليم كوردستان العراق فأهم الاستنتاجات هي الاتي:

25- ان لاقليم كوردستان مقومات طبيعية كثيرة خاصة فيما يتعلق بموقعها الجغرافي الاستراتيجي ، اذ يربط قارتي اسيا واوروبا وفي نواة الشرق الاوسط ، وان الاقليم له مكانة متميزة وفق النظريات الجغرافية والاستراتيجية، وان اكتشاف الموارد الطبيعية المتنوعة زاد من الاهمية الاستراتيجية للاقليم ، الا انه ضمن الدول الحبيسة – المغلقة (الاقاليم القارية) وتشكل نقطة ضعفه بسب عدم وجود المنافذ البحرية .

26- تبين من دراسة المقومات الاقتصادية الكلية في الاقليم ان مستواها متوسط ، اقواها مقوم الانتاج والامن الغذائي ومن ثم البيئة الاستثمارية واضعفها الموارد الاقتصادية وحجم السوق ، بالرغم من ان الاقليم يتفوق على العراق وفق هذه المقومات ، الا ان الموارد الاقتصادية فيه دون المستوى المطلوب مقارنة بالامكانات و الموارد الطبيعية المتوفرة و المتنوعة فيه ، اذ ان موارده المالية بدون امدادات الحكومة الاتحادية لاتكفي لتمويل نفقاته العامة وتشكل هذه من اهم نقاط ضعفه ، و بالرغم من ذلك يعد القطاع الصناعي والبنى التحتية فيه متطورا مقارنة ببقية العراق.

27- يعد مستوى الحكم الرشيد في الاقليم من اضعف المقومات لبناء الدولة ، اذ له مستوى ضعيف جدا وبنسب مختلفة بحسب المؤشرات الفرعية للحكم الرشيد ، فكان اقلها سيادة القانون ومن ثم مكافحة الفساد و اكثرها الاستقرار السياسي وبعدها المشاركة السياسية ، و قد انعكس المستوى المذكور بشكل سلبي على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية .

28- ان للاقليم المقومات الاقتصادية لبناء الدولة بمستوى متوسط ، اقواها المقومات الطبيعية ثم البشرية وبعدها الاقتصادية الكلية ، الا ان اقلها مستوى، هي المقومات الادارية والسياسية (الناجم من مستوى الحكم الرشيد)، وهذا الاخير اثر بشكل سلبي على المقومات البشرية والاقتصادية دون الاستخدام الامثل لكل من الموارد الطبيعية الكثيرة والموارد الاقتصادية ، وذلك ما اثر بدوره في مستوى مقومات بناء الدولة .

29- في حالة الاعتراف الدولي ومن ذلك اعتراف دول الجوار بانفصال الاقليم (وهو افتراض غير واقعي في الوقت الحالي وفي المدى القريب على الاقل) ، فالانفصال سيكون له جدوى ولمصلحة الاقليم ، اذ ينفصل من دولة ذات مقومات اقتصادية ضعيفة ليتحول الى دولة ذات مقومات اقتصادية متوسطة ، الا ان انفصال الاقليم ليس من مصلحة العراق لذا تم رفض ذلك سابقا و مؤخرا .

30- من مصلحة اقليم كوردستان البقاء ضمن الدولة العراقية في حالة عدم الاعتراف الدولي عموما و دول الجوار خصوصا بالانفصال ، وبدونه فان الانفصال ليس له جدوى او يعد امرا مستحيلا، وتلك المحاولات تضعف الاقليم وتضعف الدولة المستقبلية (في حال قيامها) وتجعلها ضمن الدول الفاشلة .

31- يعاني الاقليم من تحديات ومعوقات داخلية وخارجية عدة تجعل من الانفصال عملية مستحيلة في الوقت الحالي والمدى القريب ايضا ، ومن اهم التحديات والمعوقات الخارجية :

أ- المعوق الدولي الذي يرفض إعادة رسم خريطة المنطقة ، والسماح بتأسيس دولة كردية يغير الواقع الجغرافي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الاولى ، يرجع جزء منها الى عدم مواتاتها مع المصالح الدولية .

ب- رفض دول الجوار (ايران ، تركيا ، سوريا) انفصال الاقليم وقيام دولة كوردية خشية تأثير و وصول ذلك الى دولها التي يشكل الكورد نسبة كبيرة من سكانها .

ت- ليس لاقليم كوردستان أي منفذ بحري، ودول الجوار التي تربط الاقليم بالعالم الخارجي ترفض اي كيان كوردي ضمن دولة مستقلة ، مما يعني عزل الاقليم عن العالم الخارجي .

ث- ان تأسيس الدولة في هذا العصر يعد صعباً جدا وكأنما انتهت فترة ولادة الدولة الجديدة وخاصة بالنسبة للكورد.

وفيما يخص التحديات والمعوقات الداخلية فاهمها هي :

أ- نقص الموارد المالية المتمثلة بالايرادات العامة في الاقليم، وهي غير كافية لتغطية النفقات العامة .

ب- عدم ترتيب البيت الكوردي وهو من المعوقات والتحديات الكبيرة التي تواجه قيام دولة كوردية والمتمثلة بالخلافات السياسية الداخلية والايدولوجية بخصوص الكثير من الامور ومنها الانفصال وحق تقرير المصير.

ت- ضعف مستوى الحكم الرشيد ويعد من التحديات والمعوقات الحقيقية التي تواجه قيام الدولة الكوردية .

32- و استنادا إلى كل ما ذكر حول الإقليم ، فان قيام الدولة الكوردية في اقليم كوردستان العراق واقسام اخرى في الدول المجاورة يتعلق بتغيير النظام الدولي المتعلق بالشرق الاوسط او بانهيار الانظمة السياسية كما يتعلق بتغيير الانظمة السياسية ومواقفها السياسية تجاه الدولة الكوردية واحترام واعطاء حق تقرير المصير للشعب الكوردي ومن ثم الاعتراف به كعضو جديد في المجتمع الدولي .

33- وبالنسبة لتجارب جنوب السودان وفلسطين واقليم كتالونيا ، تبين ان جنوب السودان له المقومات الاقتصادية لبناء الدولة بمستوى ضعيف جدا ، وفلسطين بمستوى ضعيف ، واقليم كتالونيا بمستوى قوي جدا وهذا المستوى من المقومات يعد من اهم دوافع انفصاله .

ثانيا - المقترحات :

وعلى ضوء ما تم تناوله في البحث و الاستنتاجات التي عرضت يقترح الباحث الاتي :

1- اضافة مؤشر المقومات الاقتصادية لبناء الدولة واعتماده من قبل مؤسسة او مؤسسات دولية وبشكل دوري (سنوي او لأربع سنوات مثلا) على المستوى العالمي مثلها مثل ادلة التنمية البشرية ومؤشر السلام العالمي ومؤشر الشفافية العالمية وسهولة اداء الاعمال وذلك لقياس ومستوى مقومات بناء الدولة على المستوى العالمي وحسب المراتب .

2- من اجل بناء دولة ناجحة وقوية يقترح الباحث تقوية المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية والمتمثلة بمستوى عال للحكم الرشيد وبناء علاقات سياسية سلمية على الصعدين الداخلي والخارجي ، اذ اثبتت ان المقومات الادارية والسياسية من اهم المقومات الاقتصادية لبناء الدولة .

3- على الدول والاقاليم التي تريد الانفصال ان ترفع من مستوى المقومات البشرية وعلى وجه الخصوص المستوى التعليمي ومستوى الموارد البشرية مادامت الموارد الطبيعية والنشاطات الاقتصادية تعتمد على الجهد البشري فضلا عن النشاطين السياسي والعسكري . والحال كذلك بالنسبة للتنمية البشرية ، اذ اصبحت الغاية والوسيلة في الوقت نفسه ، وهي من اهم المقومات البشرية وبدورها من المقومات الاقتصادية لبناء الدولة .

4- مادام المجتمع يعتمد على المقومات الاقتصادية الكلية ومنها الانتاج الغذائي وامنه ، مستوى الدخل ، المنتجات الصناعية والبنى التحتية فضلا عن الايرادات العامة وحجم السوق ، عليه ان يقوم بدراسة دقيقة للمقومات المذكورة وان يعمل من اجل رفع مستواها ، اذ انها احدى المقومات الاساسية لبناء الدولة .

5- من الافضل للاقاليم التي تنوي الانفصال ان تقوم بدراسة المقومات الاقتصادية المتعددة لبناء الدولة وذلك قبل قرار الانفصال من خلال المنهج العلمي والمتمثل في التحليل الوصفي والاوزان الترجيحية اي المصفوفة التقييمية لقياس مدى وجود المقومات المذكورة ولبيان مدى جدوى الانفصال بعيدا عن المشاعر القومية والعاطفية المجردة.

6- يرى الباحث في حالة وجود المقومات الاقتصادية لبناء الدولة في إقليم معين و بمستوى مقبول واعلى من الدولة المركزية فان الانفصال سيكون له جدوى ومن مصلحته الانفصال وانشاء كيان مستقل ، وبعكسه ستولد دولة ضعيفة او فاشلة وتخلق مشكلات دولية جديدة .

7- يتوجب على الاقاليم التي تنوي الانفصال وانشاء كيان خاص بها ان تقوم بدراسة موقع الدولة المستقبلية لان الموقع الاستراتيجي او الايجابي يعد من اهم المقومات للقوة وللنجاح الاقتصادي للدولة، و بدونه تجعل من نفسها حبيسة ومغلقة في حالة الانفصال ، وعندئذ عليها ان تقوم ببناء علاقات سياسية واقتصادية ايجابية مع دول الجوار وبدونها تواجه تحديات سياسية واقتصادية كبيرة تجعلها منعزلة على العالم وتنعكس سلبا على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية .

وفيما يخص التجارب المختارة ومنها دولة الامارات العربية المتحدة يقترح الباحث الاتي :

8- من الافضل للامارات العربية المتحدة ان تحافظ على مستوى مقوماتها الاقتصادية لبناء الدولة ، اذ انها بمستوى قوي وان تبتعد عن كل ما ينعكس سلبا على المقومات المذكورة ، بل العمل على رفع مستواها بشكل اكثر .

9- رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية ، اذ انها اضعف مقوم من بين المقومات ، وفي جانب آخر الاستمرار في استرتيجية التنويع الاقتصادي فضلا عن توطيد علاقاتها السياسية الخارجية والابتعاد عن الاستراتيجية العسكرية والقوة الصلبة لحل منازعاتها السياسية الخارجية خاصة فيما يتعلق بقضية اليمن وقطر وايران ، اذ ان تبني استراتيجية عسكرية (احتمال نشوب حرب) وفتح الاطراف ضد الدول المذكورة قد اضرت بالامارات وفق مؤشر السلام العالمي وبالتالي في مقومات الادارية السياسية لبناء الدولة .

<u>وفيما يخص العراق</u> ومن اجل رفع مستوى المقومات الاقتصادية لبناء الدولة ومن ثم بناء دولة قوية وناجحة اسوة بالدول اخرى ومنها الامارات فعلى العراق العمل على :

10- رفع مستوى المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية من خلال رفع مستوى الحكم الرشيد الى المستويات المقبولة ، إذ إن الحكم المذكور له ادنى مستوى من بين المقومات في الوقت الذي له اقوى دور في بناء الدولة وله اثر كبير في المقومات الاخرى منها الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والاقتصادية وحتى الموارد البشرية ،كلها تتبع مستوى الحكم الرشيد وبعلاقة طردية ، وفي جانب آخر بناء علاقات سياسية داخلية وخارجية سليمة وسلمية ورفع مستواها وفق منهج المصالح المتبادلة ومنع التدخلات الخارجية ، خاصة ان العراق يعاني وبشدة من انعدام الاستقرار السياسي .

11- رفع المستوى التعليمي والتنمية البشرية ، اذ ان الأداءين الاقتصادي والاجتماعي محكومين بالحكم الرشيد اولا ومن ثم بالمستوى التعليمي والتنمية البشرية ثانيا ، خاصة و ان المقومات البشرية مستواها ضعيف ، لذا فان رفعه سيساهم في رفع مقومات بناء الدولة .

12- بما ان المقومات الاقتصادية الكلية مستواها ضعيف، فذلك يوجب العمل على رفع مستوى جميع مقوماتها الفرعية ومنها زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي وتحقيق مستوى عال من الامن الغذائي ، ومن جانب آخر لابد من العمل على تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال ارتفاع مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى غير النفطية في GDP فضلا عن تهيئة البيئة الاستثمارية والعمل على كفاءة وتنمية الاسواق والتي لها علاقة قوية مع الحكم الرشيد وبضمنها الاستقرار السياسي .

13- من اجل الاستقرار ولمنع تفكك العراق وتقسيمه يتوجب على السلطات المعنية ان تستخدم القوة الناعمة وان لا تفكر بالقوة العسكرية التقليدية في مواجهة النزعات الانفصالية ، وفي مقدمة القوة الناعمة استخدام الوسائل الدبلوماسية والتحاورية والعمل بالدستور، وان يكون حكما لحل الخلافات والنزاعات بين الاطراف السياسية وبين الحكومة الاتحادية واقليم كوردستان ، خاصة ان القيادة والاحزاب السياسية الكوردية تعزي النزعات الانفصالية الى الحكومة الاتحادية وهي ناجمة من المخالفات الدستورية وعدم احترامها للحقوق الكوردية وفقا للدستور ، مما اعطى مبررا لتلك القوى ان تحرك قضية الانفصال ، والشيء نفسه بالنسبة للمكون والمحافظات السنية والشيعية ، اذ يشعر الكل ومعظم المواطنين بالتهميش وحرمانهم من خيرات العراق فضلا عن اهتزاز الوحدة الوطنية ، لذا فالحل هو سيادة الدستور والحكم الرشيد بمضامينه .

واما بخصوص اقليم كوردستان العراق فيقترح الباحث مايلي :

14- العمل على تقوية المقومات الاقتصادية لبناء الدولة وفي مقدمتها المقومات الادارية السياسية ومنها رفع مستوى الحكم الرشيد، اذ انها اضعف المقومات فيه، هذا من جانب ، ومن جانب آخر لاهميته ودوره في المقومات الاخرى وفي مجمل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية، ثم العمل من اجل رفع مستوى المقومات البشرية وخصوصا المستوى التعليمي والتنمية البشرية ، حينئذ يرتفع مستوى المقومات الاقتصادية الكلية ومنها رفع متوسط نصيب الفرد من GDP فضلا عن تنويع مصادرها بزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى ومنها الصناعة التحويلية والقطاع الزراعي وتنويع مصادر الايرادات العامة كذلك ، وزيادتها لتوافق النفقات العامة ودون الاعتماد على ايرادات الحكومة الاتحادية .

15- العمل على رفع مستوى المقومات الاقتصادية الفرعية وهي الحكم الرشيد ، و الموارد المالية ، و ترتيب البيت الكوردي ، اذ انها اضعف المقومات بالترتيب ، وفي الوقت نفسه من اهم التحديات والصعوبات الداخلية التي تواجه بناء الدولة .

16- في حالة الاعتراف الدولي ومنها دول الجوار بانفصال الاقليم (وهو افتراض غير واقعي في الوقت الحالي وفي المدى القريب على الاقل) ، فالانفصال سيكون له جدوى ولمصلحة الاقليم ، اذ ينفصل من دولة ذات مقومات اقتصادية

ضعيفة لتتحول الى دولة ذات مقومات اقتصادية متوسطة وبامكانه (الإقليم) تقوية المقومات الاقتصادية المتعددة لبناء الدولة في المستقبل في حالة الافتراض المذكور .

17- اما في حالة عدم الاعتراف الدولي وعدم اعتراف دول الجوار بالانفصال (وهو الافتراض الواقعي على الاقل في المدى القريب) ، فمن مصلحة اقليم كوردستان البقاء ضمن الدولة العراقية ، ففي حالة الانفصال فان الاقليم يحتاج على الأقل الى اعتراف بعض دول الجوار ولاسيما تركيا والعراق فضلا عن الاعترافات الدولية خاصة الولايات المتحدة الامريكية وقوى دولية اخرى ، وبدونه فان الانفصال سيكون امرا مستحيلا وليس له جدوى ، بل تلك المحاولات تضعف الاقليم وتضعف الدولة المستقبلية (في حالة قيامها) وتجعلها ضمن الدول الفاشلة ، اذ تفتقد للمقومات الاقتصادية لبناء الدولة حينذاك .

18- واخيرا وفي هذا التوقيت وفي ظروف كهذه يقترح الباحث على اقليم كوردستان الاحتفاظ بكيانه السياسي اي بقائه كاقيلم فدرالي ضمن دولة العراق واصراره على الالتزام بدستور العراق الدائم، وعلى القيادة الكوردية ان لاتجازف كثيرا بمحاولة الانفصال، بل بقائه كإقليم فيدرالي وحل مشاكله الدستورية وخلافاته مع الحكومة المركزية من خلال الحوارات والاتفاقات السلمية وبعيدا عن الصراعات و يعد ذلك بعد ذاته انجازا كبيرا ، حينئذ بامكانه تحقيق الكثير من النتائج الايجابية والمتمثلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحركة العمرانية وبمعدلات عالية ، ومن جانب اخر العمل على وضع الخطط لرفع الموارد المالية ، ورفع مستوى الحكم الرشيد ايضا، وهكذا يخطو الاقليم خطوات وانجازات واسعة في مجالات عدة ، حينئذ ترتفع او تكتمل المقومات الاقتصادية المتعددة لبناء الدولة وتتحقق ايضا الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بنسبة عالية ، والرفاهية المذكورة هي غاية تسعى اليها الدولة ، اذ ان بامكان الاقليم تحقيق ذلك حتى في حالة عدم قيام الدولة ، واما في حالة تغير المعطيات والظروف المذكورة او ازالة المعوقات والتحديات الداخلية والخارجية ، حينئذ سيكون للانفصال جدوى ومن مصلحة الاقليم بناء دولته المستقلة .

المصادر والمراجع

المصادر العربية :

اولا – القرآن الكريم

ثانيا- القوانين والدساتير :

1- دستور الامارات العربية المتحدة لعام 1971 .
2- دستور العراق لعام 2005 .

ثالثا - المعاجم والموسوعات :

1- ابن منظور ، لسان العرب ، ط2 ، ج5 ، دار صادر ، بيروت ، 2004 .
2- بن سراج، محمد بن يعقوب ، قاموس المحيط ، ج1 ، شركة البناء شريف الانصاري للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2009 .
3- مصطفى، ابراهيم. آخرون ، المعجم الوسيط ، ج1 ، المكتبة للطباعة النشر والتوزيع ، استنبول ، بدون سنة .

رابعا- المنشورات والبيانات الرسمية :

1- ادلة التنمية البشرية ومؤشراتها، التحديث الاحصائي لعام 2018، برنامج الامم المتحدة الانمائي، نيويورك ، 2018 .
2- البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية 2017، 2018 .
3- البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية 2015، 2018 .
4- جهاز المركزي للاحصاء – العراق و هيئة احصاء اقليم كوردستان ، المسح الاجتماعي والاقتصادي المستمر عدا محافظات (نينوى ، صلاح الدين ، الانبار ، كركوك) ، 2014.
5- حكومة اقليم كوردستان ، وزارة التخطيط ، هيئة احصاء اقليم كوردستان ، بيانات غير منشورة .
6- حكومة اقليم كوردستان ، وزارة الزراعة والموارد المائية ، بيانات غير منشورة لسنوات المختارة .
7- حكومة اقليم كوردستان ، وزارة الزراعة والموارد المائية، المديرية العامة للتخطيط والمتابعة .
8- منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، حالة الامن الغذائي والتغذية في العالم 2018 ، بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ من اجل الامن الغذائي والتغذية ، روما ، 2018 .
9- منظمة العربية للتنمية الزراعية ، اوضاع الامن الغذائي العربي ، تقرير السنوي لعام 2017 ، 2018 .

10- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية الغذائية ، المجلد (37) ، 2017 .

11- قانون الموازنة العامة لاقليم كوردستان – العراق للسنة المالية 2013 .

12- قانون الموازنة العامة لاقليم كوردستان – العراق للسنة المالية 2012 .

13- وزارة التخطيط العراقي - الجهاز المركزي للاحصاء، التقديرات الاولية السنوية للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي لسنة 2017، بغداد، 2018 .

14- وزارة التخطيط العراقي- الجهاز المركزي للاحصاء، التقديرات الفعلية للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي لسنة 2016، بغداد، 2018 .

15- وزارة التخطيط العراقي- الجهاز المركزي الاحصاء، التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي لسنتي 2014-2015، بغداد، 2018 .

16- وزارة التخطيط العراقي- الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، بغداد، 2017 .

17- وزارة التخطيط العراقي، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014- شباب العراق تحديات وفرص ، وزارة التخطيط مع مؤسسات اخرى ، بغداد، 2014 .

18- وزارة التخطيط العراقي، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، بغداد، 2018 .

خامسا- الرسائل والاطاريح الجامعية :

1- ابو حسين، مصطفى موسى ، معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) في ادارة الدولة باكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا ، غزة، 2017.

2- امين، پێشڕەو علي محمد، اليات الحكم الرشيد في ادارة التنوع الثقافي – دراسة تحليلية مقارنة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) في السياسة المقدمة الى مجلس كلية القانون والسياسة بجامعة السليمانية ، السليمانية 2014 .

3- بن حسين، ناجي ، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة منتوري - قسنطينة ، 2007 .

4- خدر، ئارزو احمد، المسؤولية الدولية عن انتهاك الحدود الدولية –حدود العراق نموذجا ، رسالة ماجستير(غير منشورة) مقدمة لمجلس فاكولتي القانون والادارة بجامعة دهوك ، دهوك، 2013 .

5- دهان، محمد، الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري – مقاربة نظرية ودراسة تقيمية لحالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه (غير منشوة) في العلوم الاقتصادية مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة منتوري قسنطينة ، 2010 .

6- عبدالله، دەرون فريدون، دور مصادر القوة التنظيمية ومستلزمات التنفيذ الاستراتيجي في امكانية التحول الى المنظمات الذكية – دراسة تحليلية لاراء عينة من العاملين في عدد من المصارف الخاصة في اقليم كوردستان – العراق ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) في ادارة الاعمال مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد بجامعة السليمانية، السليمانية ، 2018 .

7- عزيز، پێشڕەو حمه جان، تطور القانون الدولي العام في ظل النظام العالمي الجديد (دراسة قانونية سياسية) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) في القانون العام مقدمة الى مجلس كلية القانون بجامعة السليمانية ، السليمانية ، 2007 .

8- غريب، گۆڤار قادر محمد، دراسة تحليلية لدور الاستثمار الزراعي في تحقيق الامن الغذائي باقليم كوردستان للمدة (2004-2015) مع اشارة الى تجربتي المانيا والعراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة)في الاقتصاد مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد بجامعة السليمانية ، 2017 .

9- قادر، احمد اسماعيل ، تحليل تجارب دولية مختارة في الخصخصة مع التركيز على تحليل وتقييم عمليات خصخصة القطاع الصناعي في اقليم كوردستان العراق للمدة (1997-2008) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) في الاقتصاد مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد بجامعة السليمانية ،2009 .

10- كريم، هونر احمد، اشكالية تدخل الدولة في الفكر اللبرالي المعاصر – دراسة تحليلية مقارنة ، رسالة ماجستير (غير منشورة)في السياسة مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية بجامعة السليمانية ، السليمانية ، 2018 .

11- مجيد، هلال ادريس، الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) في الاقتصاد مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد بجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2005 .

12- محمد، بختيار صابر، الاحتياجات المائية للاغراض الزراعية وقياس العوامل المؤثرة فيها في محافظة اربيل للمدة (1985-2001) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد بجامعة الصلاح الدين ، اربيل ، 2002 .

13- محمود، عبدالفتاح عبد الرزاق، الاعلان عن الدولة ، دراسة تأصيلية وتحليلية في القانون الدولي العام والدستوري ، اطروحة دكتوراه في القانون (غير المنشورة) مقدمة الى مجلس كلية القانون في جامعة صلاح الدين ، اربيل ، 2007 .

14- مصعب، عرباوي، واقع الحكم الرشيد في الدول العربية – دراسة تحليلية في المؤشرات الساسية والاقتصادية –دراسة حالة الجزائر (2000-2014) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم السياسية مقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015 .

15- الهدابي، شهاب كاظم عبيد ، التحليل المكاني للقوى العاملة في قضاء الشامية للمدة (1997-2015)، رسالة ماجستير (غير منشورة)في الجغرافية مقدمة الى مجلس كلية الاداب بجامعة القادسية ، القادسية، 2016 .

16- هماوندي، محمد، فكرة الحكم الذاتي والاقليات العرقية ، دراسة تطبيقية في الوطن العربي اطروحة دكتوراه المنشورة ، القاهرة ، 1985 .

17- الورتي، احمد ابراهيم ، النظام الفدرالي بين النظرية والتطبيق – دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير المنشورة ط1 ، مكتبة التفسير ، 2008 .

سادسا – المجلات والدوريات العلمية:

1- احمد، احمد حمدي، الحكم الرشيد واشكالية ادارة الثروة النفطية في العراق (دراسة تحليلية) ، مجلة الجامعة العراقية ، الجامعة العراقية ، العدد (38-2) ، بغداد ، 2017 .

2- الايدامي،حمدية شاكر مسلم. الجبوري، لطفي جبر ، الاستثمار في الموراد البشرية وفق متطلبات سوق العمل في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد (24) ، العدد (107) ، 2018.

3- البطاط، كاظم احمد. الاعرجي، كاظم سعد عبد الرضا. التميمي، سعدية هلال حسن ، واقع البيئة الاستثمارية في العراق وسبل النهوض ، مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، المجلد (5) ، العدد (17) ، 2016 .

4- البوتاني، طلعت محمد طاهر. دلو، آزاد هدايت ، تحليل جيوسياسي للعلاقات الاقليمية والدولية بآفاق مستقبلية – اقليم كوردستان العراق نموذجا ، مجلة جامعة كرميان ، المجلد (5) ، العدد (4) ، كلار ، 2018 .

5- جبار، الاء عبد الكاظم ، الجذور التاريخية لنشأة دولة الامارات العربية المتحدة ، مجلة اهل البيت ، المجلد (1) العدد (20) جامعة اهل البيت ، كربلاء ، 2016 .

6- جباري، شوقي، تحسين المناخ الاستثمار الاجنبي المباشر كحتمية للاندماج في الاقتصاد العالمي ، مجلة مركز المستنصرية ، جامعة المستنصرية ، العدد (49) ، 2015 .

7- الجبوري، عبد الخالق دبي ، اثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر العراق انموذجا للمدة (2003-2013) ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، المجلد (18) ، العدد(2) ، 2016 .

8- الجواري، فتحي ، العلاقات الخارجية في الدول ذات الانظمة الفيدرالية ، مجلة التشريع والقضاء ، المجلد (2) ،العدد (4) عدد خاص، بغداد، 2010 .

9- حجي، ادريس رمضان ، البيئة الاستثمارية في اقليم كوردستان العراق واثرها في جذب الاستثمارات للمدة (2006-2016) ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، المجلد (3)، العدد (3) ، السليمانية ، 2017 .

10- الحسناوي، جواد كاظم العبيد، سيسان، حميد وكاع ، انماط التركيب الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه في محافظة المثنى لعامي 1997 و2014م ، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوافة ، العدد (42) ، 2016 .

11- الحضرمي، عمر ، الدول الصغيرة : القدرة والدور – مقاربة نظرية ، مجلة المنارة ، المجلد (19)، العدد (4) ، 2013 .

12- الحمداني، احمد سليمان ، الفيدرالية في العراق بين الدستور والتطبيق العملي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (360) ، لبنان ، 2009 .

13- حمه كريم، زانا رؤوف، فكرة القاعدة القانونية والدولة عند العميد ليون ديجي – دراسة في ضوء الوضعية القانونية ، مجلة دراسات قانونية وسياسية ، جامعة السليمانية ، المجلد (1)- العدد (1) ، 2013.

14- دشر، ميثاق مناحي ، النظرية الواقعية : دراسة في الاصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي الامريكي المعاصر) ، مجلة اهل البيت ، جامعة اهل البيت، العدد (20) ، كربلاء ، 2016 .

15- رجال ،السعدي. جباري، شوقي ، تأهيل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر كاحد متطلبات الاقلاع الاقتصادي في الجزائر ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية ، جامعة واسط ، العدد (14) ، 2014 .

16- الزبيدي،محمد ناجي محمد. البياتي، هدى مهدي علي ، القطاع الزراعي وتحقيق الامن الغذائي في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، المجلد(7) – العدد(27) ، 2018 .

17- الزركوش، خلف. الزركوش ، سناء حسين خلف. عبد، الاء احمد ، دور الحوكمة الرشيدة في تحقيق التنمية ، مجلة الفتح ، جامعة ديالى ، مجلد (13) ، العدد (69) ، 2017 .

18- الساعوري، حسن ، اثر المجتمع المدني على الحكم الراشد ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، المجلد (3)، العدد(1)، السليمانية ، 2017 .

19- سلمان، احسان عبد الهادي ، السلطات الثلاث في القانون الاساسي لجمهورية المانيا الاتحادية ، مجلة دراسات قانونية وسياسية ، جامعة السليمانية ، العدد (1) ، السليمانية ، 2013 .

20- سعيد، محمد رؤوف ، نظم الاقتصادية المعاصرة ، مجلة جامعة راپەرين ، المجلد(3) ، العدد (6) ، رانيه ، 2016 .

21- سمايلي، نوفل . بوطرة، فضيلة ، فاعلية ادوات السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية للبنك المركزي الاوروبي في مواجهة ازمة الديون السيادية الاوروبية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد (44) ، 2015 .

22- الشاوي، منذر ، تأملات في انواع الدولة ، مجلة التشريع والقضاء ، المجلد (2) ، العدد (4) عدد خاص ، بغداد ، 2010 .

23- الشمري، رضا عبد الجبار، البدير،اياد عايد ، امكانيات تطبيق النظام الفيدرالي في العراق(دراسة في الجغرافية السياسية) ، مجلة القادسية في الاداب والعلوم التربوية ، المجلد (8) ، العدد(4) ، جامعة القادسية ، القادسية ، 2009 .

24- الشيباني، كريعة كزاز ، السياسة النقدية واثرها على التضخم في العراق بعد عام 2003 ، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة ، كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد (10)، العدد (2)، بغداد، 2018 .

25- الشيخ، ساوس. الهاشمي، ربيعي ، استخدام تحليل المكونات الرئيسية في تكوين مؤشر للتنمية البشرية المستدامة في الدول العربية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد (24) ، العدد (108) ، 2018 .

26- صايل، علي سلمان ، الديمقراطية وعدم الاستقرار السياسي في دول عالم الجنوب ، مجلة السياسة والدولية ، جامعة المستنصرية ، العدد (17) ، بغداد ، 2010 .

27- الصالحي، بان صلاح ، دور البنك المركزي في مالية الدولة ، مجلة الحقوق ، جامعة المستنصرية ، المجلد (4) ، العدد (16و17) ، 2012 .

28- الصبيحي، احمد شكر حمود ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 (دراسة في المفهوم والاسباب) ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، جامعة تكريت ، العدد (13) ، 2018.

29- ظاهر، سعدون شلال. كاظم، ظلال جواد، الاهمية السياسية للموقع الجغرافي للعراق ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد(7) ، جامعة الكوفة ، 2007 .

30- عارف ،معن ثابت، سعيد، هاشم محمد ، دور التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة جامعة التنمية البشرية ، المجلد (2) – العدد(1)، السليمانية ، 2016 .

31- عبدالاسدي، يوسف علي. جراح، منعم صباح ، الفاعلية النقدي للبنك المركزي العراقي ، مجلة دراسات ادارية ، جامعة البصرة ، مجلد(8)، العدد(15) ، 2015 .

32- عبدالراوي، حسين علي،احمد، قيصر عبد الله ، التحليل الجغرافي لتباين التركيب التعليمي لسكان محافظة واسط للمدة (1987-2007) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية ، العدد (36)، الانبار ، 2011 .

33- عبد، عبد الامير عباس. صالح، ضمياء حسين، التطورات المفاهيمية للمجال الحيوي لدولة العراق ، مجلة ديالى للبحوث الانسانية ، العدد(76) ، جامعة ديالى ، 2018 .

34- عبداللطيف، سامر مؤيد. محمد، محمد جاسم. ناظم، صائب محمد، المقترب الرقمي للحكم الرشيد ، مجلة الباحث ، جامعة كربلاء ، المجلد (19)، العدد (11) ، 2017 .

35- عبدالكريم، عبد اللطيف ، دول البريكس شراكة من اجل التنمية والتعاون والتكامل من اجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، جامعة الجزائر، العدد (30) ، 2014 .

36- عبد الله، عبد الرحمن ، تمييز اللامركزية الادارية الاقليمية عن اللامركزية الفدرالية ، مجموعة بحوث قانونية ، منشورات مركز ابحاث القانون المقارن ، اربيل ، 2009 .

37- العبيدي، عبد الجبار محمود، خلف، اسماء طه ، تأثير الاتجاهات الفكرية على طبيعة الهيكل الاقتصادي للعراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد (18) ، العدد (65) ، 2012

38- عساف، نزار ذياب عساف .عواد، خالد روكان ، متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة ادارة الاقتصاد الحر ، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الانبار ، المجلد (6)، العدد (12) ، 2014 .

39- عيسى، سعد صالح. مصطفى، منذر صابر ، اثر الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في العراق (2003-2015) ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، المجلد (3)، العدد (43) ، 2018 .

40- الغالبي، عبد الحسين جليل. الجبوري، سوسن كريم هودان ، اثر استقلالية البنك المركزي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1991-2013) ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الكوفة ، المجلد (14)، العدد (2و3) ، 2017 .

41- فضلي، نادية فاضل عباس ، النظام السياسي في دولة الامارات العربية المتحدة ، مجلة دراسات دولية ، العدد (59) ، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية ، جامعة بغداد ، 2014 .

42- قادر، احمد اسماعيل، الاحمد،عمار شهاب احمد ، الاثار الاقتصادية والاجتماعية لتوجيه الاستثمارات نحو المناطق ذات التنمية البشرية المنخفضة – دراسة حالة مصانع زلم بمنطقة هورامان اقليم كوردستان ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، المجلد (2) – العدد(1)، السليمانية ، 2016 .

43- القرداغي، علي محي الدين ، العلاقة بين الراعي والرعية في ظل الحكم الرشيد في ضوء مقاصد الشريعة ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، العدد(1) ، المجلد (3) ، السليمانية ، 2017 .

44- كاظم، ميثم منفى ، التنظيم الدستوري للامن الغذائي ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد (10) ، العدد(4) ، 2018 .

45- كداوي، طلال محمود ، التنمية البشرية في العراق – الاتجاهات والتحديات ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، المجلد (1) – العدد(1)، السليمانية ، 2015 .

46- كواش، منال ، اشكالية بناء الدولة والمجتمع في الجزائر – قراءة نقدية ، مجلة تحولات ، العدد (2)، 2018.

47- ماهر،اسعد حمدي محمد ، جاسم، ياسين موسى، مكونات التحول في التنمية البشرية للدول العربية ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، المجلد (1) – العدد(1)، السليمانية ، 2015 .

48- محمد، اسماء جاسم ، المشكلة الغذائية في العراق – التحديات والاثار ، مجلة العراقية للبحوث ، جامعة بغداد ، المجلد(8) ، العدد(1) ، 2016 .

49- محمود ، انور محمد فرج ، دور المجال العام في ترسيخ الحكم الرشيد ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، المجلد (3) ، العدد(1) ، السليمانية ، 2017 .

50- (_____) ، الفاعلون من غير الدول والدولة الفاشلة - دراسة من منظور العصور الوسطى الجديدة في الشرق الاوسط ، مجلة دراسات قانونية وسياسية ، العدد (9) ، المجلد (5) ، جامعة السليمانية ، 2017 .

51- المرزوك ،خالد حسين،باقر، وجمانة علي ، قياس اثر ادوات البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2015) ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، جامعة بابل ، المجلد (10)، العدد (3) ، 2018 .

52- مسلم، حمدية شاكر. محمود ، هديل حميد، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في حفز الصادرات غير النفطية للعراق على وفق معطيات التجربة التركية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد (24) ، العدد(103) ، 2018 .

53- مهدي، غازي فيصل ، نظاما الفيدرالية واللامركزية الادارية في دستور جمهورية العراق لسنة 2005 ، مجلة التشريع والقضاء ، المجلد (2) ، العدد (4) عدد خاص ، بغداد، 2010 .

54- الموسوي، صالح عاتي. العياش، غفران عبد الامير كاظم ، تأثير حدود الاقاليم المناخية في ضوء الاحتباس الحراري ، مجلة القادسية في الاداب والعلوم التربوية ، العدد (17) ، جامعة القادسية ، 2017.

55- ناصر، حسين جعاز، حسين، سهر عبدالهادي ، تحليل الجغرافي للتركيب الاقتصادي للقوى العاملة الانثوية في محافظة بابل للمدة 1997- 2016 (دراسة في جغرافية السكان) ، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربويةو الانسانية ، العدد(40) ، جامعة بابل ، 2018 .

56- الهيتي، نوزاد. الشمري ،حسيب عبد الله ، البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار – دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، جامعة بابل ، المجلد (10) ، العدد (4) ، 2018 .

سابعا- المؤتمرات والندوات العلمية :

1- حجاج، قاسم ، اثر الحجم على اداء الدول في ظل العولمة (دراسة حالة الدول الصغيرة) ، المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات ، جامعة الورقلة ، الجزائر ، 2005 .

2- حسن، هادي ، النموذج الاجتماعي الديمقراطي – دراسة مقارنة بين السويد والنرويج والدانمارك وفنلندا (في) دولة الرفاهية الاجتماعية ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 .

3- عبد الفتاح، معتز بالله ، الاسس الفلسفية والسياسية للوظيفة التوزيعية للدولة (في) دولة الرفاهية الاجتماعية ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 .

4- علي، عبدالمنعم السيد ، مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره في ظل الازمات المالية العالمية في ظل العولمة المالية (في) الاقتصادات العربية وتطورات مابعد الازمة الاقتصادية العالمية ، المؤتمر العلمي العاشر ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، بيروت ، 2009 .

5- غيليفراي، مارك ماك. فيني، سيمون. دي سيلفا، اشتون، قدرة الدولة وفعالية المعونة في الدول الضعيفة من الشرق الاوسط الكبير (في) الدول الضعيفة في شرق الاوسط الكبير ، تقرير موجز رقم (11) مركز الدراسات الدولية والاقليمية بجامعة قطر ، 2016 .

6- القادري، علي ، الاطار التاريخي والنظري لدولة الرفاهية (في) دولة الرفاهية الاجتماعية ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 .

7- كامروا، مهران ، الدول الضعيفة في شرق الاوسط (في) الدول الضعيفة في شرق الاوسط الكبير ، تقرير موجز رقم (11) مركز الدراسات الدولية والاقليمية بجامعة قطر ، 2016 .

8- اليوسف، يوسف خليفة، نظام مجتمع التكافل الذي اوجده الاسلام والذي يحاول منافسة الدول الرفاهية ضمن امكانيات محدودة (في) دولة الرفاهية الاجتماعية ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 .

ثامنا – الكتب المترجمة الى العربية :

1- اونيل، باتريك هـ ، مبادىء علم السياسة المقارن ، ترجمة : باسل جبيلي ، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، 2012 .

2- برو، فليب ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، الشبكة العربية للابحاث والنشر ، بيروت ، 2014 .

3- بينغيو، اوفرا ، كرد العراق بناء دولة داخل دولة ، ترجمة عبد الرزاق عبد الله بوتاني ، ط1 ، دار الساقي مع دار آراس ، اربيل ، 2014 .

4- تايلر، وليام هلال وكينث ب ، ترجمة د .حسن عبد الله بدر و د. عبد الوهاب حميد رشيد ،اقتصاد القرن الحادي والعشرون ، افاق اقتصادية – اجتماعية لعالم متغير ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009 .

5- دالي، ماري، ترجمة عمر سليم التل ، الرفاه ، ط1 ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2015 .

6- دوجي ،ليون ، دروس في القانون العام ، ترجمة د. رشيد خالد ، منشورات مركز البحوث القانونية ، بغداد ، 1981 .

7- فوكوياما، فرانسيس ، بناء الدولة – النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة : مجاب الامام ، ط1 ، العبيكان ، الرياض ، 2007 .

8- ناي، جوزيف س. القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي ، ط1 ، العبيكان ، الرياض ، 2007 .

9- هارفي، ديفد، الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي) ترجمة : مجاب الامام ، ط1 ، العبيكان للنشر ، الرياض ، 2008.

تاسعا – الكتب :

1- ابو عيانة، فتحي محمد ، دراسات في علم السكان ، ط1 ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 2002 .

2- ابو هيف، علي صادق ابو هيف ، القانون الدولي العام ، ط7 ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1985 .

3- احمد، ازهار هاشم ، تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية وسلطات الاقاليم في النظام الفيدرالي ، ط1 ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة ، 2014 .

4- ئەحمەد، سەروەر حەمە ، القضية الكوردية من منظور السياسة الخارجية الامريكية – دراسة حالة لاقليم كوردستان ، ط1 ، التفسير للطبع والنشر ، اربيل ، 2019 .

5- اسكندر، سعد بشير، مراجعة سياسية للفدرالية والحل الفدرالي للمسألة الكوردية في تاريخ العراق الحديث 1921-1992 ، منشورات مكتب الاعلام المركزي للاتحاد الوطني الكوردستاني، السليمانية ،2004.

6- اسماعيل، محمد صادق ، التجربة الاماراتية – قراءات في التجربة الاتحادية ، ط1 ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2017 .

7- الباز، داود، بناء الدولة – المفهوم – الاركان – الشكل في الشريعة الاسلامية والنظم الوضعية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2006 .

8- بدوي، ثروت ، النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1989 ، ص58 .

9- البيطار، وليد، مدخل الى علم السياسة ، الجزء الثاني ، ط1 ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، بيروت ، 2014 .

10- (_____) ، القانون الدولي العام ، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2008 .

11- البياتي، طاهر فاضل البياتي. سمارة، ميزال روحي ، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة ، ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2013 .

12- الجبوري، عبد الرزاق حمد حسين ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ،ط1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014 .

13- الجنابي، عبد الزهرة علي ، الجغرافيا العامة الطبيعية والبشرية ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2017 .

14- الحسناوي، كريم مهدي ، مبادىء علم الاقتصاد ، جامعة بغداد ، بغداد ، 1991 .

15- الحسيني، محمد طه حسين، مبادىء القانون الدستوري ، ط1 ، منشورات زين الحقوقية ، بيروت ،2016 .

16- حشيش، عادل احمد، تاريخ الفكر الاقتصادي ، درا النهضة العربية ، بيروت ، 1974 .

17- الحصري، احمد فوزي، الانظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار ، مؤسسة شباب الجامعة ، اسكندرية ، 2017 .

18- حمه، كامران احمد، اصلاح النظم الاقتصادية – تجارب معاصرة وامكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي ، ط1 ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، 2013 .

19- حمندي، قاسم ناجي، مدخل نظري وتطبيقي في اسس اعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات (منظور تنموي) – الجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية ، ط1 ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000 .

20- الخطيب، نعمان احمد، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، ط13 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ،2013 .

21- خلف، فليح حسن ، النظم الاقتصادية الرأسمالية ، الاشتراكية ، الاسلام ، ط1 ، عالم الكتاب الحديث ، اربد ، 2008 .

22- (_____) ، المالية العامة ، ط1 ، عالم الكتاب الحديث ، اربد ، 2008 .

23- داودي، الطيب، مدخل لعلم الاقتصاد في الفكر الرأسمالي – الاشتراكي والاسلامي ، ط1 ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 .

24- الديب، محمد محمود ابراهيم ، الجغرافية السياسية (منظور معاصر) ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 2002 .

25- رعد، نزيه ، الانظمة السياسية ،ط1 ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، 2012 .

26- رعد، نزيه ، القانون الدستوري العام ، المبادىء العامة والنظم السياسية ، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس - لبنان ، 2011 .

27- الربيعاوي، سعدون حمود جثير. عباس، حسين وليد حسين، رأس المال الفكري ، ط1 ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015 .

28- الزين، منصوري ، تشجيع الاستثمار واثره على التنمية الاقتصادية ، ط1 ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 .

29- السامرائي، علي مزاحم حبيب ، الاستثمار في رأس المال الفكري ، ط1 ، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، 2019 .

30- السامرائي، محمد كرم عبد علي، موقف الولايات المتحدة من القضية الكردية في العراق 1990-2003 ، ط1 ، دار امجد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2019 .

31- السبهاني، عبد الجبار حمد عبيد، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والاسلامي ، ط1 ،دار الوائل للطباعة والنشر ، عمان ، 2000.

32- السعدون، حميد ، التنمية السياسية والتحديث العالم الثالث ، ط1 ، الذاكرة للنشر والتوزيع ، بغداد ، 2011 .

33- الشاوي، منذر ، فلسفة الحياة السياسية ، ط1 ، الذاكرة للنشر والتوزيع ، بغداد ، 2015.

34- (_____) ، القانون الدستوري ، الجزء الاول ،ط2 ، العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، 2007 .

35- الشريتي، السيد محمد احمد. نجا، علي عبد الوهاب ، اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية ، ط1 ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، 2011 .

36- شريف، امين فرج ، الحكم الصالح في اقليم كوردستان – دراسة في المقومات والمعوقات (1992-2013) ، ط1 ، مطبعة هيڤى ، اربيل ، 2019 .

37- شلغوم، عميروش محند، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية ، ط1 ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت ، 2012 .

38- الشمري، علي جاسم ، خصائص الدولة الفيدرالية وتطبيقاتها – نماذج مختارة الولايات المتحدة الامريكية – الهند – العراق ، ط1 ، مكتبة السنهوري ، بيروت ، 2016 .

39- الشواورة، علي سالم احميدان، الجغرافيا السياسية وتحالفاتها الدولية سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2018 .

40- شوكت، علي احسان ، اقتصاديات الاقاليم ، ط1 ، دار المنهاج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004.

41- شيحا، ابراهيم عبد العزيز ، مبادىء الانظمة السياسية ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1982.

42- صديق ، فوزي او، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستورى ، الجزء الاول – النظرية العامة للدولة ، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، 2009 .

43- طاقة، محمد. العزاوي، هدى، اقتصاديات المالية العامة ، ط2 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2010 .

44- طاقة، محمد. حسن، حسين عجلان ، اقتصاديات العمل ، ط1 ، اثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 .

45- طالب، جزا توفيق ، نظرية المجال الحيوي (بايولوجية الدولة) ، مجلة گولان العربي، العدد 16 ، مطبعة وزارة الثقافة ، اربيل ، 1997 .

46- الطالباني ، جلال ، حول القضية الكوردية في العراق ، ط2 ، دار آرارات ، بيروت ، 1996.

47- الطواني، عماد ستار عمر، فقه الدولة في الاسلام في ظل المتغيرات المعاصرة – دراسة مقاصدية في السياسة الشرعية ، ط1 ، شركة دار الاكاديميون ، عمان ، 2017 .

48- عاشور، احمد صقر، الادارة العامة – مدخل بيئي مقارن ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بدون تاريخ .

49- عبد الحميد، عبد المطلب ، اقتصاديات الموارد الاقتصادية ، ط1 ، شركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ، 2010 .

50- عبدالحميد، عبد المطلب ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وافاقة المستقبلية بعد الازمة العالمية ،ط1 ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة ،2010 .

51- عبد الله، خبابة، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية ، ط1، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2014 .

52- عبدالله، عبد الغني بسيوني ، النظم السياسية ، منشأ المعارف ، الاسكندرية ، 1990 .

53- عبيد، عدنان عاجل ، القانون الدستوري – النطرية العامة والنظام الدستوري في العراق ، ط2 ، بدون دار النشر، بغداد ، 2013 .

54- عبو، عبد الله علي ، القانون الدولي العام ، مكتبة يادگار لنشر الكتب القانونية ، السليمانية ، 2015 .

55- عطوان، خضر عباس ، كرد العراق ومشروع الانفصال وخياراته في ظل التطورات الاقليمية ، ط1 ، ار امجد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2017.

56- العطية، عصام ، القانون الدولي العام ، ط2 ، المكتبة القانونية ، بغداد ، 2012 .

57- عثمان، حسين عثمان محمد ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 1989.

58- علي، اريان محمد، الدستور العراقي – دراسة مقارنة ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، 2009 .

59- علي، اريان محمد ، الدستور الفيدرالي – دراسة مقارنة ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، 2009 .

60- عمر، شورش حسن ، خصائص النظام الفدرالي في العراق – دراسة تحليلية مقارنة ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، 2009 .

61- الغزال، اسماعيل ، القانون الدستوري والنظم السياسية ، مجد ، بيروت ، 1989 .

62- الفتلاوي، سهيل حسين . حوامدة، غالب عواد ، القانون الدولي العام ، الجزء الاول ، مبادىء القانون الدولي العام ، ط1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 .

63- قدور، عمر احمد ، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الامن ، ط1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1997.

64- كاظم، عبد علي ، تاريخ الافكار الاقتصادية ، ط1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 .

65- كافي، مصطفى يوسف ، اقتصاديات الموارد والبيئة ، ط1 ، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، 2017 .

66- كرم، غازي، النظم السياسية والقانون الدستوري – دراسة مقارنة للنظام الدستورى في دولة الامارات العربية المتحدة ، ط1 ، اثراء للنشر والتوزيع ، 2009 .

67- كريم، زانا روؤف حمه ، النظام القانوني لفترة الحكم الانتقالي – دراسة تحليلية حول السياسة القانونية للانتقال السياسي ، ط1، منشورات جامعة التنمية البشرية ، السليمانية ، 2017 .

68- الكفري، مصطفى العبد الله ، التكتلات والمنظمات الاقتصادية ، جامعة دمشق ، دمشق ، 2014.

69- المفرجي، احسان حميد. نعمة،كطران زغير نعمة. الجدة، رعد ناجي ، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق ، ط2 ، المكتبة القانونية ، بغداد ، 2007 .

70- المقداد ، محمد المقداد ، دراسات اقليمية في النظم السياسية والعلاقات الدولية والاستراتيجية، ط1،عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ،اربد،2016 .

71- مامندي، غازي ، ادارة البنوك ، ط1 ، مطبعة حاجي هاشم ، اربيل ، 2012 .

72- محمود ، عمار عباس ، القضية الكردية - اشكالية بناء الدولة ، ط1 ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2016 .

73- المسافر، محمود خالد، العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب ، بيت الحكمة ، ط1 ، بغداد ، 2002 .

74- مصطفى، ياسر بسيوني محمد، الحكومة العالمية وحكومة الدولة المعاصرة في ظل المتغيرات العالمية الجديدة ، ط1 ، درا الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2013 .

75- مهنا، محمد نصر ، الدولة والنظم السياسية المقارنة ،ط1 ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، 2011 .

76- الموسوي، محمد عرب . سالم، ماجد صدام ، الجغرافيا السياسية بين النظرية والتطبيق الجيوعسكري ، ط1 ، دار الرضوان للنشر والتوزيع ، عمان ، 2019 .

77- مولود، محمد عمر ، الفيدرالية وامكانية تطبيقها كنظام سياسي – العراق نموذجا ، ط1 ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2009 .

78- ميري، نقاط الضعف البنيوية في اقتصاد اقليم كوردستان وكيفية معالجتها ، MERI، اربيل ، 2016 .

79- هماوندي،محمد ، الفدرالية والديمقراطية للعراق ، ط1 ، مطبعة وزراة التربية ، اربيل ، 2002 .

80- يادگار، طالب رشيد ، مبادىء القانون الدولي العام ، ط1 ، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر ، اربيل ، 2009 .

81- يوسف، يوسف حسن ، الدولة وسيادتها وفق معايير القانون الدولي المعاصر ، ط1 ، المكتب الجامعي الحديث ، 2013 .

عاشرا- المواقع الالكترونية :

1- ابراهيم، الطاهر علي موهوب ، الثقافة السياسية واثرها في المشاركة السياسية، 201، على الموقع الالكتروني : http://www.swmsa.net/art/s/2513

2- اقليم كتالونيا بالارقام، على الموقع : https://www.alaraby.co.uk/multimedia/infograph/03110d55-4f11-46f3-9bdc-5f2e28c60fea

3- اقليم كردستان العراق – تسلسل زمني ، 2014 ، على الموقع : https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/04/140424_kurdistan_chronology

4- بوابة البحوث القانونية ، بحث النظام البرلماني دراسة النموذج البريطاني ، على الموقع الالكتروني http://www.gatelaw.info/2016/12/blog-post_10.html

5- البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة، التغير المناخي https://government.ae/ar-ae

6- الجبوري، ظاهر محسن هاني، مقال عن الموقع الجغرافي للعراق ، 2013 على الموقع http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=8&depid=3&lcid=35312

7- جلال، سفين ، الجغرافيا السياسية – منتديات الجغرافيون العرب على الموقع الالكتروني : /http://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab17632

8- جميل ، جونا صبحي ، طبيعة العلاقات الدبلوماسية لاقليم كوردستان العراق بعد 2003 ، الحوار المتمدن ، العدد (6011) ، 2018 ، على الموقع : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=613529&r=0

9- الحلاوي، سماح ابراهيم شمخي، الموقع الجغرافي للعراق واهميته ، 2017 على الموقع http://basiceducation.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=11&lcid=66868

10- خليف، صبيحة ناصر ، نبذة عن دولة الامارات ، 2018 على الموقع الالكتروني : https://mawdoo3.com

11- دائرة العلاقات الخارجية ، حكومة اقليم كوردستان، 2019 ، على الموقع http://dfr.gov.krd/p/p.aspx?p=92&l=14&s=040400&r=409

12- الدويكات، براء ، متى تأسست الامارات العربية المتحدة ، 2018 مقال على الموقع الالكتروني : https://mawdoo3.com

13- راشد، عامر ، الفساد يهدد مستقبل كردستان العراق، 2016 ، على الموقع : https://arabic.sputniknews.com/analysis/201603031017723731/

14- ربحي، اسراء ، كيف تطورت دولة الامارات ، 2019 على الموقع الالكتروني : https://mawdoo3.com

15- سعد الدين، اسماء ، الحرب الاهلية في كردستان ، 2015 ، على الموقع : https://www.almrsal.com/post/292847

16- السقا، محمد ابراهيم ، هل تغير الدول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي على الموقع الالكتروني :

http://www.aleqt.com/2012/04/17/article_647816.html
17- الشاهر، شاهر، الاستقرار السياسي معاييره ومؤشراته ، على الموقع الالكتروني
http://www.dampress.net/mobile/?page=show_det&cattegory_id=48&id=73497
18- الشمري، علي ، واقع الفيدرالية ونظم الاتحاد الفيدرالي ، مجلة النبأ ، العدد (59) ، 2001 ، على الموقع الالكتروني https://annabaa.org/nbahome/nba85/index.htm
19- صدوق، عبدالعزيز ، سيدي علي باكنا، محمد أوفيست ، بناء الاتحاد الاروبي..النشأة..التاريخ..المؤسسات على الموقع الالكتروني http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=13154
20- طقاطقة، شيرين، تقرير عن دولة الامارات ، 2018 على الموقع الالكتروني :
https://mawdoo3.com
21- العبادي، كفاية ، معلومات عن قيام دولة الامارات ، 2018 على الموقع الالكتروني:
https://mawdoo3.com
22- فاتح، محمد ، هيئة نزاهة كوردستان تعلن احالة ملفات فساد الى القضاء وارجاع 400 مليار دينار الى الخزينة العامة ، 2018 ، على الموقع :
https://www.radionawa.com/all-detail.aspx?jimare=5493
23- قاسملي، اسماعيل ، معلومات عامة عن دولة الامارات العربية المتحدة ، 2016 على الموقع الالكتروني
https://www.arabiaweather.com
24- كاميرون، دافيد، نجاح الفيدرالية في العراق ، منشورات منتدى الفيدراليات ، على الموقع الالكتروني
www.forumfed.org
25- محادين ، عبد الله كامل ، النظرية الماركسية في نشأة الدولة، منتديات شبكة قانوني الاردن ، 2014 على الموقع: -http://www.lawjo.net/vb/showthread.php?37561
26- http://political-encyclopedia.org/2017
27- http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports
28- http://www.fao.org/docrep/005/y3918a/y3918a03.htm
29- https://yaqein.net/politics/48168
30- https://dfr.gov.krd/p/p.aspx?p=96&l=14&s=020100&r=413
31- http://www.krso.gov.krd/Default.aspx?page=article&id=898&l=2&#krso7
32- https://ar.tradingeconomics.com/european-union/indicators
33- www.ar.wikipedia.org
34- www.mawdoo3.com
35- https://www.arageek.com/ibda3world/smallest-countries
36- https://arabic.sputniknews.com
37- http://www.startimes.com/?t=14012110
38- https://tradingeconomics.com/united-arab-emirates/interest-rate

Official Bulletins & Statistics :

1- CENTRAL BANK OF THE U.A.E, Monthly Statistical Bulletin , Banking & Monetary Statistics , , Abudhubi , 2018 .
2- Doing Business 2013 , The World Bank and the International Finance Corporation , Washington DC , 2013 .
3- Doing Business 2014 , The World Bank and the International Finance Corporation , Washington DC , 2014.
4- Doing Business 2015 , The World Bank and the International Finance Corporation , Washington DC , 2015
5- Doing Business 2016 , The World Bank and the International Finance Corporation , Washington DC , 2016 .
6- Doing Business 2017 , The World Bank and the International Finance Corporation , Washington DC , 2017 .
7- GLOBAL PEACE INDEX 2013 , INSTITUTIONS OF ECONOMIC & PEACE , Sydney, 2013 .
8- GLOBAL PEACE INDEX 2014 , INSTITUTIONS OF ECONOMIC & PEACE , Sydney, 2014 .
9- GLOBAL PEACE INDEX 2015 , INSTITUTIONS OF ECONOMIC & PEACE , Sydney, 2015 .
10- GLOBAL PEACE INDEX 2016 , INSTITUTIONS OF ECONOMIC & PEACE , Sydney, 2016 .
11- GLOBAL PEACE INDEX 2017 , INSTITUTIONS OF ECONOMIC & PEACE , Sydney, 2017 .
12- Governance Development in Practice , Word Bank Publication , Washington ,1994 .
13- KUDRDISTAN REGIONAL GOVERNMENT, MINISTRY OF NATURAL RESOURCES, OIL PRODUCTION, EXPORT, and CONSUMPTION REPORT 2003-2013, , 2013, P 8,11 .
14- KUDRDISTAN REGIONAL GOVERNMENT, MINISTRY OF NATURAL RESOURCES, OIL PRODUCTION, EXPORT , and CONSUMPTION REPORT 2014, 2015.
15- KUDRDISTAN REGIONAL GOVERNMENT, MINISTRY OF NATURAL RESOURCES, OIL PRODUCTION, EXPORT , and CONSUMPTION REPORT 2015, 2016.
16- Kurdistan Regional Government, Delloitte, Oil production, export, consumption, and revenue for the period 1 July to 31 December 2017, 2018.
17- Kurdistan Regional Government, Delloitte Oil production, export, consumption, and revenue for the period 1 Jan to 31 Mar 2018, 2019.

18- Kurdistan Regional Government, Delloitte, Oil production, export, consumption, and revenue for the period 1Apr to 30 Jun 2018, 2019.
19- Kurdistan Regional Government, Delloitte, Oil production, export, consumption, and revenue for the period 1 Oct to 31 Dec 2018, 2019.
20- Ministry of Planning, Calculating the Gross Regional Product of the Kurdistan Region – Iraq, Rand Corporation, Erbil, 2016 .
21- Ministry of Planning, Kurdistan Region Statistics Office, Kurdistan region 2014-2018 Indicators, Erbil, 2019.
22- Ministry of Planning, KRSO, Trade exchange (import) in Iraq and Kurdistan Region 2016-2017, Erbil, 2018.
23- OECD, Concepts and Dilemma State Building in Fragile Situations – FROM FRAGILTY TO RESILIENCE , OECD , 2008.
24- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 53rd edition , Vienna , 2018 .
25- The Global Competitiveness Report 2013-2014 , World Economic Forum , Geneva , 2013 .
26- The Global Competitiveness Report 2014-2015 , World Economic Forum , Geneva , 2014 .
27- The Global Competitiveness Report 2015-2016 , World Economic Forum , Geneva , 2015 .
28- The Global Competitiveness Report 2016-2017 , World Economic Forum , Geneva , 2016 .
29- The Global Competitiveness Report 2017-2018 , World Economic Forum , Geneva , 2017 .
30- UNCTAD , THE LEAST DEVELOPED COUNTRES REPORT 2017 , UITED NATIONS , New York and Geneva ,2017 .
31- THE WORLD BANK GROUP, The Kurdistan Reign of Iraq - Assessing The Economic and Social Impact of The Syrian Conflict and ISIS, Washington, DC , 2015 .
32- The World Bank ,Transition, The First Ten Years , Analysis and Lessons for Eastern Europe and the Former Soviet Union, Washington , 2002.
33- World Development Indicator , Data Bank , World Bank , 2019.

Thesis:

1- Record, Richard, Why do Firms invest in an unstable business environment –investment climate institutions in vietnam, A thesis of Doctor of Philosophy in the Faculty of Humanities at University of Manchester ,2013.

Journals :

1- AGNEW, JOHN A. Territory ,Politics ,Governance , Journal of Regional Studies Association , Vol(1), N(1)2013 Routledge, on; https://geog.ucla.edu/sites/default/files/users/jagnew/344.pdf

2- Alexander, Hamilton. Madison, James and Jay, John. The Federalist ,edited by project Gutenberg ,No 18,1998.on
https://www.goodreads.com/ebooks/download/110331.The_Federalist_Papers
3- Brooks, Rosa Ehrenreich ,Failed states or The State as Failure ?, The University of Chicago, Law Review, vol (72)-N (4),2005 .On :
https://scholarship.law.georgetown.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2117&context=facpub
4- Elden, Stuart. Land-Terrain- Territory , journal of Progress in Human Geography 34(6),2010,SAGE on;
5- Garzarelli, Giampaolo . Thomassen, Bjorn, Is state building the Road to World Order, MPRA, No (9600), Muenchen Uni , 2008 .
https://www.researchgate.net/publication/44030204_Land_Terrain_Territory>
6- Machender, Halford J. , The geographical pivot of History , Geographic Journal , Vol. XXII , No. 4, 1904.
7- Micossi, Stefano , The Monetary Policy Of The European Central Bank (2002-2015)CEPS SPECIAL REPORT, No 109 ,may2015 . https://www.ceps.eu
8- North, Douglass C. , A Framework for analyzing the State in Economic History , Exploration IN Economic History , 16, No(3), 1979.
9- Persson, Anders, Building a state or maintaining the occupation? International support for Fayyad's state-building project, Journal of Conflict Transformation& Security,Vol(2),No(1)-2012.

BOOKS:

1- Akehurt .M A Modern Introduction to International Law , 4thed,George Allen , London , 1982 .
2- Bain, William , In Praise of folly – International administration and the corruption of humanity , (In) , State-Building Theory and practice , First published , Routledge , London and New york , 2007 .
3- BRICS ,Joint Statistical Publication 2017 , Eight issue , 2017 .
4- Burgess, Michael,The Penumbra of Federalism , A Conceptual Reappraisal of Federalism, Federation confederation and Federal Political System , Routledge Hand book of Regionalism and Federalism, first publish, Routledge , London and New York , 2013 .
5- Chandler, David , The State – building Good governance Or democratic government , (In) State-Building Theory and practice , First published , Routledge , London and New york , 2007 .
6- Chopra, Jarat , Building state failure in East Timor , (In) State-Building Theory and practice , First published , Routledge , London and New york , 2007 .

7- Cohen S.B , The Contemporary Geopolitical Setting A proposal for Global Geopolitical Equibilrium , Methoduen , London , 1986 .
8- Cunliffe, Philip , State building Power Without responsibility ,(In) State-Building Theory and practice , First published , Routledge , London and New york , 2007 .
9- Dornbusch, Rudiger , Fischer, Stanley , Startz, Richard , Macroeconomics , 11th ed , Mc Graw-Hill Companies , New York , 2011 .
10- Glahn ,Gerhard Von , Law Among Nation , An Introduction to International Law,2Edition , New York ,1970 .
11- Fischer, Stanley, Russia And The Soviet Union Then and Now,1994 www.nber.org/chapters/c6021.pdf.
12- Glahn, Gerhard Von , Law Among Nation, New York , 1965 .
13- Tuathail ,Gearoid , The Geopolitics Reader ,Routledge , London .
14- Hicks, Ursula K. Federalism –Failure and Success, A Comparative Study ,The Macmillan Press Ltd , London First Published, 1978.
15- Jessop, Bob , The Capitalist State – Marxist theories and methods , first published , Martin Robertson & Company Ltd , Oxford , 1982 .
16- Rees, Judith , Natural Resources Allocation – Economics and Policy , Methuen .London and New York , 1984 .
17- Roberto Belloni , STATE BUILDING AND INTERNATIONAL INTERVENTION IN BOSNIA , 1ed , Routledge , New York , 2007 .
18- Robinson, Neil , State- Building and international politics- The emergence of a new Problem and agenda, (In) State-Building Theory and practice , First published , Routledge , London and New york , 2007 .
19- Ronald L . Watts ,Typologies of Federalism , , Routledge Hand book of Regionalism and Federalism, first publish, Routledge , London and New York , 2013 .
20- Spaykman, Nicolas J , The geographic of Peace , Harcort Brace and CoInc , New York , 1944.
21- Todaro, Michael , Smith, Stephen, Economic Development ,8th ed ,Pearson Education Limited , UK ,2003 .

Websites

1- http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports
2- http://www.brics2018.org.za/en
3- http://www.forumfed.org/
4- https://www.worldometers.info/
5- https://books.google.iq/books?id=R5F6MjBW1G8C&pg=PT52&lpg=PT52&dq=Ursula+K+Hicks+federalism+Failure+and+success+pdf&source=bl&ots=tHcPGLJunT&sig=xGzGiR4p0sT0jWGNxgSRupKt2V4&hl=en&sa=X&ved=0ahUKEwjc2OHLo-TZAhUI1SwKHcFYCz4Q6AEITzAH#v=onepage&q=Ursula%20K%20Hicks%20federalism%20Failure%20and%20success%20pdf&f=false

6- https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/951171705-Fragile-States-Index-Annual-Report-2017.pdf
7- http://fundforpeace.org/fsi/indicators/
8- https://public.tableau.com/profile/fund.for.peace#!/vizhome/fsi-2018-rankings/DashboardRankings820
9- https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017#table
10- https://www.gfmag.com/global-data/economic-data/worlds-richest-and-poorest-countries
11- https://www.gfmag.com/global-data/economic-data/pagfgt-countries-by-income-group

المصادر الكوردية

یەکەم – بڵاوکراوەی فەرمی :

1- حکومەتی هەرێمی کوردستان – پێشکەوتنەکانی جێبەجێکردنی چاکسازی ئابووری - دەستکەوتەکانی چاکسازی و هەنگاوەکانی داهاتوو ، وەزارەتی پلاندانان – گروپی بانکی دەوڵی ، 2017 .
2- راپۆرتی پێشبینی دانیشتووانی هەرێم بۆ ماوەی (2009-2020) ، وەزارەتی پلاندانان – دەستەی ئاماری هەرێم ، هەولێر ، 2014 .

دووەم - گۆڤار و توێژینەوە :

1- طیب، ایوب محمد، ئاماژەکانی دوڵەتی شکستخواردوو (عێراق وەک نمونە)گۆڤاری ئەکادیمیانی کوردستان ، خولی سێیەم ، بەشی (B) ژمارە (2) ، کۆمەڵەی ئەکادیمیانی کوردستان و دەستەی کوردستانی بۆ دیراساتی ستراتیژی و توێژینەوەی زانستی ، سلێمانی ، 2015 .
2- نەقشبەندی، ئازاد، هەڵسەنگاندنی جیوپۆڵەتیکی توخمە سروشتیەکانی هەرێمی کوردستانی عێراق ، گۆڤاری سەنتەری برایەتی ، ژمارە (23) ، ساڵی پێنجەم ، 2000 .

سێیەم – کتێب :

1- احمد، یونس علی، قەیرانی دارایی و ئابووری لە هەرێمی کوردستان – هۆکار و چارەسەرەکان – کەرتی گەشت و گوزار وەک دەروازەیەک بۆ چارەسەری قەیرانی دارایی و ئابووری (لە) ئابووری کوردستان قەیران – شیکردنەوە – چارەسەر ، چ1 ، چاپخانەی یاد ، سلێمانی ، 2018 .
2- امین، هاوڕێ یاسین محمد، دەروازەیەک بۆ جوگرافیای سیاسی و جیۆپۆڵتیک ، چ2 ، ناوەندی غەزەلنووس بۆ چاپ و بڵاوکردنەوە ، تاران ، 2015 .

3- (_____) ، لێکۆڵینەوەیەك لە جوگرافیای هەرێمی کوردستان ، چ3، چاپخانەی کاڕۆ ، سلێمانی ، 2014 .

4- ئەنوەر، کەیوان ئازاد ، کوردستان و کورد لەسەدەکانی ناوەڕاستدا ، چ1 ، ناوەندی میژوویی جەمیل ڕۆژبەیانی ، تاران ، 2015

5- تالیب، جەزا توفیق ، ڕووەکی خۆڕسك لە هەرێمی کوردستاندا – کتێبی جوگرافیای هەرێمی کوردستانی عێراق ، چ2 ، چاپخانەی وەزارەتی پەروەردە ، هەولێر ، 1999 .

6- حمە، کامەران احمد، چاکسازی ئابوری – دەروازەیەك بۆ دەرچوون لە قەیرانی ئابوری کوردستان (2014-2017) (لە) ئابوری کوردستان قەیران – شیکردنەوە – چارەسەر ، چ1 ، چاپخانەی یاد ، سلێمانی ، 2018 .

7- عەتەوی، عەبدوڵلاّ ، دەوڵت و کێشەنێودەوڵتییەکان – لێکۆڵینەوەیەك لە جوگرافیای سیاسی ، وەرگێڕانی د. جەزا توفیق طالب و ئەحمەد عەلی ئەحمەد ، چ3 ، خانەی چاپ و پەخشی ڕێنما ، سلێمانی ، 2011 .

8- قاسملوو، عەبدولڕەحمان، کوردستان و کورد ، وەرگێڕانی عبد الله حسن زاده ، چ8 ، دەزگای چاپ و بڵاوکردنەوەی ڕۆژهەڵات ، 2014 .

9- نەجمەدین، نیاز ، کێ چارەنووس دیاری دەکات ؟ - لێکۆڵینەوە لە گەشەسەندنی مرۆیی و نایەکسانی ئابوری لە هەرێمی کوردستانی عێراقدا (1992-2014) ، کاڕۆ ، 2019 .

10- (_____)، شکستی ریفۆرمی ئابوریی لە هەرێمی کوردستاندا 1921-2015 – بازنەی داخراوی تراديشنی نامەدەنی . نەفرەتی سەرچاوەکان و سەنترالیزەکردن –لێکۆڵینەوەیەکی میژویی ئابوریی ، سەردەم ، سلێمانی ، 2018 .

الملاحق

الملحق (1)

نتائج النموذج القياسي للمقومات الاقتصادية لبناء الدولة في الامارات العربية المتحدة

Dependent Variable: C01
Method: ARDL
Date: 11/06/19 Time: 05:51
Sample (adjusted): 1/01/2001 01:00 1/01/2001 04:00
Included observations: 4 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): X9
Fixed regressors:
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 2.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C01(-1)	0.844033	0.059568	14.16923	0.0049
X9	1.526438	0.165585	9.218485	0.0116

R-squared	0.986744	Mean dependent var	3.245000
Adjusted R-squared	0.980115	S.D. dependent var	1.069159
S.E. of regression	0.150765	Akaike info criterion	-0.639337
Sum squared resid	0.045460	Schwarz criterion	-0.946190
Log likelihood	3.278674	Hannan-Quinn criter.	-1.312703
Durbin-Watson stat	1.984686		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

Dependent Variable: C01
Method: ARDL
Date: 11/06/19 Time: 05:50
Sample (adjusted): 1/01/2001 01:00 1/01/2001 04:00
Included observations: 4 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): X15
Fixed regressors:
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 2.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C01(-1)	0.864096	0.058343	14.81069	0.0045
X15	0.017924	0.002002	8.953564	0.0122

R-squared	0.986185	Mean dependent var	3.245000
Adjusted R-squared	0.979278	S.D. dependent var	1.069159
S.E. of regression	0.153907	Akaike info criterion	-0.598089
Sum squared resid	0.047374	Schwarz criterion	-0.904942
Log likelihood	3.196178	Hannan-Quinn criter.	-1.271455
Durbin-Watson stat	1.999684		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model

selection.

Dependent Variable: C01
Method: ARDL
Date: 11/06/19 Time: 05:48
Sample (adjusted): 1/01/2001 01:00 1/01/2001 04:00
Included observations: 4 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Adjusted R-squared
Dynamic regressors (1 lag, automatic): X11
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2
Selected Model: ARDL(1, 0)
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 2.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C01(-1)	0.949286	0.003448	275.2759	0.0023
X11	6.24E-05	2.04E-06	30.61417	0.0208
C	-1.481782	0.091304	-16.22907	0.0392

R-squared	0.999982	Mean dependent var	3.245000
Adjusted R-squared	0.999947	S.D. dependent var	1.069159
S.E. of regression	0.007817	Akaike info criterion	-6.751216
Sum squared resid	6.11E-05	Schwarz criterion	-7.211495
Log likelihood	16.50243	Hannan-Quinn criter.	-7.761264
F-statistic	28056.89	Durbin-Watson stat	3.375944

Dependent Variable: C01
Method: ARDL
Date: 11/06/19 Time: 05:55
Sample (adjusted): 1/01/2001 01:00 1/01/2001 04:00
Included observations: 4 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): X5
Fixed regressors:
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 2.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C01(-1)	0.876000	0.057579	15.21382	0.0043
X5	0.012872	0.001451	8.872161	0.0125

R-squared	0.985998	Mean dependent var	3.245000
Adjusted R-squared	0.978998	S.D. dependent var	1.069159
S.E. of regression	0.154945	Akaike info criterion	-0.584644
Sum squared resid	0.048016	Schwarz criterion	-0.891497
Log likelihood	3.169288	Hannan-Quinn criter.	-1.258010
Durbin-Watson stat	2.001347		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

Dependent Variable: C01
Method: ARDL
Date: 11/06/19 Time: 05:56
Sample (adjusted): 1/01/2001 01:00 1/01/2001 04:00
Included observations: 4 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): X13
Fixed regressors:
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 2.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C01(-1)	0.820068	0.083431	9.829302	0.0102
X13	0.282529	0.044299	6.377793	0.0237

R-squared	0.977192	Mean dependent var	3.245000
Adjusted R-squared	0.965788	S.D. dependent var	1.069159
S.E. of regression	0.197757	Akaike info criterion	-0.096699
Sum squared resid	0.078216	Schwarz criterion	-0.403551
Log likelihood	2.193397	Hannan-Quinn criter.	-0.770064
Durbin-Watson stat	2.045824		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

Dependent Variable: C01
Method: ARDL
Date: 11/06/19 Time: 05:58
Sample (adjusted): 1/01/2001 01:00 1/01/2001 04:00
Included observations: 4 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): X12
Fixed regressors:
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 2.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C01(-1)	0.806187	0.134829	5.979314	0.0268
X12	0.053410	0.014910	3.582061	0.0699

R-squared	0.950277	Mean dependent var	3.245000
Adjusted R-squared	0.925415	S.D. dependent var	1.069159
S.E. of regression	0.291990	Akaike info criterion	0.682661
Sum squared resid	0.170517	Schwarz criterion	0.375808
Log likelihood	0.634678	Hannan-Quinn criter.	0.009295
Durbin-Watson stat	2.452143		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

Dependent Variable: C01
Method: ARDL
Date: 11/06/19 Time: 06:02
Sample (adjusted): 1/01/2001 01:00 1/01/2001 04:00
Included observations: 4 after adjustments
Dependent lags: 1 (Fixed)
Dynamic regressors (0 lag, fixed): X10
Fixed regressors:
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 2.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C01(-1)	0.769120	0.061409	12.52446	0.0063
X10	0.104355	0.010361	10.07193	0.0097

R-squared	0.988385	Mean dependent var	3.245000
Adjusted R-squared	0.982577	S.D. dependent var	1.069159
S.E. of regression	0.141124	Akaike info criterion	-0.771503
Sum squared resid	0.039832	Schwarz criterion	-1.078355
Log likelihood	3.543005	Hannan-Quinn criter.	-1.444868
Durbin-Watson stat	1.986064		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

نتائج النموذج القياسي للمقومات الاقتصادية لبناء الدولة في العراق

Dependent Variable: C01
Method: ARDL
Date: 11/06/19 Time: 08:25
Sample (adjusted): 1/01/2001 01:00 1/01/2001 04:00
Included observations: 4 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): X5
Fixed regressors:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C01(-1)	0.843796	0.073070	11.54776	0.0074
X5	0.008930	0.001278	6.986806	0.0199

R-squared	0.986640	Mean dependent var	3.245000
Adjusted R-squared	0.979959	S.D. dependent var	1.069159
S.E. of regression	0.151355	Akaike info criterion	-0.631526
Sum squared resid	0.045817	Schwarz criterion	-0.938378
Log likelihood	3.263051	Hannan-Quinn criter.	-1.304891
Durbin-Watson stat	1.983935		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

Dependent Variable: C01
Method: ARDL
Date: 11/06/19 Time: 08:26
Sample (adjusted): 1/01/2001 01:00 1/01/2001 04:00
Included observations: 4 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): X9
Fixed regressors:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C01(-1)	0.836438	0.065710	12.72923	0.0061
X9	1.978695	0.251194	7.877161	0.0157

R-squared	0.989400	Mean dependent var	3.245000
Adjusted R-squared	0.984100	S.D. dependent var	1.069159
S.E. of regression	0.134814	Akaike info criterion	-0.862984
Sum squared resid	0.036350	Schwarz criterion	-1.169836
Log likelihood	3.725967	Hannan-Quinn criter.	-1.536349
Durbin-Watson stat	1.976049		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

Dependent Variable: C01
Method: ARDL
Date: 11/06/19 Time: 08:27
Sample (adjusted): 1/01/2001 01:00 1/01/2001 04:00
Included observations: 4 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): X10
Fixed regressors:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C01(-1)	1.044174	0.011540	90.48604	0.0001
X10	0.018155	0.000616	29.46390	0.0011

R-squared	0.999220	Mean dependent var	3.245000
Adjusted R-squared	0.998830	S.D. dependent var	1.069159
S.E. of regression	0.036577	Akaike info criterion	-3.471958
Sum squared resid	0.002676	Schwarz criterion	-3.778810
Log likelihood	8.943915	Hannan-Quinn criter.	-4.145323
Durbin-Watson stat	2.605615		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

Dependent Variable: C01
Method: ARDL
Date: 11/06/19 Time: 08:28
Sample (adjusted): 1/01/2001 01:00 1/01/2001 04:00
Included observations: 4 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): X11
Fixed regressors:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C01(-1)	0.960967	0.012773	75.23230	0.0002
X11	0.000192	6.02E-06	31.97242	0.0010

R-squared	0.999337	Mean dependent var	3.245000
Adjusted R-squared	0.999006	S.D. dependent var	1.069159
S.E. of regression	0.033713	Akaike info criterion	-3.635027
Sum squared resid	0.002273	Schwarz criterion	-3.941879
Log likelihood	9.270053	Hannan-Quinn criter.	-4.308392
Durbin-Watson stat	2.127385		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

Dependent Variable: C01
Method: ARDL
Date: 11/06/19 Time: 08:29
Sample (adjusted): 1/01/2001 01:00 1/01/2001 04:00
Included observations: 4 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): X12
Fixed regressors:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C01(-1)	0.818353	0.074664	10.96044	0.0082
X12	0.008574	0.001199	7.151176	0.0190

R-squared	0.987224	Mean dependent var	3.245000
Adjusted R-squared	0.980836	S.D. dependent var	1.069159
S.E. of regression	0.148008	Akaike info criterion	-0.676242
Sum squared resid	0.043813	Schwarz criterion	-0.983095
Log likelihood	3.352484	Hannan-Quinn criter.	-1.349608
Durbin-Watson stat	1.991681		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

Dependent Variable: C01
Method: ARDL
Date: 11/06/19 Time: 08:29
Sample (adjusted): 1/01/2001 01:00 1/01/2001 04:00
Included observations: 4 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): X15
Fixed regressors:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C01(-1)	0.847512	0.068667	12.34235	0.0065
X15	0.146957	0.019891	7.388014	0.0178

R-squared	0.988001	Mean dependent var	3.245000
Adjusted R-squared	0.982002	S.D. dependent var	1.069159
S.E. of regression	0.143434	Akaike info criterion	-0.739029
Sum squared resid	0.041147	Schwarz criterion	-1.045882
Log likelihood	3.478058	Hannan-Quinn criter.	-1.412395
Durbin-Watson stat	2.356028		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق(2)

الجدول (1) حجم الانتاج والصادرات السنوية لنفط اقليم كوردستان العراق للمدة (2008-2013) برميل/ سنوي

السنوات	حجم الانتاج	الصادرات بحسب الطريقة			مجموع الصادرات
		انبوب كوردستان	الشاحنات	سومو	
2008	3117172	0	0	328708	328708
2009	15689046	0	0	6870351	6870351
2010	27483775	0	0	2176791	2176791
2011	68231486	0	0	37242281	37242281
2012	76706152	0	749567	24507213	25256780
2013	78463518	491121	11282860	8602	11782583

Source : OIL PRODUCTION, EXPORT , and CONSUPTION RRPORT 2003-2013, MINISTARY OF NATURAL RESOURCES – KUDRDISTAN REGIONAL GOVERNMENT , 2013, P 8,11 .

الجدول (2) حجم الانتاج والصادرات لنفط اقليم كوردستان العراق للمدة (2008-2013) برميل / يوم

السنوات	حجم الانتاج	الصادرات بحسب الطريقة			مجموع الصادرات
		انبوب كوردستان	الشاحنات	سومو	
2008	8540	0	0	900	900
2009	42984	0	0	18823	18823
2010	75298	0	0	5964	5964
2011	186936	0	0	102034	102034
2012	210154	0	2054	67143	69197
2013	214970	1346	30912	23	32281

Source : OIL PRODUCTION, EXPORT , and CONSUPTION RRPORT 2003-2013, MINISTARY OF NATURAL RESOURCES – KUDRDISTAN REGIONAL GOVERNMENT , 2013, P 8,11 .

الملحق (3)

الجدول (1) التوزيع الجغرافي للاستثمارات في اقليم كوردستان للمدة (2006-2018)

المحافظة	عدد المشاريع	حجم الاستثمار (مليون) دولار	النسبة %
اربيل	362	26742.900	55.68
السليمانية	219	14818.178	30.85
دهوك	239	6466.882	13.46
المجموع	820	48027.962	100

المصدر : هيئة الاستثمار في اقليم كوردستان ، 2019 ، بيانات غير منشورة .

الجدول (2) التوزيع القطاعي للاستثمارات في اقليم كوردستان للمدة (2006-2018)

القطاع	عدد المشاريع	حجم الاستثمار (مليون) دولار	النسبة %
الزراعي	29	831.64	1.73
الفني	4	12.32	0.03
البنوك	4	756.68	1.58
الاتصالات	5	220.89	0.46
التعليم	27	754.65	1.57
الصحي	48	936.85	1.95
الاسكان	167	15203.28	31.66
الصناعي	214	17896.01	37.26
الخدمات	8	154.45	0.32
الرياضي	26	114.55	0.24
السياحي	147	6686.45	13.92
التجاري	139	4350	9.07
النقل	2	104.20	0.22
المجموع	820	48027.962	100

المصدر : هيئة الاستثمار في اقليم كوردستان ، 2019 ، بيانات غير منشورة .

الجدول (3) الاستثمارات الاجنبية في اقليم كوردستان بحسب الدولة للمدة (2006-2018)

الدولة	عدد المشاريع	حجم الاستثمار (مليون)دولار	النسبة %
مصر	1	150	2.53
الامارات العربية المتحدة	3	3314.216	55.99
جورجيا	1	600	0.01
المانيا	2	24.355	0.14
ايران	1	14.950	0.25
الكويت	1	10.570	0.18
لبنان	9	1016.281	17.17
لبنان- فرنسا	1	7.082	0.12
نويزلندا	1	98.189	1.66
روسيا	1	2.805	0.05
السويد	1	13.500	0.23
سوريا	1	8.300	0.14
تركيا	16	1130	19.10
المملكة المتحدة	1	12.500	0.21
الولايات المتحدة الامريكية	4	115.822	1.96
المجموع	44	5919	100

المصدر : هيئة الاستثمار في اقليم كوردستان ، 2019 ، بيانات غير منشورة .

الملحق(4)

تقييم المقومات الاقتصادية المتعددة لبناء الدولة في جنوب السودان للمدة (2013-2017)

المقومات	النقاط (5-0.5)	الوزن النسبي	القيمة من اصل (5)درجات	مجموع قيمة المقومات الرئيسة	المستوى
اولا - المقومات الاقتصادية الطبيعية		**20٪**	**3.1**	**0.62**	**متوسط**
1- الموقع الجغرافي	2.5	30٪	0.75		
2- المساحة	4	10٪	0.4		
3- الشكل والسطح	3.5	20٪	0.7		
4- المناخ	2	10٪	0.2		
5- الموارد الطبيعية	3.5	30٪	1.05		
ثانيا- المقومات الاقتصادية البشرية		**25٪**	**1.625**	**0.406**	**ضعيف**
1- عدد السكان ونموه السنوي	2.5	15٪	0.375		
2- التوزيع والكثافة السكانية	4	15٪	0.6		
3- تركيب السكان	2	20	0.4		
4- المستوى التعليمي والتنمية البشرية	0.5	50٪	0.25		
ثالثا- المقومات الاقتصادية الكلية		**25٪**	**1.025**	**0.256**	**ضعيف جدا**
1- الانتاج والامن الغذائي	1.5	20٪	0.3		
2- الموراد الاقتصادية	1	30٪	0.3		
3- البيئة الاستثمارية	0.5	15٪	0.075		
4- حجم السوق وامكانية الدخول للاسواق	1	20٪	0.2		
5- فعالية البنك المركزي	1	15٪	0.15		
رابعا- المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية		**30٪**	**0.16**	**0.048**	**ضعيف جدا**
1- مستوى الحكم الرشيد	0.1	60٪	0.06		
2- العلاقات السياسية الداخلية والخارجية	0.25	40٪	0.1		
مجموع قيمة المقومات الاقتصادية لبناء الدولة				**1.328**	**ضعيف جدا**

تقييم المقومات الاقتصادية المتعددة لبناء الدولة في فلسطين للمدة (2013-2017)

المقومات	النقاط (5-0.5)	الوزن النسبي	القيمة من اصل (5)درجات	مجموع قيمة المقومات الرئيسة	المستوى
اولا - المقومات الاقتصادية الطبيعية		**20٪**	**2.85**	**0.57**	**متوسط**
1- الموقع الجغرافي	3.5	30٪	1.05		
2- المساحة	1.5	10٪	0.15		
3- الشكل والسطح	1	20٪	0.2		
4- المناخ	4	10٪	0.4		
5- الموارد الطبيعية	3.5	30٪	1.05		
ثانيا- المقومات الاقتصادية البشرية		**25٪**	**2.562**	**0.64**	**متوسط**
1- عدد السكان ونموه السنوي	2.75	15٪	0.412		
2- التوزيع والكثافة السكانية	2	15٪	0.3		
3- تركيب السكان	3	20	0.6		
4- المستوى التعليمي والتنمية البشرية	2.5	50٪	1.25		
ثالثا- المقومات الاقتصادية الكلية		**25٪**	**1.775**	**0.443**	**ضعيف**
1- الانتاج والامن الغذائي	2	20٪	0.4		
2- الموراد الاقتصادية	1.5	30٪	0.45		
3- البيئة الاستثمارية	1	15٪	0.15		
4-حجم السوق وامكانية الدخول للاسواق	2	20٪	0.4		
5- فعالية البنك المركزي	2.5	15٪	0.375		
رابعا- المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية		**30٪**	**1**	**0.3**	**ضعيف جدا**
1- مستوى الحكم الرشيد	1	60٪	0.6		
2- العلاقات السياسية الداخلية والخارجية	1	40٪	0.4		
مجموع قيمة المقومات الاقتصادية لبناء الدولة				**1.95**	

تقييم المقومات الاقتصادية المتعددة لبناء الدولة في اقليم كتالونيا للمدة (2013-2017)

المقومات	النقاط (5-0.5)	الوزن النسبي	القيمة من اصل (5)درجات	مجموع قيمة المقومات الرئيسة	المستوى
اولا - المقومات الاقتصادية الطبيعية		20٪	3.975	0.795	قوي
1- الموقع الجغرافي	4.75	٪30	1.425		
2- المساحة	3	٪10	0.3		
3- الشكل والسطح	3.75	٪20	0.75		
4- المناخ	4.5	٪10	0.45		
5- الموارد الطبيعية	3.5	٪30	1.05		
ثانيا- المقومات الاقتصادية البشرية		25٪	3.813	0.953	قوي
1- عدد السكان ونموه السنوي	4	٪15	0.6		
2- التوزيع والكثافة السكانية	2.75	٪15	0.412		
3- تركيب السكان	4	20	0.8		
4- المستوى التعليمي والتنمية البشرية	4	٪50	2		
ثالثا- المقومات الاقتصادية الكلية		25٪	4.25	1.062	قوي جدا
1- الانتاج والامن الغذائي	4	٪20	0.8		
2- المورد الاقتصادية	4.25	٪30	1.275		
3- البيئة الاستثمارية	4.5	٪15	0.675		
4- حجم السوق وامكانية الدخول للاسواق	4.5	٪20	0.9		
5- فعالية البنك المركزي	4	٪15	0.6		
رابعا- المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية		30٪	4.1	1.23	قوي جدا
1- مستوى الحكم الرشيد	4	٪60	2.4		
2- العلاقات السياسية الداخلية والخارجية	4.25	٪40	1.7		
مجموع قيمة المقومات الاقتصادية لبناء الدولة				4.05	قوي جدا

حکومەتی هەرێمی کوردستان - عێراق
وەزارەتی خوێندنی باڵاو توێژینەوەی زانستی
زانکۆی سلێمانی
کۆلێجی کارگێڕی و ئابووری
بەشی ئابووری

پایە ئابوورییەکانی بنیاتنانی دەوڵەت

شیکارکردنی چەند تەزموونێکی هەڵبژێردراو بە جەختکردنەوە لەسەر هەرێمی کوردستان - عێراق

ئەم تێزە پێشکەشکراوە بە
ئەنجومەنی کۆلێجی کارگێڕی و ئابووری – زانکۆی سلێمانی
وەک بەشێک لە پێداویستیەکانی بەدەستهێنانی پلەی دکتۆرا فەلسەفە لە زانستە ئابوورییەکان

لە لایەن
تەحمەد ئیسماعیل قادر

بەسەرپەرشتی
پرۆفیسۆری یاریدەدەر . د . خالد حیدر عبد علی

2719 ك 2020 ز

پوختە

دەوڵەت دادەمەزرێنرێت لە ڕووی یاساییەوە ئەگەر بۆ گرۆهێك پێکهاتە جوگرافیی و کۆمەڵایەتیی و سیاسییەکان (کۆڵەکەکانی دەوڵەت) بەدیبێن کە بریتیین لە: (هەرێم و گەل و حکومەتێکی سەربەخۆ) لە پاڵ دانپێدانانی نێودەوڵەتیی وەك ڕێخۆشکردن بۆ چوونەناوەوەیان بۆ کۆمەڵی نێودەوڵەتیی. وەلێ ئەو پێکهاتانەی ناویانهێنرا بەتەنها بەس نین بۆ دەوڵەتسازی یاخود بنیاتنانی دەوڵەت، بەڵکو پێویستیی بە چەندین پایەی ئابووریی هەیە کە سروشتی و ئابووری هەموەکی و کارگێڕی و سیاسیین لەپاڵ چەندین پایەی لاوەکیی کە بەگوێرەی هەموویان پێکەوە ئاستی دەوڵەتسازیی دیاریی دەکرێت لە نێو پێنج ئاستدا و لەبەر ڕۆشناییاندا دەوڵەتان ڕیزبەند یاخود دەستنیشاندەکرێن لە نێوان پێشکەوتوو یان دواکەوتوو و بەهێز یان لاواز و سەرکەوتوو یان شکستخواردوودا. لەمەوە ئەو پایانەی باسکران سوودی مانەوەی هەرێم و گەلانی سەربەخۆنەبوو لەناو ئەو دەوڵەتەدا کە ئەوانی تێدایە یاخود جیابوونەوەیان لێی بەدامەزراندنی قەوارەیەکی سەربەخۆ دیاریی دەکەن ئەوش پاش دیراسەکردنێکی زانستیی ووردبینانە بۆ ئەو گۆڕڕاو و پایە ئابووریانە. هەروەها ئەنجامە ئەرێنییەکانی ئەو پایە باسکراوانە ڕۆڵێکی گەورەیان هەیە لە بەدیهێنانی ئاساییش و ئاشتییدا ئەوجا دەوڵەتسازییەکی سەرکەوتوو. بە پێچەوانەشەوە، دروستکردن یان پێکهێنانی دەوڵەتێکی شکستخواردوو یان لاواز کە دەبێتە هۆی نانەوەی چەندین کێشە و گرفتی نێودەوڵەتی.

بایەخ و گرنگیی توێژینەوەکە خۆی لە نێو بابەتی دەوڵەت و دیاریکردنی چوارچێوەیەکی واقعیی بۆ بنیاتنانیدا دەبینێتەوە تاوەکو بەهێز یان سەرکەوتوو بێت. لەمەوە توێژینەوەکە لە چەند گریمانەیەکەوە ڕێگەی گرتووە گرنگترینیان ئەوەیە دەوڵەتسازیی پێویستی بەچەندین پایەی ئابووریە و لە نێو وڵاتانی (بابەتی توێژینەوەکە) دا ئاستێکی بەهێزی ئەو پایە باسکراوانە هەیە لە دەوڵەتی ئیماراتی عەرەبیی یەکگرتوودا لە بەرانبەر ئاستێکی لاوازدا لە عێراق. هەرچی پەیوەست بە هەرێمی کوردستانی عێراقیشە ئەوا ئەو پایانە لە ئاستێکی بەرزتردا بوون بەراورد بە عێراق.

بەمەبەستی لێکۆڵینەوە لە گریمانەکانی توێژینەوەکە پایە ئابووریەکانی دەوڵەتسازی داڕێژراون پاشان ئاستەکانی ئەو پایە ئاماژەپێکراوانە لە ئەزموونە هەڵبژێردراوەکاندا دەستنیشانکراون وەك ئامانجێك بۆی ئەوش لەڕێی بەکارهێنانی چەند ڕێبازێکی زانستییەوە کە وەسفیی بووە بۆ لایەنی تیۆریی و ڕێبازی چەندێتیی بووە بۆ لایەنی کرداریی کە بەرجەستەبووە لە شیکاریی پێوانەیی بە شێوەیەکی کورت و ڕێبازی قورساییە یەکلاییکەرەوەکان بۆ پێوانەکردن و دیاریی کردنی ئاستی پایەکان بە پێدانی قورسایی و خاڵی یەکلاکەرەوە لە نێوان پلەکانی (0.5-5) دا و لە نێو پێنج ئاستدا (زۆر لاواز و لاواز و ناوەند و بەهێز و زۆر بەهێز) دا بۆ ئەو پایە باسکراوانە.

لە کۆتاییشدا توێژینەوەکە گەیشتوتە چەند دەرئەنجامێك کە گریمانەکانی دەسەلمێنن گرنگترینیان ئەوەیە دەوڵەتسازیی لەپاڵ کۆڵەکە یاساییەکاندا پێویستی بە چەندین پایە هەیە لە گرنگترینیان پایە ئابووریە کارگێڕییەکان و سیاسییەکانە کە لە بنەڕەتدا لە حوکمڕانیی ژیرانەدا بەرجەستە دەبن. هەروەها گەیشتوتە ئەوەی کە بوونی پایە ئابووریەکان بۆ دەوڵەتسازیی لە ئیماراتی عەرەبیی یەکگرتوودا بەهێزە و گەیشتوتە (3.67) پلە، ئەمە لە کاتێکدا لە عێراق لاواز بووە چونکە (2.06) پلە بووە و لەمەشەوە لاوازیی

حوکمڕانیی ژیرانە پەیدابووە بەوپێیەی نزمترین ئاستە تیایدا. سەبارەت بە هەرێمی کوردستانی عێراقیش ، سەرباری بوونی پایە ئابووریەکان بە ئاستێکی ناوەند کە (2.69) پلە بوو و باڵاتر بووە بەسەر عێراقدا لە هەموو پایەکاندا بێجگە لە دەرامەتە داراییەکان ، کەچی بەرەو ڕووی ئاڵنگارییگەلی ناوخۆیی دەبێتەوە زیاتر لەوەیش چەندین ئاڵنگاریی دەرەکیی ناوچەیی و نێودەوڵەتیی کە بابەتی جیابوونەوە دەکەنە کارێکی پڕ قورسیی و گرانیی.

لەبەر ڕۆشنایی ئەو دەرئەنجامانەشدا چەندین ڕاسپاردە پێشنیازکراون گرنگترینیان زیادکردنی پێنوێنی پایە ئابووریەکانی دەوڵەتسازییە لەسەر ئاستی نێودەوڵەتیی و بە پەسەندکردنی دامەزراوەیەك یان دامەزراوەگەلی نێودەوڵەتیی لەپاڵ پێویستیی کارکردن لە سەر بە هێزکردنی بوونی پایە ئابووریەکانی دەوڵەتسازیی لە عێراق لە ڕیزی پێشەوەیاندا ئاستی حوکمڕانیی ژیرانە وسەقامگیریی سیاسیی و پابەندبوون بە دەستوورەوە بەو شێوەیەی کە مافەکانی هەموو پێکهاتەکانی کۆمەڵ بەگشتیی و پێکهاتەی کورد بە تایبەتیی زامن بکات. لەسەر هەرێم و گەلانی سەربەخۆنەبووش پێویستە دیراسەی پایە ئابووریەکانی دەوڵەتسازیی بکەن بە شێوەیەکی زانستیی و وردبینانە پێش بڕیاری جیابوونەوە یان سەربەخۆیی .

هەروەها تۆیژەر بۆ هەرێمی کوردستان لە سایەی هەلومەرج و کاتی ئێستادا پێشنیازی مانەوە وەك هەرێمێکی فیدراڵیی دەکات لە ناو دەوڵەتی عێراقدا بەهۆی بەردەوامیی لەبارنەبوونی هەل و مەرجە ناوچەیی و نێودەوڵەتییەکان بۆ جیابوونەوە. لە لایەکی تریشەوە دەبێت ئەوپەڕی هەوڵ بدات بۆ بەرزکردنەوەی ئاستی پایەکانی دەوڵەتسازیی بە واتای بەرزکردنەوەی ئاستی خۆشگوزەرانی ئابووری و کۆمەڵایەتی و سیاسی چونکە ئەو خۆشگوزەرانییە باسکراوە گرنگترین ئامانجەکانە کە دەوڵەت هەوڵیان بۆ دەدات.

وشە سەرەکییەکان: پایە ئابووریەکان ، بنیاتنانی دەوڵەت ، دەوڵەتی سەرکەوتوو، دەوڵەتی شکستخواردوو، جیابوونەوە.

Abstract

A state is legally established if the geographical, social and political elements (the elements of the state) which are (territory, nation, and an independent government) are achieved to a group in addition to international recognition in preparation for its entry into the international community. Yet the abovementioned elements are not sufficient to state-building, rather it requires many economic fundamentals, which are natural, human, macroeconomic, administrative and political added to several sub-fundamentals, according to which the level of state-building is determined within five levels determining the classification or identification of countries whether they are developed or underdeveloped, strong or weak and successful or failed states. The aforementioned fundamentals determine whether it is viable for the non-autonomous regions and nation to remain within the state in which they exist or it is feasible to separate by establishing an independent entity, after a scientific study of these economic variables and fundamentals. Also the positive results of the fundamentals stated above have a major role in achieving security and peace, thus building a successful state. By contrast, creating a failed or weak state causing many international problems.

The importance of the study lies in the subject of the state and defining a realistic framework for its construction so as to be strong or successful. It starts from several hypotheses, the most important of which is that state-building needs multiple economic fundamentals, and within the countries (researched) there is a strong level of the fundamentals mentioned for the United Arab Emirates compared to a weak level In Iraq. As for Kurdistan Region of Iraq, those fundamentals were higher than Iraq. In order to test the validity of the research's hypothesis, the economic fundamentals of state-building were formulated and then determining the level of the fundamentals mentioned in the selected experiences as an objective for it, through the use of several scientific methods, which is descriptive for the theoretical aspect and quantitative in the practical part represented in the brief econometric analysis as well as the inter-indicator weightings approach to measure and determine the level of the fundamentals by giving inter-indicator weightings and points between (0.5 - 5) degrees and within five levels (very weak, weak, medium, strong and very strong).

Finally, the research reached to several conclusions proving its hypotheses, the most important of which is that the state needs besides the legal pillars the economic fundamentals of state-building, most importantly including the economic, administrative and political fundamentals manifested in good governance in the first place. It was also concluded that the existence of the economic fundamentals of state-building in the UAE is strong scoring (3.67) degree, while it was weak in Iraq scoring (2.06) degree, which resulted in the weak level of good governance, as it is the weakest level in it. With regard to the Kurdistan Region of Iraq, despite the existence of economic fundamentals

at an average level of (2.69) degree, which outperformed Iraq in all the fundamentals except financial resources, but it faces many internal challenges and many more regional and international challenges making separation a very difficult matter.

In the light of the conclusions, several recommendations were proposed , the most important of which is adding the economic fundamentals' Index of state - building on the international level by the accreditation of an international institution(s) , as well as the need to work on strengthening the existence of the economic fundamentals of state-building in Iraq, especially the level of good governance, political stability and abiding by the constitution to ensure the rights of components of society in general, including the Kurds in particular. In addition to that the non - independent regions and nations must conduct the study of the economic fundamentals of state-building scientifically and accurately before the decision of separation or independence. Furthermore the researcher proposes to the Kurdistan Region in the current circumstances and timing to remain as a federal region within the Iraqi state as long as regional and international conditions are not conducive to secession. At the same time the region must do its best to raise the level of state - building fundamentals which mean increasing the level of economic, social and political welfare since this welfare is the most important goal sought by the state.

Keywords: economic fundamentals, state-building, successful state, failed state, separation.

Kurdistan Region – Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
University of Sulaimani
College of Administration and Economics
Department of Economics

The Economic Fundamentals of State – Building

Analysis of Selected Experiences with a Focus on the Kurdistan Region - Iraq

Thesis Submitted to

**The council of the College of Administration and Economics
At the University of Sulaimani as a partial requirements of Ph.D.
degree in Economic Sciences**

By

Ahmed Ismael Qader

Supervised By

Assistant Prof. Dr. Khalid Hayder A. Ali

2020 **2719** **1441**